الجمهـــــوريــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشـــعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــــــــــة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص إقتصاد التنمية

الحكم الراشد و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية

- دراسة حالة الجزائر-

من إعداد الطالب:

بكاري مختار

تحت إشراف الدكتور:

بن سعيد لخضر

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	جامعة الانتماء	الصفة
د.جميل عبد الجليل	أستاذ محاضر"أ"	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
د.بن سعيد لخضر	أستاذ محاضر"أ"	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
أ.د.غريسي العربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	ممتحنا
د.بلقروريصات رشيد	أستاذ محاضر"أ"	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
د.بوشيخي محمد رضا	أستاذ محاضر"أ"	جامعة معسكر	ممتحنا
د.مغراوي محي الدين عبد القادر	أستاذ محاضر"أ"	جامعة معسكر	ممتحنا

السنة الجامعية 2020– 2021

الملخص:

عرف الحديث عن موضوع التنمية الاقتصادية والحكم الراشد في العالم اهتماما متزايدا خصوصا بعد صدور تقارير الأمم المتحدة، فالحكم الراشد تركز على طرق وأساليب إدارة الهيئات العامة والخاصة في كامل المستويات وفق مبدأ أن التطور مرتبط بالتسيير الفعال والناجح، وأن التنمية تمر حتما عبر تحسين وتطوير أداء المؤسسات جهة ومن جهة أخرى تطوير أداء الأفراد وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤون الهيئات العمومية في كامل المستويات. ومن خلال تحليل تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر بالاعتماد على آليتي الشفافية والمساءلة ، وسيادة القانون، كأهم مرتكزات الحكم الراشد توصلنا إلى تحقيق انجازات وتطورات في مجال التنمية الاقتصادية شملت بعض النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالإضافة إلى مشكلة الفساد الذي يعد عائقا كبيرا أمام التنمية، حيث أن غياب الديمقراطية الحقة والحاكمية الرشيدة يعني وقوع الدولة في مستنقع الفساد وضياع أهداف التنمية الشاملة وحقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، الديمقراطية، المجتمع المدني، الدولة، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

Talking about the issue of economic development and good governance in the world has gained increased attention, especially after the issuance of the United Nations reports. On the one hand, and on the other hand, developing the performance of individuals and activating the role of civil society institutions in managing the affairs of public bodies at all levels. Through analyzing the development of economic development indicators in Algeria, relying on the mechanisms of transparency and accountability, and the rule of law, as the most important pillars of good governance, we have reached achievements and developments in the field of economic development that included some economic, social and environmental aspects, in addition to the problem of corruption, which is a major obstacle to development Whereas, the absence of true democracy and good governance means that the state falls into a swamp of corruption and misses the goals of comprehensive development and human rights.

Key words: good governance, democracy, civil society, the state, economic development.

Résumé :

La question du développement économique et de la bonne gouvernance dans le monde a suscité une attention croissante, en particulier après la publication des rapports des Nations Unies. La bonne gouvernance se concentre sur les méthodes et méthodes de gestion des organismes publics et privés à tous les niveaux selon le principe que le développement est lié à une gestion efficace et réussie, et que le développement passe inévitablement par l'amélioration et le développement des performances des institutions D'une part, et d'autre part, développer la performance des individus et activer le rôle des institutions de la société civile dans la gestion des affaires des organismes publics à tous les niveaux. En analysant l'évolution des indicateurs de développement économique en Algérie, en nous appuyant sur les mécanismes de transparence et de responsabilité, et sur l'état de droit, en tant que piliers les plus importants de la bonne gouvernance, nous avons atteint des réalisations et des développements dans le domaine du développement économique qui comprenaient certains aspects économiques, sociaux et environnementaux, en plus du problème de la corruption, qui est un obstacle majeur au développement. Attendu que, l'absence de véritable démocratie et de bonne gouvernance signifie que l'État tombe dans un marais de corruption et rate les objectifs de développement global et de droits de l'homme.

Mots clés: bonne gouvernance, démocratie, société civile, État, développement économique.

الإهداء

إلى روح والدي الذي لم يمهله القدر لحين تخرجي.....

إلى والدتي رمز الحب والحنان.....

إلى أخواتي وأخواني رمز التضحية والكبرياء .....

إلى زوجتي وابني.....

إلى كافة الشرفاء وأصحاب الأيادي البيض.....

إلى كافة المدرسين والزملاء في جامعة معسكر.....

أهدي هذا الجهد المتواضع.

شكر و تقدير

الحمد لله الذي رعاني بعونه لإتمام هذه الأطروحة وألف شكر وتقدير للأستاذ الدكتور بن سعيد لخضر وأستاذ التعليم العالي بن سعيد محمد اللذان تعاهداني بتوجيهاتهم القيمة على إنجازا هذا الموضوع.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ غريسي العربي على جميع التوجيهات التي قدمها لنا وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة وتسخيرهم وقتهم وجهدهم لقراءتها وتمحيصها.

بكاري مختار

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء تشكرات قائمة الجداول قائمة الأشكال المقدمة العامة	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحكم الراشد ومؤشراته	
تمهيد	10
المبحث الأول: المرجعيات الاصطلاحية والفكرية للحكم الراشد	12
المطلب الأول: سياق وفلسفة الحكم الراشد	12
1-/ أصل مصطلح الحكم الراشد	12
2-/ إشكالية الترجمة	14
3-/ تعاريف المؤسسات الدولية للحكم الراشد	16
4-/ التعاريف الأكاديمية للحكم الراشد	20
المطلب الثاني: خصائص وأبعاد الحكم الراشد	23
1-/ خصائص الحكم الراشد	23
2-/ أبعاد الحكم الراشد	26
المطلب الثالث: فواعل الحكم الراشد	28
1-/ الدولة (الحكومة)	28
2-/ القطاع الخاص	31
3-/ المجتمع المدني	32
المبحث الثاني: نماذج ومناطق تواجد الحكم الراشد	36
المطلب الأول: النماذج المختلفة للحكم الراشد	36

فهرس المحتويات

1-/ نموذج الحكم الراشد على مستوى المجتمع	36
2-/ نموذج الحكم الراشد على مستوى مؤسسات القطاع الخاص	41
3-/ نموذج الحكم الراشد على مستوى المؤسسات غير الربحية	49
المطلب الثاني: مناطق تواجد الحكم الراشد	51
1-/ الحكم الراشد العالمي	51
2-/ الحكم الراشد الوطني	51
3-/ الحكم الراشد المؤسساتي	51
المبحث الثالث: المؤشرات العالمية لإدارة الحكم الراشد	52
المطلب الأول: الصوت والمساءلة و الاستقرار السياسي	53
1-/ التعبير عن الرأي والمساءلة	53
1-1/ المساءلة	53
1-2/ الشفافية	57
1-3/ المشاركة	63
1-4/ حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة	68
1-4/ الديمقراطية	74
2-/ الاستقرار السياسي وغياب أعمال العنف	83
المطلب الثاني: فعالية الحكومة و النوعية التنظيمية	86
1-/ فعالية الحكومة	86
2-/ النوعية التنظيمية	88
المطلب الثالث: دولة القانون و الحد من الفساد	91
1-/ دولة القانون	91
2-/ الحد من الفساد	98
خلاصة الفصل الأول	115
الفصل الثاني: أثر تطبيق الحكم الراشد و طبيعة علاقته بالتنمية	

فهرس المحتويات

تمهيد	116
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية	117
المطلب الأول: مدخل في مفهوم ومضمون التنمية	117
1-/ المفهوم الاقتصادي التقليدي للتنمية	119
2-/ المفهوم الشامل الحديث للتنمية	120
3-/ التمييز بين مفهوم التنمية والمفاهيم الأخرى	121
المطلب الثاني: أنواع التنمية	123
1-/ التنمية المحلية	123
2-/ التنمية الوطنية	124
3-/ التنمية الاجتماعية	124
4-/ التنمية الاقتصادية	125
5-/ التنمية البشرية	126
6-/ التنمية المستدامة	128
المبحث الثاني: مؤشرات التنمية، قياسها وأدلتها	132
المطلب الأول: مؤشرات التنمية	132
1-/ المؤشرات الاقتصادية	132
2-/ المؤشرات الاجتماعية	132
3-/ مؤشرات الحاجة الأساسية	133
4-/ مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة	134
المطلب الثاني: قياس التنمية	135
1-/ دليل مستوى المعيشة	136
2-/ دليل نوعية الحياة	137
3-/ الدليل العام للتنمية	137
4-/ دليل التنمية البشرية	138

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: أهداف التنمية	140
1-/ زيادة الدخل القومي	140
2-/ رفع المستوى المعيشي	140
3-/ تقليل التفاوت في الدخل والثروة	140
المبحث الثالث: الحكم الراشد و طبيعة علاقته بالتنمية	142
المطلب الأول: أثر تطبيق الحكم الراشد على التنمية	142
1-/ الحكم الراشد ومفاهيم حقوق الإنسان	142
2-/ الحكم الراشد والتنمية المستدامة	148
3-/ الحكم الراشد ومناخ الاستثمار	152
المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية	159
1-/ الديمقراطية والتنمية	159
2-/ التمكين السياسي والتنمية	165
3-/ الحرية والتنمية	166
4-/ الأمن والتنمية	172
5-/ الفساد والتنمية	180
المطلب الثالث: الأداء التنموي لمؤسسات الحكم الراشد	184
1-/ دور الحكومة التنموي	186
2-/ دور مؤسسات المجتمع المدني التنموي	187
3-/ دور القطاع الخاص التنموي	188
خلاصة الفصل الثاني	191
الفصل الثالث: تفعيل الحكم الراشد لخدمة التنمية الاقتصادية في الجزائر	
تمهيد:	192
المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية	193
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية	193

فهرس المحتويات

1-/ تعاريف التنمية الاقتصادية	193
2-/ أهداف التنمية الاقتصادية	194
3-/ مستلزمات التنمية الاقتصادية	198
4-/ متطلبات التنمية الاقتصادية	202
المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية	204
1-/ النظريات التقليدية للتنمية الاقتصادية	204
2-/ النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية	209
المطلب الثالث: تطور التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2000-2018)	218
1-/ تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر للفترة (2000-2010)	218
1-1/ الميزانية العامة	218
1-2/ المديونية الخارجية للجزائر	222
1-3/ الميزان التجاري للجزائر	223
1-4/ احتياطي النقد الأجنبي	225
1-5/ معدل التضخم	226
1-6/ البطالة والتشغيل	228
1-7/ قطاع الخدمات	229
1-8/ القطاع الفلاحي	229
1-9/ قطاع الأشغال العمومية والبناء	230
1-10/ قطاع الصناعة	230
2-/ تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر للفترة (2013-2018)	230
2-1/ الناتج المحلي الإجمالي	232
2-2/ الصناعة	233
2-3/ الزراعة والثروة الحيوانية	236
2-4/ التجارة الخارجية	238
2-5/ الفقر	240

فهرس المحتويات

2-6/ قطاع البناء	241
2-7/ قطاع السياحة	241
2-8/ القطاع المصرفي	242
2-9/ الموقع في السوق العالمية	243
2-10/ القوى العاملة	244
2-11/ البنى التحتية	245
2-12/ الطاقة	247
2-13/ القطاع غير الرسمي	248
2-14/ التنمية الإقليمية	251
المبحث الثاني: قراءة تحليلية لمؤشرات الحكم الراشد في الجزائر	252
المطلب الأول: الصوت والمساءلة و الاستقرار السياسي	253
1-/ مؤشر الصوت والمساءلة	253
1-1/ مؤشر الصوت والمساءلة للفترة في الجزائر (2009-2019)	253
2-/ مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف	254
2-1/ مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر للفترة (2009-2019)	254
المطلب الثاني: فعالية الحكومة و النوعية التنظيمية	256
1-/ مؤشر فعالية الحكومة	256
1-1/ مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر للفترة (2009-2019)	256
2-/ مؤشر النوعية التنظيمية	257
2-1/ مؤشر النوعية التنظيمية في الجزائر للفترة (2009-2019)	257
المطلب الثالث: دولة القانون و الحد من الفساد	258
1-/ مؤشر سيادة القانون	258
1-1/ مؤشر سيادة القانون في الجزائر للفترة (2009-2019)	258
2-/ مؤشر الحد من الفساد	260

فهرس المحتويات

2-1/ مؤشر الحد من الفساد في الجزائر للفترة (2009-2019)	260
المبحث الثالث: تصور التنمية الاقتصادية من منظور الحكم الراشد في الجزائر	265
المطلب الأول: بطاقة تعريفية عن البارومیتر العربي	265
1-/ نظرة عامة عن البارومتر العربي	265
1-1/ البارومیتر العربي	265
1-2/ نبذة تاريخية ومجال العمل	266
1-3/ اللجنة التوجيهية	266
1-4/ المستجوبون	267
1-5/ إطار المعاينة	268
1-6/ إستراتيجية المعاينة	268
1-7/ طريقة جمع البيانات	269
2-/ تنفيذ الإجراءات الميدانية	269
2-1/ العمل الميداني	269
2-2/ المراقبون والباحثون	270
2-3/ المعالجة البعدية	270
المطلب الثاني: استطلاع الرأي في الجزائر والنتائج المترتبة للحكم الراشد على التنمية الاقتصادية	271
1-/ الحالة الاقتصادية	272
1-1/ التحدي الأهم الذي يواجه الجزائر في هذه المرحلة	273
1-2/ تقييم الوضع الاقتصادي العام في الجزائر في الوقت الحالي	275
2-/ الهجرة	276
2-1/ التفكير في الهجرة من بلدك	276
3-/ الفساد	271
3-1/ درجة انتشار دفع رشوة لموظف مدني في بلدك للحصول على تعليم أفضل	280
3-2/ درجة دفع رشوة لموظف مدني في بلدك للحصول على خدمات أفضل للرعاية الصحية	281

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: تقييم الأداء الحكومي في الجزائر	283
1-/ الأداء الحكومة الحالية	283
1-1/ استحداث فرص العمل	283
1-2/ تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء	284
1-3/ توفير الاستقرار والأمن الداخلي	285
1-4/ خفض الأسعار	286
1-5/ تطور نسبة الراضين عن أداء الحكومة الحالية	287
2-/ التفضيلات السياسية	288
2-1/ درجة أن بلدك دولة ديمقراطية	289
3-/ الدين والسياسة	292
3-1/ نسبة الذين يوافقون على دور الدين في الحياة العامة	292
4-/ العلاقات الدولية	293
4-1/ نسبة الذين يفضلون العلاقات الاقتصادية للبلد مع البلدان الأخرى	294
5-/ نتائج استطلاع الرأي العام في الجزائر لسنة 2019	295
خلاصة الفصل الثالث	297
الخاتمة العامة	298
قائمة المصادر والمراجع	303
الملاحق	317

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	المبادئ الديمقراطية والقيم التوسطية	77
1-2	تطور الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2010).	219
2-2	تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة (2000-2010).	220
3-2	تطور هيكل الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2010)	221
4-2	تطور مؤشرات المديونية الخارجية للجزائر للفترة (2000-2010)	222
5-2	تطور هيكل الميزان التجاري للجزائر للفترة (2000-2010)	224
6-2	تطور احتياطي الصرف للجزائر للفترة (2000-2010)	225
7-2	تطور معدل التضخم للجزائر للفترة (2000-2010)	227
8-2	تطور مستويات الشغل والبطالة للفترة (2000-2008)	228
9-2	مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2016-2017)	232
10-2	مؤشرات التجارة الخارجية للفترة (2016-2017)	238
11-2	مؤشر الصوت والمساءلة في الجزائر للفترة (2009-2019)	253
12-2	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر للفترة (2009-2019)	255
13-2	مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر (2009-2019)	256
14-2	مؤشر النوعية التنظيمية في الجزائر (2009-2019)	258
15-2	مؤشر سيادة القانون في الجزائر للفترة (2009-2019)	259
16-2	مؤشر الحد من الفساد للفترة (2009-2019)	261
17-2	تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر للفترة (2009-2019)	262
18-2	التحدي الأهم الذي يواجه البلد في هذه المرحلة	273
19-2	تقيم الوضع الاقتصادي العام في البلد في الوقت الحالي	275
20-2	التفكير في الهجرة من البلد	276
21-2	درجة انتشار دفع الرشوة لموظف عمومي للحصول على خدمات تعليم أفضل	280

قائمة الجداول

22-2	درجة انتشار دفع رشوة لموظف عمومي في بلدك للحصول على خدمات أفضل للرعاية الصحية	281
23-2	تقييم أداء الحكومة الحالية من خلال استحداث فرص العمل	283
24-2	تقييم أداء الحكومة من خلال تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء	284
25-2	تقييم أداء الحكومة من خلال توفير الاستقرار والأمن الداخلي	285
26-2	تقييم أداء الحكومة من خلال خفض الأسعار	286
27-2	درجة اعتبار الجزائر دولة ديمقراطية	290

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	النموذج العسكري	37
2-1	نموذج التحول الاقتصادي	38
3-1	النموذج المستقبلي	39
4-1	النموذج الأنجلو-أمريكي	42
5-1	النموذج الألماني	44
6-1	النموذج الياباني	46
7-1	النموذج الهندي	48
8-1	المساءلة والمجتمع	55
9-1	نموذج تطبيق الحكومة المفتوحة	61
1-2	منحنى الصوت والمساءلة للفترة (2009-2019)	254
2-2	منحنى الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر للفترة (2009-2019)	255
3-2	منحنى مؤشر فعالية الحكومة للفترة (2009-2019)	257
4-2	منحنى النوعية التنظيمية في الجزائر للفترة (2009-2019)	258
5-2	منحنى مؤشر سيادة القانون للفترة (2009-2019)	260
6-2	منحنى مؤشر الحد من الفساد للفترة (2009-2019)	261
7-2	التحدي الأهم الذي يواجه البلد في هذه المرحلة	274
8-2	تقيم الوضع الاقتصادي العام في البلد في الوقت الحالي	275
9-2	التفكير في الهجرة من البلد	277
10-2	نسبة الذين فكروا بالهجرة من البلد حسب الشريحة العمرية	278
11-2	نسبة الذين فكروا في الهجرة من البلد حسب المستوى التعليمي	278
12-2	نسبة انتشار دفع رشوة لموظف عمومي للحصول على خدمات تعليم أفضل	280

قائمة الأشكال

13-2	نسبة انتشار دفع الرشوة لموظف عمومي للحصول على خدمات أفضل للرعاية الصحية	281
14-2	نسب استحداث فرص العمل	284
15-2	نسب تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء	285
16-2	نسب توفير الأمن والاستقرار	286
17-2	نسب خفض الأسعار	287
18-2	نسب الراضين عن أداء الحكومة الحالية	287
19-2	نسبة الديمقراطية في البلد (الجزائر)	291
20-2	نسبة الذين يوافقون على دور الدين في الحياة العامة	292
21-2	نسبة الذين يفضلون العلاقات الاقتصادية للبلد (الجزائر) مع البلدان الأخرى	294

المقدمة العامة

مقدمة:

تزداد أهمية التنمية الاقتصادية في عالمنا المعاصر من بلد إلى آخر وخاصة بالنسبة للدول النامية حيث تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولقد مر الفكر التنموي بتحولات كبيرة انتقلت فيه أفكار التنمية من المفهوم الكلاسيكي الذي ركز على النمو الاقتصادي إلى مفهوم التنمية المستدامة الذي ركز على الوجه الإنساني للتنمية وهموم الناس وحقوقهم وواجباتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأعيد مفهوم التنمية بطرق عديدة ليعكس التداخل بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية في حياة الناس، وجاء مفهوم التنمية البشرية المستدامة ليمثل انتقاله من التنمية الشاملة المحدودة المعالم والأهداف إلى تنمية بشرية ذات صفة توزيعية للمنافع ومؤكدة على حقوق الإنسان وخياراته.

يعد مصطلح الحكم الراشد أو الحوكمة أحد أهم المصطلحات التي حظيت باهتمام عدد من الجهات والمنظمات الدولية خاصة العاملة في مجال التنمية وكذلك الأوساط الأكاديمية، الأمر الذي أدى إلى تبلور مفاهيم متعددة ومتنوعة لهذا المصطلح المهم، ومن ثم فإن مفهوم الحكم الراشد يدور حول تفاعل مجموعة من العوامل والآليات التي تؤدي إلى الأسلوب الأمثل لإدارة الدولة. ويعود استخدام مصطلح الحكم الراشد فكرة واصطلاحا بشكل واسع إلى بداية عقد التسعينات من قبل المنظمات الدولية، حيث عد منهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية وذلك لقصور الإدارات الحكومية عن تحقيق التنمية بفعالية وكفاية كافيتين، كما أن فكرة الحكم الراشد ومنهجيته غدت في العقود الأخيرة من القرن الماضي على قدر كبير من الأهمية للدول، سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء لتحقيق طموحات المواطنين ومواجهة التحديات المعاصرة. لذا أصبح التزام الدول النامية بمنهجية الحكم الراشد أمرا في غاية الأهمية لما ينطوي عليه من تكامل للأدوار بين الإدارة العامة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من خلال التشارك لإعادة رسم أدوار كل منها ليتسنى تحقيق التنمية للمجتمع، والاستجابة لطموحات المواطنين وآمالهم وفق ما يرتكز عليه الحكم الراشد من ميزات تعكس الشفافية والمساءلة والمشاركة في تحمل المسئولية، ورسم السياسات العامة وتعزيز دولة القانون واللامركزية لتقريب صنع القرار من المواطنين ضمن ميزات أخرى.

والجزائر كباقي دول العالم شهدت تطورات تضمنت اللجوء نحو تطبيق سياسات اقتصادية تحررية باعتماد آليات السوق والتوجه نحو الدخول في اقتصاد السوق، وقد تجسد ذلك في التحولات التي عاشتها الجزائر من الاستقلال إلى الوقت الحاضر، خاصة بعد فشل نظام التخطيط المركزي فلجأت إلى أسلوب الخصخصة بسبب الأداء السلبي للقطاع العام مما انعكس سلبا على الوضع الاجتماعي، حيث اضطرت إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي الذي لقي دعما من صندوق النقد الدولي بعد أن قامت بجدولة ديونها، ومن نتائج ذلك استعادت الجزائر توازناتها الكلية وتمكنت من التطهير التدريجي للأموال العامة، وتحقيق انخفاض في نسبة التضخم وتحقيق نمو اقتصادي موجب بعد فترة من الركود، إلا أنه قد صاحبها من ناحية أخرى ارتفاع نسبة البطالة مع انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانتشار الفقر.

إن الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري، تتميز بأزمة متعددة الجوانب حتمت عليها أن تندمج وتتأقلم مع التحولات الاقتصادية المحلية والدولية، والجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا ماليا وتجاريا وتكنولوجيا مع هذا العالم الذي ينتهج أسلوب اقتصاد السوق وحرية المعاملات التجارية والذي برزت معالمه في التكتلات والانضمام إليها يتيح فرصا ايجابية قد تؤدي إلى تنمية اقتصادية شاملة. إن الحاجة إلى الحكم الراشد يقتضي إخضاع الحكومات لمزيد من التقصيات وإلزامها بتحسين الإدارة، فالحكم الراشد بذلك يتناول تشجيع الإدماج والتوافق والتسامح ويقتضي أن تكون الدولة عامل تسهيل وقوة وحفز يتيحان تقاسم المسؤولية على نحو مبتكر وإيجاد بيئات توفر الحوافز وتدعم المواطنين والشركاء وتتطلب مستوى عال من النزاهة، فهو لا يحتاج فقط إلى حكومات مركزية ومحلية قوية بل أيضا إلى مشاركة جهات فاعلة أخرى ضمن المجتمع المدني والقطاع الخاص. ولقد أثبت التجارب العالمية في العالم أن نجاح التنمية مرهون بوجود إقتصاد وطني فعال ونظام حكم راشد ومؤسسات قوية لدفع عجلة التنمية والنمو.

في هذا الصدد عدة تساؤلات جوهرية تواجه عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر في جميع المجالات من أجل تنمية الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفساد.

الإشكالية:

إن التنمية الاقتصادية تمر حتما عبر تحسين تطوير أداء الأفراد وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤون الهيئات العمومية في كامل المستويات، وقد تعددت السياسات والأساليب التي تركز على كيفية اعتماد الحكم الراشد في كافة المستويات غير أن آليات الحكم الراشد تكتسي أهمية بالغة لما لها من تأثير مباشر على حياة المواطنين.

والجزائر رغم محاولات التنمية المتكررة والحشد الهائل للموارد الطبيعية وكذا الوفرة المالية التي تعرفها من حين لآخر، عندما ترتفع أسعار برميل النفط، إلا أنها لم تستطع كسر هذا الطوق أو تحقيق الإقلاع التنموي كما حققته الدول الصاعدة حديثا. وهناك نقاش، بل جدال في الجزائر في الدوائر الرسمية وغير الرسمية عن مشاكل الاقتصاد الجزائري وعن صعوبات التنمية الاقتصادية والمنصب على وجه الخصوص على التصدير خارج المحروقات والاستيراد المبالغ فيه، وعن هشاشة الاقتصاد الوطني وضرورة تنمية القطاع الصناعي والفلاحي، إلا تحت ضغط الأزمات.

انطلاقا مما سلف ذكره، يطرح التساؤل المركزي التالي:

إلى أي مدى يؤثر الحكم الراشد في نتائج التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

تستدعي الدراسة المنهجية تفكيك هذه الإشكالية وفق الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتم تصور التنمية الاقتصادية وتحقيقها من منظور الحكم الراشد؟
- ما دور مؤسسات الدولة في إرساء قواعد الحكم الراشد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية؟

الفرضيات:

للإجابة على هذا التساؤل، ارتأينا الانطلاق من الفرضيات التالية:

- التنمية الاقتصادية سيرورة تغييرية شاملة تتجسد عن طريق مؤسسات متكاملة المنطلقات ومحددة الأبعاد والأهداف لتحقيق الرفاهية.
- تفعيل التنمية الاقتصادية يتطلب تشارك المجتمع المدني والحكومة والقطاع وفق آليات الحكم الراشد.

أهداف الموضوع:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- محاولة الضوء على الحكم الراشد الذي يعتبر هدفا رئيسيا ضمن إستراتيجية التنمية الاقتصادية وما يحققه من مكاسب للدولة والحد من الفساد.

- تحليل العلاقة الترابطية بين مفهوم الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية، أي تحليل الأساس الارتكازي من أجل إحداث النقلة النوعية المطلوبة لدفع مسار التنمية الاقتصادية.

- دراسة وضعية مؤشرات الحكم الراشد وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية الموضوع من الأمور التالية:

- تبرز أهمية الموضوع في أن هناك مواطن خلل في معادلة الحكم الراشد في الجزائر والتي يجب معالجتها والخروج بحلول جذرية لها، في ظل التناقضات الحاصلة على الساحة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في بلد يحوز كل المؤهلات والإمكانيات المؤدية إلى إرساء العقلانية والرشادة في الحكم، ومع ذلك لا يوجد على أرض الواقع التطور المطلوب.

- الوقوف على أسباب عدم نجاعة تلك البرامج التنموية على اختلافها في تمكين الجزائر من اللحاق بركب الدول ذات الاقتصاديات الناشئة والواضحة المعالم، لأن هناك الكثير من النماذج الناشئة التي فرضت نفسها وبإمكانيات لا تصل إلى جزء بسيط من إمكانيات الجزائر.

- التعرف على متطلبات الحكم الراشد وهذا يعني أن تحسين الإدارة الكلية وإعادة توجيه السياسات نحو أفضل ممارسات الحكم الراشد إلى رفع مستوى القدرة المؤسسية والكفاءة، إلى قدر من التطور والنزاهة في رصد الإعلام والتمويل ونظم الحسابات والمراجعة.

مبررات وأسباب اختيار الموضوع:

لقد انصب اهتمامنا لاختيار هذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

– محاولة التعمق في دراسة مفهوم الحكم الراشد، هذا المصطلح الذي مازال يكتنفه الكثير من الغموض فهناك من يعتبره مرادفا للحكم الديمقراطي الغربي، وهناك من ينتقص من قيمة هذا الطرح ويذهب إلى اعتبار الديمقراطية ميكانيزم صالح في بيئة دون غيرها، ولشعوب دون أخرى ويدللون على ذلك بالحكم الراشد التسلطي في آسيا والتي تعرف نجاحا كبيرا.

– الوقوف واستكشاف بعض المساهمات التي تفسر الأسباب الحقيقية في تعثر التنمية من جهة أولى وتدعم الرؤى والأطروحات الجديدة السائرة في هذا المسار من جهة ثانية، وهذا تزامنا مع بروز لمفاهيم ومصطلحات ومواضيع جديدة عرفت طريقا للحقل المعرفي والتطبيقي على حد سواء تدور في فلك الحكم الراشد، والتنمية الاقتصادية.

– أن موضوع الحكم الراشد في عملية التنمية حضي باهتمام كبير من قبل الحكومات ووكالات التمويل الدولية والمنظمات الغير حكومية في ظل توفير التمويل والمهارات والابتكارات وتنمية السواق وكل هذا يعتمد على وجود حكم راشد.

أدبيات الدراسة (الدراسات السابقة):

إن هناك دراسات متفرقة وعديدة تناولت الموضوع الذي نحن بصدد دراسته من زوايا مختلفة وعبر فترات زمنية متقاربة، ومنها:

– **دراسة جاري وكوفمان (Gray C. & Kaufmann) بعنوان، الفساد والتنمية:** شملت الدراسة 175 دولة في العالم خلال الفترة 2000 إلى 2001، واستندت على فرضية أن ارتفاع معدل دخل الفرد يرتبط بعلاقة ايجابية مع مؤشرات الحوكمة والعكس صحيح، ولقد بينت الدراسة أن تحسين مؤشرات يزيد من معدلات التنمية في الدولة، مما يزيد من معدلات دخل الفرد ويؤدي إلى زيادة مؤشرات الحكم الراشد فيها.

- "**التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**"، كتاب للدكتور **إبراهيم العيسوى** صدر عن دار الشروق عام 2001، يتناول هذا الكتاب موضوع التنمية في قسمين، تطرق إلى التطور المفاهيمي للتنمية وركز على مفهوم التنمية البشرية وقضية الحكم أو إدارة شؤون المجتمع أو الدولة، واعتبره العامل المحدد لنجاح التنمية وفشلها، وتطرق في الجزء الثاني إلى مؤشرات التنمية البشرية وتطورها في الوطن العربي.

- "**الحكمانية قضايا وتطبيقات**": كتاب **لزهير عبد الكريم الكايد**، صدر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية عام 2003، استعمله أغلب الباحثين في الوطن العربي، ويعتبر هذا المرجع من المراجع الأولية في موضوع الحكم الراشد في العالم العربي، تعرض فيه صاحبه إلى مفهوم الحكم الراشد الذي أسماه "الحكمانية قضايا وتطبيقات"، ومن خلاله قدم نماذج وتجارب في دول عربية وغربية استطاعت أن تطبق المفهوم بنسب متفاوتة، مع إعطاء جملة من الاقتراحات لتجسيد الحكم الراشد على أرض الواقع، لكن بقي العنصر الغائب في هذه الدراسة هو عدم التطرق للمؤشرات والمجالات الاجتماعية والثقافية حتى الدينية بحكم أنها من بين أكبر وأقوى المؤشرات لتحقيق الحكم الراشد.

- **دراسة الكاتب Jeffrey D. Sachs:** جوان 2003، تحت عنوان:

"Les institutions n'expliquent pas tout le rôle de la géographie et des ressources naturelles dans le développement ne doit pas être sous-estimé".

- يعزى هذا الكاتب، تفسير مستوى التنمية الاقتصادية لبلد ما في معظمه تقريبا للمؤسسات، وأن تضييع فرص التنمية ناتج عن خلل في المؤسسات، وليس في نقص الموارد، وأن المؤسسات الجيدة تؤدي للتنمية بينما المؤسسات السيئة تؤثر سلبا على التنمية حتى ولو كانت الظروف ملائمة، كما أن الإطار المادي غير الملائم يمكن كذلك أن يعرقل عملية التنمية.

- "**الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا**": كتاب **لراوية توفيق**، صدر عن جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الإفريقية عام 2005، وقد قدمت هذه الدراسة إضافة حقيقية لحقل الدراسات التنموية العربية والإفريقية، من خلال رؤية متكاملة لموضوع الحكم الراشد ومختلف الرؤى والتوجهات للمنظمات

والهيئات الدولية المختصة، التي شخصت الأزمة التنموية في إفريقيا بأنها أزمة تسيير وغياب للحكم الراشد، وقد توصلت هذه الدراسة من خلال التركيز على مشروع النيباد بأن سبب الأزمة التنموية في إفريقيا هو غياب الحكم الراشد" .

- **دراسة سايح بوزيد بعنوان "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد جامعة تلمسان، 2012-2013، تعرض الباحث إلى أبعاد التنمية المستدامة وأثر تطبيق مبادئ الحكم الراشد على التنمية المستدامة، كما درس إستراتيجية التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحكم الراشد في الدول العربية، ثم قام بدراسة وتحليل كيفية تفعيل الحكم الراشد في دعم مسار التنمية المستدامة في الجزائر.

- دراسة (**Sen 2014**) التي أجريت على الدول النامية مع التركيز على دول آسيا، استنتجت وجود أثر معنوي للحكم الراشد على مؤشرات التنمية ومنها مؤشر التنمية البشرية، ونتيجة لضعف الأثر في دول آسيا مقارنة ببقية الدول، أكدت الدراسة على ضرورة دعم سيادة القانون والسيطرة على الفساد وتطوير الإطار التنظيمي في دول آسيا من أجل الحصول على مخرجات تنمية أفضل.

- ابرادشة فريد،"**الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد و التعددية الحزبية"**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر3 جوان2014، تطرق الباحث إلى الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، حيث استعرض الباحث في موضوعه أهم لمفاهيم الرئيسية الخاصة بالحكم الراشد، كما قام الباحث بتحليل الواقع الجزائري تحليلا متكاملا من خلال التطرق إلى الواقع السياسي والإداري ثم الاقتصادي وبعدها الاجتماعي والثقافي، دون الإخلال بالواقعين الديني والأمني. وخلصت الدراسة إن نظامها السياسي ومختلف الأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني وقطاعها الخاص، لا تزال تفتقد إلى العديد من مقومات الحكم الراشد، ناهيك عن غياب كل مقومات التنسيق و المشاركة و الشراكة المفترضة بين كل الفواعل لإسقاط المفاهيم الخاصة بالحكم الراشد على أرض الواقع.

– حسب قراءاتنا المتواضعة فإن دراستنا هذه سوف تركز على العنصر الذي نراه ناقصا في مختلف الدراسات السابقة وهو الاهتمام بالجانب التكاملي للحكم الراشد، كما تسعى هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين الحكم الراشد كظاهرة سلوكية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية وبين عمليات التنمية الاقتصادية، بالاعتماد على مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر واستطلاع الرأي العام وبيان كيف تنعكس آليات وتأثير فواعل الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية في ظل توفر بيئة مناسبة لتطبيقه.

الإطار الإيتمولوجي:

– **الحكم الراشد:** هو التقاليد والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة في بلد معين، وهذا يشمل العملية التي تختار بواسطتها الحكومات وتساءل وتراقب وتستبدل، ومدى قدرة الحكومات على إدارة الموارد بكفاءة وصيانة وتنفيذ وفرض سياسات وقواعد تنظيمية، واحترام المعاملات الاقتصادية والاجتماعية المتبادلة بينهم.

– **التنمية الاقتصادية:** تغيير جذري يكمن في الجهد المبذول من جميع مكونات المجتمع من أجل النهوض بمختلف ميادين الحياة الإنسانية، ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على الفقر والبطالة، مع الزيادة التراكمية المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، وتحقيق قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

– **الشفافية:** هي فلسفة ومنهاج عمل يقوم على الوضوح والعلنية والدقة والصراحة والانفتاح في مختلف النشاطات ومجالات العمل التي تتم بين مختلف المستويات الإدارية وجمهور المواطنين، بما لا يتعارض مع المصلحة العامة العليا.

– **الفساد:** ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب الصالح العام، مما يؤدي إلى ضرر في البناء الاقتصادي للدولة من خلال هدر موارد الدولة

الاقتصادية، وزيادة الأعباء على الموازنة العامة، وخفض كفاءة الأداء الاقتصادي، وسوء توزيع الموارد، مما ينعكس سلبا على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **الديمقراطية:** هي التجسيد العملي للحرية بشكل عام، ولجانبها السياسي بشكل خاص، غرضها تحقيق إرادة الجماهير المتطورة دائما باتجاه هدفها الإنساني، إن الديمقراطية تشكل غاية باعتبارها نظاما أو صيغة من صيغ الحكم المثالي.

منهجية الموضوع:

إن المتطلبات الأساسية للبحث العلمي تستدعي استخدام مناهج مختلفة حتى يتسنى للباحث بلوغ الأهداف التي يتوخاها من دراسته، كما أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد طبيعة المناهج المستخدمة في البحث، ومن بين المناهج التي تم استخدامها في الدراسة ما يلي:

المنهج الوصفي:

استخدمنا المنهج الوصفي في دراستنا هذه عند وصف الواقع الجزائري، لاسيما في الحالات التي تتشكل منها الدراسة، كوصف الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ووصف العديد من المؤشرات الرقمية والكمية للحكم الراشد، التي بدونها طبعا لا نستطيع التأكد من مدى رشادة أو فساد نظام الحكم، ولا نقصد بفساد نظام الحكم فساد النظام السياسي فحسب، فالقضية كل متكامل، وقد يساهم الفساد الاجتماعي مثلا في عرقلة الحكم الراشد حتى وإن كان النظام السياسي سليما.

منهج تحليل المضمون: يتيح هذا المنهج دراسة الوثائق والتقارير بطريقة موضوعية للتعرف على مضمونها بحيث تسمح باستخراج الاتجاهات الحقيقية المعبرة عن وجهة نظر الجهة صاحبة التقرير، وقد تم توظيف منهج تحليل المضمون في دراسة الوثائق والتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية التي تعني ببرامج إدارة الحكم ومكافحة الفساد كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الشفافية الدولية.

منهج دراسة حالة: إن منهج دراسة حالة من المناهج التي تتلاءم مع الوصف كطريقة لبناء بحث علمي دقيق، ومن أجل استكمال عملية الوصف كعملية أولية اخترنا أسلوب دراسة الحالة كطريقة علمية معتمدين في ذلك على جمع البيانات والمعطيات الخاصة بحالة الجزائر لدراستها وتحليلها، عبر مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات الحكم الراشد، بهدف الوصول إلى نتائج علمية.

تقسيمات الموضوع:

ينقسم هذا الموضوع إلى ثلاثة فصول بالمحتويات التالية:

الفصل الأول: تناولنا **الإطار المفاهيمي والنظري للحكم الراشد ومؤشراته،** حيث تعرضنا إلى الإطار المفاهيمي والنظري الحكم الراشد ومختلف أبعاده وذلك من خلال الرجوع إلى سياق وفلسفة الحكم الراشد ومختلف التعاريف الأكاديمية والمنظمات الدولية، وكذلك مناطق تواجه والنماذج التي تكونه، وكذا المؤشرات العالمية لإدارة الحكم الراشد من خلال التعبير عن الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب أعمال العنف، فعالية الحكومة والنوعية التنظيمية، دولة القانون والسيطرة على الفساد.

الفصل الثاني ستتناول الدراسة **أثر تطبيق الحكم الراشد و طبيعة علاقته بالتنمية،** من خلال الإشارة إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية مع التمييز بين مفهوم التنمية والمفاهيم المشابهة، ثم التطرق إلى أثر تطبيق الحكم الراشد على التنمية، وطبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية، ثم الأداء التنموي لمؤسسات الحكم الراشد.

الفصل الثالث يوضح **تفعيل الحكم الراشد لخدمة التنمية الاقتصادية في الجزائر،** وذلك من خلال التطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم حول التنمية الاقتصادية، وأنواع التنمية وقياسها، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى تطور التنمية الاقتصادية في الجزائر، ثم قراءة تحليلية لمؤشرات الحكم الراشد في الجزائر وكذا الحكم الراشد كآلية في تحقيق على التنمية الاقتصادية في الجزائر بالاعتماد على استبيان البارومتر العربي من خلال عملية استطلاع الرأي العام في الجزائر.

الفصل الأول

تمهيد

تزداد اليوم حدة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه المجتمعات في العالم إلى درجة أنها أصبحت تعيق جهود التنمية المستدامة والشاملة للجميع وفي العديد من البلدان.

وقد تبين أن عملية إرساء الحكم الراشد على جميع المستويات وبناء المؤسسات الشفافة والفعالة والخاضعة للمساءلة هي متطلبات ضرورية لإقامة مجتمعات يسود فيها السلام، وتحقيق التنمية الاقتصادية، يقتضي ذلك التغلب على التحديات التي تواجهها المجتمعات وتوفر القرارات والخطط التنموية والسياسات والاستراتجيات والبرامج المطلوبة لتطوير وتنفيذ الحلول اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مع ذلك لا تقع مسؤولية تحقيق التنمية الاقتصادية على الحكومة فقط، بل يجب أن تكون مشتركة بين الجميع، أي على مستوى المجتمع بكامله. فالقطاع الخاص والمجتمع المدني وجمهور العموم لا يستطعون انتظار الحكومة للتعامل مع هذه التحديات وحدها، بل يتعين عليهم المشاركة بفاعلية في البحث عن الحلول المناسبة ووضعها موضع التنفيذ. لذا فمن الضروري اليوم التوجه إلى إقامة الحكومات المفتوحة التي تسمح بتدفق المعلومات والمعارف تدفقا حرا ثنائي الاتجاه مع تعزيز التعاون والتشارك في المسؤولية.

ولعل أن فهم الحكم الراشد لما له من أهمية أن نعرف بأن الاهتمام والعناية بأمور العامة للمواطنين ليست حكرا على الحكومة فقط بل هناك عناصر أخرى تمثل الصحافة والمجتمع المدني بالإضافة إلى مؤسسات الأعمال والمؤسسات الغير التطوعية تشارك ليس فقط بالاهتمام بل في أخذ الدور في طرح الأمور العامة.

وفي هذا الفصل سوف نحاول إيضاح الإطار المفاهيمي والنظري الحكم الراشد ومختلف أبعاده وذلك من خلال الرجوع إلى سياق وفلسفة الحكم الراشد ومختلف التعاريف الأكاديمية والمنظمات الدولية وكذلك مناطق تواجه والنماذج التي تكونه، وكذا المؤشرات العالمية لإدارة الحكم الراشد من خلال التعبير عن الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب أعمال العنف، فعالية الحكومة والنوعية التنظيمية، دولة القانون والسيطرة على الفساد.

المبحث الأول: المرجعيات الاصطلاحية والفكرية للحكم الراشد

يعد مفهوم الحكم الراشد من بين المفاهيم الحديثة نسبيا التي برزت بصورة واضحة على الساحة السياسية مع بداية عقد الثمانينات من القرن المنصرم، مع أن جذوره الفلسفية تعود إلى أبعد من ذلك بكثير مما جعل منه آلية تساهم في ترشيد الدولة وفقا لصيغ ومبادئ ديمقراطية، والتي تتركز بدورها على المساءلة دولة القانون ونبذ التهميش السياسي.

المطلب الأول: سياق وفلسفة الحكم الراشد

إن إقامة بيئة سليمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتبر أمرا لا يمكن فصله عن نوعية الحكم ويرتبط نجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز التنمية ارتباطا وثيقا بطبيعة وجودة الحكم.

1-/ أصل مصطلح الحكم الراشد:

دون الإغراق في الحفريات اللغوية فإن مصطلح الحكم الراشد أو الحكمانية الجيدة قديم قدم الإنسانية واللغات التي استعملتها، فالأبحاث الكلاسيكية المعروفة تؤكد أن كلمة Gouvernance لها أصول في اللغة اليونانية kubernan واللغة اللاتينية Gubernance، ثم انتقلت في القرون الوسطى إلى عدد من اللغات والحضارات وبخاصة اللغات الفرنسية والانجليزية. وقد ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة ثم كمصطلح قانوني (1478) ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير"charge de gouvernance" سنة (1679).

ليعود البدء في استخدامه مع بداية عقد التسعينات وشاع هذا الاستخدام بشكل واسع وأصبح يستخدم من قبل خبراء الإدارة، وبشكل خاص من قبل المنظمات الدولية كالبنك الدولي ومشروع الأمم المتحدة (UNDP) وغيرها من المنظمات الدولية والمحلية والإقليمية.

فالحكم الراشد كفكرة واصطلاح قد تم إعطاءه أكثر من معنى نتيجة لاختلاف التفسير والفهم والمدلول للمصطلح بين الكتاب والمفكرين، فمصطلحات الحكم في اللغة العربية " أنه يشتق من مصدر ثلاثي واحد (**ح ك م**) كلمات متعددة تخص جوانب مختلفة من نسق الحكم بالمعنى الحديث، وتضفي اللغة العربية على مفهوم الحكم في الوقت نفسه جلال العلم والحكمة والعدل على أساس من القاعدة القانونية

ووفقا للمعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية القاهرة) يقال (حكم) أي قضى ويقال حكم له وحكم عليه وحكم بينهم فالحكم يقوم على القضاء بين الناس ولكن وفق أي معيار؟، ويعني الحكم أيضا العلم والتفقه أي العلم العميق بالقواعد القانونية وبتفسيرها مما يبين أن المعيار في الحكم هو إعمال القواعد القانونية وتفسيرها ويعني الحكم كذلك (الحكمة) مما يتيح المجال لاعتبار مبادئ أساسية الرحمة فوق العدل أو المصلحة العامة في القضاء، والعدل هو أحد معاني الحكمة، و(المحكمة) هي هيئة قضائية تتولى الفصل في المنازعات، و(الحكومة) تعني رد الرجل عن الظلم ولكنها تستخدم محدثا بمعنى الهيئة الحاكمة، والأصل في الحكومة هو الرد على الظلم أو إقامة العدل، و(الحاكم) هو من نصب للحكم بين الناس وينطوي التنصيب من قبل آخر منطقيا على إمكان التنحية الذي ينطوي بدوره مساءلة الحاكم. ويشتق من المصدر الثلاثي أيضا (تحكم) أي استبد ولا ريب في ضوء كون العدل قيمة علي إلا أن الاستبداد موجب للعزل.

وهكذا تضم الاشتقاقات هذا المصدر الواحد (**ح ك م**) كل مفردات نسق الحكم المعاصر تقريبا وتقييمه على دعائم نبيلة من العلم والعدل والحكمة، وتعين هذه المفاهيم اللغوية التمثيل والمساءلة وهي كما نفهم جوهر الحكم"[1].

إن تميز فكرة الحكم الراشد وإنعتاقه عن الحكومة يبدأ عندما تتسم هذه الحكومة بأنها مؤسسة أكثر انعزالا عن المواطنين وأكثر التصاقا وتقيدا بالعمليات الإدارية، وذلك بالرغم من ندرة تعريف الحكومة كعمليات في عصرنا الآن حيث ينظر على الحكومة بأنها مجموعة من مؤسسات كواحدة من مجموعة عناصر اجتماعية [2].

1: برنامج الأمم المتحدة ، "**تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002** "، المكتب الإقليمي للدول العربية نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية عام 2002 ص 102.

[2]: تعريف الحكم: oxford dictionary.

إن تزايد واتساع حجم المجتمعات ضاعف من عزلة الحكومة عن المواطنين مما دعا إلى ضرورة وجود ممثلين لهؤلاء المواطنين يتولون مهمة تمثيل المواطنين، ونقل وجهة نظرهم في رسم السياسات والتوجهات التي تهم المواطن والمجتمع الذي ينتج عنه الكثير من انعزال الحكومة عن المواطنين، إذ أن عملية التمثيل رغم أهميتها كآلية ديمقراطية إلا أنها لن ترقى إلى مستوى التمثيل الفعلي للمواطن نفسه. و"هنا يأتي دور الحكم الراشد ليعكس كيف تتفاعل الحكومة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وكيف ترتبط تلك الأطراف بالمواطنين وكيف يتم اتخاذ القرارات في عالم يزداد تعقيدا يوما بعد يوم"[1].

2-/ إشكالية الترجمة:

إن مصطلح الحكم الراشد ليس كلمة جديدة إلا أن ظهوره في النقاش حول المؤسسة الاجتماعية يعتبر نسبيا وتطورا جديدا وهذا المصطلح يفتقر إلى الترجمة الدقيقة إلى اللغات الأخرى، فعلى سبيل المثال تم ترجمة هذا المصطلح في اللغة العربية إلى العديد من الكلمات مثل: "إدارة الحكم"، "الحكمانية"، "الإدارة المجتمعية"، "الحكم الراشد أو الرشيد"، "الحكم الجيد"، "الحكم الصالح"، "الحكم السليم"، "الحكامة" "الحكمانية الجيدة"، "التدبير الجيد"، "القيادة الجيدة"،"أسلوب الحكم الجديد"،"الحكم الشامل"،"الحكم الموسع"، "إدارة شؤون الدولة والمجتمع".

لقد أثار تحديد المصطلح العربي الأدق للفظ governance جدلا ساخنا ولا يزال نظرا لاعتبارات سياسية ودينية ولغوية وإقليمية مختلفة، ومع أن المفهوم الذي يدل عليه هذا اللفظ كان معروفا منذ وقت ليس بقصير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لم تبرز الحاجة إلى التعبير عنه بصورة أكثر دقة إلا في بداية التسعينات حين اتخذت هذه المسائل أهمية أكبر في مناقشة موضوع التنمية في العالم.

فقد تبنى تقرير الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2003) الذي وضعه قسم البنك الدولي، مصطلحان هما إدارة الحكم والحكم الجيد للإشارة إلى مفهومي"governance" و" good governance " على التوالي. ففي حين بدا من المستعصي التوافق على مصطلح يحظى بقبول كافة

[1]: "Tim plumptre, john grahm, "**governance and good governance**", international and aboriginal perspectives, Institute on governance, Ottawa, Canada, 1999.P2.

أقطار المنطقة، فقد اختار البنك الدولي أحد المصطلحات قيد التداول والأقل تحميلا للمعاني السياسية فإذا ما أردنا ترجمة مصطلح إدارة الحكم الذي اعتمده البنك الدولي إلى الإنجليزية ترجمة حرفية، توصلنا إلى عبارة "management of governing". أما بالنسبة إلى تعريب"good governance" فقد أبقي على مفهوم الحكم وأضيف إليه صفة "جيد" وهي أبسط الترجمات اللفظ "good" وأقل تحميلا للمعاني الضمنية.

من أول المصطلحات التي تم استخدامها للدلالة على مفهوم "governance" مصطلح الحاكمية المشتق من الجذر اللغوي حكم وأقرب التعابير إلى هذا المفهوم، لكن هذا المصطلح تعرض لبعض الانتقادات من قبل مراقبين اعترضوا عليه لأن العلماء المسلمين يستخدمونه أيضا للإشارة إلى حاكمية الله. كما لاقى اعتراضا من علماء المغرب الذين اعتبروا أن المصطلح نشأ في المشرق وبالتالي لا يراعي الفروقات الإقليمية الدقيقة القائمة على صعيد اللغة العربية، واقترحوا مصطلح بديلا هو "الحوكمة" الذي لقي استحسانا في شمال إفريقيا. وجاءت انتقادات أخرى من قبل دول الخليج ليس حيال صحة المصطلحات الجديدة اللغوية فحسب ولكن أيضا حيال الطرق المستخدمة لوضعها، فتم اقتراح مصطلحات إضافية منها "الحكم الصالح" الذي ترجم حرفيا إلى "virtuous governing"، وقد تعرض هذا التعريب لانتقادات فريقين منفصلين، أولهما يتألف من عدد من الإصلاحيين والناشطين الذين رأوا أن لفظ صالح محملة بمعاني الحكمة والعصمة من الخطأ والنقاوة وكلها صفات قد يستحيل إيجادها في واقع عالم السياسة، مما يجعل استخدام هذا اللفظ للإشارة إلى أي نظام حالي في غير مكانه.

أما ثانيهما فيشمل على الكثير من المحافظين والموالين لأنظمة سياسية حالية، وقد اعتبر هؤلاء أن لفظ حكم وبخاصة حين ترفق بصفة صالح محملة بمعان سياسية كثير، ويشجع مؤيدو هذا الموقف على استخدام مصطلحات بديلة لها طابع إداري أو تقني تفاديا لأي تلميح إلى الحكم أو ممارسة السلطة. تم أيضا تداول مصطلح آخر بشكل واسع هو الحكم الرشيد الذي تم ترجمته بعبارة "governing wise" ومع أن هذا المصطلح يتضمن أيضا لفظ حكم التي تشير إلى ممارسة السلطة فقد انصبت الانتقادات على الجزء الثاني منه الذي رأى الكثيرون صبغة دينية كبيرة، ويعارض الكثير من العلماء في كل أرجاء

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصطلح الجديد نظرا لارتباطه بالخلفاء الراشدين أي الخلفاء المهديين الأربعة الذين حكموا بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة، فضلا عن لفظ رشيد من الجذر رشد الذي يعني الإدراك والحكمة ويستخدم في عدد من التعابير العربية للإشارة إلى "البلوغ" مما يؤدي إلى التحفظات ذاتها التي أثارها لفظ صالح المشابهة.

وقد استمر ابتكار مصطلحات أخرى ناشئة من التيارات المختلفة، "الحكامة" مثلا مصطلح حديث النشأة مشتق من الجذر نفسه (حكم) وقد تم استخدامه أحيانا في دول شمال إفريقيا مع أنه تعرض لانتقادات مماثلة تؤكد عدم صحته اللغوية. أما مصطلح الحوكمة وبعد المعارضة التي لقيها فقد تم إنعاشه مؤخرا، وهي مرجع معروف في اللغة العربية وقد أعطي المصطلح زخما جديدا بعد إضافة لفظ الشركات إليه مما ولد عبارة حوكمة الشركات أي "corporate governance" أو" the governance of companies"[1]. ولعل العديد من المنظمات الدولية بادرت إلى استخدام مضامين الحكم الراشد بشكل واسع كآلية لإدامة التنمية من خلال الاهتمام بتحقيق الموارد البشرية والعناية بالتنمية الاجتماعية بشكل عام إضافة إلى التنمية الاقتصادية والسياسة والإدارية في القطاعات الحكومية والمجتمعية.

3-/ تعاريف المؤسسات الدولية للحكم الراشد:

- **تعريف البنك الدولي:**

عرف البنك الدولي الحكم الراشد بأنه "الأسلوب الذي من خلاله يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية"[2].

ويركز البنك الدولي جهودا أكبر على بناء مؤسسات عامة فعالة ومسؤولة بدلا من الاكتفاء بأن يسدي بطريقة مستقلة المشورة في مجال السياسة العامة، وهدف البنك هو مساعدة البلدان في وضع برامج فعالة لتحسين إدارة مؤسساتها العامة بما في ذلك بناء القدرات وزيادة كفاءة الأداء وتقديم الخدمات.

---

[1]: د عدوان شارل ،" **إدارة الحكم : أخبار و أفكار** " هي نشرة إخبارية إلكترونية شهرية تصدر عن مكتب نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق وشمال إفريقيا، نوفمبر2007 المجلد1، العدد1، ص 9.

[2]: The World Bank," **governance and development**", the World Bank publication Washington, D.C.1992, P 1.

- **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:**

عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الراشد بأنه "ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية للإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته، ويتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يستطيع أن يشكل مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويؤدون واجباتهم ويناقشون خلافاتهم"[1]. يقول جيمس غوستاف سبيث مدير سابق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذا لم يكن هناك حكم سليم فلن تنتقل التنمية المتمحورة حول الناس الطيبين من الوعد إلى الواقع.

أي أن التحدي الذي يواجه جميع المجتمعات يتمثل في إنشاء نظام حكم يدعم ويعزز التنمية البشرية ويضمن استمرارها وبخاصة من هم أشد فقرا ومن خصائص الحكم الراشد المشاركة والشفافية والمساءلة وكذلك الفعالية والإنصاف ودعم سيادة القانون، ويضمن الحكم الراشد أن تكون الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية قائمة على توافق آراء واسع النطاق في المجتمع، وأن يؤخذ رأي الفئات الفقيرة والضعيفة لدى اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع موارد التنمية، ويقوم الحكم الراشد على مبادئ أساسية عامة تشمل احترام حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق المرأة والطفل، واحترام حكم القانون والانفتاح السياسي والتسامح والقدرة والكفاءة الإداريتان وهناك تآزر وتكامل بين جميع هذه المبادئ.

- **تعريف منظمة الشفافية الدولية:** هو"إتباع إدارة تستخدم الموارد والمصادر المختلفة لأجهزتها بشكل شفاف ونزيه لتحقيق التنمية العادلة، والمخططة والمستمرة في بيئة سياسية مؤسسية تحترم مبادئ الديمقراطية والمساواة وحكم القانون[2]".

- **تعريف الوكالة الكندية للتنمية الدولية:**

تعرف الوكالة الكندية للتنمية الدولية بأن الحكم الراشد "هو مجموعة المؤسسات والتقاليد التي تحدد ممارسة السلطة واتخاذ القرارات وكيفية تعبير المواطنين وكيفية سماع صوت المواطنين، في القضايا ذات الاهتمام العام" [1].

[1] : UNDP, "**decentralised governance and development programme**", New York, 1996.

[2] : Transparency International, Greater access to official information and containing conflicts of interest, "key to containing corruption". TI working paper, Berlin/London, 03 December1998, p10.

- **تعريف لجنة المساعدة الإنمائية التابعة (CAD) لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE):**

لجنة المساعدة الإنمائية التابعة (CAD) لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تعرف الحكم الراشد بأنه "العمليات والممارسات السياسية والمراقبة الإدارية للموارد المجتمعية قصد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[2].

- **تعريف صندوق النقد الدولي:**

عرف صندوق النقد الدولي الحكم الراشد "بأنه الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية، وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع"[3].

ونظرا للأهمية المتزايدة التي يوليها أعضاء صندوق النقد الدولي لقضية الحكم اعتمدت اللجنة المؤقتة خلال الاجتماع الذي عقدته في 29 سبتمبر 1996 في واشنطن العاصمة إعلانا بشأن "الشراكة من أجل النمو المستدام" اعتبرت فيه تشجيع الحكم الراشد بجميع جوانبه، بما في ذلك ضمان حكم القانون وزيادة كفاءة القطاع العام وتشديد مساءلته ومحاربة الفساد عنصرا أساسيا ضمن الإطار الذي يمكن للإقتصادات أن تزدهر فيه ويشجع الصندوق على زيادة الاهتمام بقضايا الحكم ولاسيما ما يلي:

- معالجة عادلة أكثر شمولا في سياق المشاورات في قضايا الحكم.
- إتباع سياسات وإنشاء مؤسسات ونظم إدارية تغلق فرص الرشوة والفساد والاحتيال في الإدارة الموارد العامة.
- زيادة التعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى وخاصة مع البنك الدولي للإفادة على نحو أفضل من مجالات الخبرة المكملة.

---

[1]: Agence canadienne de développement international, "**Droits de la personne démocratisations et la bonne gouvernance** ", mars 1997.

[2] : CAD-OCDE, orientations du CAD sur " **le développement participatif et la saine gestion des affaires publiques**" , décembre, paris, 1993.

[3]:international monetary fund, "**good governance: the IMF'S role**",2000,voir: www.imf.org/external/pubs. 25/8/2018.

- دعم نشوء واستمرار بيئة اقتصادية وتنظيمية شفافة ومستقرة تساهم في أداء القطاع الخاص لأنشطته بفعالية.

- **تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002):**

" هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع الأفراد الشعب" [1].

- **تعريف مؤسسات القطاع التطوعي:**

" أنه العمليات والهياكل التي تستخدمها المؤسسات لتوجه وتدير العمليات العامة وأنشطة برامجها"[2].

- **تعريف مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE):**

أن الحكم الراشد "يشمل التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات الحكومية بصفة يومية"[3]، ويعالج الأسئلة التالية:

- كيف وإلى أي مدى يكون للمواطنين رأي في صنع السياسات اليومية ؟.
- ما مدى كفاءة إدارة الموارد والخدمات العامة ؟.
- كيفية منع الأجهزة الحكومية من إساءة استخدام قوتها أو سلطتها ؟.
- كيف تخلق لدى موظفي الحكومة الإحساس بأنهم مسؤولين عن تصرفاتهم ؟.
- كيفية التعامل مع الشكاوي ؟.

---

[1]: برنامج الأمم المتحدة، "**تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002** "، **مرجع سابق**، ص 102.

[2]: Broadbent report, building on strength:" **improving governance and accountability in Canada's voluntary sector**", institute on governance. Ottawa. Canada, 1999.P7.

[3]: د.جون سولفان " **الحكم الديمقراطي الصالح: المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي**، انظر:

Consulter au site :www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp . 28/07/2018.

4-/ التعاريف الأكاديمية للحكم الراشد:

✦ تعريف دانيال كوفمان، آرت كرائي وبابلو زويدو-لوباتون:

دانيال كوفمان، آرت كرائي وبابلو زويدو-لوباتون، هم مجموعة خبراء وباحثين اقتصاديين في البنك العالمي فقد عرفوا الحكم الراشد بأنه " التقاليد والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة في بلد معين وهذا يشمل:

- العملية التي تختار بواسطتها الحكومات وتساءل وتراقب وتستبدل.
- مدى قدرة الحكومات على إدارة الموارد بكفاءة وصيانة وتنفيذ وفرض سياسات وقواعد تنظيمية.
- احترام المعاملات الاقتصادية والاجتماعية المتبادلة بينهم" [1].

فقد وضعوا المؤشرات العالمية لإدارة الحكم، وتضم هذه المؤشرات مجموعة واسعة من البيانات بالاعتماد على 352 متغيرا لقياس الأبعاد المختلفة للحكم الراشد، وتم الحصول عليها من 37 مصدرا مختلفا صادر عن 31 منطقة مختلفة، وتتكون مصادر البيانات من مسوح خاصة بالأفراد والشركات بالإضافة إلى تقييم مؤسسات تقييم المخاطر التجارية ومنظمات غير حكومية تغطي 216 دولة.

✦ تعريف الاقتصادي François Asher:

أنه اشتراك المؤسسات السياسية والفاعلين الاقتصاديين والقطاع الخاص مع بعضهم البعض، مما يجعل مواردها بصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها، لخلق مبدأ جديد قائم على تقاسم المسؤوليات في عملية إعداد وتنفيذ السياسة القادرة على الحفاظ على تماسك المجتمع.

✦ تعريف François Xavier Marien:

الحكم الراشد هو ذلك النمط الذي يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال.

[1]: Daniel Kaufmann, aart kraay and Pablo zoido lobaton (1999) ,"**governance matters**" world bank policy research working paper No 4370 washington,D.C.

✦ **تعريف شارل فيليب دفيد:**

يشير إلى الحكم الراشد على أنه "المؤسسات والعمليات التي يحدد من خلالها المجتمع ممارسة السلطة وآليات اتخاذ القرار من أجل حل المشاكل المشتركة، فهو يستند عموما إلى المعايير والمبادئ الرسمية وغير الرسمية وكذلك على القوانين والقواعد القانونية"[1].

✦ **تعريف W .Brand:**

الحكم الراشد هو مجموع مختلف الطرق والأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العمومية بتسيير أعمالهم بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والتوفيق بين المصالح المختلفة، كما يتدرج هذا الحكم في المؤسسات الرسمية والأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية والترتيبات والتعديلات الرسمية التي على أساسها يكون الشعب والمؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العامة خدمة للمجتمع.

✦ **تعريف Marcou Rangeon et Thibault:**

الحكم الراشد هو تلك الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة.

✦ **تعريف Aerageldin and Landell-mills:**

الحكم الراشد هو"استخدام للسلطة السياسية وتحكمها في المجتمع وإدارة لموارده في أغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويشمل طبيعة تسيير الترتيبات المؤسسية وعمليات اتخاذ القرار ورسم السياسات وقدرة التنفيذ وتدفق المعلومات وفعالية القيادة وطبيعة العلاقة بين الحكم والمحكوم"[2].

✦ **تعريف نادر فرجاني:**

الحكم الراشد هو"نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيرا سليما، يرتبط بينهما شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة، بواسطة الناس يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع"[1].

---

[1] : Charles-Philippe DAVID,"**la guerre et la paix, approche et enjeux de la sécurité et de la stratégie"**, (Paris : Presse de sciences politiques, 2013), P.377.

[2]: serageldin,I.and landell-mills, " **governance and external factor**". Annul conference on development economics. World Bank, Washington.D.C.1991.

✦ **تعريف زهير عبد الكريم الكايد:**

" مفهوم الحكم الراشد مفهوم مرن يتعلق بالأفكار والتوجهات ومجالات الاستخدام، وعموما فهو يتعلق بآليات اتخاذ القرارات التي تقوم على المشاركة وتتسم بالشفافية وتنطوي على المساءلة، وتخضع لسيادة القانون والتي تهدف إلى تحقيق الصالح العام، ويعني بتفاعل المجتمعات والمؤسسات المدنية المحلية في تحمل المسؤولية والمشاركة في رسم السياسات العامة، بذلك فهي تعكس مناخا مجتمعيا ديمقراطيا يتفاعل فيه كافة أطراف المجتمع ومكوناته الأساسية لتحقيق مستوى معيشي أفضل لكافة أفراد المجتمع"[2].

✦ **تعريف الرئيس الجزائري السابق "عبد العزيز بوتفليقة":**

صرح الرئيس الجزائري قائلا:" لا يمكن إقامة الحكم الراشد دون دولة القانون، ودون ديمقراطية حقيقية دون تعددية حزبية، كما لا يمكن أن يقوم حكم راشد إطلاقا دون رقابة شعبية"[3].

✦ **تعريف المشرع الجزائري للحكم الراشد:**

لقد ورد مصطلح الحكم الراشد في القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته الثانية، حيث عرفه بأنه "هو الحكم الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية"، كذلك تحدث عنه في المادة 11 من نفس القانون، وذلك في إطار تسيير المدينة، حيث تحدث عن ترقية الحكم الراشد في مجال تسيير المدن والذي يكون عن طريق:

- تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة.
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية باستعمال الوسائل و الأساليب الحديثة.
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها[4].

---

[1]: نادر فرجاني، "**رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 256، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 2000، ص 402.

[2]: زهير عبد الكريم الكايد، "**الحكمانية: "Governance" قضايا وتطبيقات**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص16.

[3]: الأخضر عزي، غانم جلطي،" **قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد**"، **مجلة الدراسات الإستراتجية**، العدد 12، مركز البصيرة الجزائر، جانفي 2006، ص 13.

[4]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "**القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة**"، الجريدة الرسمية العدد 15، المطبعة الرسمية الجزائر 12 مارس 2006، ص 16-17.

المطلب الثاني: خصائص وأبعاد الحكم الراشد:

تتعدد وتتنوع خصائص الحكم الراشد، وذلك نتيجة لتنوع المعايير التي اعتمدت عليها الجهات التي تبنت هذا المفهوم، ومنها ما يلي:

1-/ خصائص الحكم الراشد:

يتميز الحكم الراشد بخصائص عدة، نذكر منها ما يلي:

أولا: خصائص الحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة خصائص للحكم الراشد

- **المشاركة:** وتعني أن كل الرجال والنساء يجب أن يكون لهم رأي في صنع القرار سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال مؤسسة الوساطة المشروعة.
- **حكم القانون:** ويقصد به أن يسود القانون وليس الأهواء والنزوات، ويجب أن تكون مؤسسة القانون منصفة وتهتم بحقوق الإنسان.
- **الشفافية:** وهي حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار وتبنى الشفافية على حرية تدفق المعلومات، والتي يشرط أن تكون كافية وسهلة الفهم لكي يتمكن طرف المعني من الوصول إليها.
- **العدالة:** تعني أن كل الرجال والنساء يتمتعون بقدر متساوي من الفرص لتحسين أوضاعهم سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.
- **المساءلة:** أي أن وضع القرار في إطار الحكومة والقطاع الخاص و المجتمع المدني، خاضعين للمساءلة من قبل الجمهور، وتختلف المساءلة باختلاف طبيعة المؤسسة وحسب ما إذا كان القرار داخليا أو خارجيا.
- **الرؤية الإستراتيجية:** ومفادها أن القادة والشعب يمتلكون أفاق واسعة وبعيدة المدى لتحقيق الحكم الراشد والتنمية البشرية، ولديهم شعور مشترك عما يرونه من تلك التنمية مع الفهم للمعتقدات التاريخية والثقافية المرتكزة عليها تلك الأفاق.

ثانيا: خصائص الحكم الراشد حسب البنك الدولي

حدد البنك الدولي عدة خصائص يمتاز بها الحكم الراشد، وذلك ضمن قيمتين عالمتين هما التضمينية والمساءلة.

1- التضمينية: وترتكز على مفهوم المساواة، والمساواة في مفهوم الحكم الراشد تعني أن كل من له مصلحة في عملية إدارة الحكم ويريد المشاركة فيه يمكنه فعل ذلك بتساوي مع الجميع، فإدارة الحكم التضمينية تضمن آلية تحدد وتحترم الحقوق الأساسية للجميع، كما أنها تؤمن وسائل مراجعة ومعالجة يضمنها القانون.

2- المساءلة: تقوم هذه القيمة على مفهوم المحاسبة، والتي تعني وجوب مساءلة كل من تم اختيارهم للحكم باسم الشعب سواء على إخفاقاتهم أو نجاحاتهم، وتشجع المساءلة على ترقية أخلاقية الخدمة العامة وتدفع بالمسؤولين إلى حرص على المصلحة العامة، وهي نوعان المساءلة الداخلية والمساءلة الخارجية.

ثالثا: خصائص الحكم الراشد حسب تقرير التنمية البشرية العربية

تضمن تقرير التنمية البشرية العربية لعام 4002 موضوع الحكم الراشد، الذي يتمثل في تضافر جهود كل من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص إذ يقوم على[1]:

- يقوم على سيادة الحرية ضمانا لتوسيع خيارات الناس.
- يقوم على المشاركة الشعبية الفعالة مع تمثيل الشامل للحقوق الناس.
- يقوم على المؤسسات كنقيض لتسلط الفردي، وتعمل مؤسساته بالكفاءة والشفافية كاملة فيما بينها في ظل سلطة تمارس من قبل الناس مباشرة بإختيار دوري ونزيه.
- يقوم على سيادة القانون المنتصف والعدل والحامي لحرية لكافة الأفراد.
- يقوم على السهر على تطبيق القانون، بمعنى وجود قضاء كفء نزيه ومستقل تماما.

[1]: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**نحو الحرية في الوطن العربي**"، تقرير التنمية العربية العام 2004، المطبعة الوطنية، عمان، ص 58-59.

رابعا: خصائص الحكم الراشد حسب بعض الكتاب المختصين

أما الكتاب المختصين فقد وضعوا من جهاتهم خصائص الحكم الراشد وفي هذا الصدد يؤكد "**جون ميل**" أن الحكم الراشد ليس له محتوى معياري وإنما يهدف نحو تحقيق نتائج مرغوبة من جانب، ونحو تحقيقها بطريقة صحيحة من جانب أخر، حيث أنها منسجمة بطريقة أخرى مع قيم، كالديمقراطية والعدالة الاجتماعية، فالحكم الراشد عند "**جون ميل**" هو:

- التخطيط نحو المستقبل.
- الغاية النهائية له: هي وضع الأهداف وتحديد الطريق العام لتحقيق هذه الأهداف.
- الموارد: أي تأمين المواد اللازمة لتحقيق الأهداف أو الوصول للغاية النهائية.
- التحكم والسيطرة: أي التأكيد وبشكل دوري، لأن المؤسسة يتم معرفة أدائها وتقدمها إلى الأمام ضمن الحدود القانونية نحو الغاية النهائية.
- المساءلة: أي التأكد على استخدام الموارد بكفاءة وتقديم تقرير التقدم وتحويل المشاركين في تحمل المخاطر.

أما عند"**جيمس سبيث**" فإن ترويج الحكم الراشد لا يعني تقوية قدرات الدولة لحكم فقط، بل يعني أيضا تجديد روح المشاركة المدنية في كافة مجالات الشؤون العامة.

2-/ أبعاد الحكم الراشد:

هناك عدة أبعاد للحكم الراشد أهمها:

1- البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، ويكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة و نزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، و هيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن[1].

2- البعد الاقتصادي والاجتماعي: والذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع[2]، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة.

3- البعد الإداري والتقني: المرتبط بعمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها[3]، وتعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين، الرشادة الإدارية والوظيف العمومي، وهو ما يقتض أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية و المالية، ويكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، ويكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة، ولعل مكمن التفاعل بين هذه الأبعاد الثلاثة يتضح لنا أنه لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلالية عن نفوذ رجال السياسة، كما أنه لا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية. ولهذا فإن الرشادة الإدارية تقوم على تنمية الموارد المادية

---

[1]: James ROSENAU, "**Globalization and governance"**, governance. Blesk for suslsbution, in site: http://www.fes.sle/apg/online.2003/ARTRO.senau.PDF.12/10/2018 .

[2]: درغوم أسماء، "**البعد البيئي في الأمن الإنساني–مقاربة معرفية** "، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية جامعة قسنطينة ، جوان 2008- 2009، ص97.

[3]: حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون)، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2004، ص97.

والبشرية للإدارة العامة، من خلال إتباع إستراتجية عامة تمكنها من تحقيق أهدافها، ومدى تكيفها وطبيعة البيئة المحيطة بها. لذلك فإن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية (آليات الحكم الراشد)[1].

و بناءا على توفر أو عدم توفر مجموعة من المؤشرات التي تشتمل على هذه الأبعاد الثلاثة المتكاملة فيما بينها يمكن قياس مدى صلاح و عقلانية الحكم داخل الدولة، و مدى مساهمة السلطة السياسية في توفير الأرضية المناسبة ليمتع الموطنين بمختلف حقوقهم و ضمانة حرياتهم. كما أن الحكم الراشد يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وحقوقها وفقا لمبدأ المحاسبة، ولا تقتصر فقط على الاهتمام بآثاره التنموية الحالية وإنما تشتمل على التنمية المستدامة وطويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة[2].

[1]: عمراني كربوسة، "**الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر**"، نقلا عن موقع:
http://www.univchlef.dz/seminaires/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27pdf. 15/10/2018.

[2]: عمراني كربوسة،"**الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث: فواعل الحكم الراشد

لكل مفهوم أبعاده وأهدافه، ونفس الأمر ينطبق على الحكم الراشد والذي يسعى دائما إلى تحقيق غاية وأبعاد عديدة ومتنوعة سواء كانت سياسية أو قانونية، اقتصادية أو اجتماعية، و يتضمن الحكم الراشد ثلاث ميادين رئيسية هي الدولة (الحكومة)، القطاع الخاص والمجتمع المدني.

1-/ الدولة (الحكومة):

الدولة في اللغة العربية يقابلها (State) في اللغة الإنكليزية و(Stata) بالألمانية و(Etat) في الفرنسية وهي في الأساس كلمة لاتينية هي (Status) وتعني الواقف أو الثابت، أو الحالة المستقرة والثابتة[1]، واستخدمت كلمة (الجمهورية) (Republica) في اللغة الفرنسية بصورة أكثر، وهذا مذكور في مؤلفات (جان بودان) الكتب الستة للجمهورية، وكانت كلمة (Respublica) إذ استخدمت لأول مرة بمعنى الشؤون العامة لكنها أصبحت فيما بعد تعني شكلا من الحكم، لا ينتخب فيه رئيس الدولة على أساس وراثي أو غير مباشر[2]، إذن فالدولة (State) هي كلمة حديثة نسبيا استخدمت في أوربا في عصر النهضة بشكل واضح وواسع للدلالة على ذلك الإطار المنظم للسلطة السياسية، ولكن الكلمة أخذت قبل ذلك مدلولا سياسيا في العصور الرومانية عندما أصبحت تعرف بالجمهورية، إلا أنه كان علينا الانتظار حتى القرن السادس عشر حين استخدم ميكافيلي في كتابه (الأمير) كلمة الدولة بالمعنى الحديث، إذ قال "كل هيأة التي كان أو لها سلطة على الشعوب هي دول، أو إمارات، أو جمهوريات"[3]. وبذلك فقد انصرف مدلول الدولة في اللغات الأوربية إلى الهيأة أو الجماعة بعدها حالة مستقرة وثابتة، بيد أنه في العصر الحديث لا تشير إلى جميع المجتمعات مهما كان نوعها أو درجة تنظيمها، بل تنصرف إلى درجة معينة من التنظيم تتفق مع المفهوم الصحيح الحديث للدولة.

---

[1]: إسماعيل غزال،" **القانون الدستوري والنظم السياسية** "، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1989، ص69.

[2]: جيفري روبرتس وأكشر ادواردس،" **القاموس الحديث للتحليل السياسي**"، ترجمة: سمير عبد الرحيم جلبي، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت-لبنان، 1999، ص395.

[3]: إسماعيل غزال، **مرجع سابق**، ص18.

وتشتق كلمة (الدولة) في اللغة العربية من الفعل (دال) بمعنى تغير الزمان وانقلب، ومن هذا قولهم (دالت دولتهم) بمعنى ذهبت وأتت مكانها دولة أخرى، وفي هذا تأكيد على عنصر التغيير والتحول[1]. وجاء في لسان العرب حول كلمة (الدُّولة) (بضم الدال) "اسم الشيء الذي يتداول والدَّول (بفتح الدال) الفعل والانتقال من حال إلى حال، ويشير أيضا إلى الإدالة والغلبة، مثلا وأدلنا الله من عدونا من الدولة يقال: اللهم أدلني على فلان وانصرني عليه، وفي الحديث تُدال عليهم، ويُدالون علينا، الإدالة: الغلبة، والدَّولة الانتقال من حال الشدة إلى الرخاء، ودالت الأيام أي دارت، والله يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي أخذته هذه المرة وهذه المرة "[2].

وبذلك فإن (الدولة) في العربية تشير إلى الغلبة، والاستيلاء، والشيء المتداول فيكون مرة لهذا ومرة لذاك والدولة في الحرب بين الفئتين أن تدال إحدى الفئتين على الأخرى، أي أن تهزم هذه مرة وهذه مرة ودالت الأيام دارت، والله يداولها بين الناس، ودال الدهر انتقل من حال إلى حال[3]. ويعني هذا أن تعبير الدولة في اللغة العربية يدل على عدم الاستقرار والتغيير عكس المعنى المستفاد من الأصل اللاتيني[4]. ولكن الدولة باتت تستخدم في العربية الحديثة والمعاصرة مقابل (State) الانجليزية.

ففي البلدان التي توجد بها عمليات انتخابية تتألف الدولة من حكومة منتخبة وسلطة تنفيذية وتقوم الدولة بوظائف عديدة منها، أن تكون بؤرة العقد الاجتماعي الذي يحدد المواطنة، وأن تكون السلطة المفوضة بالسيطرة وممارسة القوة وأن تضطلع بمسؤولية توفير الخدمات العامة وتهيئة بيئة تمكينية للتنمية البشرية المستدامة، بوضع وصون الأطر التنظيمية والقانونية المستقرة والفعالة وعادلة للنشاط العام والخاص وتعني أيضا توسط المصالح من أجل الصالح العام.

---

[1]: إحسان هندي، "**مبادئ القانون الدولي العام في السلم والحرب** "، ط1، دار الجليل للطباعة والنشر، دمشق، 1984، ص159.

[2]: ابن منظور، "**لسان العرب**"، اعتنى بتصحيحه؛ أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، ج4، ط3، دار الإحياء للتراث الشعبي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت-لبنان، 1999، ص444.

[3]: جميل صليبا،" **المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية** "، ج1، ط1، ذوبي الغربي- سليمان زاد، قسم-إيران 1385، ص568.

[4]: كمال الغالي، "**مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**"، منشورات جامعة دمشق، مديرية الكتب الجامعية، 1996، ص19.

وتستطيع الدولة بطبيعة الحال أن تنجز الكثير في مجالات من قبيل دعم حقوق الفئات المهمشة وحماية البيئة والحفاظ على استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، والحفاظ على معايير الصحة العامة والسلامة للجميع، وتعبئة الموارد من أجل توفير الخدمات العامة، كما يمكن لمؤسسات الدولة أن تسهم في تمكين الناس الذين تقوم على خدمتهم بتوفير الفرص المتكافئة وكفالة المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتمكينهم من الوصول إلى الموارد.

فالحكم الراشد وعلى مدار القرن الواحد والعشرين يحتم على حكومات الدول المتقدمة والنامية أن تعيد النظر في دورها في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية لتقليل هذا الدور حتى يتسنى لتحديات التغيير من المصادر التالية:

– القطاع الخاص الذي يحتاج إلى بيئة مساعدة للأسواق الحرة بالإضافة إلى تحقيق أفضل توازن بين الحكومة والسوق.

– الاستجابة لاحتياجات المواطن من قبل الحكومة لتكون مسؤولة وتعمل على اللامركزية بشكل واسع.

– الضغوط العملية الممارسة من قبل القوى العظمى والاتجاهات العالمية الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه كيان وطبيعة الدولة بما فيها الحكومة.

1-1/ الحكومة والقطاع الخاص[1]:

تتحقق علاقة الشراكة بين هذين الطرفين من خلال العديد من الوسائل ومن أهمها:

– إشراك المؤسسات الحكومية وممثلي القطاع الخاص في صياغة سياسات الحكومة من خلال المجالس واللجان والاجتماعات المشتركة واستخدام مجالس الشورى.

– بناء الآليات التي تمكن الحكومة من التقدير والاستجابة للاحتياجات والمقترحات الخاصة بالقطاع الخاص والمؤسسات.

– التبادل والمشاركة في قدرات السياسات والمعرفة والمعلومات بين الحكومة والقطاع الخاص مثل البحوث الاقتصادية المشتركة ومشروعات التنمية التكنولوجية المشتركة.

[1]: د.أحمد صقر عاشور، "**تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية، الإطار المفاهيمي**"، تقرير الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، يناير 2005، ص10.

2-/ القطاع الخاص:

القطاع الخاص هو نظام اقتصادي مختلط ويكون جزئه غير خاضع لسيطرة الحكومة حيث تسود قوانين السوق والمشاريع التجارية الخاصة، ويشمل المؤسسات الخاصة (في مجالات التصنيع والتجارة والمصارف والتعاونيات وما إلى ذلك) بالإضافة إلى القطاع الغير الرسمي في السوق، ويقول البعض أن القطاع الخاص جزء من المجتمع المدني غير أن القطاع الخاص مستقل إلى الحد الذي يؤثر به أطرافه على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بطرق تخلق بيئة مواتية بدرجة أكبر إلى السوق والمشاريع التجارية. كذلك القطاع الخاص هو ذلك القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال وتتولى آليات السوق توجيهه، بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة، وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح. وتعتبر الدولة قوة كبرى في تحقيق التنمية ولكنها ليست الوحيدة في ذلك، فالتنمية البشرية المستدامة تعتمد في جانب منها على خلق الوظائف التي تولد ما يكفي من الدخل لتحسين مستويات المعيشة ومعظم الدول تسلم بأن القطاع الخاص هو المصدر الأساسي لفرص العمالة المنتجة، فالدول تستطيع أن تشجع تنمية القطاع الخاص بصورة مستدامة من خلال ما يلي:

- إنفاذ حكم القانون.
- إيجاد بيئة اقتصاد كلي مستقرة.
- المحافظة على القدرة التنافسية للأسواق.
- ضمان تسهيل حصول الفقراء على الإئتمانات.
- دعم المؤسسات التي تولد أكبر عدد من الوظائف والفرص.
- اجتذاب الاستثمار والمساعدة في نقل المعارف والتكنولوجيا ولا سيما الفقراء.
- توفير حوافز لتنمية الموارد البشرية.
- حماية البيئة والموارد الطبيعية[1].

[1]: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثيقة سياسية عامة ، كانون الثاني/يناير 1998.

انظر: "**Governance for sustainable development**"

http://www.magnet.undp.org/policy/chapter1.htm.22/10/2018.

كما أن الحكم الراشد يعطي دورا كبيرا للقطاع الخاص في إحداث نقلة نوعية على نطاق المجتمع وذلك من خلال التعاون وإحداث شراكة مع الحكومة والمجتمع المدني بشكل متكامل.

2-1/ القطاع الخاص والمجتمع المدني:

يمكن تحقيق هذا النوع من التضافر بين هذين القطاعين من خلال قيام الحكومة بما يلي:

- توفير أشكال وآليات المشاركة في المجالس واللجان والمشروعات المشتركة.
- تقديم الحوافز اللازمة لتشجيع المشاركة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- تغيير الثقافة المؤسساتية السائدة في الحكومة وفي دورها الذي يمكن أن تلعبه مع أطراف التنمية الأخرى.

3-/ المجتمع المدني:

فمع تبلور الموجة الثالثة للديمقراطية في حقبة التسعينات، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ازداد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني ومؤسساته[1]، وفي هذا تقول أماني قنديل:

"شهد تعبير المجتمع المدني ذيوعا وانتشارا هائلين في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، والمفهوم قد تطور أساسا في الغرب مرتبطا بسياق تاريخي وعبر فترة طويلة وممتدة من الزمن، وقد جاء ملازما لوجود الدولة القومية وتطورها والتي قامت أساسا على إقرار حق المواطنة والمساواة القانونية للمواطنين وشرعية الحكم، وقد ارتبط بذلك التطور التاريخي بتشكل ذهنية لها سمات محددة تقبل مبدأ المجتمع وتؤمن بوجوده المستقل عن السلطة السياسية، وليس مجرد كيان هامشي"[2].

وعليه فالمفهوم ليس مفهوما حديثا فجذوره تعود إلى فلاسفة العقد الاجتماعي الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية والتعاونية بين الأفراد باعتبارها علاقات منشئة للمجتمع وحافظه لاستقراره، ومن بعد تطور المفهوم تطورا كبيرا على يد هيغل الذي ميز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية

1: علي الدين هلال، **"تطور النظام السياسي في مصر 1803-1997"**، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية القاهرة 1997، ص 267-268.

2: أماني قنديل، **"المجتمع المدني في مصر"**، في: نازلي معوض (تقديم وتحرير)، **" الخبرة السياسية المصرية في مائة عام: أعمال المؤتمر السنوي الثالث عشر للبحوث السياسية 4-6 ديسمبر 1999 "**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001، ص 263.

القائمة علي العادات والعرف والتقاليد، والدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تمارس في إطارها شبكة العلاقات السابقة، لكن رغم هذه الجذور التاريخية للمفهوم إلا أن استخدامه بشكل مكثف في أدبيات السياسة المقارنة ارتبط بعقدي الثمانينات والتسعينات وما صحبهما من تطور في اتجاه الديمقراطية[1].

وهو ذات الأمر الذي أكد عليه سعد الدين إبراهيم الذي أرجع شيوع استعمال مصطلح المجتمع المدني في أدبيات العلوم الاجتماعية إلى تسعينيات القرن العشرين، بعد انهيار دول الكتلة الشرقية وفي مقدمتها أكبر وأقوى هذه الدول، الاتحاد السوفيتي نفسه، إلا أنه أرجع ظهور المفهوم إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر، مع نظريات العقد الاجتماعي عند توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو، حيث كان المفهوم يشير في ذلك الوقت إلى مجتمع المواطنين الأحرار، الذين يختارون بإرادتهم الحرة شكل وشروط الحكم الذي يعيشون في ظله. وظل مصطلح المجتمع المدني يستخدم بواسطة المفكرين الاجتماعيين حتى بعد هيغل وماركس أي إلى أواخر القرن التاسع عشر.

المجتمع المدني هو"مجال للحياة يتميز مؤسسيا عن الدولة الجغرافية ويشمل تجمعا معقدا وديناميكيا من المؤسسات غير الحكومية المحمية قانونيا التي تميل إلى العمل السلمي والتنظيم الذاتي والمراجعة الذاتي "[2].

كذلك المجتمع المدني "هو عبارة عن تنظيم يتكون من مجموعات قوية ومستقلة تشكل سلطة قوية مضادة للدولة "[3].

ومنظمات المجتمع المدني هي مجموعة الروابط والجمعيات التي ينظم بها المجتمع نفسه بصورة تطوعية وهي تشمل النقابات والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات النسائية والثقافية واللغوية والدينية والجمعيات الخيرية ورابطات رجال الأعمال والنوادي الاجتماعية والرياضية والتعاونيات ومنظمات تنمية المجتمعات المحلية وجماعات البيئة والروابط المهنية والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث السياسية ووسائل

1: علي الدين هلال و نيفين مسعد، "**النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000 ص 178-180.

2: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**نحو الحرية في الوطن العربي**"، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004، المطبعة الوطنية، الأردن، ص126.

3: وحدة الشرق الأوسط قسم المبادرات الخاصة، "**صندوق الحكم الجيد بالشرق الوسط**"، مركز الأبحاث للتنمية الدولية، أوتاوا،كندا 8 سبتمبر 2005 ص 22.

الإعلام، وتدخل فيها أيضا الأحزاب السياسية وإن كانت تعد جزءا من المجتمع المدني والدولة على حد سواء في حالة تمثيلها في البرلمان.

إن عدم استجابة الحكومات واشتداد وطأة الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية يؤديان إلى تفويض بعض منظمات المجتمع المدني التقليدية وتدعيم البعض الآخر مما يضطر بالناس في كثير من الأحيان إلى تنظيم أنفسهم بطرق جديدة، وتعد منظمات المجتمع المدني بمثابة قنوات المشاركة الشعبية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنظيم أنفسهم في شكل جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة كما يمكن لتلك المنظمات أن تفرض كوابح وضوابط على سلطة الحكومة وأن ترصد الإساءات الاجتماعية كما تتيح للناس فرصا لتطوير قدراتهم وتحسين مستويات معيشتهم بمراقبة البيئة ومساعدة الطبقة الفقيرة من الحصول على امتيازات وتنمية الموارد البشرية وتيسر التواصل فيما بين رجال الأعمال. كما تعمل على تدفق المعلومات وتعزيز الثقة والحد من الانتهازية والرشوة.

ولما كانت كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لها نقاط قوتها وضعفها، فإن تحقيق الحكم الراشد يتطلب تفاعلا أكبر بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تتركز على الناس، لذا لا بد من إحداث شراكات بين العناصر الثلاثة والتكيف بصورة مستمرة بما يسمح بتحقيق الاستقرار الطويل الأجل.

3-1/ المجتمع المدني والحكومة:

إن بناء منظمات المجتمع المدني وتنمية قدراتها المؤسسية يجب أن يتم بالتوازي مع بناء روابط المشاركة بينه وبين الحكومة، وتلعب هذه المنظمات مثل جمعيات المجتمع المحلي وجمعيات حماية المستهلك والبيئة ومنظمات مكافحة الفقر وغيرها من المنظمات دورا حيويا في تنمية الاقتصاد وأن تكون هذه المنظمات أداة لنشر رأس المال الاجتماعي فضلا عن إمكانية قيامها بتولي مسؤولية تغيير ثقافة المجتمع، كما تساهم في السيطرة على نزاعات تعظيم الربح لشركات القطاع الخاص، بالإضافة إلى إمكانية ممارستها لمساءلة السياسات الحكومية. ويوجد العديد من الوسائل التي يمكن استخدامها في تنمية الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة بهدف دعم التنمية:

- إشراك منظمات وجماعات المجتمع المدني في دراسة وصيانة السياسات والبرامج.
- تخصيص وتحويل بعض الوظائف إلى المجتمع المدني كالتي تشمل تقديم الخدمات الاجتماعية الصحة والتعليم.
- توفير حماية حكومية لأنشطة الدفاع.
- المشاركة في المشروعات المشتركة.

المبحث الثاني: نماذج ومناطق تواجد الحكم الراشد

تفيد الدراسات الحديثة للحكم الراشد والتي بدأت مع بداية التسعينيات إلى وجود نماذج عديدة للحكم الراشد تتفاوت وفقا لمكونات الحكم الراشد الرئيسية، والتي تشمل الحكومة والقطاع الخاص وقطاع مؤسسات المجتمع المدني.

المطلب الأول: النماذج المختلفة للحكم الراشد

يمكن الاستفادة من هذه النماذج بشكل مشترك ومتبادل وفقا لطبيعة ونطاق الحكم الراشد، خاصة وأن الحكومات في عصرنا هذا أصبحت أكثر ميلا واستخداما لنماذج القطاع الخاص، هذا إذا ما علمنا بأن الحكم الراشد يتميز باتساع نطاق التفاعل وتبادل الفكر والعمل بين القطاعات الثلاثة في المجتمع.

1-/ نموذج الحكم الراشد على مستوى المجتمع:

يعرف نموذج الحكم الراشد بأنه "مجموعة أو تجمع لهياكل إدارية، ووظائف(مسؤوليات) وعمليات (ممارسات) منسجمة منطقيا مع بعضها البعض"[1]. فالهياكل تعبر عن المعايير التي يتم بموجبها اختيار عمليات مجالس الإدارة التي يتم إنشاؤها وفقا للتشريعات والسياسات المتبعة، بينما المسؤوليات تعبر عن ماهية الحكم الراشد، أما العمليات فتعبر عن كيفية ممارسة الحكم الراشد. ويمكن الاستفادة من هذه النماذج وفق لطبيعة ونطاق الحكم الراشد.

إن نموذج الحكم الراشد على مستوى المجتمع يختلف على حسب تركيبة المجتمع وعلى القوى الرئيسية المكونة له، أو التي توجد بها الديمقراطية وحرية التعبير وفعالية الصحافة التي تتسم بالتوازن بين القطاعات المختلفة أو التي بها نظام عسكري مهيمن وفي هذا المجال وضع بلمتر وجراهام ثلاث نماذج نلخصها على النحو التالي[2]:

[1]: Mel Gill,**" governance DO'S & DON'TS** " ,institute on governance, Ottawa, Canada 2001, P 10.

[2]: Tim pulumtre,john graham,Op,Cit.pp 16-18.

1-1/ النموذج العسكري:

نجد في هذا النموذج أن النظام العسكري في المجتمعات هو النظام المسيطر أو أن الدور الأكبر في المجتمع هو القطاع العسكري الذي يقرر طبيعة الإدارة للمجتمع، ويكون هنا دور الصحافة ضعيف وتحركها المصالح والاهتمامات الخاصة.

الشكل رقم (1-1) : النموذج العسكري

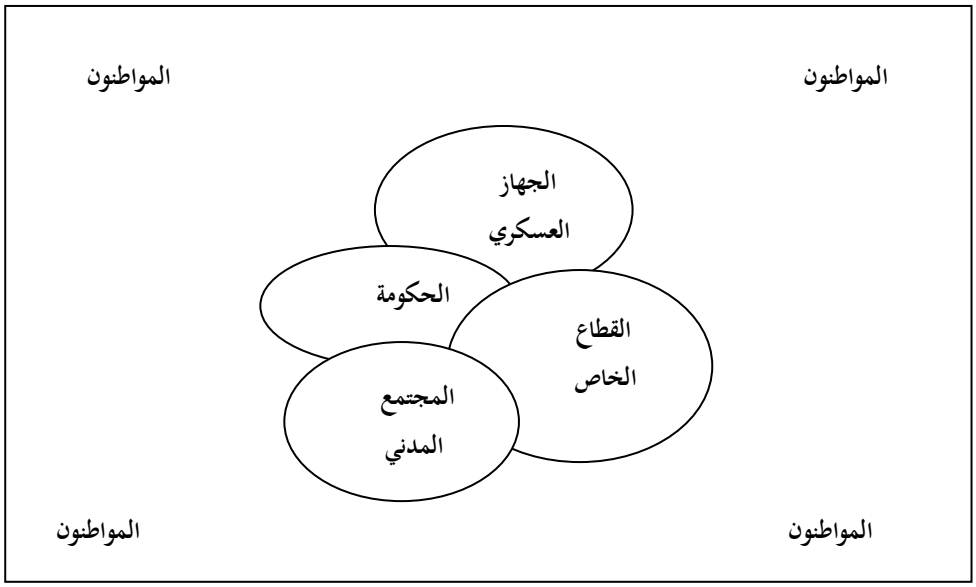

المصدر: د. زهير عبد الكريم الكايد، "**الحكمانية: "Governance" تطبيقات وقضايا**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2003، 31.

يوضح الشكل (**1-1**) طبيعة التفاعل والهيمنة للقطاع العسكري على بقية القطاعات الأخرى والتي تحكم نموذج الحكم الراشد، كما أن هذه الهيمنة تتعلق بالاهتمامات مع وجود قليل من المساءلة العامة ونجد هناك سيطرة قوية للعائلات ذات التقاليد التاريخية والتي لا تتماشى مع فكرة الحكم الراشد غير أنها يمكن أن تلقى القبول لبعض الأفكار التي لديها التقاليد التي تسمح بذلك.

1-2/ نموذج التحول الاقتصادي:

يتكون هذا النموذج من قطاع خاص يتشكل من منشآت صغيرة نسبيا ومشاريع مملوكة عائليا من حيث الحجم والقوة، فمؤسسات الحكم الراشد التي لها علاقة بالقطاع الخاص كسلطات أو التأمينات وقوانين الاحتكار وكذا حماية المستهلك تكون في هذا النموذج إما بدائية أو غير موجودة.

الشكل رقم (1-2): نموذج التحول الاقتصادي

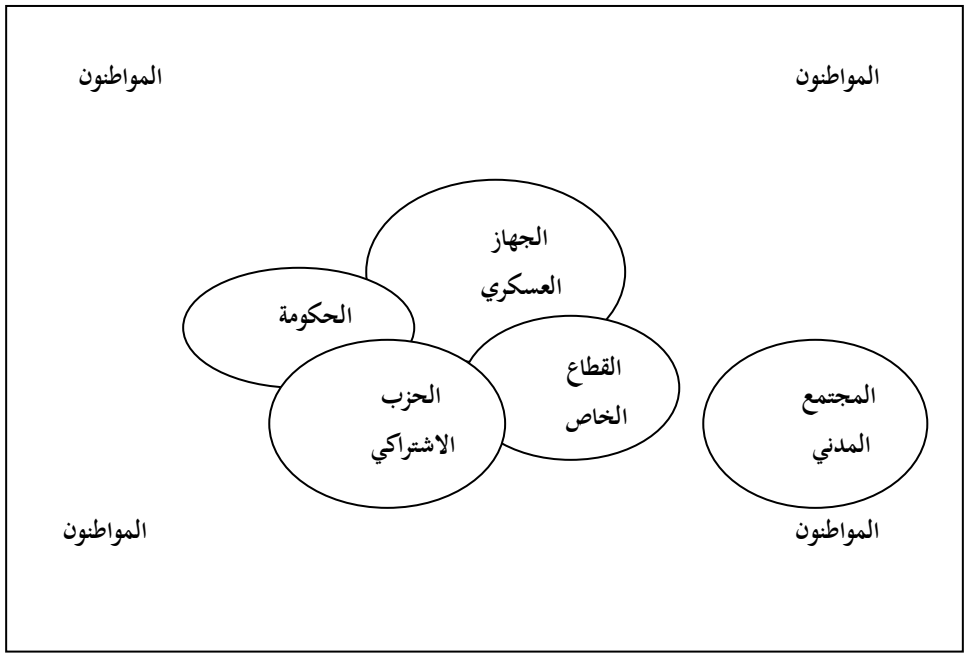

المصدر: د. زهير عبد الكريم الكايد، **مرجع سابق**، ص32.

نجد في الشكل (**1-2**) أن المشاريع التي تملكها الحكومات وتمر بمراحل الخوصصة أو التجارية هو المسيطر والمهيمن على عملياته من قبل أنظمة عسكرية تقليدية مرتبطة بشكل وثيق مع الحكومة، لذا فإن تركيبة الحكم الراشد لا يتوافق مع المعايير للدول المتقدمة، إلا أن المسيطرين على الحكم في تلك الدول يفضلون نهج السيطرة على العمليات للتحول نحو الرأسمالية، بدلا من إطلاق العنان للتنافسية الفردية وعلى سبيل المثال نجد أن الفيتناميين كانوا يتحدثون عن التوجه نحو العدالة وليس الخوصصة في مسيرتهم نحو التحول الاقتصادي.

1-3/ النموذج المستقبلي:

هذا النموذج تتخذه بعض السلطات في المستقبل ولذا فإن دور الحكومة ينكمش وتتقلص المصالح لظاهرة العولمة انسجاما مع منطلق ذوي الاعتقاد بأن "الحكومة الأفضل هي الحكومة الأصغر" ويكون دور الحكومة محدود نسبيا.

الشكل (1–3): النموذج المستقبلي

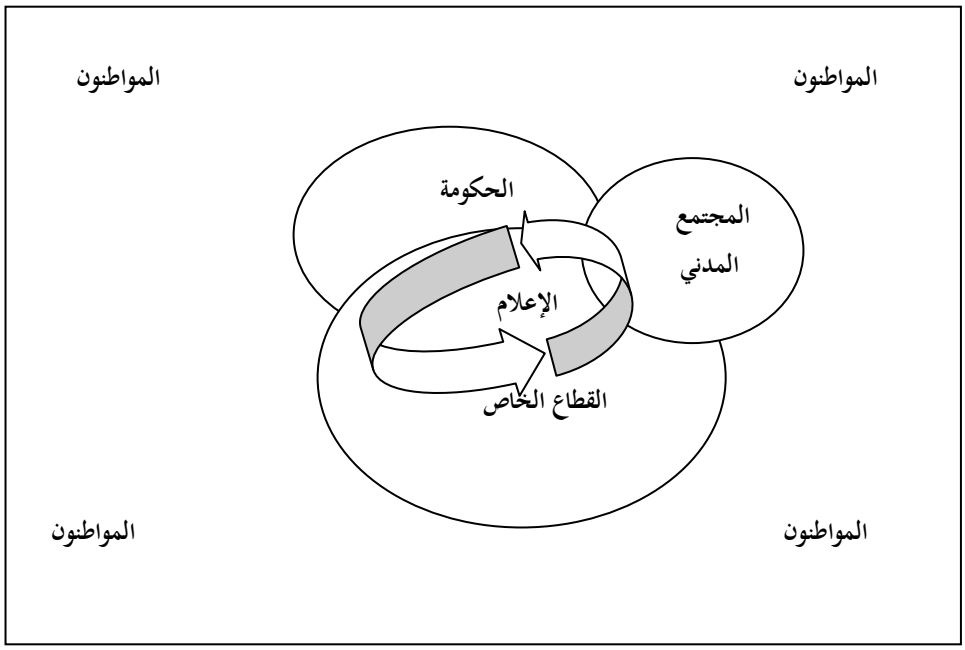

المصدر: د. زهير عبد الكريم الكايد، **مرجع سابق**، ص33.

يوضح الشكل (**1–3**) أن القطاع الخاص يلعب دورا مهيمنا في الحكم الراشد بمشاركة قطاع الإعلام وهنا تطرح تساؤلات حول ما إذا كان قد تحقق نموذج الحكم الراشد القوي إذا كانت المؤسسات والعمليات والتقاليد التي تقرر كيف يتم حل القضايا العامة التي تكون في يد القطاع الخاص بشكل واسع.

1–4/ نموذج الحكم الراشد بالسياسة:

وضع هذا النموذج جون كارفر في مطلع التسعينات وقد تم استخدامه على نطاق واسع من خلال القطاعات الحكومية والخاصة والتطوعية عبر أمريكا الشمالية مع اختلاف درجات النجاح للنموذج وفقا لاحتياجات المؤسسات وطبيعة تكوينها، ويعتبر هدا النموذج متكامل من حيث الأفكار ومتجانس من حيث المبادئ وليس كهيكل، هذا النموذج يمكن مجالس الإدارة وأعضائها كمخولين من القادة المساهمين والعامة والملاك الآخرين للتأكد من أن المؤسسات تحقق الأهداف المحددة من قبل أعضاء مجلس الإدارة المخول ويتصرفون بأمانة واستقامة[1].

[1]: John carver, boards," **that make a difference**", gossey-bass, sanfrancisco.U.S.A.1990, p 36.

وكونه عالميا يمكن تطبيقه فإنه يعمل في المؤسسات الجديدة أو الناضجة سواء كانت كبيرة أو صغيرة الربحية أو غير الربحية بما فيها الحكومة التي تتعرض للمشاكل أو النجاحات، ونموذج الحكم الراشد بالسياسة ينطوي على الإدارة بالسياسة أكثر تقدما من السياسات التقليدية ومن حيث التكوين، كما أنه يشترط أن تكون مجالس الإدارة أكثر اندماجا ورسم الأهداف التي تعتبر أهدافا نهائية بينما يعتبر الجهاز التنفيذي والمدير التنفيذي والإدارة والإجراءات والعمليات كوسائل لتحقيق الغاية النهائية ولهذا النموذج مبادئ أساسية وضعها Carver:

- الثقة التامة من قبل الملاك في المجلس.
- أن يتحدث المجلس بصوت واحد.
- قرارات المجلس تعكس سياسات مهيمنة وسائدة في المؤسسة.
- يصوغ المجلس السياسة بتحديد ورسم ماهية القيم العريضة قبل التقدم نحو القيم الضيقة والمحدودة.
- المجلس يعرف ويتعمق بدلا من الإقرار والاستجابة لم يطرح عليه.
- يعتبر تصميم الغايات الواجب الأساسي للحكم الراشد.
- يتحكم المجلس بوسائل العاملين وبتحديدها بدلا من وصفها ورسمها لهم.
- يصمم المجلس بشكل واضح إنتاجه وعملياته.
- يصوغ المجلس الرابطة المتسمة بالتمكين والأمان مع الإدارة.
- السيطرة القوية على الأداء و التحكم ولكن وفقا لمعايير السياسة فقط.

رغم أن هذا النموذج تم استخدامه في مستويات مختلفة، غير أنه تلقى عدة انتقادات، حيث أن هذا النموذج يتطلب الكفاءة والمعرفة العالية من قبل مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية على حد سواء، كما أنه من الصعب قبول فكرة أن النموذج يناسب كافة الأحجام وأنماط المؤسسات بأنواعها.

2-/ نموذج الحكم الراشد على مستوى مؤسسات القطاع الخاص:

يركز الحكم الراشد على مستوى المؤسسات بوضع الآليات والسياسات ومتابعة تنفيذها ومعرفة تأثيرها وكذا السيطرة والرقابة الداخلية لأنظمة المؤسسة وإدارتها ومسؤوليتها اتجاه المساهمين والشركاء في تلك المؤسسات، وفي هذا الإطار يمكن النظر إلى عدد من النماذج العالمية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

2-1/ النموذج الأنجلو-أمريكي:

في هذا النموذج يتم انتخاب مجلس الإدارة من قبل الملاك المساهمون ويتولى مجلس الإدارة الإشراف على أنشطة المؤسسة، يعني ذلك أن المساهمين لهم حق ممارسة الرقابة على المؤسسات الخاصة من خلال مجلس الإدارة الذي يمثلهم والأعضاء الذين يشكلون تلك المجلس ولذا فالمجلس له ثلاث وظائف أساسية تتمثل:

- تمثيل الملاك.
- توجيه الإدارة.
- الإشراف والمراقبة.

الشكل (1–4) النموذج الأنجلو–أمريكي

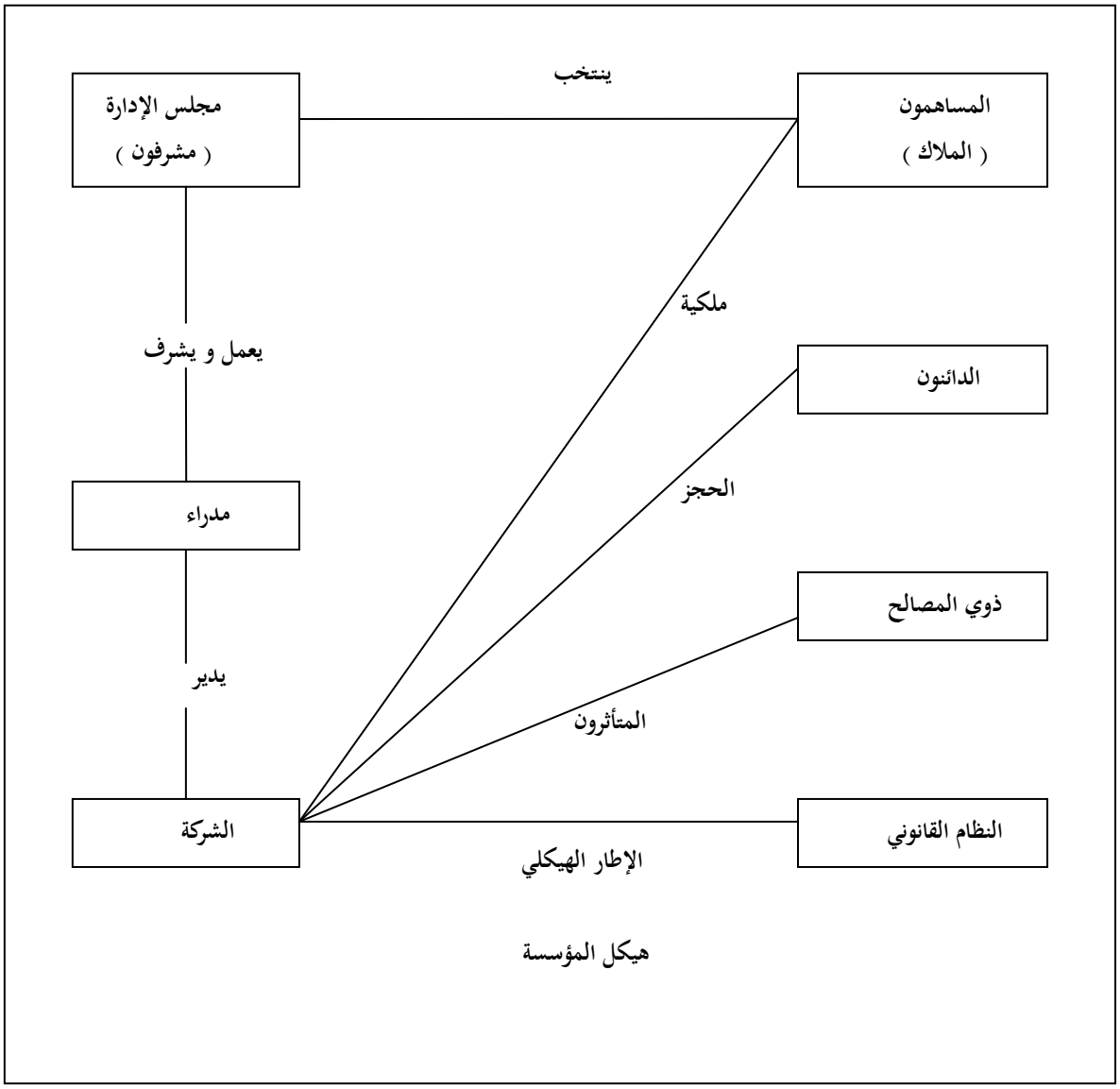

المصدر: د. زهير عبد الكريم الكايد، **مرجع سابق**، ص36.

الشكل رقم (**1–4**) يوضح النموذج الأنجلو–أمريكي حيث نجد أن المجلس يعين ويشرف عليه المدراء الذين يديرون شؤون المؤسسة اليومية، بينما يقدم النظام القانوني الإطار الهيكلي وذوي المصالح المتأثرين في الشركة أو المؤسسة هم العاملون والموردون والدائنون لهم حق في الحجز على الشركة، وبما أن المجلس يتم اختياره من قبل المساهمين فإن عليه تأدية ما يرغب فيه المساهمون من حيث ضمان الكفاية في إنتاج

الشركة بالإضافة إلى السيطرة والتحكم في الأداء، وعلى أية حال فإنه يوجد إجماع في الاتفاق على مدى كفاية وفعالية كلفة النموذج.

2-2/ النموذج الألماني:

نجد في النموذج الألماني للحكم الراشد لمؤسسات القطاع الخاص رغم ملكية المساهمين للشركة إلا أنهم لا يرفضون آليات الحكم الراشد فيها، حيث أن 50% من المجلس الإشرافي يتم انتخابهم من قبل المساهمين بينما 50% الأخرى يتم تعيينهم من قبل اتحادات العمال، كما نجد في هذا النظام أن مجلس الإشراف المنتخب يعين ويتحكم في مجلس الإدارة التنفيذي، كما أن العمال والموظفون ليسوا فقط معنيين في أمر الشركة، بل لهم حق المشاركة في حكمانيتها فهم متساوون في مسؤولية تنفيذ السياسات لتحقيق الأرباح للمؤسسة.

الشكل (1-5) النموذج الألماني

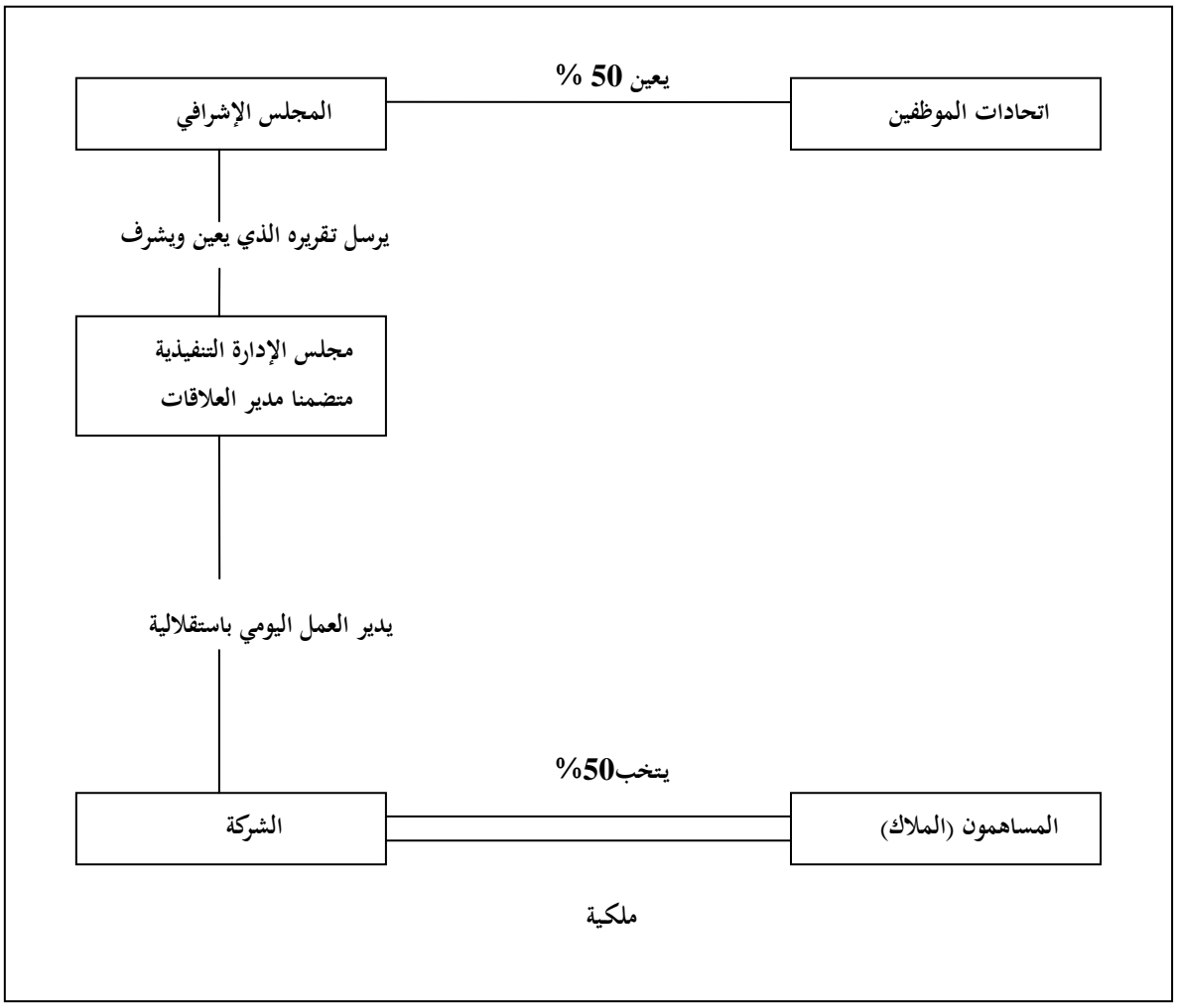

المصدر: د. زهير عبد الكريم الكايد، **مرجع سابق**، ص38.

الشكل رقم (**1-5**) يوضح النموذج الألماني العلاقة بين المجلس الإشرافي والمجلس التنفيذي من خلال التقارير، كما أن مدير العلاقات العمالية يتم مشاركته في المجلس الإداري التنفيذي كعنصر عامل، لذا فإن آليات الحكم الراشد تتضمن مشاركة العمال في المجلس، رغم ذلك فإن البنوك الألمانية تستطيع تملك رأسمال في الشركات، عكس البنوك الأمريكية.

كذلك رغم حصول البنوك الألمانية على نسبة (54 إلى 64) % من الأصوات في عام 1992 بدون أغلبية مطلقة فليس هناك دلائل تشير إلى أن تلك البنوك لها سيطرة مؤسساتية فعالة نيابة عن المساهمين.

2-3/ النموذج الياباني:

في النموذج الياباني تلعب المؤسسات المالية دورا أساسيا في هيكلة الحكم الراشد[1]، بحيث أن أعضاء مجلس الإدارة يتم تعيينهم من قبل المساهمين والبنك معا هذا عكس النماذج الأخرى، فإن الرئيس يتم تعيينه من قبل المساهمين والبنك وطبيعة علاقة المجلس بالرئيس تتبع الهيكل حيث يستشير المجلس الرئيس رغم أن المجلس يصادق على قرارات الرئيس.

[1]:J.Saba, Orphans in the storm: "**the challenge of corporate governance in transition economy ".** In I.W.Liberman, et al (Eds), between state and the market: Mass privatization and in transition economies, the World Bank, Washington, D.C.1997.pp.121-130.

الشكل (1–6) النموذج الياباني

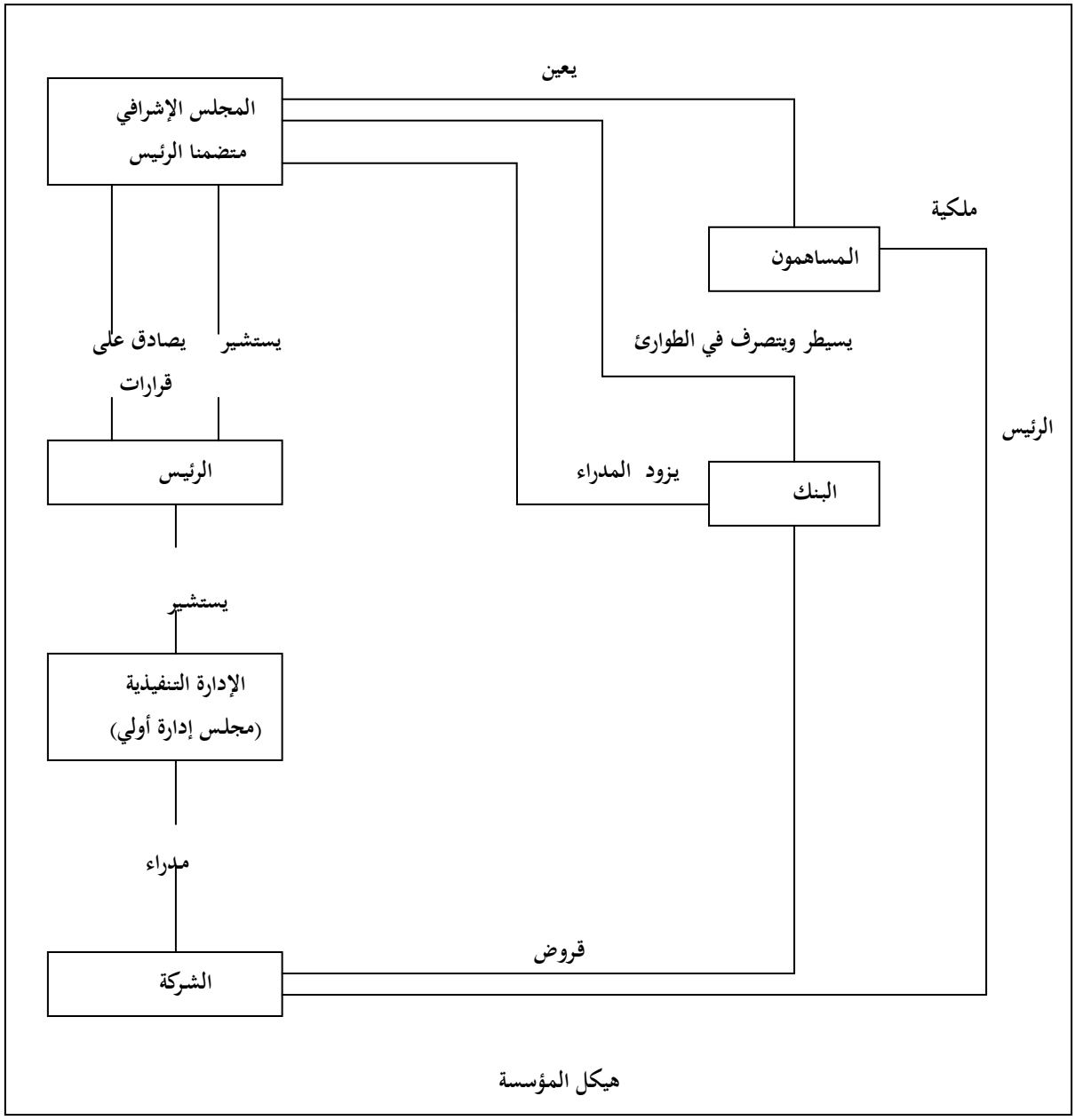

المصدر: د. زهير عبد الكريم الكايد، **مرجع سابق**، ص39.

نجد في هذا النموذج المساهمون يملكون الشركة إلا أن البنك الممول له الدور الرئيسي، كما أن الإدارة التنفيذية تمارس الوظائف الإدارية من خلال مجلس الإدارة، نجد كذلك الممول يتدخل بتزويد الإدارة بالمدراء ويسيطر على الوظائف الإدارية مثلما يتجاوز دور البنوك الممولة فوق مجلس الإدارة عند حدوث الطوارئ.

2-4/ النموذج الهندي:

النموذج الهندي هو مزيج من النموذج الألماني والنموذج الأنجلو-أمريكي وتصنف مؤسسات القطاع الخاص في الهند على ثلاثة أنماط[1]:

- الشركة الخاصة.
- البنوك.
- المؤسسة العامة.

[1]: B.Yarram Raju, Corporate Governance: "**models of growth, Administrative Staff college of India**" (ASCI),Hyderabad, India,vol.27(1&2)March 1998.

الشكل (1-7) النموذج الهندي

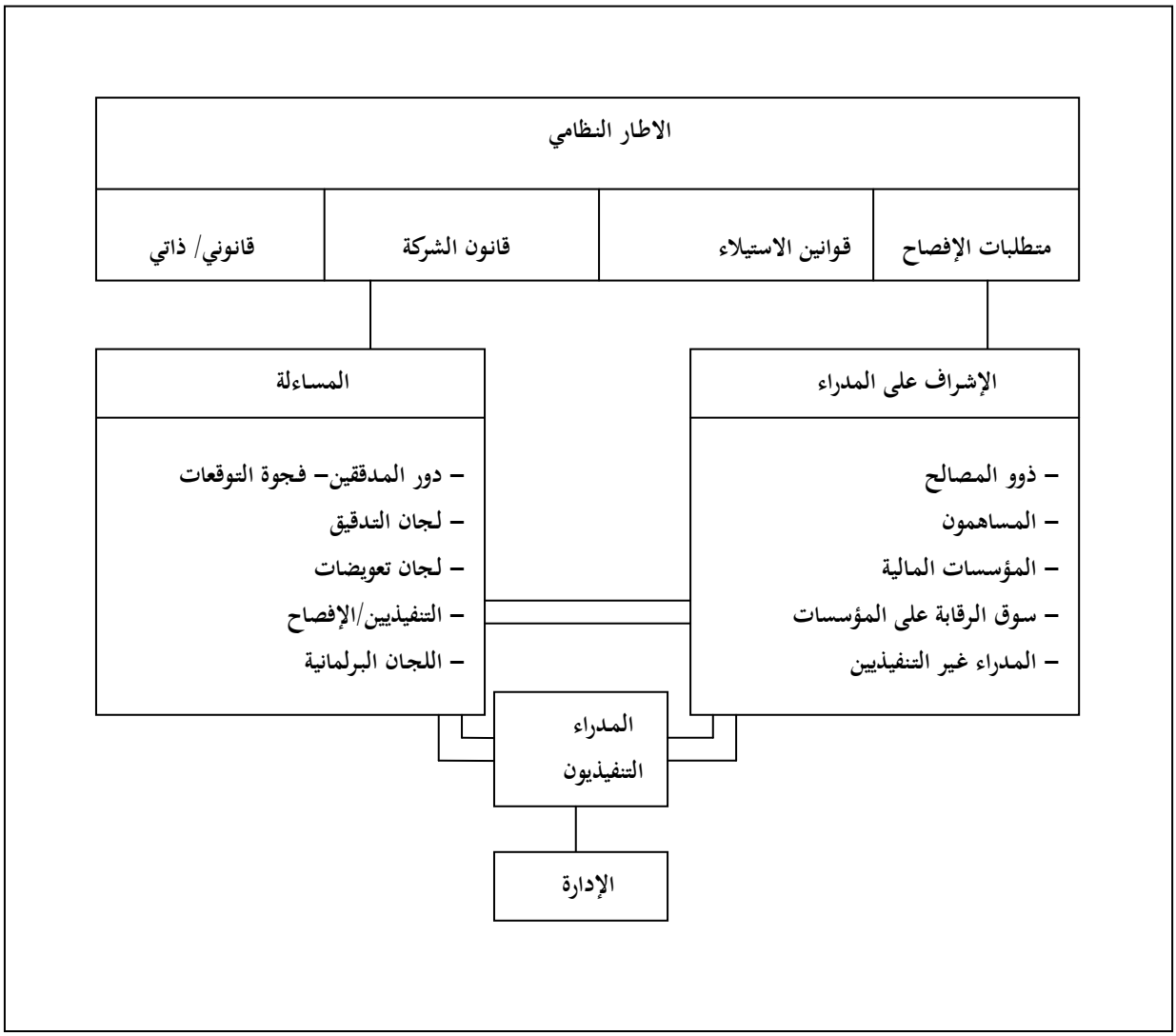

المصدر: د. زهير عبد الكريم الكايد، **مرجع سابق**، ص40.

في النموذج الهندي بالنسبة للمؤسسات العامة فإن مجلس الإدارة يتشكل من قبل الحكومة المركزية أو الولاية حتى في حالات الملكية المختلطة فإن الهيمنة تكون للحكومة،كذلك فإن الاهتمام بتخصيص الفرص للمؤسسة والتعويضات العالية واستهلاكات ونفقات المدراء المسيطرون لا تأخذ الاهتمام الكافي من البحث في مجلس الإدارة كونها تقرر وفقا لسياسات الحكومة ومشاركة العمال تكون شكلية.

3-/ نموذج الحكم الراشد على مستوى المؤسسات غير الربحية:

تتفاوت وتختلف نماذج الحكم الراشد على مستوى المؤسسات غير الربحية وفقا لكيفية هيكلة مجلس الإدارة وكيفية توزيع المسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وكذلك من حيث العمليات المستخدمة لتطوير المجلس ولعمليات اتخاذ القرارات الإدارية، ولزيادة الحاجة للمساءلة للمؤسسات من قبل الرأي العام والنابعة من مشاكل الحكم الراشد لعدد من الحالات الهامة ووفقا لذلك يوجد عديد النماذج:

3-1/ النموذج العملي:

يتم تنفيذ أعمال المؤسسة في النموذج العملي من قبل مجلس الإدارة، كما يقوم بإدارتها والمحافظة عليها وهذا النموذج يعمل في طور التأسيس للمؤسسات مثل النوادي والخدمات التي ليس لها موظفون لذا فهي تعتمد بشكل كبير على أعضاء المجلس وعلى المتطوعين.

3-2/ النموذج الجماعي:

في هذا النموذج يعتبر المجلس والموظفين كتلة واحدة و كفريق واحد في اتخاذ الخدمات نحو الحكم الراشد وعمل المؤسسة، فأعضاء المجلس قد ينخرطون في الخدمات ذاتها أو في وظائف الإدارة التنفيذية.

3-3/ النموذج الإداري:

يقوم المجلس بإدارة العمليات إلا أنه قد يستخدم أحد الموظفين أو أكثر كمنسق للعمل، فأعضاء المجلس يديرون بشكل كبير الشؤون المالية والأفراد وتقديم الخدمات وغيرها.

3-4/ النموذج التقليدي:

في النموذج التقليدي يشرف على العمليات المجلس ويديرها من خلال اللجان التي تقوم بدراسة المعلومات وتقديمها للمجلس وتقوم هذه اللجان أحيانا بأداء عمل المجلس، أما الوظائف الإدارية فتفوض للرئيس الذي يقوم بإعداد التقارير ورفعها للمجلس من خلال رئيس المجلس.

3-5/ نموذج التمثيل المؤسساتي:

نجد في هذا النموذج أنه يتم انتخاب الأشخاص من قبل عامة الشعب كرسميين على المستوى الوطني أو المجالس المنتخبة مؤسسيا، والتي تكون مسؤولياتهم السياسية لموازنة اهتمام ناخبيهم مع اهتمامات المؤسسات التي يتم اختيارها كأعضاء مجالس لإدارتها، ويمكن لهؤلاء إذا ما كانوا رسميين منتخبين أن يكونوا محكمين لحل خلافاتهم ومشاكلهم التي يطرحونها.

نتيجة لما تقدم فإن الحكم الراشد يمكن أن يأخذ نموذجا واحدا أو مجموعة من تلك النماذج مع بعضها البعض مع بعض التغيير والتعديل في هيكلها وفقا لمضمون ونطاق العمل المؤسساتي.

المطلب الثاني: مناطق تواجد الحكم الراشد

فالحكم الراشد يصبح ضرورة عندما تتعرض الحكومة للفشل أو عدم القدرة أي عندما تغدو الحكومة بحاجة إلى الشرعية والإمكانات أو الاهتمام للتعامل مع مشكلة تهم العامة. وفي هذا الإطار تحدث بلمبتر وجراهام عن ثلاث مناطق مكانية يمكن أن ترتبط بالحكم الراشد[1]:

1-/ الحكم الراشد العالمي:

يتعلق الأمر بالمجال العالمي وهنا يتعامل الحكم الراشد مع قضايا خارج مجالات الإدارة الحكومية الواحدة وتضم الجهات الفاعلة العالمية هيئات يتجاوز نطاق الحدود الجغرافية مثل هيئة الأمم المتحدة والشركات المتعددة الجنسيات، وتشمل قضايا مثل المعاهدات والاتفاقات المتعلقة بالقوانين الدولية مثل هجرة الأيدي العالمية.

2-/ الحكم الراشد الوطني:

يحدث هذا في المجتمع الواحد حيث تفهم أحيانا بأنها الحق الخاص للحكومة والتي يمكن أن تحتوي على عدة مستويات سواء على المستوى الوطني، أو الولائي أو المحافظة، أو شبه المنطقة (الضواحي)، ويمكن إضافة مستوى الحي حيث أن الحكم الراشد على مستوى الحي يهتم بكيفية مشاركة العناصر الأخرى مثل مؤسسات المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات في الشؤون ذات الاهتمام العام.

3-/ الحكم الراشد المؤسساتي:

وهذا النمط يشكل الأنشطة للمؤسسات المساهمة وغير المساهمة والتي عادة ما تكون مسؤولة أمام مجالس الإدارة، فبعض المؤسسات تكون مملوكة ومدارة من قبل القطاع الخاص، والبعض الآخر تكون ذات ملكية عامة مثل المستشفيات والمدارس، فالحكم الراشد يهتم بدور مجلس الإدارة وعلاقاته بالإدارة العليا التنفيذية ومسؤولياتهم اتجاه المساهمين أو المتأثرين بقرارات المجلس.

[1]: Tim pulumtre,john graham,Op,Cit. P8.

المبحث الثالث: المؤشرات العالمية لإدارة الحكم الراشد

مع تنامي اتفاق الآراء على أهمية الحكم الراشد من أجل التنمية وفعالية المعونات، تتنامى كذلك الجهود الرامية إلى قياس ورصد أداء نظام إدارة الحكم. ويحاول مشروع المؤشرات العالمية قياس نظام إدارة الحكم عن طريق تجميع آراء وتقارير من مختلف المصادر، ومن بين مصادر بيانات الحرية في العالم ومؤشر الحرية الاقتصادية[1]، والمنتدى الاقتصادي الدولي، المقياس الإفريقي واللاتيني[2]، ومؤشر تحول بيرتلزمان[3]، ومسوح بيئة الأعمال والشركات[4]، إضافة إلى بيانات من عدد من مؤسسات التصنيف التجاري وخزانات الفكر والمنظمات المتعددة الأطراف، وحدة معلومات مجلة إيكونوميست، ومؤسسة Latinobarometro ومؤسسة Afrobarometer، والمنتدى الاقتصادي العالمي ومنظمة غالوب لاستطلاعات الرأي، وقاعدة البيانات المؤسسية للهيئات الحكومية الفرنسية، ومركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتقرير آفاق الاقتصاد في أفريقيا، ومؤشر النزاهة العالمية[5]، ومؤسسة Economic Risk Consultancy في آسيا، ومنظمة صحفيون بلا حدود، وتقيس المؤشرات العالمية لإدارة الحكم المكونات الستة للحكم الراشد:

1- التعبير عن الرأي والمساءلة.

2- الاستقرار السياسي وغياب العنف.

3- فعالية الحكومة.

4- النوعية التنظيمية.

5- سيادة القانون.

6- الحد من الفساد.

[1]: الملحق 01: مؤشر الحرية الاقتصادية

[2]: الملحق 02: مقياس دول إفريقيا

[3]: الملحق 03: مؤشر تحول بيرتلزمان

[4]: الملحق 04: مسح بيئة الأعمال والشركات

[5]: الملحق 05: مؤشر النزاهة العالمية

المطلب الأول: الصوت والمساءلة و الاستقرار السياسي

1-/ التعبير عن الرأي والمساءلة:

يقيس هذا المكون مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام.

1-1/ المساءلة:

"يتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني خاضعين للمساءلة من قبل المواطنين وكذلك من قبل المؤسسات المعنية، وتختلف طبيعة المساءلة حسب المؤسسة وحسب ما إذا كان القرار داخليا أو خارجيا "[1].

كما تعرف نظم المساءلة على" أنها واجب المسؤولين عن الوظائف الرسمية (سواء أكانوا منتخبين أم معينين، وزراء أم موظفين ومن في حكمهم) في تقديم تقارير دورية حول سير العمل في المؤسسة أو الوزارة بشكل يتم فيه توضيح قراراتهم وتفسير سياساتهم، والاستعداد لتحمل المسؤوليات المترتبة على هذه القرارات، والالتزام بتقديم تقارير عن سير العمل في مؤسستهم، ويوضح الإيجابيات والسلبيات ومدى النجاح أو الإخفاق في تنفيذ سياساتهم في العمل.كذلك يعني المبدأ حق المواطنين العاديين في الحصول على هذه التقارير والمعلومات اللازمة، عن أعمال جميع المسؤولين في الإدارات العامة، مثل النواب والوزراء، والموظفين الحكوميين، وأصحاب المناصب، ويهدف ذلك إلى التأكد من أن عملهم يتفق مع قيم العدل والوضوح والمساواة، والتأكد من توافق أعمالهم مع الحدود القانونية لوظائفهم ومهامهم، حتى يكتسب هؤلاء الشرعية والدعم المقدمين من الشعب لضمان استمرارهم في عملهم على هذه الأسس وتفترض أنظمة المساءلة الفعالة وضوح الالتزامات والأطر، وقنوات الاتصال، وتحديد المسؤوليات.

فالمساءلة بمفهومها العام تفرض على كل من حصل على تفويض من جهة معينة بصلاحيات وأدوات عمل، أن يجيب بوضوح عن كيفية التصرف واستخدام الموارد والصلاحيات التي وضعت تحت تصرفه"[2].

---

[1]: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**خلق الفرص للأجيال القادمة** "، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، ص102.

[2]: أ.عبير مصلح، "**النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد**"، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-مؤسسة أمان، الطبعة الثالثة، فلسطين 2013، ص59.

أو هي مدى اضطرار الحكومات إلى شرح أو تبرير ما قدمته أو فشلت في تقديمه إلى مواطنيها، إنها القدرة على إلزام المسؤولين الحكوميين، أو ممثليهم معايير السلوك التي تعبر بوضوح عن المصلحة العامة هذا يستدعي وجود معايير للسلوك الذي تتميز بالشفافية والاستقامة وتكون مقبولة على نحو واسع من المجتمع، إضافة إلى العمليات الإدارية والقانونية لتأديب أو عزل المسؤولين الذين لا يحترمون هذه المعايير.

1-1-1/ المساءلة الاجتماعية:

" تشير المساءلة الاجتماعية إلى صورة من صور المساءلة تنبثق عن أفعال المواطنين ومنظمات المجتمع المدني الرامية إلى مساءلة الدولة، وكذلك الجهود المبذولة من الحكومة والأطراف الفاعلة الأخرى وسائل الإعلام والقطاع الخاص، والجهات المانحة لمساندة هذه الأفعال والاستجابة لها"[1]. ليس الهدف من المساءلة الاجتماعية هو أن تحل محل آليات المساءلة القائمة الأفقية والرأسية ولكنها تعززها وتكملها. فهي تؤكد على المبدأ الأساسي المتمثل في خضوع الجهات المكلفة بالواجب المسؤولين الحكوميين وجهات تقديم الخدمة للمساءلة أمام أصحاب الحقوق (المواطنين)، وتقدم مجموعة ثرية من الأساليب والأدوات اللازمة لتطبيق هذا المبدأ عمليا. ويمكن تطبيق أساليب المساءلة الاجتماعية على المستويين المحلي إلى الوطني، ويمكنها أن تستهدف مجموعة من قضايا إدارة الحكم وعملياتها بما فيها تبادل المعلومات العامة، ووضع السياسات والتخطيط، وتحليل الميزانيات العامة، وتتبعها وكذا النفقات وعمليات الشراء، والرصد والتقييم التشاركيان لتقديم الخدمات العامة، فضلا عن توسيع نطاق الأدوار الرقابية وإجراءات مكافحة الفساد، وآليات التعامل مع الشكاوى.

إن للمساءلة الاجتماعية قيمة جوهرية تستند على مفاهيم ومبادئ رئيسية كثيرة، مثل المشاركة والعمل الجماعي، الشفافية، الاستقلالية، الاستجابة والمصداقية، الديمقراطية والمساواة وغيرها، وسوف نتطرق إلى شرح موجز لبعض منها هنا[2]:

---

[1]: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**المساءلة الإجتماعية في منطقة متغيرة الأطراف الفاعلة والآليات**"، إدارة الحكم العربي، مصر، نوفمبر 2012 ص10.

[2]: مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، "**دليل المساءلة الاجتماعية** "، رام الله، فلسطين، 2015، ص 8.

1- **الشفافية:** هي العمليات التي تمكن مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين من الوصول إلى المعلومات في القطاع العام، بما في ذلك تقارير منتظمة عن العمليات التشغيلية، الموازنات، البرامج والأولويات.

2- **المشاركة:** وتشير إلى حق المواطن في المشاركة في عملية صنع القرار، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي الوطني والمحلي، ووضع الموازنة، ونظام الشكاوى وغيرها.

3- **الاستجابة والرد:** وتشير على تحديد قدرة واستعداد المؤسسات للاستجابة لاحتياجات وتفضيلات المواطنين، بالإضافة للاستجابة لردود الفعل والتغذية الراجعة من طلبات المواطنين.

4- **الرصد والتقييم:** يشير إلى جمع وتحليل المعلومات التي تمكن أصحاب المصلحة والمراقبين من تحديد ما إذا كان مقدمي الخدمات يقومون في تنفيذ مسؤولياتهم وفقا للقوانين.

الشكل(1-8): المساءلة والمجتمع

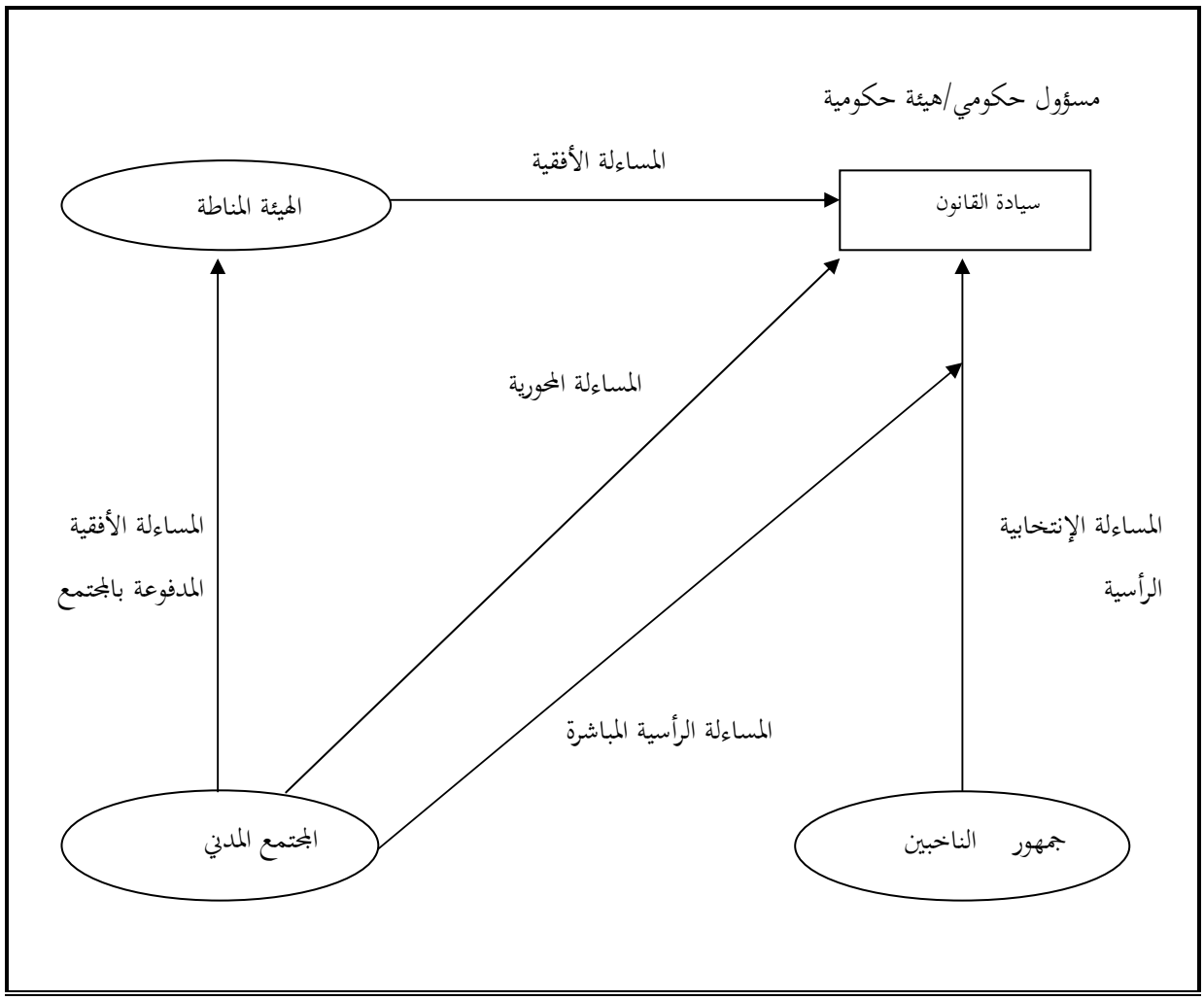

البنك الدولي: التآزر بين الدولة والمجتمع من أجل المساءلة، دروس مستفادة للبنك الدولي، ورقة العمل رقم 30، 2004.

ثمة فروق بين آليات المساءلة الاجتماعية وآليات المساءلة الأفقية، حيث تستند الأخيرة إلى الالتزام الرسمي للمكلف بالواجب بأن يكون مسؤولا أمام رئيسه الأعلى أو البرلمان، ويدعم ذلك الالتزام عقوبات محددة قانونا من شأنها أن تمنع إساءة استعمال المنصب أو على الأقل تعاقب عليها، ونظرا لعدم وجود التزام رسمي على المكلفين بالواجبات بتقديم كشف حساب أمام الشعب، فغالبا ما تظل مثل هذه الإفادة اختيارية ولا يمكن تحفيزهم على تقديمها إلا باللجوء إلى الضغط الاجتماعي أو الإعلامي. وعلاوة على ذلك يفتقر المواطنون ومنظمات المجتمع المدني عادة إلى آليات المعاقبة على إساءة استخدام المنصب ولكي تكون المساءلة الاجتماعية فعالة في تأديب المكلفين بالواجبات على إساءة استخدامهم للمنصب فهي تتوقف على الإجراءات التصحيحية اللاحقة التي تتخذها الحكومة ذاتها من خلال إحدى آليتي المساءلة الآخرين. وبالتالي فإن للمساءلة الاجتماعية وظيفة تحذيرية قوية ولا سيما إذا شاركت وسائل الإعلام بفاعلية في فضح حالات إساءة استخدام المنصب، ومن المهم أن ندرك أن المساءلة الاجتماعية لكي تكون فعالة تظل أداة تكميلية لأشكال المساءلة الأخرى ومعتمدة عليها، ولا يمكن أن تحل محل تلك الآليات الأخرى.

ومن بين الفروق الأخرى بين المساءلة الاجتماعية والمساءلة القانونية والسياسية هو أن الغرض من تحسين المساءلة الاجتماعية أكثر شمولا من ذلك المتعلق بالمساءلة القانونية والسياسية. فهذه الأشكال الثلاثة للمساءلة جميعها تعزز ممارسة الحكم الراشد عن طريق الحد من إساءة استخدام المنصب، ومن ثم تحسن من ثقة واطمئنان المواطنين في الدولة باعتبارها مؤسسة شرعية، وحيث أن المساءلة الاجتماعية تهدف إلى تغيير العلاقة بين الحكام والمحكومين، أو مقدمي الخدمات ومتلقيها، فإن لها وظيفة تمكينية أيضا.

1-2/ الشفافية:

هي استجابة الحكومة لحقوق المواطنين وغيرهم للاطلاع على المعلومات المتعلقة بأداء الحكومة وكيفية اتخاذ القرارات خاصة تلك التي لها علاقة بالشأن العام وتمس حياة المواطنين، وبالتالي يكون المسئولون منفتحين قدر الإمكان لتوضيح قراراتهم والأعمال التي يقومون بها "[1].

والتحفظ يكون فقط على إفشاء المعلومات التي تمس الأمن القومي أو التي لها علاقة بالتحقيقات في الجرائم والمخالفات وإتاحة الفرصة للمواطنين للاطلاع على أداء الحكومة ومنجزاتها، من خلال التقارير المنشورة خاصة المالية منها والمدققة من جهات متخصصة ترفع درجة الشفافية وتجعل المسائلة أمر ممكن وتأتي الفرصة من أن المرافق الحكومية تمتثل لسيادة القانون والأنظمة في جميع شئونها وأعمالها، والانفتاح والشفافية على كل المستويات في الحكومة يعزز ثقة المواطنين بالحكومة وبالدور الذي تقوم به.

كما " تعني تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها"، وهناك ثلاث مكونات للمعلومات الشفافة هي[2]:

- إمكانية الحصول على المعلومات: أي أن تكون متاحة لجميع المواطنين.
- أن تكون المعلومات وثيقة الصلة بالموضوع: أي أن تكون متعلقة بالقضية المعينة بإصدار قرار معين.
- إمكانية اعتماد المعلومات: لذلك يجب أن تكون المعلومات دقيقة وحديثة وشاملة.

وهناك عدة سياسات تعمل على زيادة مستوى الشفافية:

إصدار وإنفاذ قوانين حرية المعلومات التي تسمح للجمهور بالحصول على وثائق اللجان والقوانين واللوائح الحكومية والمعلومات المتعلقة بالميزانية وسجلات تصويت أعضاء الهيئات التشريعية، حتى يتمكن المواطنين ووسائل الإعلام من تقييم سجلات الموظفين العموميين ثم مساءلتهم ومحاسبتهم، وبالتالي يجب وضع معايير تحدد ما هي المعلومات وبالخصوص:

---

[1]: د.عبد الله بن سعد الغامدي، الملتقى العلمي حول "**الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية** "، يوم: 2014/4/2 ورقة علمية، بعنوان" **دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد**"، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.

[2]: د.جون سوليفان، **مرجع سابق**، ص17.

1- ما هي المعلومات التي يجب تقديمها ويجب أن تنص المعايير على جودة ودقة وشمولية المعلومات التي يجب تقديمها؟.

2- ما هي الصورة المناسبة لتقديم المعلومات؟.

3- ما هي الهيئة الحكومية المكلفة بالنشر، وما هي أنواع المعلومات التي يمكن نشرها ومواصفات المحتوى الذي تتضمنه هذه المعلومات؟.

4- كيف يتم نشر المعلومات عن طريق المطبوعات الحكومية أو مواقع الانترنت أو الإعلانات الرسمية أو الإعلانات في الصحف أو حسب الطلب؟.

5- ما هو الإطار الزمني للكشف عن المعلومات، فالمعلومات الخاصة مثلا بمسودة القانون يجب نشرها مقدما قبل انعقاد جلسة لمناقشتها أو التصويت عليها؟.

وتوجد الشفافية عند توافر المعلومات الدقيقة في أوانها وبصورة مفيدة، فالمواطن بحاجة إلى معرفة ما ينتظره من الحكومة، إذ تتيح له هذا الأمر إبقاء أعمال الحكومة تحت المراقبة، لذا تنطوي الشفافية أيضا على وضوح الأدوار والمسؤوليات البينية وداخل المؤسسات التي تمثل جزءا من العمليات الحكومية[1].

والشفافية هي" بمثابة نظام إداري مقنن قائم على الإفصاح المتكامل والوضوح التام عند طرح أو مناقشة موضوع أو خطة ما أو مشروع بطريقة منهجية قابلة للفهم والمتابعة والمراجعة، والقائمة على المصارحة والمكاشفة دون إخفاء أو غموض، وهذا يتحقق حيال عرض المعلومات بطريقة دقيقة وصحيحة ومتكاملة وبمصداقية وثقة عالية "[2]، لذلك تكمن فلسفة المشاركة في:

1- التوجه نحو التفكير الكلي التي تمكن على رؤية المنظمة أو المؤسسة في مجموعها باقتدار.

2- التوجه نحو عملية التأمل والتفكير لما يحدث بما يتيح فرصة النقد والمراجعة وتصحيح المسارات والتوجهات.

---

[1]: البنك الدولي، "**دليل البرلمان العربي لضبط الفساد** "، 2005، ص50.

[2]: د. أحمد مصطفى ناصف، "**الشفافية المعلوماتية ودورها في فاعلية الحكومة الإلكترونية** "، ورقة أعدت يوم 2005/09/22، المؤتمر العربي الثالث في تكنولوجيا المعلومات والتنمية الإدارية، "**شفافية وأمن المعلومات في ظل الحكومة الإلكترونية**"، القاهرة، يوم 2005/09/22.

3- التوجه نحو القدرة على الفهم المتوازن والمقارنة العادلة ووزن الأمور بدقة متناهية بما يمكن من دعم وإنجاز القرار الصائب بهدوء.

كما تعني الشفافية المعلوماتية التوجه إلى الإدارة الأخلاقية الشاملة باتجاه ما يلي:

- اتجاه المجتمع المحلي.
- اتجاه العاملين في المنظمة أو المؤسسة.
- اتجاه الخدمات والسلع.
- اتجاه التكنولوجيا والبيئة.
- اتجاه أجيال المستقبل.
- اتجاه التنمية المستديمة.
- اتجاه المجتمع العالمي.

والشفافية تكون مقرونة بالمساءلة ويعتبر مفهومان متداخلان يعزز أحدهما الأخر، فبدون الشفافية أي إمكانية الحصول دون أدنى عائق على المعلومات بشكل سريع وموثوق بشأن القرارات ونوعية الأداء يكون من الصعب وضع كيانات القطاع العام موضع المساءلة، ولا تكتسب الشفافية قيمة إلا بوجود عنصر المساءلة أي آليات الإبلاغ عن طريق استخدام الموارد العامة وعواقب الفشل في بلوغ الأهداف المحددة على صعيد الأداء، ويعتبر وجود العنصرين معا شرطا مسبقا لضمان إدارة فعالة وكفؤة وعادلة في المؤسسات العامة[1]، ففي ظل هذا الانفتاح الحكومي على تقديم الخدمات بصورة أفضل، ووصول المواطنين إلى المعلومات الحكومية، قفز مفهوم الحكومة المفتوحة إلى الواجهة.

1-2-1/ الحكومة المفتوحة: ويمكن القول بأن المثل التي يتضمنها مفهوم الحكومة المفتوحة تعود إلى فلاسفة عصر التنوير، الذين كانوا يدعون إلى المساواة ومساءلة الحكومات، غير أن أول استعمال لمصطلح الحكومة المفتوحة يعود إلى الخمسينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية عندما كان النقاش حول زيادة إمكانات الوصول إلى المعلومات جاريا، وقاد إلى إقرار قانون حرية المعلومات في

[1]: لجنة الخبراء المعينة بالإدارة العامة، "**تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجالي أسلوب الحكم والإدارة العامة** "، الدورة الخامسة البند 5 من جدول الأعمال، نيويورك 27-31 مارس 2006.

عام 1966 في خضم هذا النقاش، نشر في عام 1957 مقال بعنوان "مبدأ الحكومة المفتوحة، تطبيق الحق الدستوري في أن نعرف". وفي ذلك الوقت كان التركيز منصبا حصرا على إتاحة الوصول إلى المعلومات، لكن هذا التعريف الضيق لم يعد صالحا للتطبيق في عصرنا الرقمي، عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك يبقى الوصول إلى المعلومات إحدى الدعائم الأساسية اللازمة للوصول إلى حكومة مفتوحة بمعناها التام، في الواقع لم يعد ثمة تعريف واحد للحكومة المفتوحة، إذ أن معنى هذا المصطلح والمفاهيم المرتبطة به هي في تحول مستمر مع تبني أفكار ورؤى وغايات جديدة وتتوفر في الأدبيات توصيفات وتعريفات متنوعة للحكومة المفتوحة:

أ- تقدم الأمم المتحدة تعريفا للبيانات الحكومية المفتوحة على" أنها معلومات حكومية تبادر الحكومة بالكشف عنها، وتجعلها متاحة على الشبكة، بحيث يمكن للجميع الوصول إليها، وإعادة استخدامها وتوزيعها، دون أي قيد"[1].

ب- قد وصفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحكومة بأنها مفتوحة عندما تتوفر فيها ثلاث خصائص:

1- الشفافية: بمعنى أنه يمكن للعموم فحص أعمالها وأفعال متخذي القرار فيها.

2- قابلية الوصول: بمعنى أن يكون المواطنون قادرين على الوصول إلى خدماتها ومعلوماتها بسهولة.

3- التجاوبية: بمعنى أنه يتعين على الحكومة النظر إلى الأفكار الجديدة والاحتياجات من القطاع العام وغيره.

ج- يذكر الباحثان لاثروب وروما Lathrop and Ruma أن الحكومة المفتوحة في أبسط أشكالها تتجلى في السماح للمواطنين بالوصول إلى المعلومات الحكومية، ويذكر المؤلفان أيضا أن معنى الحكومة المفتوحة في تطور مستمر، وقد تأثر بحركة البرمجيات المفتوحة المصدر، بمعنى أن التركيز فيها ينتقل بين الحكومة والمواطنين من الوصول إلى المشاركة.

[1]: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،" **تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية** "، مطبوعة الأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا، بيروت لبنان، 2018، ص 20.

1-2-2/ نموذج تطبيق الحكومة المفتوحة:

وضع الباحثان لي وكواك (Lee and Kwak 2011) نموذج تطبيق الحكومة المفتوحة في الشكل(1-9) وهو يركز على الاستعمال الناجح لوسائل التواصل الاجتماعي وأدوات الواب الأخرى في تعزيز مساهمة إشراك المواطن، والنتيجة هي نموذج يقوم على تسلسل منطقي من أربع مراحل تستطيع إتباعه جميع الأجهزة الحكومية، على جميع المستويات لتنفيذ مبادرات الحكومة المفتوحة. وهذه المراحل الأربع هي زيادة شفافية البيانات، وتحسين المشاركة المفتوحة، وتعزيز التعاون المفتوح، وتحقيق الإشراك الكلي. ولكل مرحلة من هذه المراحل مجال تركيز ومخرجات، ومزايا وعقبات متوقعة، وممارسات فضلى، وقياسات أداء خاصة بها. وعند تطبيق هذا النموذج تنصح الجهات الحكومية بالتركيز على مرحلة واحدة فقط بدلا من محاولة تطبيق جميع المراحل معا في ذات الوقت.

الشكل (1-9): نموذج تطبيق الحكومة المفتوحة

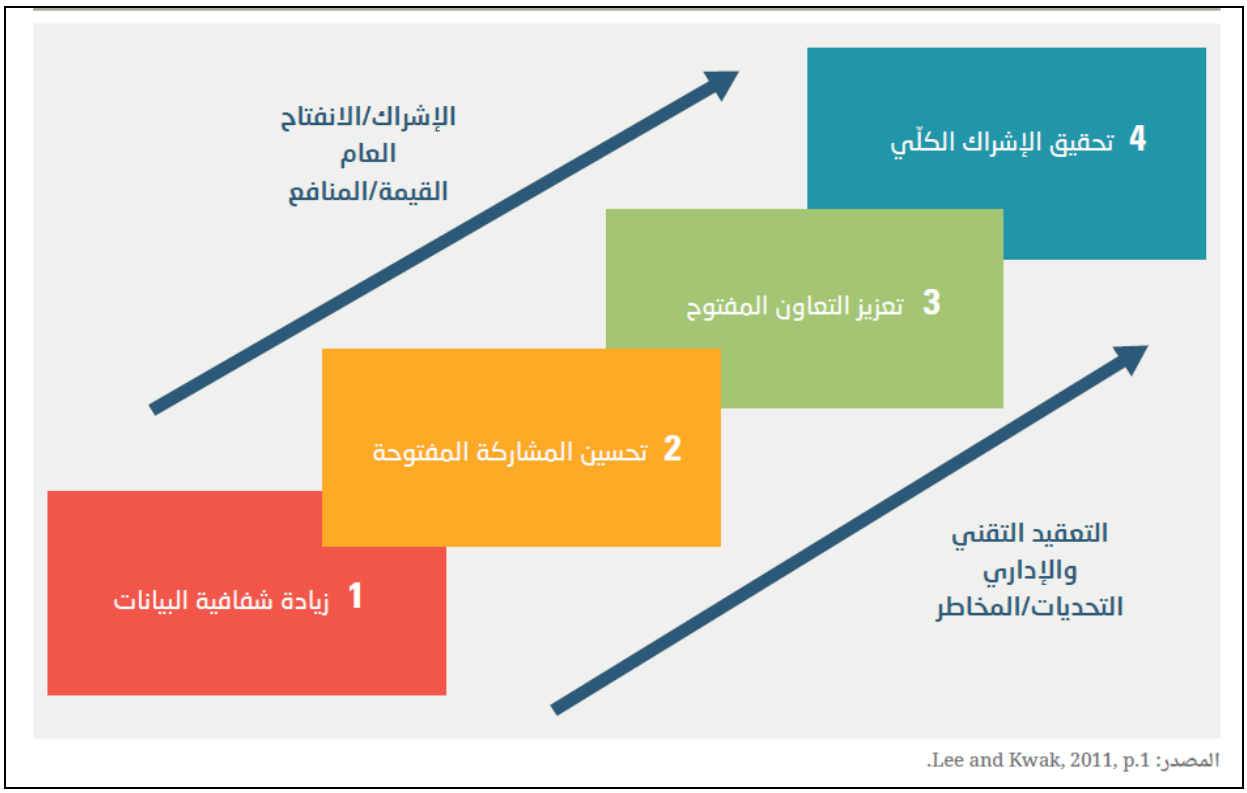

Source: Lee and Kwak,2011,p1.

مراحل نموذج الحكومة المفتوحة[1]:

– المرحلة الأولى: زيادة شفافية البيانات

يكون الهدف الرئيسي تحسين شفافية إجراءات وأعمال الحكومة، وذلك بنشر البيانات المحدثة والحينية بصورة مفتوحة على الشبكة، ويجري تنفيذ ذلك بتحديد بيانات عالية الجودة ذات الأثر المحتمل الكبير (نحو 20 في المائة من البيانات العامة ذات القيمة)، وبتحسين دقة البيانات وموثوقيتها، وصلتها وبتنفيذ بنية حوكمة تخص البيانات، ويمكن لتحسين شفافية البيانات مساعدة المواطنين على فهم أفعال الحكومة ومساءلتها على هذه الأفعال، إلى جانب جعل البيانات متاحة لاستخدام المواطنين لها، أما الحكومة فإن شفافية البيانات تساعدها على تعزيز ثقة المواطنين بها.

– المرحلة الثانية: تحسين المشاركة المفتوحة

يجري التركيز على استخدام الأدوات والطرائق المختلفة بغرض دفع المشاركة المفتوحة للعموم في أعمال الحكومة وآليات صنع القرار فيها. في هذه المرحلة تصبح الحكومة مفتوحة بفضل تفاعل المواطنين والانتفاع من أفكارهم ومعارفهم التي يمكن لها أن تحسن من عمليات صنع القرار ورسم السياسات. وباستعمال أدوات الواب، تحصل الحكومة من الجمهور على قصص وأفكار وملاحظات، وتقوم بنشرها وتسمح هذه الأدوات أيضا للجمهور بالاتصال بالحكومة مباشرة.

– المرحلة الثالثة: تعزيز التعاون المفتوح

يكون الهدف الرئيسي تعزيز التعاون المفتوح بين الحكومة ومكوناتها المختلفة من جهة والقطاع الخاص والجمهور من جهة أخرى، ويعني ذلك إشراك المواطنين في مهام ونشاطات ومشاريع أكثر تعقيدا، مثل كتابة ومراجعة الوثائق، والابتكار في المنتجات والخدمات، وتنظيم الفعاليات. ويرتبط نجاح هذه المرحلة بقدرة الحكومة على الذهاب إلى أبعد من التعاون البيني بين مكونات الحكومة المختلفة، للوصول إلى الاستفادة من الأفكار والمهارات والمعارف التي يملكها الجمهور، وهذا ما يتطلب استخدام أدوات للتواصل الاجتماعي أكثر تعاونية، مثل الويكي أو Google Docs.

[1]: اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا،" **تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية** "، مرجع سابق، ص 23.

– المرحلة الرابعة: تحقيق الإشراك الكلي

يجري التركيز على جعل إشراك الجمهور ووصولهم أكثر سهولة، عن طريق التكنولوجيات المتاحة وبخاصة التكنولوجيات النقالة، ويكون الهدف الرئيسي التكامل السلس لجميع الأدوات والطرائق والخدمات التي توفرها الحكومة بمكوناتها المختلفة.

1-3/ المشاركة:

أي "يجب أن يكون لكل الرجال والنساء صوت في عملية صنع القرار سواء بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطية شرعية تمثل مصالحهم، وتستند هذه المشاركة الواسعة على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، كما تعتمد على تنمية القدرات على المشاركة البناءة "[1].كما تعني المشاركة أخذ جزء من الأمور والمساهمة بالبحث فيه، ولعل أهمية المشاركة من جانب الحكم الراشد ينطوي حول فعالية المشاركة التي تتسم عندما يكون لدى أفراد المجموعة الفرصة الكافية لطرح الأسئلة أو الأمور على أجندة العمل والنقاش حولها، وليعبروا بشكل واضح عن اختياراتهم من المخرجات النهائية أثناء عملية اتخاذ القرارات،كما يمكن أن تتم المشاركة مباشرة من خلال الممثلين الشرعيين.

إن المشاركة الإيجابية الفعالة هي التي تسعى إلى تحقيق الأهداف النبيلة من خلال تخفيض حدة الفقر والبطالة ورفع مستوى معيشة الأفراد، وزيادة نطاق الحرية والديمقراطية والمحافظة على حقوق المواطن فالمشاركة العامة أو المشاركة الشعبية تساعد على التأكيد بأن القرارات الخاصة بالسياسات العامة وتخصيص الموارد تعطي الأهمية والأولوية لاحتياجات المواطنين، لذا فإنها تزيد من تهيئة الظروف للإدامة وزيادة فعالية الإستراتجية الإصلاحية.

وتسهم المشاركة مع منظمات المجتمع المدني في تخفيض أعداد الفقراء بعدة طرق تشمل[2]:

---

[1]: برنامج الأمم المتحدة، "**إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة** "، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يناير 1997 ص9.

[2]: البنك الدولي، "**قضايا وخيارات لتحسين المشاركة بين البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني**"، الشؤون الخارجية والاتصالات وشؤون الأمم المتحدة، شبكة التنمية القابلة للاستمرار بيئيا واجتماعيا وشبكة سياسة العمليات والخدمات القطرية، مارس 2005، ص5.

1- تعزيز التوافق في الآراء والالتزام المحلي: ذلك من أجل إستراتجيات الإصلاح والإستراتجيات الوطنية المعنية بتخفيض أعداد الفقراء والتنمية عن طريق إنشاء شبكات لمشاركة المعارف ووضع أسس مشتركة للتفاهم وتشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص.

2- الاستماع لشواغل أصحاب المصالح المباشرة الأساسيين والثانويين لاسيما الشعوب الفقيرة والمهشمة والمساعدة على ضمان أن آرائهم تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات بشأن السياسات والبرامج.

3- تقوية وتدعيم أثر برامج التنمية، ويكون ذلك عن طريق توفير المعرفة المحلية وتحديد المخاطر المحتملة وتوجيه المساعدة وتوسيع مدى الوصول إلى الفئات المعينة خاصة على مستوى المجتمعات.

4- وضع أفكار وحلول مبتكرة لتحديات التنمية: كان ذلك سواء على المستوى المحلي أو المستوى الوطني.

5- توفير الخبرة المتخصصة وزيادة القدرات: من أجل تقديم الخدمات بشكل فعال، خاصة في البيئات التي يتسم فيها القطاع العام بقدرات ضعيفة في الأوضاع التي تلبي الصراعات أو في الأزمات الإنسانية.

6- تحسين الشفافية والمساءلة العامة فيما يخص أنشطة التنمية ومن ثمة تهيئة بيئة ملائمة لنظام إدارة عامة جيد.

فالمشاركة النشطة والمستنيرة من جانب الفقراء ليست فقط أمرا متسقا مع النهج المرتكز على حقوق الإنسان، بل هي أيضا أمر يتطلبه هذا النهج، لأن الإطار المعياري الدولي لحقوق الإنسان يؤكد الحق في الاشتراك في تصريف الشؤون العامة، ويمكن التمييز بين أربعة مراحل للمشاركة، الكشف عن التفضيلات واختيار السياسات والتنفيذ، والرصد والتقييم والمساءلة[1].

- الكشف عن التفضيلات: فهو المرحلة الأولية لأي عملية صياغة للسياسات، وقبل أن يتسنى صياغة السياسات، يجب أن يتمكن الناس من الإعراب عن الأهداف التي يريدون تحقيقها.

[1]: لويس أربور، **"المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لنهج يرتكز على حقوق الإنسان يتبع في استراتجيات الحد من الفقر"**، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2002، ص17.

– اختيار السياسات: هي المرحلة التي تصاغ عندها السياسات وتتخذ عندها القرارات بشأن تخصيص الموارد فيما بين الاستخدامات البديلة. وبما أن الأنماط المختلفة المعتمدة لتخصيص الموارد ستخدم على نحو مختلف مصالح مجموعات مختلفة من الناس، فإن التضارب في المصالح يعتبر شيئا متأصلا في أي عملية لصياغة السياسات، أما تحديد من يحسم هذا التضارب لصالحه فهو أمر يعتمد كثيرا على من يستطيع أن يشارك بفعالية في هذا العملية، ودرجت الأمور على عدم إشراك الناس الذين يعيشون في حالة فقر بالنظر إلى أنه ليست لديهم السلطة السياسية أو المالية الكافية لوضع مصالحهم موضع الحسبان. و يجب في أي نهج يرتكز على حقوق الإنسان اتخاذ خطوات لتغيير هذا الوضع، عن طريق إنشاء إطار قانوني–مؤسسي يمكن فيه للناس الذين يعيشون في حالة فقر أن يشتركوا بصورة فعالة في صياغة السياسات.

وليست المسألة المطروحة هي أنه ينبغي أن يشترك الفقراء في جميع المداولات التقنية التي تقوم عليها صياغة السياسات، بل هي بالأحرى وجوب السماح لهم بالمشاركة في عملية تحديد الأولويات والمقاييس التي ستوجه هذه المداولات. وهذا يعني من الناحية العملية أنه عندما يكون الخبراء بصدد استكشاف الخيارات البديلة المتعلقة بالسياسات، يجب إضفاء الشفافية على آثار هذه الخيارات على مصالح مجموعات السكان المختلفة، كما يجب عرض هذه الآثار بطريقة مفهومة لعامة الجمهور ومن بينهم الفقراء، لكي يمكن أن تتاح لهم الفرصة للدفاع عن الخيارات التي تخدم مصالحهم على أفضل وجه.

– تنفيذ السياسات: هو في المقام الأول مسؤولية الذراع التنفيذية للدولة، فإنه يجب إتاحة فرص لتمكين الفقراء من ممارسة حقهم في الاشتراك في هذا التنفيذ أيضا. ويكون من الأرجح أن تنشأ هذه الفرص في الأنشطة المضطلع بها على صعيد المجتمع المحلي، والتي هي بدورها يكون من الأرجح أن تزدهر داخل إطار مؤسسي للحكومة المحلية ذات الصفة التمثيلية. ولذلك فإن إضفاء اللامركزية على الحكم وترسيخ الديمقراطية هما من المكونات الأساسية للنهج المرتكز على حقوق الإنسان الذي يتبع بشأن الحد من الفقر.

- رصد وتقييم نجاح السياسات أو فشلها: بحيث يمكن مساءلة الدولة وحملة الالتزامات الآخرين عن الالتزامات المناطة بهم، وإحدى السمات الأساسية للنهج القائم على حقوق الإنسان أن يكون الناس المتأثرون بالسياسات قادرين على المشاركة في رصد وتقييم نجاحها أو فشلها ثم المشاركة في إجراءات مساءلة حملة الالتزامات، ويلزم وضع ترتيبات مؤسسية ملائمة لتصبح هذه المشاركة ممكنة، ولا يكفي أن يشترك الفقراء فقط في عملية صنع القرارات، بل يجب أن يكونوا قادرين على المشاركة على نحو هادف وفعال، ولضمان تحقيق ذلك يتعين تلبية مجموعتين من الشروط المسبقة:

1- المشاركة الفعالة: تتطلب أكثر من مجرد ممارسة للديمقراطية الانتخابية، إذ يلزم وجود آليات وترتيبات مؤسسية محددة يمكن عن طريقها للناس الذين يعيشون في حالة فقر أن يشتركوا بصورة فعالة في المراحل المختلفة لعملية صنع القرارات.

2- يجب التمكين للفقراء أنفسهم لجعل اشتراكهم هذا فعالا، وسيعتمد هذا التمكين في جانب منه على تحقيق درجة دنيا من الأمن الاقتصادي، فبدونها يكون من غير المحتمل للناس الذين يعيشون في حالة فقر أن يتمكنوا من التغلب على الهياكل القائمة التي تديم وضعهم.

وتمثل المشاركة غاية أساسية وهدفا ذا قيمة في حد ذاته، ويظهر ذلك من خلال أن الحق في المشاركة في عمليات اتخاذ القرار في المجتمع يحظى بقبول المجتمع الدولي باعتباره حقا من حقوق الإنسان الأساسية كما أن للمشاركة قيمة عملية تساعد على تحقيق أهداف أساسية أخرى، فالمشاركة يمكن أن تساعد بالتحديد على تعميق دعائم الديمقراطية وتعزز رأس المال الاجتماعي، وتسيير الكفاءة والنمو وتشجيع المبادرات المناصرة للفقراء والإنصاف والعدالة الاجتماعية.

وبتصاعد الحركة الديمقراطية أصبح المواطنون في معظم البلدان يطالبون بمنحهم دورا أكبر في عمليات اتخاذ القرار الحكومي، كما تبذل حكومات عديدة للإقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات وغيرها، وتقيم الحكومات حوار مع هذه الأطراف المعينة وتستوعب المعلومات من منظورات متنوعة بشأن وضع السياسات والبرامج العامة وتنفيذها ورصدها. وللمشاركة الشعبية في عمليات اتخاذ القرار الحكومي العديد من الآثار بالنسبة لمجالات منها النمو والتنمية

الاقتصاديين وحقوق الإنسان والديمقراطية ورأس المال الاجتماعي والكفاءة في استخدام الموارد والإنصاف والعدالة الاجتماعية والاستخدام المستدام للموارد البيئية.

فالمشاركة الفعالة هي التي تساعد على ضمان الكفاءة والنمو الاقتصادي من جهة، والإنصاف والعدالة من جهة أخرى، علما بأن محاولات تحقيق المشاركة الفعالة لا تنجح دائما، وثمة ضرورة لتحديد الشروط التي تجعل المشاركة فعالة، وينصب قدر كبير من البحوث الراهنة على هذا المجال في تصميم المؤسسات والحوافر والتعبئة الاجتماعية[1].

وكذلك فبدون عمليات شفافة لصنع القرار لن تتأكد الجهات المشاركة عن بعد من أن آراءها وتطلعاتها ستحظى بالاعتبار اللازم، وبدون إجراءات ومؤسسات مناسبة لمساءلة الجهات المسؤولة مسؤولية مباشرة عن صنع القرار عما فعلته وما تركت فعله، ولذا فلن يتسنى للمشاركين غير المباشرين كفالة متابعة القرارات المتفق عليها من خلال العمليات التشاركية، ولابد من الشفافية لإيجاد الثقة بأن أفضليات المشاركين تحظى بالاعتبار اللازم وكفالة مساءلة صناع القرار.

إن زيادة الشفافية عن طريق المعلومات يسهل الحصول عليها وتكون دقيقة ومناسبة كما تساعد المواطنين على تحديد ما ينبغي تغييره أو تحسينه، وكذلك يحتاج المواطنون إلى آليات يمكن من خلالها أن يؤثروا في إحداث التغيير، ويضعوا الحكام والمسؤولين الحكوميين في موضع المساءلة بصفة رسمية، كما يحتاج المشرعون وصناع القرار إلى آليات للتعرف على احتياجات المواطنين ومصالحهم وأولوياتهم، بمعنى آخر يحتاج صناع القرار إلى معلومات شاملة وحديثة تبين لهم ما يريده الناس ويطلبونه بصفة منتظمة، وهناك عدة توصيات تخص السياسات التي تعمل على زيادة المشاركة العامة في صنع القرار[2]:

– يتم نشر جميع القوانين واللوائح باستثناء ما يتعلق بالأمن العام والشؤون الخارجية ويشمل النشر شرحا لأهداف القانون أو السياسة وتحليل لما يعود على المجتمع من فائدة وما يتحمله من تكلفة.

---

[1]: لجنة خبراء الإدارة العامة ، "**الحوكمة التشاركية وإشراك المواطنين في إعداد السياسات وتقديم الخدمات والميزانية** "، الدورة السادسة البند 3 من جدول الأعمال المؤقت ، نيويورك 10-13 أبريل 2007.

[2]: جون د.سوليفان، **مرجع سابق**، ص18.

– إعطاء المواطنين حق المشاركة في جلسات الاستماع العامة وفي اللجان الاستشارية الحكومية عند وضع القوانين واللوائح.

– الحد من هيمنة المسؤول الحكومي بحيث تعتبر الأنظمة الإدارية والقانونية التي تعطي المسؤول الحكومي سلطة فردية واسعة النطاق تهيئ الأرض لنمو الفساد، وفي مثل هذه الظروف يمكن لموظفي الحكومة استخدام سلطتهم في الحصول على الرشوة، وقد وضع دانيال كوفمان خبير البنك الدولي قائمة توضح أهم المجالات التي تتضمن مجالات السلطة التي ينبغي أن تركز عليها جهود الإصلاح:

1- تنفيذ الرقابة على السعار.

2- منع الدعم والقروض الحسنة والإعفاءات الضريبية والمعاشات الكبيرة.

3- فرض الرقابة على النقد الأجنبي وما ينتج من وجود تعدد في أسعار الصرف وهروب رأس المال.

4- الانتقائية في تنفيذ اللوائح المرغوبة اجتماعيا وكذلك التي تطبق في مجالات الصحة العامة والبيئة.

1-4/ حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة:

1-4-1/ حرية التعبير عن الرأي:

يعني ذلك لكل إنسان الحق في حرية التعبير ويشمل هذا الحق حريته في إلتماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار ونقلها إلى الآخرين دون اعتبار للحدود سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأي وسيلة أخرى يختارها، وحسب المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة وفي إلتماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة ودون اعتبار للحدود".

فحرية الرأي تعني الحق في اعتناق آراء هي حق سلبي بطبيعته ويشكل حرية مطلقة، كما تمثل حرية التعبير إلى جانب حرية التجمع وتكوين الجمعيات وحرية الصحافة حجر الزاوية في المجتمع الديمقراطي فلا يمكن تحقيق الديمقراطية بدون حرية تدفق الأفكار والمعلومات، أو بدون إمكانية تجمع الأشخاص لمناقشة الأفكار والانتقادات والمطالب والتعبير عنها والدفاع عن مصالحهم وإنشاء منظمات لهذا الغرض مثل النقابات والأحزاب السياسية. وتعني حرية التعبير ذلك الحق " بأنه حق اختياري أساسي يدل على مدى

التمتع بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، وأن احترام هذا الحق يعكس معايير الإنصاف والعدالة والنزاهة في بلد من البلدان"[1]، ولا تشمل حرية التعبير حق الأفراد في التعبير عن أفكارهم فحسب، بل الحق في إلتماس وتلقي ونقل المعلومات والأفكار على اختلاف أنواعها. ولذلك حرية التعبير تنطوي على بعدين أحدهما فردي والآخر جماعي، فهذا الحق يخص الأفراد وأيضا حق جماعي في تلقي أي معلومات أيا كانت وإمكانية معرفة الأفكار التي يعبر عنها الآخرون.

ولا تحتفظ الهيئات العامة بالمعلومات لنفسها ولكن تحتفظ بها لحماية الصالح العام، ويحق لكل شخص الحصول على هذه المعلومات رهنا بقواعد محددة بوضوح في القانون بحيث لا تستطيع وسائط الإعلام ولا أعضاء البرلمان وغيرهم بدون حرية إلتماس المعلومات وتلقيها فضح حالات الفساد أو سوء الإدارة أو عدم الكفاءة وكفالة شفافية الحكومة ومساءلتها.

"والوجه الآخر لحق الحصول على المعلومات هو حق نشرها وتبليغها للآخرين بحرية، ويشكل هذا الحق مكانا أساسيا في العملية الديمقراطية المبنية على الحوار والإقناع بين المواطنين المطلعين على مجريات العمل الحكومي بينهم وبين نوابهم، وفي معظم البلدان الديمقراطية يجب أن يكون السياسيون بوصفهم شخصيات عامة أكثر عرضة للملاحظة والتدقيق من جانب الجمهور وأكثر صبرا على تقبل المزيد من التعليق والنقد من الأشخاص العاديين"[2].

1-4-2/ حرية الصحافة:

حرية الصحافة والحق في الانتفاع بالمعلومات نتيجتان طبيعيتان للحق العام في حرية التعبير وحرية الرأي ويحدد وضع حرية الصحافة الاستعمال الخاص لحق التعبير هذا على المنابر الإعلامية العامة، إذ تعني رؤيتها الاجتماعية وأهميتها أن حرية الصحافة تشكل مقياسا للحق الأوسع في حرية التعبير، ولا تقتصر حرية الصحافة على المؤسسات الإعلامية، على الرغم من أهمية هذه الجهات الفاعلة كمستعملين ورموز لحرية التعبير والأهم من ذلك، أن حرية الصحافة تشمل حرية جميع الأفراد أو المؤسسات في استخدام منابر وسائل الإعلام حتى يصل تعبيرهم إلى الجمهور.

---

[1]: مانفريد نوواك، "**دليل البرلمانيين إلى حقوق الإنسان** "، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والإتحاد البرلماني الدولي، 2005، ص111.

[2]: ديفيد بيثام ، "**البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين**"، الإتحاد البرلماني الدولي، طبع في بيروت، 2006، ص58.

وتستلزم حرية الصحافة حرية وسائل الإعلام، لكن المفهوم أوسع أيضا من هذا البعد، على النحو المبني في إعلان ويندهوك الذي أقره المؤتمر العام لليونسكو في عام1991، وأكد الإعلان على أن حرية الصحافة الفعالة تحتاج إلى أن تكون مدعومة وأن تتحقق عبر بيئة إعلامية ليست حرة من الناحية القانونية فحسب، بل إنها تتيح أيضا تعددية وسائل الإعلام واستقلالها، وبالتالي فإن حرية الصحافة تشمل التحرر من القيود غير المشروعة، فضلا عن حرية الاختيار من بين وسائل إعلام متعددة وحرية التعبير عن النفس دون تدخل سياسي أو تجاري، وأصبح من الواضح على مر السنين أن هناك مكون أساسي آخر يميز حرية الصحافة هو سلامة التعبير العام، وأصبح من الواضح أيضا أن الاعتبارات المراعية لقضايا الجنسين مطلوبة في جميع أبعاد حرية الصحافة[1].

1-4-3/ حرية وسائل الإعلام:

يمكن تصور حرية وسائل الإعلام على أنها حرية النشر والتوزيع للمضامين على المنابر الإعلامية، وهذا شرط مسبق لكثير من المنظمات، وكذلك أي فرد يرغب في الوصول إلى الجمهور مثلا، من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. وهذا أيضا أمر جوهري لمؤسسات الإعلام الإخباري والمؤسسات الأخرى التي تمارس الصحافة لأن ما ينشرونه يؤثر على السلطة، غير أن أي قيود على حرية وسائل الإعلام يمكن أن تؤثر على جميع الجهات الفاعلة التي تستخدم هذا البعد العام للحق في حرية التعبير. ثم إن حماية حرية وسائل الإعلام وتعزيزها أمر أساسي لتحقيق مجتمع أكثر ديمقراطية.

ويؤكد التركيز على مفهوم حرية وسائل الإعلام على أهمية دراسة الدور الذي تضطلع به الدولة، ولا سيما في البيئة القانونية والتنظيمية ذات الصلة. وهذا يتطلب حماية حرية وسائل الإعلام قانونا وممارسة وتشمل حرية وسائل الإعلام وجود وتنفيذ قوانين لحرية تداول المعلومات والشفافية، وعدم وجود تقييدات مفرطة على الكلام، مثل وجودها في شكل قوانين تشهير جنائية (تمييزا لها عن القوانين المدنية). ويشمل هذا المفهوم لحرية وسائل الإعلام ما إذا كانت وسائل الإعلام تخضع للرقابة أو الحظر والحجب، وما إذا

[1]: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، **"الاتجاهات العالمية على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام"**، التقرير العالمي اليونيسكو وجامعة أوكسفورد، 2017-2018، ص ص 20-21.

كانت قوانين أخرى تستخدم ضد وسائل الإعلام والأشخاص المنتجين للصحافة من أجل تقييد حرية التعبير تعسفا بطرق أو لأغراض لا تقرها المعايير الدولية.

وكما ذكر آنفا، فإن القيود القانونية على التعبير لا يمكن تبريرها إلا أن تكون ضرورية ومتناسبة من حيث أهداف المصلحة العامة، مثل حماية حقوق الآخرين أو السلامة العامة، ومع ذلك تمثل كثير من القيود شكلا من أشكال الرقابة إذ إنها تتجاوز عتبة القيود وتخفق في الصمود في مواجهة اختبار كونها الطريقة الأقل تطفلا للحد من حرية التعبير.

واليوم يزداد الاعتراف بأن حرية وسائل الإعلام تتطلب أيضا احترام الحق في الخصوصية، الذي يرتبط أيضا بحماية سرية مصادر الصحفيين، ويمكن للقوانين الأمنية المفرطة والقوانين المفرطة في الاحتفاظ بالبيانات وأعمال المراقبة التعسفية أن تقوض الخصوصية والسرية. والركيزة الرئيسية الثانية لتحليل حرية الصحافة هي تعددية وسائل الإعلام، وهذه تجعل التركز ينصب على اقتصاد وسائل الإعلام وملكيته فضلا عن التنظيم الذي يؤثر على قضايا مثل التركيز والمركزية واحتكار المؤسسات ذات الصلة بالاتصالات، وتعتبر قضايا الشركات، والملكية السياسة وملكية القلة الحاكمة، وكذلك صعود عمالقة الإنترنت كلها عوامل خاضعة للفحص، ومن الأمور ذات الصلة أيضا بالتعددية الديناميكيات التجارية للمؤسسات الإعلامية، خاصة وأن هذه العوامل يمكن أن تؤثر على أي من المجموعات داخل المجتمع التي تمثلها وسائل الإعلام أو تشارك فيها، والتي تؤثر على تنوع المضامين الصحفية. وتشمل التعددية كذلك النظر في المضامين التي ينشئها المستعملون في استهلاك وسائل الإعلام في عالم يتسم بالخوارزمية. كل هذا بدوره يتطلب تقييم نفاذ الجمهور إلى مجموعة متنوعة من مقدمي المنابر وأدوات الاتصال، فضلا عن النفاذ إلى مجموعة متنوعة من المضامين، بما فيها المضمون الإخباري المراعي لاعتبارات قضايا الجنسين. ويحدد استقلال وسائل الإعلام أداء المؤسسات الإعلامية (بما فيها أهمية التنظيم و/أو التنظيم الذاتي) من حيث أن استقلال التحرير يمثل (أو لا يمثل) المنطق الرئيسي الذي يستنير إنتاج المضمون وفقا للأخلاقيات والبروتوكولات الصحفية المهنية، ويتسم الاستقلال بأنه التحرر من التدخل الخارجي السياسي أو التجاري. ومع ذلك، فإنه يسلط الضوء ليس فقط على غياب مثل هذه الضغوط، ولكن

أيضا على القيمة التي يضفيها على مجتمع المشاركة الطوعية في الأخلاق الصحفية المهنية، مثل التحقق وسرية المصدر عند الضرورة، والإنصاف والمصلحة العامة، والاستقلال المهني له أهمية خاصة لأولئك الذين ينتجون الصحافة والهيئات التنظيمية أو الهيئات ذاتية التنظيم التي تؤثر على ذلك، وتشكل المنظمات غير الحكومية ذات الصلة بوسائل الإعلام ومؤسسات التدريب الصحفي جزءا من بيئة الاستقلال الأوسع نطاقا. ثم إن درجة وجود دراية إعلامية ومعلوماتية، إضافة إلى تقدير الجمهور لحرية الصحافة والثقة في وسائل الإعلام، هي أيضا عامل من عوامل تقييم الاستقلال. ومن شأن انخفاض مستويات الدراية الإعلامية والثقة في وسائل الإعلام، بالإضافة إلى الجهود الرامية إلى نزع شرعية وسائل الإعلام، أن يؤثر على قاعدة الاستقلال ذاتها[1]. ولحرية الصحافة وسائل الإعلام الأخرى جانب ودور حاسم من جوانب حرية التعبير وممارسة الحق في الإدلاء بالرأي وتحمل معها واجبات ومسؤوليات خاصة وأن ذلك يبرر بعض التقيدات لهذا الحق ولكن يجب أن يفي أي تقيد للحق في حرية التعبير بالاختبارات الصارمة التالية لتبرير هذا التقيد.

يجب أن يكون التقيد منصوصا عليه في القانون (تشريع يبينه البرلمان أو القانون العام الذي تعبر عنه المحاكم أو القواعد المهنية)، ويجب أن يكون التقيد دقيقا وأن يفي بمعيار التأكد القانوني والتوقع ويجب أن يسهل للفرد المعني الإطلاع عليه، وأن يكون الفرد المعني قادرا على التنبؤ بعواقبه.

أما القوانين الغامضة إلى درجة كبيرة أو التي تسمح بسلطة تقديرية زائدة في تطبيقها فإنها تخفق في حماية الأفراد من التدخل التعسفي ولا تشكل ضمانات كافية ضد سوء الاستعمال، يجب أن يكون التقيد ضروريا لأغراض:

- احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.
- حماية الأمن القومي أو النظام العام أو المصلحة العامة أو الأخلاق العامة.

ولا يمكن الوفاء بهذا المعيار الأخير إلا إذا كان التقيد على حاجة اجتماعية ملحة، وكان متناسبا مع الهدف المشروع الذي يرجى إحرازه أو تحقيقه بحيث لا يكون الضرر على حرية التعبير أكبر من فوائدها.

[1]: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، **مرجع سابق**، ص ص 23-24.

ولضمان حرية وسائل الإعلام والصحافة، يجوز أن تتخذ البرلمانات عددا من الخطوات التي يمكن أن تساهم في كفالة وجود وسائل إعلام حرة ونزيهة ومستقلة وتشمل ما يلي:

- تشجيع تعددية الصحف واستقلالها.

- كفالة حماية الإذاعات من التأثير السياسي والتجاري.

- كفالة إنشاء سلطة مستقلة لإصدار التراخيص الإذاعية.

- وضع معايير واضحة لدفع الإعانات الحكومية إلى الصحافة أو حجبها عنها لتجنب استعمال الإعانات كأداة لمنع نقد السلطات.

- تجنب التركيز المفرط للسيطرة على وسائل الإعلام وتنفيذ تدابير تكفل توزيع الموارد بطريقة محايدة وتحقيق الإنصاف في الوصول إلى وسائل الإعلام واعتماد تشريعات لمكافحة الاحتكار في صد وسائط الإعلام.

- تعزيز الوصول الشامل على الانترنت.

"وبدون هذه الحريات يخمد الصوت الحقيقي وتحبط مشاركة المواطنين في الحكم على كافة مستوياته، أما في حالة وجود هذه الحريات يستطيع إصلاح الحكم المصمم لتعزيز الحريات والمشاركة السياسية"[1].

وللحريات المدنية تأثير على المشروعات الاستثمارية التي تقوم بها الحكومة، فقد قام البنك الدولي بدراسة تحليلية للعلاقة التي تربط بين الحريات المدنية وحجم الديمقراطية ومجموعة المشروعات الاستثمارية الحكومية، أظهرت هذه الدراسة وجود رابطة قوية وثابتة بين التدابير المتعلقة بنطاق الحريات المدنية في بلد ما وأداء المشروعات التي يدعمها البنك الدولي، من خلال المعدل الاقتصادي للعائد ونجاح المشروع والتقديرات التي حصل عليها، تعني أنه إذا انتقل أي بلد من وضع يتسم بأسوأ الحريات المدنية إلى أفضلها، فإن المعدل الاقتصادي للعائد من المشروعات يتحسن يعني ذلك زيادة العائد الاقتصادي من المشروعات وهذا بدوره يقلل من فشل المشروعات.

[1]: د. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، "**الحكم الصالح في الوطن العربي**"، قراءة تحليلية، مجلس التخطيط، مجلة علوم إنسانية، العدد 2، قطر، 2006، ص14.

لذا لا ينبغي إفساح المجال للحجة القائلة بأن الحريات المدنية مهمة فقط، لأنها تساعد على تحقيق قدر أكبر من الفعالية الحكومية حيث أن أسباب هذه الفعالية ترجع إلى عوامل أعمق من ذلك بكثير، ومع ذلك فإن الحريات المدنية بالإضافة إلى الأشكال الأخرى من التعبير وتجسيد صوت المواطنين يبدوا أن لها قيمة مفيدة في تحسين الأداء الاقتصادي للبلد وتصميم الآليات اللازمة، لتوفير الخدمات الحكومية بمختلف أنواعها بدءا من الطرق حتى المدارس، وهذه الروابط يتعين تفهمها وتجسيدها بشكل أفضل بوسائل تتباين تباينا ضخما من قطاع لآخر في مجال الأنشطة الإنمائية.

1-4/ الديمقراطية:

يعود أصل هذه الكلمة إلى الإغريق الذين حددوا هذه الكلمة باعتبارها جمعا بين مقطعين هما (**ديمو**) بمعنى الشعب، و(**كراسي**) بمعنى السلطة، أي سلطة الشعب.

- تعريف " أبراهم لنكولن:"

"بأنها حكم الشعب بالشعب و للشعب"، و تعني هذه العبارة ثلاثة مقاصد هي:

- "حكم الشعب": أي أن يكون الحكم ملك للشعب و يختص به، و الحكم يمثل سيادة الشعب بما يتضمنه من أغلبية و أقلية.

- "بالشعب": وتعني اشتراك المواطنين في صنع السياسة و ممارسة الرقابة على ممثليهم أو نوابهم الذين يمارسون وظيفة القيادة سواء في السلطة التشريعية، أو التنفيذية، أو القضائية باعتبارهم مفوضين عنهم.

- "للشعب": تعني أن الحكومة في خدمة الشعب، أي أن الحكام يعملون لصالح الشعب بكل فئاته و طبقاته من أغلبية و أقلية بهدف تنمية مصالحه[1].

"الديمقراطية هي التجسيد العملي للحرية بشكل عام، ولجانبها السياسي بشكل خاص، غرضها تحقيق إرادة الجماهير المتطورة دائما باتجاه هدفها الإنساني، إن الديمقراطية تشكل غاية باعتبارها نظاما أو صيغة من صيغ الحكم المثالي"، يستطيع أن يحقق شكلا من أرقى أشكال المجتمعات الإنسانية وتشكل وسيلة

[1]: جمال علي زهران، "**الأصول الديمقراطية و الإصلاح السياسي**"، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005، ص 33.

لكونها أداة الحكم يمارسها الإنسان أثناء قيادة الدولة و المجتمع إلا أنها وسيلة متطورة متبدلة عبر التاريخ"[1].

كما يتم تعريف الديمقراطية "بأنها مجموعة من المؤسسات أو الفعاليات الحكومية، وللديمقراطية قواعد ومبادئ تقوم عليها والتي تجعل الإجراءات في مؤسسة معينة ديمقراطية وتقدم الدليل الثابت عن كيفية كون هذه الترتيبات ديمقراطية بصورة فعلية. هذه المبادئ تنقسم إلى قسمين مبدأ يتمثل في سيطرة الشعب على صنع القرار العام وعلى الأشخاص ومبدأ المساواة، وهذه المبادئ التي كافح الديمقراطيون من أجلها في كل مكان وزمان تعني بالضرورة سيطرة الشعب على القرارات العامة بشمولية وبفعالية كبيرة والتغلب على المخاطر والعقبات الخاصة سواء بالجنس أو العرق أو الدين واللغة والطبقة الاجتماعية والثروة والتي تقف بوجه الممارسة المتساوية لجميع المواطنين في حقوق المواطنة"[2].

لذا فإن الديمقراطية ليست امتلاك كل شيء أو عدم امتلاكه، وإنما هي مسألة مرتبطة بمدى قدرة المواطنين على ممارسة تأثيرهم على سير السياسة العامة وصانعي القرار للحصول على معاملة متساوية وسماع صوتهم بصورة متساوية مع الآخرين. هذه المبادئ الشاملة والفعالة لا بد أن تحتاج إلى تحديد أدق ودقيق وأكبر في سياق حكومة تمثيلية أو تنوب فيها عن المواطنين من أجل تقرير السياسة العامة، ولهذا فهي تحتاج إلى مجموعة من القيم المتوسطة التي يتم من خلالها تحقيق هذين المبدأين عمليا من خلال قيم المشاركة والتفويض والتمثيل والمسؤولية والشفافية والاستجابة والتضامن، وتستمد مؤسسات الحكومة التمثيلية من هذه القيم شخصيتها الديمقراطية وهي القيم التي يمكن أن تستعمل بدورها لتقييم طبيعة الديمقراطية التي تعمل فيها هذه المؤسسات بصورة عملية. وهكذا يفوض المواطنين السياسيين من خلال مشاركتهم في العملية الانتخابية للعمل النيابي عنهم ويختارون مجلسا تمثيليا يكون مسؤولا أمامهم من خلال وضع إجراءات تؤدي إلى عقوبة الطرد من الانتخابات في المستقبل، وتجعل مثل هذه القيم الانتخابات ديمقراطية لكن ذلك يتطلب التعرف عن أي نظام أو عملية انتخابية ومدى المشاركة الشعبية

---

[1]: عدنان عويد، "**الديمقراطية بين الفكر و الممارسة "الوطن العربي أنموذجا "**، سوريا التلوين للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص 10.

[2]: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "**تقييم الديمقراطية المبادئ الأساسية العامة لأسلوب التقييم الذي تتبعه المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات**"، 2001، ص 17.

التي تدعمها في الواقع؟ وكيف يتم معاملة الأصوات بصورة متساوية على أرض الواقع؟ ومدى المصداقية في محاسبة الحكومة المنتخبة أمام المواطنين من خلال عقوبة الطرد في المستقبل؟.

هذه العلاقات المتبادلة بين القيم والمؤسسات هي التي تعطي عملية التقدم مصداقيتها وأساسها الفكري.

الجدول (1-1) المبادئ الديمقراطية والقيم التوسطية

القيم المتوسطة	المتطلبات	وسائل التطبيق/ المؤسسات
المشاركة	– الحق في المشاركة – الإمكانيات والقدرة على المشاركة – المؤسسات الخاصة بالمشاركة – ثقافة خاصة بالمشاركة	– نظام الحقوق السياسية والمدنية – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية – الانتخابات، الأحزاب، منظمات غير الحكومية – تعليم المواطنة
التفويض	– مصادقة الدستور – اختيار البرامج وأصحاب المناصب – سيطرة الموظفين التنفيذيين المنتخبين على الموظفين غير المنتخبين	– الإستفاءات – انتخابات حرة ونزيهة – أنظمة خضوع للمسؤولين المنتخبين
التمثيل	– نظام تشريعي يمثل التيارات الرئيسية للرأي العام – تمثيل كافة المؤسسات العامة للتركيبة الاجتماعية للمقترعين	– نظام اقتراعي وحزبي – قوانين ضد التمييز – سياسات واضحة لدعم حقوق الأقليات
المسؤولية	– خطوط واضحة للمسؤولية القانونية والمالية والسياسية للتأكد من الأداء الفعال والأمين للخدمة العامة ونزاهة القضاء	– حكم القانون وفصل السياسات – وجود عملية محاسبة مستقلة – وجود معايير قانونية قابلة للتطبيق – وجود سلطات تدقيق برلمانية فاعلة
الشفافية	– خضوع أعمال الحكومة لمراقبة تشريعية وجماهيرية	– تشريع حرية المعلومات – وسائل الإعلام مستقلة
الاستجابة	– إمكانية وصول الحكومة إلى الناخبين والقطاعات المختلفة للرأي العام عند صياغة السياسات وتنفيذها أو عند تقديم الخدمات	– إجراءات منتظمة ومفتوحة للاستشارة العامة – إصلاح قانون فعال – قرب الحكومة المحلية من الشعب
التضامن	– التسامح حيال الخلافات الداخلية – دعم الحكومات الديمقراطية في الخارج ودعم كفاح الشعوب من أجل الديمقراطية	– تعليم الحقوق المدنية وحقوق الإنسان – القانون العالمي لحقوق الإنسان – الأمم المتحدة والوكالات الأخرى

المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "**تقييم الديمقراطية المبادئ الأساسية العامة لأسلوب التقييم الذي تتبعه المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات** "، 2001، ص 5.

والديمقراطية تقوم على فكرة المساواة بين جميع المواطنين في حقهم في القرارات التي تؤثر على حياتهم وحق المشاركة في تسيير الشؤون العامة، ومع ذلك يجب أن يتمتع المواطنين بحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وحسب الإتحاد البرلماني الدولي الإعلان العالمي للديمقراطية الصادر في سبتمبر 1997، الفقرة (3) أن"الديمقراطية كمثل أعلى تهدف في جوهرها إلى حفظ وتعزيز كرامة الفرد وحقوقه الأساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية ورعاية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ودعم الهدوء الوطني وخلق مناخ صالح للسلام كشكل من أشكال الحكم، هي أفضل طريقة لتحقيق هذه الأهداف، وهي أيضا النظام السياسي الوحيد الذي يملك إمكانية التصحيح الذاتي".

كذلك أنه إذا أريد لعلم السياسة والمؤسسات السياسية أن تعزز التنمية البشرية وتضمن حرية الجميع وكرامتهم، فلا بد للديمقراطية من أن تتسع نطاقا وتتعمق جذورا، وحسب تعريف موسوعة ويكيبيديا فإن الديمقراطية في أسمى معانيها سيطرة الشعب على الحكومة التي تحكمه، ويتحقق إما بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق ممثلين منتخبين ويجوز أن تكون الديمقراطيات، إما ليبرالية يقوم فيها القانون بحماية الحقوق السياسية للأفراد الذين ينتمون الأقلية، أو غير ليبرالية لا تتوفر فيها هذه الحماية، وغالبا ما تطبق الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم تتقرر فيها السياسات وفقا لما تفضله الغالبية الفعلية (مقارنة جزئية أو نسبية من المواطنين) في عملية من عمليات صنع القرار مفتوح باب المشاركة فيها أمام الجميع وتكون عادة إما انتخابات أو استفتاء.

أما وفقا لإلغستروم وهايدن فالديمقراطية هي بمثابة نظام حكم يتميز بما يلي[1]:

1- امتلاكه مؤسسات وإجراءات في وسع المواطنين استخدامها للإعراب عن الخيارات الحقيقية التي يفضلونها في مجال السياسات البديلة على الصعيد الوطني وفرضه قيودا مؤسسية على ممارسة الجهاز التنفيذيين للسلطة (التنافس).

2- ضمانه الاقتراع الذي يشمل الجميع وحق المشاركة في اختيار القادة الوطنيين والسياسات الوطنية (الشمولية والمشاركة).

[1]: لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، "**تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجالي الحكم والإدارة العامة**"، الدورة الخامسة، البند 5 من جدول الأعمال، نيويورك 27- 31 مارس 2006.

والديمقراطية أنها لا تشمل على نظام مدني ودستوري ومتعدد الأحزاب تجرى فيه انتخابات حرة ونزيهة ويكون فيه الاقتراع شاملا فحسب، بل أيضا التعددية التنظيمية والإعلامية وحريات مدنية واسعة النطاق (حرية التعبير والصحافة وتشكيل المنظمات والإنظمام إليها وتخويل المسؤولين المنتخبين سلطة فعلية واستقلالية عمل أجهزة الحكومة التشريعية والتنفيذية والقضائية).

ولا يمكن تحقيق الديمقراطية إلا بتوفر مجموعة متداخلة من السلوكيات المؤسساتية والممارسات والتي تطورت بمرور الزمن ولا تزال تتطور وتشمل هذه المجموعة (حقوق المواطن، ممارسات الحكم النيابي والحكم الخاضع للمساءلة، جماعة أهلية فعالة أو مجتمعا مدنيا فعالا وعدد آخر من المؤسسات التي تقوم بدور الوساطة بين الحكومة والمواطنين)، وتعتبر الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام من أهم هذه المؤسسات لذا فإن لها دورا رئيسيا وهو ما يجعل من البرلمانات مؤسسة مركزية للديمقراطية[1]:

1- حقوق المواطن: تعتبر حقوق الإنسان أكثر الحقوق أهمية لدى البشر والتي تحدد العلاقات بين الأفراد وهياكل السلطة وخاصة الدولة، ولكي يكون لأفراد الشعب تأثير في القوانين والسياسات فإن ثمة حقوقا سياسية ومدنية لا مناص من ضمانها لهم منها حق التعبير عن أنفسهم بحرية، والحق في تكوين الجمعيات، والحق في التصويت، وهذا الإطار من الحقوق هو الذي يضمن لهم تطبيق المبدأ الديمقراطي الإضافي المتمثل في المعاملة المتساوية دون تمييز، وقد أكد المجتمع الدولي على المفهوم الكلي لحقوق الإنسان في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فينا في 1993، الفقرة 5 ، " أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة ويجب على المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الإنسان على نحو شامل وبطريقة منصفة ومتكافئة وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من التركيز، وفي حين أنه يجب أن توضع في الاعتبار أهمية الخاصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب الدول بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية تعزيز وصيانة وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية".

[1]: ديفيد بيثام، **مرجع سابق**، ص4.

2- الحكم النيابي والحكم الخاضع للمساءلة: الحكم النيابي للديمقراطية وهو أن يتولى حكم الشعب حكومة منتخبة من الشعب بطريقة ديمقراطية، والحكم الخاضع للمساءلة هاتان السماتان تحددان معا قوانين المجتمع وسياسته وتضمنان احترام حكم القانون، وفي هذا الإطار لابد من الفصل التقليدي للسلطات ما بين تنفيذية وتشريعية وقضائية، يتبوأ البرلمان بوصفه الجهاز المنتخب بحرية مكانة رئيسية في أية دولة ديمقراطية فهو المؤسسة التي يتم التعبير من خلالها عن إدارة الشعب ويتحقق بواسطتها حكم الشعب لنفسه على أرض الواقع. وبوصف البرلمان وكيلا عن الشعب فهو يمثله في التعامل مع فروع الحكم الأخرى والهيئات الدولية والشبه الوطنية، ويشكل مدى إتقان البرلمان لدور الوسيط هذا ومدى تمثيله للشعب بكل أطيافه اعتبارا مهما بالنسبة إلى البرلمان الديمقراطي.

3- المجتمع المدني النشيط: لا يقصد بالمجتمع المدني المنظمات غير الحكومية فحسب، بل يقصد به الجماعات الأهلية النشيطة والتي تعمل معا بطرق مختلفة وعديدة لتجد حلولا للمشكلات المشتركة لأعضائها وتعزز مصالحهم وتدافع عنها، ورغم أن هذه الجماعات الأهلية لا تستطيع القيام بذلك إلا إذا كانت مستقلة عن الحكومة، فإنها تحتاج إلى التوصل الدائم معها حول الموضوعات التي تؤثر في مصالح أعضائها، ذلك أن دور المواطنين في الديمقراطية لا تنتهي بانتخابهم الحكومة، بل يجدر بهم أن يعملوا معها باستمرار لتظل على اتصال بالشعب واحتياجاته، ويسعى البرلمان الديمقراطي إلى تشجيع وجود مجتمع مدني نشيط مفعم بالنشاط والعمل معه عن كثب، لإيجاد حلول للمشكلات التي تواجه البلد وتحسين جودة القوانين وملائمتها للواقع.

4- الأحزاب السياسية: يعرف الحزب السياسي بأنه تنظيم سياسي له صفة العمومية والدوام وله برنامج يسعى بمقتضاه للوصول إلى السلطة.

وعرف أندريه هوريو الأحزاب السياسية بأنها (تنظيمات دائمة تتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة).

وتعتبر الأحزاب السياسية من أهم متغيرات النظام السياسي كونها تؤدي له مجموعة من الوظائف الأساسية فهي توفر قنوات للمشاركة والتعبير عن الرأي، وهي تجمع المصالح وتعبئها، وهي أداة للتنشئة والتجنيد السياسيين، وتساهم في إسباغ الشرعية على نظم الحكم.

و تلعب الأحزاب السياسية دورا هاما في النظم السياسية المختلفة نظرا لما تتمتع به الأحزاب من قدرة على تنظيم وتجنيد الجماهير، وتزداد أهمية الدور الذي تلعبه الأحزاب في الديمقراطيات المعاصرة نظرا لكونها أداة وسيطة بين الجماهير والسلطة السياسية.

تحظى الأحزاب السياسية بأهمية خاصة بالنسبة إلى البرلمان فهي تعتبر من بين المؤسسات التي تلعب دور الوساطة بين الحكومة والمجتمع، ومن خلال وجود الأحزاب السياسية لا يمثل البرلمان المواطنين بوصفهم أفرادا فحسب، بل أيضا كجماعات ليعزز اتجاهات سياسية محددة وتؤدي الأحزاب مهمتين بحيث تركز على خيارات الناخبين وضمان إدراج هذه الخيارات في عمل البرلمان والمناقشات العامة المستمرة، ولأن الأحزاب السياسية تعمل مع كل من الحكومة والمجتمع المدني فإنها تمثل نقطة التقاء بينهما.

5- وسائل الإعلام: تأتي وسائل الإعلام في المرتبة الثانية من بين المؤسسات التي تقوم بدور الوساطة بين الحكومة والمجتمع وتحظى بأهمية كبيرة بالنسبة إلى البرلمان وعمله، وتعتبر وسائل الإعلام جهازا رقابيا يكشف جميع أشكال إساءة استخدام السلطة وتعتبر مدى إجادتها لهذا الدور أمرا حيويا بالنسبة إلى سلامة الحياة الديمقراطية، ومع الميل إلى تقليص هذا الدور سواء عن طريق جعل وسائل الإعلام تتنازل لصالح السلطة التنفيذية أو عن طريق الضغط من مجموعات مصالح اقتصادية قوية في ظل نظام يتحكم فيه أصحاب المصالح التجارية، يجب على البرلمان أن يؤدي ديمقراطيا أساسيا بوضع إطار قانوني مناسب لوسائل الإعلام يضمن لها الاستقلال والتنوع على حد سواء.

ولا يستطيع البرلمان أن يؤدي كل هذه الوظائف إلا عندما يتقيد هو نفسه بقواعد الديمقراطية ويكون مفتوحا للجميع وخاضعا لمساءلة الناخبين فيما يتعلق بأسلوب عمله ويسهل التوصل مع أعضائه وتتلخص السمات الرئيسية للبرلمان الديمقراطي في أن يكون:

1- ممثلا لكل فئات المجتمع: أي يمثل أطياف الشعب اجتماعيا واقتصاديا ويضمن تكافؤ الفرص والحماية لجميع أعضائه.

2- شفافا: أي مفتوحا للمواطنين من خلال وسائل الإعلام المختلفة وفي إدارة أعماله.

3- متاحا للجميع: أن يشرك المواطنين ولا سيما جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في أعماله.

4- خاضعا للمساءلة: أي أعضاء البرلمان يخضعون للمساءلة من جانب الناخبين فيما يتعلق بأداء مهام منصبهم وسلامة تصرفاتهم.

1- فعالا: أي ينظم الأعمال بكفاءة عالية وفقا لهذه القيم الديمقراطية ويؤدي مهامه التشريعية والرقابة بطريقة تلبي احتياجات جميع المواطنين.

2-/ الاستقرار السياسي وغياب أعمال العنف:

"يعني الطريقة التي ينظر بها إلى احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو إزاحتها عن سدة الحكم مستقبلا من خلال وسائل غير دستورية أو عنيفة لا تحدث فقط تأثيرا مباشرا في استمرارية السياسات بل تضعف أيضا في العمق، قدرة المواطنين على اختيار المسؤولين واستبدالهم بالوسائل السليمة"[1].

كما تعني حماية المواطنين والدولة من التهديدات والأوضاع الخطيرة والمتفشية وخلق أنظمة تمنح المواطنين البناء اللازم للبقاء والكرامة والسلامة والأمن الدائم.

- **تعريف سعد الدين العثماني:** "الاستقرار السياسي يتمثل في قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه، وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله القيام بما يلزمه من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين"[2]. فكلما كان النظام قريب جدا من فئات المجتمع ويملك خبرة كبيرة في التعامل السلس مع الأحداث سواء بين النظام السياسي والمجتمع أو بين أفراد المجتمع، كلما سمح ذلك بقدرة النظام على البقاء وقدرته على تمكين الأمن الاجتماعي داخل الدولة.

- **تعريف حسن موسى الصفار:** الاستقرار السياسي والاجتماعي يعني وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها ويقابل ذلك حالة الاضطراب، حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها فيقع بينها العداء والنزاع والاحتراب (الحرب)"[3].

- تعريف كارولينا كورفال: "الاستقرار السياسي لا يعني الجمود أو عدم التغيير، بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسساتي القادر على معالجة المشاكل و النزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام، وكذلك قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي بحيث تستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقصى الظروف"[4]. فالاستقرار السياسي حسب الكاتبة مربوط بطبيعة النظام السياسي

---

[1]: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "**الحكم السليم: تحسين الإدارة الكلية في منطقة إسكوا** "، الأمم المتحدة، نيويورك 2003.

[2]: سعد العثماني، "**دور الوسطية في تحقيق الإستقرار السياسي**"، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2982، الصادرة بتاريخ: 05 نوفمبر 2010، ص1.

[3]: حسن موسى الصفار، "**الإستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته**"، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 2005، ص 15.

[4]: Carolina Curvale, **" Does Political Participation Affect Political Stability "**, depertment of politics,New York university, 2010,P3.

فمتى كان النظام لديه الدراية الكاملة بطريقة التعامل مع الأزمات، بحيث يستعمل القوة ويستعمل الحل السلمي في الوقت المناسب، استطعنا القول أن هناك استقرار للنظام العام داخل الدولة.

إن الحكومات التي تخفق في وضع سياسات لا تستجيب لاحتياجات الشعب أو على الأقل في توفير السلع والخدمات الأساسية تنكث تعهداتها، وبالتالي قد تفقد شرعيتها وثقتها مما يستردد في المواطنين تأييد الحكومة غير الشرعية عندما تقترح برامج قاسية للإصلاح السياسي والاقتصادي، وهذا يؤدي بالتالي إلى تعطيل التحول نحو الديمقراطية وفي بعض الحالات قد يشترك المواطنين في محاولات قلب نظام الحكم أو في ثورات للتخلص من الأنظمة الغير عادلة.

إن الدول التي تخلو من نظام حكم ديمقراطي راشد تكون مهددة أمنيا فهي تفتقر إلى أساليب سن وتنفيذ قوانين ولوائح جيدة التصميم وإلى توفير الخدمات الأساسية بما فيها أمن مواطنيها، تكون عرضة لمجموعة كبيرة من المشاكل ولهذا تكون هذه الدول غير مهيأة لحسم النزاعات بالطرق الودية والسلمية وبالسرعة المطلوبة، سواء كانت هذه النزاعات تقع بين الأفراد والحكومة أو بين إدارات حكومية بما في ذلك النزاعات التي تقع بين الجهات العسكرية والوزارات أو الإدارات الحكومية التي يرأسها مدنيون. إن النزاعات التي لا تجد سبيلها إلى الحل قد تتصاعد وتؤدي إلى العنف الذي قد يصل إلى الحرب الأهلية وكذلك تكون هذه الدول غير مستعدة لمنع انتشار الأمراض أو الجريمة المنظمة أو تجارة المخدرات وتكون غير قادرة على كبح الاحتيال وانتهاكات حقوق الإنسان وكلها عمليات تؤدي إلى زعزعة وإضعاف أمن وسلامة الحكومة سواء على المستوى الوطني أو المستوى الإقليمي.

ولتوفير الاستقرار السياسي وحل هذه النزاعات والعنف لا بد من:

- احترام مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية.
- إقامة نظام قضائي عادل يحترم حقوق المواطن على أساس من المساواة والعدل والشفافية.
- احترام مبدأ عدم التمييز ويجب بذل كل الجهود لضمان حقوق المجموعات الضعيفة.
- تعزيز وحماية التمتع الفعال بجميع الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهنية.

– توفير الحماية من القتل التعسفي والاختفاء القسري والأفعال العنيفة المشابهة.

– إطلاق صراح المساجين والمعتقلين دون تهم.

– المساندة القانونية والقضائية وتعزيز القدرات البرلمانية وتدعيم الضوابط والتوازنات التي تحكم السلطة التنفيذية وتحقق العدالة بصورة أفضل.

– منع نشوب الصراعات والقدرة على إدارتها وحلها جميعا.

– تعزيز المساواة بين الجنسين لاستغلال طاقات المرأة لتشارك الرجال على قدم المساواة في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

– تطوير ثقافة التعددية.

– محاربة الفساد والرشوة والاحتيال والتآمر.

إن الاستقرار السياسي هو غاية لا تحقق إلا بتظافر جهود النظام السياسي وأفراد المجتمع على حد سواء فعندما يحضى النظام بقبول شعبي نتيجة سياسته المشجعة والتي تتضمن نتائج ملموسة، فإن المواطن يعتبر بأن هذا النظام يمثله وينتج عن ذلك حفاظ المواطنين على مؤسسات الدولة والنظام الاجتماعي العام وبالتالي في ظل هاته الوظائف المتبادلة يمكن الحديث عن حالة الاستقرار.

المطلب الثاني: فعالية الحكومة و النوعية التنظيمية

1–/ فعالية الحكومة:

" هي القدرة على الدمج العمودي والتنسيق الأفقي للسياسات والمهام، وتقاس هذه الفعالية عادة بنوعية بعض الخدمات العامة ونوعية الخدمة المدنية، ومدى التحرر من الضغوط السياسية ونوعية بلورة السياسات وتنفيذها والثقة بالتزام الدولة بهذه السياسات"[1].

كما يقصد بفعالية الحكومة "الطريقة التي ينظر بها إلى نوعية الخدمات العامة المقدمة ونوعية البيروقراطية ومدى أهلية الموظفين الحكوميين، وعدم تعرضهم للضغوط السياسية ومصداقية التزام الحكومة بالسياسات". إن الخدمات الحكومية الضعيفة والهدر والفساد كلها عوامل تزيد من معدل الضرائب الهامشية للشركات والكلفة الهامشية للخدمات العامة، فتثبط قدرة الحكومة على السيطرة على العوامل الخارجية وتحبط أنشطة المؤسسات ما يؤدي إلى نتائج في التنمية دون المستوى المنشود.

تصبح الهيئات الحكومية البيروقراطية المعقدة أرضا خصبة للفساد ونقص الرقابة الداخلية والخارجية وهذا يسمح الموظفين الحكوميين باستغلال سلطتهم في تقديم معاملات تفضيلية وقبول الرشاوى وتأخير تقديم الخدمات أو عدم تقديمها، فقد يستغرق تأسيس شركة والحصول على جميع الأوراق اللازمة مثلا سنة كاملة ويكون المواطن مطالبا بالقيام بعدد من الإجراءات التي قد تؤدي إلى دفع مبالغ معينة لموظفين حكوميين عندما تحين الفرصة لذلك من أجل الحصول على الرخصة أو التصريح المطلوب، وأفضل طريقة لتنفيذ الإصلاح هي تنفيذ سلسلة من أعمال المراقبة الداخلية والخارجية منها[2]:

- التقييم المنظم لأداء الهيئات طبقا لمعايير واضحة ومحددة.
- المراجعة المنتظمة لأصول الموظفين العموميين ومصالحهم المالية.
- وضع قواعد واضحة وشفافة بشأن تضارب المصالح.
- إيجاد موظفين مدنيين ذات مؤهلات جيدة عن طريق التعاقد وتطوير قاعدة الموظفين وفق مستويات مهنية مؤكدة وجعل الترقية على أساس الأداء بدلا من أن تكون حسب الأقدمية.

[1]: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، **"التحديات في بلدان التحول نحو الديمقراطية"**، تقرير مقومات الحكم في البلدان العربية، الأمم المتحدة نيويورك، 2013، ص 52.

[2]: د.جون سوليفان، **مرجع سابق**، ص 22.

"إن اللامركزية بمفهومه الواسع يمكن أن تكون وسيلة لتحسين كفاءة وفعالية الخدمات العامة ويمكن أن تكون كذلك وسيلة لتعزيز القيم الأوسع نطاقا المتمثلة في التعددية والمشاركة والديمقراطية، وهي تنطوي على نقل السلطة السياسية والمالية والإدارية والقانونية من المركز إلى الحكومات المحلية الإقليمية ودون الإقليمية والمحلية.

ويمكن تمييز أشكال مختلفة من اللامركزية وفق المدى الذي يتم بموجبه نقل القوة والسلطة أو نزع السلطة التي تجري نقلها أو وضعها، ومثال ذلك اللامركزية من الإدارات الحكومية المركزية إلى المكاتب المحلية وتفويض السلطة إلى المنظمات التي تتمتع باستقلال شبه ذاتي ونقل السلطة إلى الحكومات المحلية أو نقلها إلى منظمات غير حكومية، وفي رأي أحد الاختصاصيين في هذا المجال تشير اللامركزية إلى إعادة هيكلة أو إعادة تنظيم السلطة الحكومية بحيث تؤدي إلى تأسيس نظام من المسؤولية المشتركة بين مؤسسات الحكم على المستويات المركزية والإقليمية استنادا إلى مبدأ تفريغ السلطة مما يزيد من جودة وفعالية الحكومات ويزيد في الوقت نفسه من سلطة وقدرات المستويات دون الوطنية"[1].

ولجعل الحكومة أكثر مرونة وفعالية لا بد من تشجيع قيام نظام لامركزي لوظائف الحكومة وذلك بجعلها أكثر قربا من المواطنين، ولأن المواطنين يميلون إلى المزيد من المشاركة في السياسات المحلية والتصويت في الانتخابات فإن اللامركزية يمكنها أن تسخر هذا الميول في تكوين حكومات محلية أكثر مشاركة وأكثر استجابة لاحتياجات المواطنين وتقديم أفضل الخدمات، إلا أن مجرد اللامركزية لا تعني وجود حكم ديمقراطي راشد بصفة تلقائية، فالواقع أن إستراتجيات اللامركزية ذات التصميم السيئ قد تزيد من مستويات الفساد، ولكي تساعد اللامركزية على تعزيز الحكم الراشد وفاعلية الحكومة لا بد من تكوين مؤسسات أساسية على المستوى المحلي تكون قابلة للمساءلة والمحاسبة والشفافية، والسياسات التي تعمل على تشجيع قيام نظام لامركزي لوظائف الحكومة هي:

- تحديد مسؤوليات الحكومات المحلية تحديدا واضحا.

[1]: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **مرجع سابق**، 2003.

- تخويل الحكومات المحلية قوة وسلطات كافية للاضطلاع بمهامها بطريقة فعالة ومستقلة عن الحكومة المركزية.
- تزويد الحكومة المحلية بالموارد المالية والفنية والبشرية.
- تأسيس وسائل إعلام مستقلة وقادرة على عمل التحقيقات على المستوى المحلي.
- تشجيع قيام منظمات المجتمع المدني التي تراقب نشاط الحكومة.
- وضع آليات التي تمكن المواطنين للتعبير عن آرائهم في أداء الحكومة.

2-/ النوعية التنظيمية:

"يعني ذلك مدى تأثير قوى السوق غير المواتية التي فيها مثلا ضوابط الأسعار وعدم كفاية الإشراف على المصارف والطريقة التي ينظر بها إلى التنظيم المفرط في مجالي التجارة الخارجية وتطوير الأعمال". يعتبر مؤشر نوعية التنظيم أداة قوية فيما يتعلق بالسياسات وتطوير الإستراتجيات ولتحقيق ذلك لابد من توفر أدوات وبيانات أفضل، فأحد الجهود التي قام بها البنك الدولي بالمشاركة مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك البلدان الأمريكية للتنمية، هو إجراء مسح "لبيئة الأعمال في العالم" وهذا المسح يسأل أسئلة تفضيلية حول مختلف أبعاد التنظيم ويبحث كميا في مسائل تعتبر في المعتاد نوعية، فهو على سبيل المثال يطلب معلومات محددة عن نصيب الرشاوى التي تدفع في إجمالي الدخل وعن النسبة المؤدية للرشوة التي تستقطع في مشروعات الشراء العام بدلا من الآراء الغامضة بالنسبة للفساد في الريف، واكتمل هذا المسح للمشروعات بالنسبة للإقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال، فهو يقدم نظرة جديدة لمدى تفشى السيطرة على الدولة والتورط في ذلك من قبل بعض المشروعات أي الحصول على سيطرة فعالة على المنظمين الحكوميين بدفع الرشاوى أو بوسائل غير قانونية أخرى بما في ذلك استفادة الشركات من الاستثمار الأجنبي المباشر والمكونات الأساسية لهذا التشخيص هي المسوحات العميقة في كل بلد، والتي تقوم بها منظمات غير حكومية محلية للآلاف الأسر والمشروعات والمواطنين العموميين التي تجمع معلومات محددة حول نقاط الضعف داخل مؤسسات البلد. وستؤدي الأدلة من مسح التنظيم إلى

تحسين في فاعلية التنظيم والاستماع بدرجة أكبر إلى صوت المواطنين في قرارات الحكومة وزيادة خضوع الحكومة للمساءلة من جانب المواطنين وتحسين توفير الخدمات العامة[1].

"يؤدي الأفراد في التنظيم إلى نفور وهروب المستثمرين الفعليين وعزف المستثمرين المحتملين عن الدخول إلى السوق بسبب ارتفاع تكلفة الشركات وتشغيلها، فتسجيل الشركات رسميا عبارة عن عملية طويلة ومعقدة ومكلفة في كثير من الأحيان وتستغرق عملية الحصول على رخصة لشركة جديدة وقتا مما يضطر بعدد كبير من الشركات الخاصة وتفاديا لتعقيدات الإجراءات الإدارية إلى تحمل التكاليف الإضافية التي تدفع كأتعاب إلى وسطاء مختصين لضمان سير أعمالها بصورة منتظمة"[2].

ففي عدد من البلدان تسبب ضعف الإطار التنظيمي ورداءة الهيئات والممارسات التنظيمية وتضارب المصالح بارتفاع الأسعار وعدم كفاية الخدمات أو تعطيل المؤسسات، ففي القطاع المصرفي تؤدي القوانين الركيكة أحيانا إلى تخلف كبير في تأدية الخدمات المالية أو إلى الحد من توفيرها.

يقع تسيير التجارة ولاسيما عبور السلع عبر الحدود ضحية الحكم الضعيف مما يؤدي إلى فترات تأخير طويلة وإلى الفساد. وتقدم التدابير التي تفتح المجال أمام الدخول إلى السوق والمنافسة نقطة انطلاق مهمة والنجاح في بعض الإصلاحات الأساسية مثل إزالة الحواجز الجمركية أمام الدخول إلى السوق التي تفرضها الأنظمة المتعلقة بالتوسع في التجارة ويسمح لأطراف جديدة لها بالتوجه إلى المنافسة من دخول السوق مما يؤدي إلى زيادة عدد القيام بإصلاحات إضافية.

فضلا عن ذلك تؤدي قلة الانفتاح إلى إضعاف مصادر المعلومات المهمة التي قد تأتي من القطاع الخاص فكثيرا ما يذكر الموظفون دور رجال الأعمال في دفع الرشاوى وفي ممارسة الضغوط بغية حماية مصالحهم الخاصة كما يشرون إلى التهرب من دفع الضرائب ومن تطبيق الأنظمة الضريبية وقوانين العمل أو التجارة. وتعتبر سياسة المنافسة الجيدة وسيلة تساعد على التركيز على الفعالية وتحد من التلاعب بالأسعار وتخفض خطر الاستثمارات المظللة وتعزز أكبر نسبة من الشفافية في قرارات الشركات، وأن إستراتجيات

[1]: دانيال كوفمان وآرت كرائي وبابلو زويدر– لوباتون، "**تحسين التنظيم والإدارة من التشخيص إلى التنفيذ**"، مجلة التمويل والتنمية، مايو 2000.

[2]: إدوار الدحداح، "**تحديات وأفاق الحكم في اليمن**"، بحث مقدم من خلال ندوة نظمها البنك الدولي في صنعاء يومي 9-10 أفريل2005.

الإصلاح يجب أن تهدف إلى إزالة الحواجز أمام الدخول إلى السوق وزيادة الشفافية كأولوية، ولتجنب وإزالة الإفراط في التجارة وضوابط الأسعار لابد من إصلاحات وسياسات وعوامل منها[1]:

- تحري أسعار الصرف والإصلاحات الضريبية.
- تحري أسواق رأس المال والخصخصة.
- رفع القواعد الجمركية وتخفيض درجة الحماية الجمركية.
- تنظيم قوانين السوق والمنافسة.
- إدخال ضوابط على ميزانية الدولة التي تكفل حماية الإنفاق العمومي من تقلبات الأسعار.
- إصلاح أسواق العمل لرفع معدلات العمالة والاستثمارات الخاصة.
- تنمية الخدمات المالية وخصوصا النظام المصرفي.

[1]: البنك الدولي ، "**العمل ، النمو وإدارة الحكم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، إطلاق القدرة على الازدهار**"، واشنطن، 2003.

المطلب الثالث: دولة القانون و الحد من الفساد

1-/ دولة القانون:

"مدى ثقة المواطنين المعنيين بالقواعد ومدى مراعاتهم لها، وضمن ذلك تقيدهم بالقواعد فيما يخص الجرائم العنيفة وغير العنيفة، وكفاءة النظام القضائي وتيسر التكهنات بشأنه وإمكان إنفاذ العقود". كما تشير دولة القانون في مدلولها المباشر إلى عدة معان: فهي توحي إلى تكريس الحقوق و الحريات وتسعى لحمايتها ضد تعسف الدولة، وفق مفهوم إيجابي أي القول "بدولة القانون" يوحي إلى إطار معيشي وفضاء سياسي واجتماعي تحترم فيه الحقوق، فدولة القانون تعني الدولة التي ينشئها القانون وتنسب إليه وهي تصف نظاما مؤسساتي تكون فيه السلطة العامة خاضعة لقوة القانون من خلال فرض احترام القانون بواسطة آليات رقابية مستقلة تتمثل في الرقابة القضائية، ولعل هذا المدلول الذي يقترب من التعريف الفقهي أكثر من ذلك، إن مصطلح دولة القانون يوحي بمجموعة من "الأماني" تتعلق بإطار معيشي "مستحسن" تحترم فيه الحقوق الأساسية، وتحترم الديمقراطية ويسود مبدأ الشرعية ويكون ثمة توازن بواسطة الفصل بين السلطات بغرض الوصول إلى حكم راشد للمجتمع.

كما يعود أصل دولة القانون إلى الفقه الألماني، وبالأخص إلى فلسفة هيغل، حيث تناول المفكرون الألمان شروح هيغل وتعريفه للدولة ووظفوه لإرساء القواعد النظرية لـ "دولة القانون". وتحولت ظاهرة دولة فكريا من علاقة قهر وتسلط إلى نظام يوفر للمجتمعات البشرية الأمن والاستقرار في إقليم معين يوفر كذلك سلطة وإدارة عليا تتولى مهام الإدارة والتدبير، وتحضى بدعم ومساندة الشعب[1].

كما يعرف **كلسن** دولة القانون بأنها" نظام قانوني **ممركز** نسبيا، يتميز بالخصائص التالية: العدالة والإدارة ترتبطان به بواسطة القوانين، أي بواسطة قواعد عامة تقررها هيئة برلمانية ينتخبها الشعب، بمشاركة أو بغير مشاركة رئيس الدولة الذي يرأس الجهاز التنفيذي، ويكون فيه أعضاء الحكومة مسؤولين عن أعمالهم وتكون المحاكم مستقلة، ويتمتع المواطنين فيه بمجموعة من الحقوق والحريات، خاصة حرية التفكير والمعتقد وحرية التعبير"[2].

---

[1]: خروع أحمد،" **دولة القانون في العالم العربي الإسلامي، بين الأسطورة والواقع**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص72.

[2] : "Hans Kelsen", un article du Dictionnaire, LAROUSSE [CDROM].

تعرف" مبادرات الإصلاح القانوني والقضائي "للبنك العالمي، دولة القانون كالتالي[1]:

"**في دولة القانون:**

1– الإدارة في حد ذاتها تحترم مبدأ الشرعية.

2– كل المواطنين متساوون أمام القضاء.

3– السلطات العمومية، بما فيها السلطة القضائية، تحمي الكرامة الإنسانية للمواطنين.

4– لكل المواطنين الحق في اللجوء إلى القضاء".

وجود القانون العادل وسيادته مقدمة ضرورية لخلق بيئة أمنية ومعروفة لحياة وعمل جميع المواطنين يفترض للقانون أن يعلو على الحكم ذاته، وأن يكون معروفا وأن يطبق على الجميع دون تمييز، وإذا كان الحكم يعني ممارسة السلطة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية وعلى جميع الأصعدة، فهو بهذا المعنى يتخطى حدود الدولة ليشمل هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فالدولة وحدها لا تستطيع إقامة الحكم الراشد دون مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص ولكي يطبق القانون سيتوجب وجود المؤسسات والهيئات المعنية بما في ذلك من مؤسسات قضائية وأجهزة أمنية ومؤسسات عقابية، وبالقدر الذي تكون فيه هذه المؤسسات جيدة التنظيم يعمل بها أناس أكفاء ومؤمنة جيدا ماديا ومعنويا بقدر ما يطبق القانون بصورة فعالة وعادلة. إن وجود القانون العادل وتطبيقه على الجميع دون تمييز أو محاباة هو من مبادئ الحكم الراشد ويعتبر شرطا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل وتأمين مقومات معشية كافية وحماية البيئة[2].

وتلعب السلطة القضائية دورا هاما بمراقبة السلطة التنفيذية بمساءلة كبار الموظفين الحكوميين ومراجعة أو تأكيد التعيينات التنفيذية وتوجيه الاتهام إلى الموظفين أو فصلهم وتكوين لجان مختصة تراقب تنفيذ السياسات في مجالات محددة، لذا يجب إصلاح وتقوية السلطة القضائية حتى تتمكن من تنفيذ القوانين بكفاءة وبصفة مستمرة ونزيهة وبالتالي تحافظ على سيادة القانون، وتوفير الفرصة للمواطنين لتقديم

[1]: John K.M. OHNESORGE**: "État de droit (rule of law) et développement économique L'étrange discours des institutions financières internationales"** in: Critique internationale, Paris, N°18, Janvier 2003,p p 53-54.

[2]: د.جون سوليفان، **مرجع سابق**، ص10.

التظلمات، ويعتبر مؤشر إصلاح النظام القضائي أداة مفيدة لتصميم مبادرة الإصلاح القضائي، كما يعتبر عنصرا هاما في مجالات الجودة والتعليم والكفاءة لتقيم نظام الدولة القضائي وذلك من خلال:

– توفير آليات بديلة لفض المنازعات بالإضافة إلى إصلاح السلطة القضائية بحيث تعتبر الوسائل البديلة لحل المنازعات بواسطة التحكيم خارج قاعات المحاكم أداة من الأدوات التي تخفف العبء عن المحاكم وتؤدي إلى الفصل في الشكاوى بسرعة.

– إقامة نظام للمحققين في الشكاوى المقامة ضد الدولة ويكون هذا المحقق موظف عموميا يتولى التحقيق مع الهيئات الحكومية التي قد تنتهك حقوق الأفراد، ويتخذ الإجراءات المناسبة لتصحيح الأوضاع، وفي إطار سيادة القانون والوصول إلى العدالة يمكن طرح عدة أسئلة منها[1]:

– هل تخضع الدولة ويخضع المجتمع باستمرار للقانون؟.

– ما مدى سيادة القانون في جميع أنحاء البلاد؟.

– إلى أي مدى يخضع جميع أصحاب المناصب الرسمية لحكم القانون ولأحكام شفافة عند القيام بمهامهم؟.

– ما مدى استقلالية المحاكم والقضاء عن السلطة التنفيذية، وما مدى استقلاليتها عن جميع أنواع التدخلات؟.

– إلى أي مدى يتاح للمواطنين الوصول إلى العدالة بدرجة متساوية ومضمونة؟.

– ما مدى الإصلاح المتوقع في حالة وجود سوء في الإدارة؟.

1-1/ سيادة القانون:

يمكن تعريف سيادة القانون على" أنها مجموعة من القوانين التي تنظم العلاقة بين الأفراد و المجتمع ببعضهم ببعض من جهة، وعلاقاتهم بسلطة الدولة من جهة أخرى، والتي تسعى إلى حماية الأفراد وتمتعهم بالحقوق والحريات الأساسية للإنسان وتحقيق مفهوم المساواة وتخضع جميع سلطات الدولة

[1]: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "**تقييم الديمقراطية المبادئ الأساسية العامة لأسلوب التقييم الذي تتبعه المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات**"، 2001.

والأفراد للقانون وتعمل وفقا له، وعلى الدولة ألا تتعسف في استخدام سلطتها من أجل الحد من حقوق وحريات الأفراد بل لابد من أن تعمل على تنميتها وأن تضمن الحياة لها".

ووفقا لتعريف **الأمم المتحدة**، تشير سيادة القانون إلى"مبدأ للحكم يكون فيه جميعا الأشخاص والمؤسسات والكيانات والقطاعات العامة والخاصة بما في ذلك الدولة نفسها مسؤولين أمام قوانين صادرة علانية، وتطبق على المجتمع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتوافق مع المعايير والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان".

– **يعرف هايك سيادة القانون** على أنها: "دولة تعمل بواسطة مجموعة من القواعد عامة، مجردة ودائمة تكون ممكنة، غير متناقضة، مفهومة، مؤكدة، علنية، وليست ذات أثر رجعي، وكذا مجموعة من الأوامر والقرارات وهي قواعد فردية تكرس مبدأ تدرج القواعد، وتتنظم فيها آلية تقرير الجزاءات المادية المترتبة عن مخالفة القواعد التي تمليها هذه الدولة بواسطة سلطة منفصلة ومستقلة عن السلطة التنظيمية.كما تكون مطابقة القرارات والأوامر للقواعد المحددة، ومطابقة هذه القواعد للطابع العام أو مبدأ العموم منوطة بسلطة أو سلطات مستقلة ومنفصلة عن السلطة التنظيمية[1] ".

– **يعرفها جوناس (JONES)** على أنها:

" تقييد حول سلطة اتخاذ القرار، تتضمن على الأقل ثلاثة عناصر أساسية:

أولا: حق كل شخص تكون حقوقه موضوع حكم قضائي أو قرار إداري في نقاش حقيقي أمام العدالة.

ثانيا: أن يكون الموظفون الذين يصدرون القرارات والقضاة الذين يصدرون الأحكام مستقلين بكل ما تحمله الكلمة من معنى، أي أحرارا من كل ضغط خارجي يصدر عن السلطة الرئاسية، السياسية أو الإدارية، حين يتخذون هذه القرارات، وأيضا عن كل تأثير داخلي مرده الطموح الشخصي أو القناعات السياسية أو الأفكار المسبقة.

[1] : Drieu GODEFRIDI**: "Etat de droit ou Etat de droits?",** en ligne: http://www.la-science-politique.com/revue/revue2/papier15.htm, consulté le:07/11/2018.

ثالثا: يجب أن تكون القرارات المتخذة معقولة، مبررة وذات سبب كاف، وتأخذ بعين الاعتبار، وفي نفس الوقت المبادئ العامة والحالات الخاصة التي صدرت بشأنها ".[1]

إن سيادة القانون تعلو على سلطة الحكومات ومن خلال تحديد مظاهر سيادة القانون في المجتمعات فإنها تتطلب توافر معايير المساواة وعدم التمييز في العقاب، وعلى كافة الحكومات أن تراعي دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية إرساء القواعد الأساسية للمحافظة على القانون والنظام داخل المجتمع وأمنه، وعلى الحكومات كذلك توفير الخدمات الأساسية والأطر القانونية لجميع المواطنين والأجانب وتحديد الأطر القانونية يتطلب إيجاد قواعد قانونية فعالة مقننة بقوانين عصرية وتراعي الحقوق والحريات الأساسية وتعزز مفهوم المشاركة المبنية على مفهوم الحكم الراشد، وإيجاد الآليات والوسائل الكفيلة بضمان حسن تطبيق هذه القوانين ومتابعة إجراءاتها، وأن تقوم بسن القوانين سلطة تشريعية مستقلة ومنتخبة من قبل الشعب وحسب أحكام الدستور.

وأن تعمل السلطة على موازنة المصالح في بناء المجتمع القومي فهو يحدد الإجراءات التشريعية المبنية على احترام الحقوق والحريات لأفراد المجتمع من جهة، والمحافظة على أمن واستقرار الجميع وضمان عدم التعدي عليه وعلى حقوق الآخرين من جهة أخرى. وأن تعمل هذه السلطة إلى التطلع قدما نحو تحقيق مبادئ الحكم الراشد في سنها لتشريعاتها، والذي يعتبر نتيجة أساسية من ثمرات الحكم الراشد والتي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.

1-2/ احترام تطبيق القوانين:

إن القانون الذي لا يجسد في الواقع يزيد من تعطيل آلية الديمقراطية وتصبح غير فاعلة وشكلية بدلا من أنها نادرا ما تثار أمام المحاكم لفرض تطبيق مضامينها، وهي تتمتع بالإلزامية وبالأولوية نسبة إلى القوانين المحلية، وبالتالي يفترض في القاضي تطبيقها عندما تثار أمامه وذلك ما لم يحصل إلا في حالات نادرة.

[1]: John K.M. OHNESORGE, Op,Cit.pp 16-18, p 55.

إن القرارات والقوانين التي تتخذ لابد أن يكون هناك متابعة وتطبيق فعال لها بغض النظر عن الأفراد وسلوكاتهم وهناك عدة عوامل تؤدي إلى تفعيل نفاذ القوانين منها[1]:

1- صياغة القوانين ووضع المعايير: تمتلك الحكومات في أقطار عديدة زمام معظم المبادرات التشريعية ولا سيما الديمقراطيات الناشئة، تأتي صياغة معظم القوانين من أجهزة السلطة التنفيذية ويشمل دور البرلمان والحكومات في فحص مشروعات هذه القوانين وتأمين مطابقتها لمعايير الدولية واحترامها لمقتضيات رفاهية المواطنين، وأن أي قواعد قانونية يجب تضمينها في محتوى القانون وليس في المقدمة أو الملاحق الإضافية.

2- المراقبة: فالحكومة مسؤولة عن مساءلة السلطة التنفيذية من خلال المراقبة وتكون مساءلة من قبل المواطنين لعملها والتأكد من أنها لا تخل بحقوق المواطنين وتبذير موارد الدولة ولا تحيد عن خدمة المصلحة العامة، وتؤدي الحكومة دورها بطرق عدة منها استلام تقارير عن خدمة من السلطات التنفيذية عن أنشطتها وطرح الأسئلة والاستفسارات على أعضاء السلطة التنفيذية وتشكيل لجان خاصة والقيام بزيارات ميدانية للوقوف على أسلوب عمل السلطة التنفيذية ومدى تطبيق هذه القوانين.

3- الالتزام بالتطبيق: يجب تطبيق القوانين طوعيا دون تحايل أو انحياز اتجاه أشخاص معنيين وفقا لمبادئ الديمقراطية والتحفيز على الالتزام بالقانون.

1-3/ استقلالية العدالة:

لكي يكون لمبدئي التدرج والمساواة أثر عملي، يفترض هذا الأمر وجود هيئات قضائية مستقلة مختصة بالفصل في النزاعات التي تثور بين أشخاص القانون، وذلك بتطبيق مبدأ الشرعية التي ينشأ عن فكرة تدرج القواعد القانونية، وكذا مبدأ المساواة التي يتعارض مع كل تعامل يكرس تمييزا معينا بين أشخاص القانون. هذا التصور يفترض وجود فصل للسلطات ووجود عدالة مستقلة. فاستقلالية السلطة القضائية التي تمثل جزءا من سلطة الدولة، بالإضافة إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية هي ما يمكن أن يضمن عدم تحيزها وحيادها في السهر على تطبيق قواعد القانون[2].

[1]: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الإتحاد البرلماني الدولي، "**دليل الممارسة البرلمانية**"، اليونسكو، 1998.

[2]:Jacques CHEVALLIER**, " L'État de droit",** Montchrestien, 4ème édition, Paris, 2003,P 72.

إن استقلالية العمل القضائي يقتضي تمكن القضاة من تطبيق قواعد واضحة على كل الحالات المطروحة دائما بنفس الشكل، بغض النظر عن تنظيم الرقابة القضائية في حد ذاته، والذي يختلف اختلافا كبيرا حسب ثلاثة حالات ممكنة، تتناسب جميعها مع منطق دولة القانون طالما أنها تسعى إلى فرض الرقابة على العمل الإداري.

إن نمط دولة القانون هو قبل كل شيء نمط نظري، ولكنه أصبح أيضا موضوعا سياسيا، خاصة وأنه يعتبر حاليا وكما سبق بيانه، الميزة الأساسية للأنظمة الديمقراطية، فدولة القانون التي تجعل من القانون الوسيلة المثلى للتنظيم السياسي والاجتماعي، يجمع بين مبدأ الشرعية ومبدأ المساواة، ويؤكد على الدور المتنامي للقضاء في البلدان التي تعتبر نفسها مطبقة لهذا النمط.

تلعب السلطة القضائية دورا بارزا من خلال الأطر القانونية الموضوعة لها، ويتضح هذا الدور في تفصيل مفهوم الحكم الراشد من خلال العمل على ترسيخ مبادئ سيادة القانون حيث تتجلى مظاهرها مع التركيز على عدم مخالفة هذه السلطة للقواعد القانونية الآمرة للتشريعات الموجودة وإلى تفعيل عملها في الأداء الرقابي على عمل الحكومات، ويجب أن تراعي السلطة القضائية التطورات والتنوعات في الأحداث التي تشهدها المجتمعات والتأكيد على صيانة الحقوق والحريات الأساسية للأفراد وضمان عدم التعسف باستعمال الحق وجواز مبدأ التعويض لضحايا العدالة، ومتابعة كافة السلوكيات الانضباطية لإرساء قواعد العدالة ويجب أن تكون مستقلة بأدائها إذ تعتبر أهم عناصر قيام دولة القانون.

يعتبر مفهوم استقلال القضاء في العمل بنزاهة وحيادية من أهم مظاهر الفصل بين السلطات وسيادة القانون، وأي مساس في شؤونها سيزعزع مفهوم العدل وبالتالي سينعكس على الجميع وأمنه، ومن ثم يقوده إلى شريعة الغابة أين القوي يأكل الضعيف والفقير يسلب ماله وعرضه ومن دون حسيب أو رقيب، ولابد من توفير مقومات أساسية لمفهوم استقلال القضاء في الدولة وكفاءته ومن تلك المقومات[1]:

– أن يكون القضاء جهة متخصصة أي أنها مهنية في أداء عملها القضائي وهذا سيساعد على رفع مستوى العاملين في السلك القضائي للعمل بحيادية ومهنية صادقة وعادلة.

[1]: مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، "**سيادة القانون في الأردن، قراءات في متناول الشباب**"، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، المكتبة الوطنية الأردن، 2007/6/16، ص24.

– أن يكون القضاء محايدا بمعنى أن تصدر الأحكام بغض النظر عن الجهات المتخاصمة والمتنازعة ودون تمييز بينهم من أجل تحقيق العدالة والإنصاف وإرساء قواعد الديمقراطية ودولة القانون.

ومما يعزز سيادة القانون هو ضمان الحق لأي فرد في أن يحاكم أمام المحاكم العادية أو الهيئات القضائية التي تطبق الإجراءات القانونية، ولا يجوز إنشاء هيئات قضائية لا تطبق الإجراءات القانونية المقررة حسب الأصول والخاصة بالتدابير القضائية لنزع الولاية القضائية التي تتمتع بها المحاكم العادية أو الهيئات القضائية وبالتالي يضمن مبدأ استقلالية السلطة القضائية سير إجراءات التقاضي بعدالة واحترام حقوق الآخرين.

2–/ الحد من الفساد:

"مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مآرب وكاسب خاصة بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها بالإضافة إلى استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة".

لقد انتشر الفساد في السنوات الأخيرة واتسعت مجالاته وأشكاله وأصبح ظاهرة عالمية لا تقتصر على دولة أو منطقة، بل يمتد إلى كافة المناطق والدول وأصبح يهدد الاقتصاد القومي ليس فقط على مستوى الدول المتقدمة بل الدول النامية، وتؤكد تقارير البنك الدولي أن الفساد أصبح العتبة التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومع تزايد أثار الفساد السلبية في مختلف الدول سارعت منظمات مدنية وأهلية فضلا عن حكومات العالم المناداة بمحاربة الفساد بكافة أشكاله وصوره.كما تأسست منظمة الشفافية الدولية عام 1995 مقرها برلين وهي منظمة غير حكومية تهدف إلى محاربة الفساد بشكل مستمر والعمل على زيادة الوعي العام بمخاطر الفساد في الكثير من البلاد العربية، وتصدر المنظمة تقارير سنوية حول الفساد في جميع القارات توضح فيها ممارسات الدول والشركات لمختلف أنواع الفساد وترتيب الدول من حيث الفساد والنقاط التي تحصل عليها كل دولة كمؤشر لدرجة الفساد فيها. ويعد الفساد جريمة في معظم البلدان غير أن الجريمة الحقيقية هي أن هذه الآفة تمس الجميع ولا سيما الفقراء والضعفاء بما فيهم النساء وهي فئات لا تستطيع دفع الرشاوى ولو لتلبية أبسط الاحتياجات ونصيبها من

الثروة الاقتصادية هزيل أيضا، إذن فما هو الفساد؟ وما هي عواقبه وأسبابه؟ وما هي إستراتجيات مكافحته؟.

2-1/ ما هو الفساد؟[1]:

الفساد هو "استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس"، ورغم أن الفساد كثيرا ما يعتبر جريمة يرتكبها خدام الدولة والموظفون العامون فإنه يتفشى أيضا في القطاع الخاص، بل إن القطاع الخاص يتطور في معظم حالات الفساد الحكومي التي تنطوي على إساءة استعمال المال أو التماس خدمات للكسب الشخصي أو إساءة استعمال السلطة أو النفوذ مقابل مال أو خدمات أو إخلال بالمصلحة العامة لاكتساب امتيازات شخصية خاصة. ومن الممكن مقاربة قضية الفساد من منظار اقتصادي أو أخلاقي تعريف الفساد باعتباره تقديم الوكلاء (الموظفين الحكوميين) لمصالحهم على مصالح الموكلين (المواطنين)، أو الإخلال بمعايير النزاهة والأمانة والاستقامة. كما يمكن التعامل مع الفساد بوصفه قضية قانونية في المقام الأول، وتعريفه من خلال علاقته بجملة من المخالفات النموذجية: الاختلاس الإثراء غير المشروع، غسيل الأموال، الرشوة الابتزاز، المتاجرة بالنفوذ عرقلة سير العدالة وتضليلها.

و تتباين مستويات الفساد بتباين النظم السياسية فينخفض مستواه في النظم التي تقيم فيها الضوابط المؤسسية بين الفروع الثلاثة للحكم (الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي والجهاز القضائي) آليات فعالة لمنع وكشف هذا السلوك غير المشروع والمعاقبة عليه، ويوفر فيها النشاط الحكومي بطبعه فرصا أقل نسبة للفساد ويزدهر فيه المجتمع، وتكثر فيها الفرص الاقتصادية وتكون أبواب مسؤولي الدولة مفتوحة لأصحاب المصالح غير أن السلوك الناجح يخضع للمراقبة لكون العملية مفتوحة أمام شتى المصالح المتنافسة، كما تحتاج فرصة الوصول إلى النخب للدوائر الممارسة للنقد والمحاسبة وحيثما ينتشر الفساد يسعى أربابه لإبقائه مخفيا عن أعين الناس ففي الظلام تتشابه كل الألوان، ولا شك فيه أن ثمة اختلافات

[1]: شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، "**مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم**"، مكتب السياسات الإنمائية، 13 نوفمبر 1998، ص9.

كبيرة في التصورات والممارسات بين الثقافات فالأمر المقبول والملائم يتباين تباينا شاسعا، ولعل هذه الاختلافات تعزى إلى الكيفية التي تدار بها الأعمال عن طريق تقديم الهدايا والضيافة أكثر مما تعزى إلى محاولات لكسب النفوذ، وثمة فارق جلي بين المعاملة بالمثل وبين الرشوة، غير أن الهدايا المشروعة قد تحسب رشاوى خطأ، وقد أوضح عدة باحثين ومراقبين في هذا الصدد، قال أوليسونغ أوباسما وهو أحد الرؤساء السابقين لدولة نيجيريا، "إنه من السهل التمييز بين الهدايا والرشاوى فالهدية تقبل علنا بينما الرشوة تؤخذ في الخفاء".

2-2/ أشكال الفساد:

يتخذ الفساد عدة أوجه بما في ذلك تحويل الإيرادات، وسرقة موجودات الدولة، والرشاوى والتلاعب بالقوانين والأنظمة، والتهرب من دفع الضريبة، ومحاباة الأقارب والأصحاب والمحسوبية والتزوير الانتخابي ولكن يمكن اعتماد عدد من التصنيفات أهمها[1]:

1-/ إساءة استعمال ممتلكات عامة:

- **اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر**: إن اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر هي جرائم مترادفة من الناحية العامة، تشتمل على سرقة موظف حكومي لممتلكات مؤتمن عليها أو إساءة استعمالها. ويعد الاختلاس وتبديد الممتلكات إلى جانب الرشوة القنوات الرئيسية للفساد الكبير، حيث يتمكن موظفون كبار من تكديس مبالغ طائلة من المال بسرعة عبر نهب الخزائن العامة التي يمكنهم الوصول إليها بحكم مناصبهم. وباستثناء الاتفاقية الأوروبية بشأن الفساد التي تتعامل في المقام الأول مع الرشوة والمتاجرة في النفوذ، تعترف جميع الاتفاقيات متعددة الأطراف بأن " اختلاس الممتلكات العامة أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر"، أمثلة جوهرية للفساد، حيث تطلب المادة 17 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من الدول الأطراف:

[1]: د. ناصر جاسم الصانع ، "**دليل البرلمان العربي لضبط الفساد** "، البنك الدولي، 2005، ص38-39.

تجريم قيام موظف عمومي عمدا لصالحه هو أو لصالح شخص أو كيان آخر، باختلاس أو تبديد أي ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية عمومية أو خصوصية أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم موقعه، أو تسريبها بشكل آخر.

- **الإثراء غير المشروع:** تعرف المادة 20 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإثراء غير المشروع لمسؤول عمومي بأنه " زيادة موجوداته زيادة كبيرة لا يستطيع تعليلها بصورة معقولة قياسا إلى دخله المشروع". كما تعرف اتفاقية البلدان الأميركية لمكافحة الفساد في المادتين(9) و (1-1) على التوالي الإثراء غير المشروع على نحو مشابه، ولعل المدعين العموميين يفضلون توجيه تهمة الإثراء غير المشروع بدلا من الاتهام بالفساد، لأن الجريمة تتمحور حول زيادة غير مفسرة في ممتلكات مسؤول ما ولعله من السهل إثبات الإثراء غير المشروع أكثر من النشاط الفاسد الذي تم بفضله كسب الممتلكات، لأن الأطراف في معاملة غير شرعية قد يحاولون تمويه احتيالهم، وربما لا يتوفر شهود عليها أو قد لا تتوفر الرغبة والاستعداد لديهم للإبلاغ عنها.
- **غسيل الأموال:** يعني غسيل الأموال تحويل أو إخفاء الإيرادات المتأتية عن الجريمة، بما في ذلك فعل الفساد، في محاولة لتمويه الأصول غير المشروعة للإيرادات. وعلى الرغم من أن غسيل الأموال يحدث بعد مباشرة الفعل الفاسد، من الضروري منعه لأن وكالات إنفاذ القانون لن تتمكن في حال النجاح في غسيل الإيرادات من تحديد الممتلكات المسروقة وإعادتها إلى الملكية العامة. ومن شأن العراقيل الموضوعة أمام غسيل الأموال ثني الموظفين العموميين عن اختلاس الأموال العامة وتقاضي الرشاوى في المقام الأول. و تطلب المادة 14 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من الدول الأطراف مكافحة غسيل الأموال عبر الجمع بين تطبيق قانون فوق وطني وإنشاء" نظام داخلي شامل للرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية وعند الاقتضاء الهيئات الأخرى المعرضة بوجه خاص لغسيل الأموال". وتدعو المادة 13 من الاتفاقية الأوروبية بشأن الفساد الدول الأطراف أيضا إلى تجريم غسيل الأموال حيثما تشتمل الجريمة المعنية على فعل الرشوة أو المتاجرة في النفوذ. وتشير الاتفاقية الأميركية إلى "الاستخدام الاحتيالي أو إخفاء الممتلكات " المتأتية عن الرشوة أو استغلال الصلاحيات (المادة 6-1-د) وتشير

اتفاقية الاتحاد الأفريقي بمزيد من التفصيل إلى "تحويل أي ممتلكات أو التخلص منها مع العلم بأن هذه الممتلكات تعتبر إيرادات لجريمة فساد أو جرائم ذات صلة، وذلك لغرض إخفاء المصدر غير الشرعي للممتلكات أو لغرض مساعدة أي شخص مشترك في ارتكاب الجريمة على التهرب من العواقب القانونية المرتبة على فعله"(المادة 6-أ).

2-/ الرشوة والجرائم المشابهة[1]:

- **الرشوة:** تعني الرشوة كما عرفتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المادة 15 منها، منح موظف حكومي مزايا غير مستحقة بقصد التأثير عليه لكي يقوم بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية. وتعد الرشوة أحد الأشكال الأكثر شيوعا للفساد الكبير، غير أنها تعتبر أيضا أكثر أشكال الفساد البسيط انتشارا في العالم، ويقدر البنك الدولي قيمة السوق العالمية للرشاوى بقيمة 1 تريليون دولار سنويا، أي نحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وقد يحمل الارتشاء الكثير من أشكال المزايا غير المستحقة علاوة على الأموال، أسهم في شركة، معلومات داخلية، خدمات جنسية عمل، خدمة بسيطة أو حتى مجرد وعد بمزايا مستقبلية. وتعترف المادة 15 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أن الموظف الحكومي قد لا يكون بالضرورة هو المتلقي المباشر للمزايا، فالشخص الذي يعرض الرشوة على سبيل المثال قد يمنح فائدة لمعارف الموظف المذكور أو أسرته أو حزب سياسي يختاره أو لعدد قليل من المستفيدين المحتملين من طرف ثالث مثلا.

و توضح المادة 15 أيضا أن الشخص الذي يعرض أو يقدم رشوة هو مذنب بارتكاب جريمة حتى لو رفض الموظف الحكومي الارتشاء.

وللرشوة غايات كثيرة، أكثرها شيوعا هو إغراء موظف حكومي بانتهاك قانون أو تأمين خدمة هي من حق الراشي لكنه لن يحصل عليها بدون "مبلغ للتسهيل"، أو الإفلات من مقاضاة جنائية أو إقناع الموظف الحكومي بمنح الراشي عقدًا حكوميًا لقاء نسبة من أرباح العقد وتعرف باسم"الأتاوى".

---

[1]: سوجيت شودري ريتشارد ستيسي، "**مكافحة الفساد :أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**"، تقرير مركز العمليات الانتقالية الدستورية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،خريف 2014، ص 26،27.

▪ **الابتزاز:** يختلف الابتزاز عن الرشوة في أنه يضم طرفا يكره طرفا آخر على تقديم فائدة غير مستحقة عبر التهديد بالعنف عادة، أو الملاحقة القضائية أو إفشاء معلومات مضرة. وقد يكون ضحية الابتزاز شخصا عاديا أو مسؤولا حكوميا على السواء، ففي الحالة الأولى لا يترك للشخص العادي خيار سوى تلبية طلب المسؤول العام إذا أراد الحصول على خدمات أساسية أو تنفيذ أنشطة أعمال مشروعة، أما في الحالة الثانية فقد تحصل جماعات الجريمة المنظمة أو الأشخاص العاديين على تنازلات من الموظفين الحكوميين بالتهديد بالعنف أو بإفشاء معلومات مضرة بحق أولئك الموظفين يتصف الفساد البسيط السائد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأنه أقرب إلى الابتزاز منه إلى الرشوة.

▪ **المتاجرة بالنفوذ:** تعني المتاجرة بالنفوذ (وتعرف أيضا باستغلال النفوذ) بيع موظف حكومي أو أي شخص آخر لنفوذه الحقيقي أو المفترض على أحد أصحاب القرار سواء كان على علم بالصفقة غير الشرعية أو لا. وتعرف المادة 18 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المتاجرة بالنفوذ بأنها "وعد موظف عمومي أو أي شخص آخر بأي مزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياه، أو قيام ذاك الموظف أو الشخص الآخر بالتماسها أو قبولها، لكي يستغل ذلك الموظف نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول من إدارة أو سلطة عمومية تابعة للدولة الطرف على مزية غير مستحقة". وتعترف الاتفاقية الأوروبية بشأن الفساد واتفاقية الاتحاد الأفريقي بأن المتاجرة بالنفوذ تختلف عن أشكال الفساد الواردة في المادتين (4-1-و) و(12) على التوالي، وبالتالي تقصر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية الأوروبية المذكورة النفوذ على حالات "النفوذ غير الشرعي" أو "استغلال النفوذ".

3-/ إساءة استغلال الوظائف:

يظهر مفهوم إساءة استغلال الوظائف في ثلاث من المعاهدات متعددة الأطراف الأربعة بشأن الفساد فالمادة 19 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تعرف هذه الجريمة بأنها قيام أو عدم قيام موظف عمومي بفعل ما لدى الاضطلاع بوظائفه، بغرض الحصول على مزية غير مستحقة لصالحه أو لصالح شخص أو كيان آخر، مما يشكل انتهاكا للقوانين. وتعرف الاتفاقية الأميركية لمكافحة الفساد الجريمة في المادة (6-1-ج) بأنها " أي فعل أو إغفال في أداء واجباته الرسمية من جانب الحكومة أو من أي

شخص يؤدي وظائف عمومية لغرض الحصول على فوائد غير مشروعة لنفسه أو لطرف ثالث". وتتبنى اتفاقية الاتحاد الأفريقي تعريفا مطابقا من حيث الجوهر، ووفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن مفهوم إساءة استغلال الوظائف هو جريمة متبقية يمكن أن تصل إلى جرائم الممارسات الفاسدة غير المشمولة في الجرائم الواردة في الأجزاء السابقة، وتقع على وجه الخصوص جرائم مثل محاباة الأقارب والمعارف والمحسوبية والزبائنية خارج نطاق الجرائم المذكورة أعلاه، لكن يمكن اعتبارها إساءة استغلال للوظيفة.

- **محاباة الأقارب:** تعني تعيين أفراد العائلة بشكل غير مناسب في المناصب الحكومية.
- **محاباة المعارف:** تتضمن المعاملة التفضيلية للمعارف والحلفاء السياسيين، بتعيينهم غالبا في وظائف بلا عمل (وظائف عاطلة) في الخدمة المدنية.
- **المحسوبية:** تعني المنح الانتقائي لمزايا رسمية لأفراد أو جماعات لقاء استمرار ولائهم للحكومة.
- **الغش:** هو التدليس الذي يتم للحصول على مزايا غير مستحقة بتقديم أو الحصول على معلومات خاطئة أو مضللة.
- **العمولة الخفية:** أحد أشكال الرشوة وتشير إلى مبلغ مالي يدفع سرا وبشكل غير قانوني مقابل الحصول على مصلحة أو خدمة، وغالبا ما يستخدم هذا المصطلح لوصف"بريئة"، العائدات المتحصل عليها من صفقة فاسدة أو غير قانونية، أو لوصف المكاسب المتحصل عليها إزاء تقديم خدمة خاصة.
- **الرعاية:** "تشير إلى المساندة التي يقوم بها أحد الأشخاص (شخص ثري أو ذو نفوذ)، وتستخدم الرعاية على سبيل المثال للتعيين في وظائف حكومية، وتسهيل الترقيات ومنح المصالح، وتوزيع عقود العمل، وتتعدى الرعاية حدود النفوذ السياسي وتنتهك مبادئ الاستحقاق والمنافسة، لأن المقدم له الرعاية (العميل) يشكلون شبكة تتجاهل النظم القانونية الموجودة، والتي يتم من خلالها الحصول على الموارد المتنوعة"[1].

[1]: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**الفساد والتنمية: مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر**"، نيويورك، ديسمبر 2008، ص6.

◆ **الزبانية:** تظهر عندما تصبح المحسوبية سياسة للدولة، متغلغلة في كل المؤسسات وكافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حتى ليكاد توزيع جميع الموارد العامة، من شهادات الولادة حتى تراخيص البناء والإعفاءات الضريبية، يخضع لمنطق المقايضة "واحدة بواحدة". وتتسم فئة "إساءة استغلال الوظائف" بإبهام شديد بالنسبة لأغراض إنفاذ القانون ما لم يتم تعريفها بعناية، إذ أن التعريف السيئ أو المبهم للجرائم يفضي إلى إمكانية قيام الموظفين الحكوميين باستخدام التهمة كذريعة لإضعاف أو تحييد الخصوم السياسيين، لذلك من المهم تحديد عناصر الجريمة بدقة، وأن يكون الطرد من المنصب مشروطا بثبوت الإدانة بموجب محاكمة عادلة، وأن تحافظ المحاكم والمدعون العامون على استقلاليتهم[1].

◆ **التعاملات الداخلية:** وتشمل استخدام موظف ما لمعلومات يحصل عليها في إطار عملة لتحقيق مكاسب شخصية.

◆ **إكراميات لتعجيل الخدمات[2]:** تدفع هذه الإكراميات للإسراع في تنفيذ إجراءات تسبب في تعطيلها النظم البيروقراطية ونقص الموارد، وتحدث عادة في المكاتب المعنية بإصدار التراخيص والتصاريح وشهادات التفتيش ووثائق التخلص الجمركي.

◆ **الاختلاس:** هو أخذ بصورة غير مشروعة الممتلكات أو الأموال المخولة بشكل قانوني إلى شخص ما بحكم منصبه بوصفه وكيلا أو حارسا عليها.

◆ **الواسطة:** أي التدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ، وهي منتشرة كثيرا في العالم العربي.

◆ **نهب المال العام:** أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق بشكل سري تحت مسميات مختلفة.

---

[1]: سوجيت شودري ريتشارد ستيسي، **مرجع سابق**، ص 28.

[2]: Matsheza (2001), UNDP (2008), and U4 Resorce Center "**Correption Glossery"**, online www.u4.no/document/glossery.cfm).09/11/2018.

◆ **الفساد الانتخابي:** يتمثل التعريف الواسع والأكثر شيوعا للفساد السياسي في إساءة استخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب خاصة بهدف الحفاظ على أو تعزيز الموقع في السلطة، أو لإثراء الذات أو كليهما. ويعزى الفساد السياسي إلى أولئك الذين يتولون عملية صنع القرارات السياسية الخاصة بالقوانين والتشريعات، وتخصيص الموارد الأساسية للدولة، ومن الأشكال المألوفة للفساد السياسي شراء الأصوات وتزوير الانتخابات والقيام بحملات سياسية وتمويل الأحزاب بصورة غير قانونية وغير نزيهة، وسوء استخدام الممتلكات العامة في العملية السياسية.

ففي البلدان التي تشهد انتخابات يمكن لفساد العملية الانتخابية أن يأتي في قلب ضروب الفساد ذلك أن هذا النوع من الفساد يسمح بوصول أفراد فاسدين إلى شدة البرلمان، وفي نهاية المطاف إلى الحكومة والمراكز الرفيعة على حساب منافسيهم ويمكن للفساد الانتخابي أن يكون على هيئة شراء الأصوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وقد يكون عبر شراء النفوذ.

2-3/ أسباب الفساد:

ثمة جملة من العوامل تحدد إن كانت البيئة السياسية أكثر أو أقل احتمالا لتوليد الفساد على مختلف المستويات، وهنالك على الأقل عاملان لهما انعكاسات دستورية، الأول هو الاستبداد وضعف الديمقراطية والثاني هو بعض السياسات الاقتصادية. ويمكن معالجة كلا من هذين السببين للفساد بوسائل دستورية أو قانونية، ولمعرفة ما يمكن فعله لمكافحة الفساد بواسطة هذه التدابير، من المفيد تحديد الهيكليات والسياسات التي تسمح للفساد بالنمو.

1- **الاستبداد وضعف الديمقراطية:** يعني الاستبداد تركز القوة في يد سلطة غير خاضعة للمحاسبة بشكل ديمقراطي بأي معنى من المعاني. فقد بينت الدراسات وجود علاقة عكسية بين مستوى المشاركة الديمقراطية في بلد ما وبين انتشار الفساد المنتظم فيه، وبالتالي إذا لجأ بلد إلى آليات دستورية لمكافحة الفساد فإن ذلك قد يزيد كذلك من الديمقراطية. وبالمثل، يؤدي ارتفاع مستوى المشاركة الديمقراطية إلى نجاح أكبر في المؤسسات المعدة لمكافحة الفساد، ويمكن للديمقراطية أن تساهم بشكل مباشر في تقليل الفساد، لأن خطر منع الانتخاب يردع السياسيين عن طلب الرشاوى وإساءة توزيع الموارد العامة. ولا

يمكن للانتخابات أن تلعب دورا فاعلا في لجم الفساد إلا إذا توفر لذلك شرطان، الأول هو أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وتجري بانتظام، ما يسمح للناخبين بطرد السياسيين الفاسدين، والثاني هو أن يتمكن الناخبون من الحصول على المعلومات، وهذا يقاس بدرجة تعميم المعلومات بين الناس وحرية الصحافة، لذلك من غير المرجح أن ينمو الفساد في ظل تزايد المشاركة الديمقراطية. وكما أن الديمقراطية تقلل الفساد، فإن الحكم الاستبدادي يخلق محفزات الفساد، ففي أي نظام يشكل "التحالف الفائز" الذي يعين القائد عاملا مهما لأن هذا التحالف عبارة عن مجموعة أفراد يتحتم الحصول على دعمهم للبقاء في السلطة، ويكون التحالف الفائز في الأنظمة الاستبدادية صغيرا نسبيا ويتكون عادة من نخب تربطها علاقات وثيقة بالحزب الحاكم. ولهذا السبب تستخدم الأموال العامة ليس لتقديم السلع العامة التي تفيد القسم الأكبر من البلاد، وإنما لمنح الرشاوى وكل ما من شأنه إرضاء تحالف صغير يضمن تأييده بقاء ذلك الحزب في السلطة. وينشأ لدى هذه النخب أيضا حافز للاستمرار في تأييد الحزب الحاكم لأن الانشقاق عنه يحمل مخاطر إثارة غضب القيادة الحاكمة، وبالتالي خسارة مزايا الارتباط بالنظام. أما في ظل الديمقراطية، فالأمر يصبح معكوسا، فالتحالف الفائز يكون عريضا لأنه يتحتم على الحكام السعي إلى التقرب من أغلبية الناخبين من أجل الفوز بالسلطة والاحتفاظ بها، الأمر الذي يزيد احتمال استخدامهم للأموال العامة بما ينفع غالبية المواطنين، ولا يعني ذلك إن الديمقراطيات محصنة من الفساد. ففي الأنظمة الديمقراطية المتقدمة قد تحد مشاكل مجموعات الضغط المؤثرة وتمويل الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية من اتساع التحالف الفائز، ما يؤدي بالفائزين في الانتخابات الديمقراطية إلى تحويل الأموال العامة إلى نخب صغيرة، وهذا مثال على مشاكل أعم لشراء الأصوات والمال السياسي وهو إغراء غير موجود في الأنظمة الاستبدادية.

و تشير نقاط ضعف الديمقراطية إلى ضرورة تعزيز آليات مكافحة الفساد حتى في الدول التي نجحت في الانتقال من الاستبداد، بيد أن الديمقراطيات الناشئة تواجه تحديات أخرى، إذ تظهر الأبحاث أن هذه الدول قد تكون على الأقل في المراحل الأولى أكثر فسادا من الأنظمة الاستبدادية التي نشأت على أنقاضها، إلا أن هذا الأثر يضعف مع مرور الوقت ومع ترسخ الديمقراطية وبدء عملها كما ينبغي.

لأن الارتفاع المبدئي في الفساد ينبثق من حالة عدم الاستقرار والفوضى التي تصاحب فترة الانتقال أكثر منها من الانتقال الديمقراطي ذاته كما يؤكد الباحثون. وتشير الدراسات أن مستويات الفساد تتراجع مع توطد الاستقرار، وينبغي عدم اعتبار"زيادة الفساد" في الديمقراطيات الجديدة دليل على أن التحول إلى الديمقراطية يزيد الفساد بل على العكس. فقد وجدت دراسة حديثة أن مستويات الفساد في الديمقراطيات غير المستقرة، في حال تشابه الظروف الأخرى، أدنى من مستوياته في الأنظمة الاستبدادية المستقرة، "ينبغي ألا يتوقف التوجه العالمي نحو مجتمعات مفتوحة أفضل تمثيلا بسبب مخاوف لا أساس لها بأن الحكم الجديد سيكون أكثر فسادا من الأنظمة الأوتوقراطية البائدة".

2- السياسات الاقتصادية[1]: وجد عدد من الدراسات رابطا قويا بين الصحة الاقتصادية للبلد والمستويات المفترضة للفساد فيه، فارتفاع مستوى الفساد قد يؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي حيث يقل احتمال توجه المستثمرين الدوليين للاستثمار في الدول التي تعتبر فاسدة. بيد أنه من غير الواضح بالمقابل إن كان تدني مستوى التنمية الاقتصادية يؤدي إلى تزايد مستويات الفساد، فقد يكون السبب نفسه في كلا الحالين. وتشير البيانات بالفعل إلى أنه مع ارتفاع مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ينخفض مستوى الفساد في البلد المعني.

إن الأثر الصحي للثروة الاقتصادية على الفساد هو تابع لمتوسط أجور موظفي الحكومة، فإذا كان الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما متدنيا، فمن المرجح أن تكون أجور مسؤولي الحكومة متدنية، الأمر الذي يغري الموظفين لطلب الرشاوى أو اختلاس الأموال. أما المسؤول الذي يتقاضى أجرا جيدا فيتوقع أن يخسر أكثر إذا فضح فساده وطرد من منصبه، والبلدان ذات الناتج الأعلى من المرجح أكثر أن تتمكن من دفع رواتب أعلى للموظفين، بيد أن دفع رواتب أعلى لموظفي الحكومة ليس دوما خيارا بالنسبة للبلدان النامية التي تعاني مع ضعف الموارد. وفي هذه البلدان بالتحديد، ترتدي الآليات الدستورية العديدة أهمية خاصة لمكافحة الفساد.

[1]: سوجيت شودري ريتشارد ستيسي ، **مرجع سابق**، ص ص 35-34.

وأخيرا، وجد عدد من الدراسات أن ثمة علاقة سببية بين السياسات الاقتصادية للبلد المعني وانتشار الفساد فيه. ويشكل الانفتاح التجاري أحد العوامل المهمة هنا، لأن البلدان التي تتبع سياسات تجارية أكثر انفتاحا تتميز بنمو اقتصادي أعلى، وهو مؤشر على فساد أقل أيضا. ومن ناحية أخرى، ثمة أبحاث تشير إلى أن انخراط البلد في التجارة الخارجية يفيد أيضا في تقليل مستوى الفساد، لأنه من غير المرجح أن تقوم الشركات والحكومات الأجنبية بالأعمال بوجود مسؤولين فاسدين، كما تحتاج المشاركة في التجارة الدولية إلى التقيد بمعيار التعامل المنصف، إضافة إلى ذلك، يؤدي وضع الحواجز أمام الدخول إلى السوق المحلية إلى تعزيز الفساد، لأنه بوسع الأنظمة ببساطة جعل الوصول إلى السوق مشروطا بدفع الرشوة، كما أن الحواجز أمام دخول السوق تفضي بدورها إلى تقليل المنافسة، ما يزيد الفساد عبر السماح لاحتكارات مدعومة من الحكومة بابتزاز مشتري السلع والخدمات.

2-4/ عواقب الفساد[1]:

1- الفساد يهدد المواطنين ولاسيما الفقراء كما يهدد حكوماتهم: فالدولة التي يتفشى فيها الفساد يمكن أن تكون شرسة في مواجهة أفقر الفقراء ممن لا يملكون الموارد للتنافس مع الراغبين في تقديم الرشاوى، ويحرم الفساد الفقراء من نصيبهم حتى ولو كان هذا النصيب هزيلا ويزيد من حدة الفقر بتحويله الموارد المتخصصة لتخفيف حدة الفقر إلى جيوب عديمي النزاهة من المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال ويغذي الإجحاف بانتهاكه لحقوق الإنسان ويتسبب في السخط السياسي للقلائل الاجتماعية.

2- **الفساد عنصر تقويض اقتصادي:** يحول الفساد الموارد ويخفض الإيرادات الضريبية والرسوم الجمركية ويزيد من تكاليف العقود ويخفض النوعية ويشوه السياسات، ويحد من الاستثمار ويقوض عمل الشركات والمنظمات غير الحكومية، ويضر بالاقتصاد ويجعل التنمية تتباطأ إن لم يتسبب في انتكاسها.

3- **الفساد غير مأمون العواقب:** يسهل الفساد تجاهل قوانين الصحة والسلامة ويسهل الإفلات من الملاحقة القضائية بشأن البيئة، ويبطل مفعول القوانين ويصعد الإجرام ويزيد من حدته ويغذي الثورة

[1]: شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، "**مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم**"، مكتب السياسات الإنمائية، نوفمبر 1998، ص ص11-12.

ويشكل في نهاية المطاف خطرا عالميا، فالفساد يساعد المجرمين على غسل الأموال المتكسبة من الاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة.

4- **الفساد يعزز بيئة غير ديمقراطية:** يعزز الفساد بيئة غير ديمقراطية تتسم بعدم الثقة والتقلب و ضعف القيم الأخلاقي، وعدم احترام المؤسسات والسلطات الدستورية ويؤثر على شرعية الدولة عن طريق إضعاف مؤسساتها وثقة الناس بها عند تزوير الانتخابات وتجاهل إرادتهم.

5- **الفساد ينتهك حقوق الإنسان:** يمنع وجود سلطة قضائية فاسدة الناس من الحصول على العدالة ويقوض الحق في المساواة أمام القانون والمحاكمة العادلة، ويؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان في مجال تقديم الخدمات العامة أيضا، مثل الحق في الصحة والتعليم. كما يقوض الفساد مبدأ عدم التمييز و الحقوق السياسية وحرية التعبير من خلال تشويه نتائج الانتخابات على سبيل المثال.

6- **الفساد يشجع النزاعات ويشكل عقبة أمام تحقيق السلام:** غالبا ما ينظر إلى الفساد على أنه عامل رئيسي في إضعاف استقرار البلدان، ويشير توافق واسع إلى أن البلدان والمناطق التي تعاني من نزاعات مستمرة أو متجمدة، أو يهددها النزاع هي عرضة على وجه التحديد لأنواع معينة من الفساد مثل تهريب البضائع والإمدادات العسكرية، علاوة على ذلك ثمة إدراك متزايد بأن الفساد يعتبر حاجزا أمام إعادة الإعمار وتمتين السلام في البلدان الخارجة من النزاعات[1].

2-5/ إستراتجية مكافحة الفساد[2]:

تستدعي محاربة الفساد وجود إستراتجيات متعددة الجوانب تجمع بين إصلاح الإدارة العامة والإدارة المالية برامج تنتظر في إصلاح بنيوي أوسع، هذا يتطلب التحليل المتعمق للأسباب الأساسية للفساد وقد وضع البنك الدولي خمسة عناصر رئيسية لضبط الفساد تقوم هذه العناصر على أساس تقويم شامل للبلد يزيد من فهم الآليات الكامنة وراء الفساد وأسبابه:

[1]: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **مرجع سابق**، ص10.

[2]: د. ناصر جاسم الصانع ، **مرجع سابق**، ص ص61 -62.

1- المساءلة السياسية والإصلاح: ويتمثل ذلك من خلال ما يلي:

1- تشكيل المساءلة السياسية الأساس الذي تبنى عليه إستراتجيات محاربة الفساد وجوهر هذا الأمر هو حكم القانون وفصل السلطات ومؤسسات التمثيل الفعلي، فإذا لم يوجد دستور متطور وقوي وفعال تحترمه وتحميه محكمة دستورية قوية سيستمر الحاكم في عد نفسه فوق القانون.

2- فصل السلطات فهي حقيقة ضرورية لا مجرد شعار فارغ، إن السلطة التنفيذية يجب أن تعطي صلاحيات لتحكم ولا تتعين على السلطة التشريعية أن تحكم بل عليها أن تراقب السلطة التنفيذية وتتولى مساءلته بفاعلية وجدارة. ويتعين على السلطة القضائية إضافة على دورها في السهر على حسن تطبيق القانون وألا تحكم أو تشرع أو تراقب الحكومة بحد ذاتها، لكن يتوجب عليها حماية القانون والدستور والقيام فعلا بفرض حكم القانون في النزاعات.

3- تنفح المؤسسات التمثيلية روح الحياة اللازمة في هذه المؤسسات ويعيد البرلمان المؤسسة التمثيلية في أي نظام سياسي ديمقراطي فهو يمثل المواطنين بممارسة حق المواطن في مراقبة الحاكم ومساءلته.

2- قيود مؤسسية على السلطة:

يكسب وضع ضوابط مؤسسية فعلية ضمن الدولة أهمية خاصة وهذا يمكن تحقيقه بنجاح كبير عبر إرساء مسؤوليات إشرافية واضحة في مؤسسات الدولة ويتضمن تحقيق هذا الهدف من خلال ما يلي:

- إصلاح قانوني: إن التحدي هو تحرير النظام القانوني من الشوائب وتحويله إلى أداة فعلية لمحاربة الفساد وينبغي أيضا تطبيق قواعد استقلال القضاء بكل كفاءة ونزاهة مثل مكتبة المحاكم والمحققين والمدعين العاملين.

- تشريع لمحاربة الفساد: يشمل التشريعات المساندة للانتقال إلى مجتمع خال من الفساد وجود قانون حق الوصول إلى المعلومات التي يطالب بها المواطنين من خلال كشف المعلومات المتعلقة بأنشطة الحكومة ووجود قانون يحمي الموظفين والأفراد الذين يقدمون بلاغا أو معلومات حول حالات الفساد.

– مؤسسات للتدقيق المالي: تمكن مؤسسات التدقيق المالي من أن تؤدي دورا مهما أيضا وكي تعمل مؤسسة الديوان مثلا بفاعلية ينبغي دعمها بلجان برلمانية تقوم بمراجعة تقاريرها ومتابعتها في الأوان المناسب.

– إشراف برلماني: تؤدي البرلمانات دورا حاسما في الإشراف على أعمال السلطة التنفيذية مخففة بذلك من وطأة الفساد وتكمن قوة البرلمانات في قدرتها على سن قوانين مناهضة للفساد، وتعزيز القضاء المستقل وحماية الأفراد وتعزيز الحريات الفردية وحريات المجتمع المدني.

3– مدى تنافسية السوق والقطاع الخاص[1]: إن مدى تأثير النخب السياسية في اتخاذ القرارات ووضع السياسات الحكومية يمكن أن يعمق قطاع خاص نزيه قادر على المنافسة وشفاف، وتعد الشفافية في وضع السياسات الاقتصادية وتنفيذها أمرا حاسما في محاربة الفساد وبخاصة في حسن تطبيق الخوصصة وفق ضوابط سليمة، كما أن تعزيز المنافسة عبر ترشيد التعريفات الجمركية وتعزيز شفافية إدارة الشركات الخاصة هي عناصر مهمة في قيام قطاع خاص حيوي وأقل فسادا، وثبت أن إجراء إصلاحات كبيرة في إدارة شؤون الشركات يفعل فعله في كبح جموح الفساد بما في ذلك التصريح علنا عن ملكية الأسهم والحصص وفرض عقوبات شديدة على المتاجرة الداخلية.

4– إدارة القطاع العام: هذه الإستراتجية تنطوي على إجراء إصلاحات في الإدارة الداخلية للموارد العامة وفي الشؤون الإدارية والعامة من أجل تقليص فرص الفساد ودوافعه ويستدعي إصلاح الإدارة العامة ما يلي:

1– مبدأ الكفاءة في الوظيفة العمومية: يمكن هذا الإصلاح في التخفيف من محاباة الأصحاب والأقارب والمحسوبية، من خلال إنشاء أنظمة في التعيينات والترقية وتقويم الأداء وبموازاة مع ذلك زيادة الرواتب وربطها بالمهارة والمسؤولية وتعديل الأنظمة التي توفر مجالا للفساد.

2– الشفافية في إدارة الموازنة: يمكن تحقيق ذلك من خلال منع تحويل الموارد إلى حسابات خارج الميزانية تفتقر إلى الإشراف والشفافية.

[1]: د. ناصر جاسم الصانع ، **مرجع سابق**، 2005، ص66.

3- تسهيل المعاملات الحكومية: تمثل التعقيدات البيروقراطية بحد ذاتها مصدرا رئيسيا لنمو الفساد حيث أن تسهيل المعاملات الإدارية يتيح للمواطن مزيدا من معرفة ما هو مطلوب وكم يستغرق من الوقت كما يقلل من فرص الإداري لتأخير المعاملات أو افتعال العقبات.

4- الشفافية في الضريبة وفي الجمارك: إجراء الإصلاحات الرامية إلى تبسيط السياسة الضريبية والتخلص من الإعفاءات المزاجية وتوحيد النماذج والإجراءات وأنظمة الشفافية والتخلص من الاتصال المباشر بين المكلف الضريبي والمسؤولين للتأكد من تشغيل الأنظمة وإدارتها بفاعلية.

5- اللامركزية: إن لامركزية تقديم الخدمات يمكن أن تجعل الدولة أكثر تلبية لحاجات المواطنين، عموما أن اللامركزية جانب مهم من جوانب الإصلاح لم تخطو فيه الدول العربية إلا خطوات أولى، إنها تعزز درجة عالية من آليات الشفافية والمساءلة.

6- مشاركة المجتمع المدني: إن المجتمع المدني هو العنصر الرئيسي في تعزيز الحكم الراشد ويستطيع المجتمع المدني من خلال زيادته التوعية والضغط على الحكومات والمشاركة في المنظمات الدولية العامة من أجل التغيير والعمل مع مختلف القطاعات لتنفيذ إصلاحات مبكرة ترمي إلى محاربة الفساد، كما يستطيع المجتمع المدني أن يحقق أهداف محاربة الفساد من خلال إشاعة الوعي لدى المواطنين ووضع خطط عمل لمحاربة الفساد بواسطة مراقبة أعمال الحكومة وقراراتها في مسعى منه لتقليص الفساد.

7- المحاسبة: وتعني أن الأشخاص الذين يتولون مناصب عامة، يخدمون من خلالها المواطنين يتعرضون للفحص والمساءلة من قبل المسؤولين عنهم في المناصب العليا، مثل الوزراء ومن هم في مراتبهم في ثلاثة جوانب هي:

- المتابعة القانونية: أي مطابقة تصرفات الأفراد مع بنود القانون في الأعمال التي يقومون بها، وإذا ثبت وجود تجاوز للقانون تتم محاسبتهم وفق ما ينص عليه القانون لدى الجهات القضائية.
- المتابعة الإدارية: أي تعرض الأفراد العاملين في مؤسسة حكومية للفحص والمتابعة والتقييم المستمر من قبل الأفراد الأعلى منهم درجة في سلم الهرم الوظيفي للمؤسسة أو الوزارة.

▪ المتابعة الأخلاقية: وتعني مقارنة الأعمال التي يقوم بها الشخص مع القيم الأخلاقية التي يجب الالتزام بها مثل الأمانة في العمل، والصدق في القول، والعدالة في المعاملة، وغير ذلك من الصفات، وعند ثبوت تجاوز أحد هذه الصفات الأخلاقية للشخص في عمله تتم مساءلته ومحاسبته من قبل الجهات المسؤولة عنه.

8- الشفافية: وتتصل بجانبين: الأول يتعلق بوضوح العمل داخل المؤسسة ووضوح العلاقة مع المواطنين المنتفعين من خدماتها أو الذين يساعدون في تمويلها، ويتعلق الجانب الثاني بالإجراءات والغايات والأهداف التي يجب أن تكون علنية غير سرية لأي سبب من الأسباب، وينطبق ذلك على جميع أعمال الحكومة بوزاراتها المختلفة، كما ينطبق على أعمال المؤسسة غير الحكومية والتي تعمل لحسابها الخاص ويتعامل معها المواطنون.

9- النزاهة: هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي النزاهة والشفافية إلا أن الأول يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الثاني بنظم وإجراءات عملية. ونظرا لإمكانية وجود الفساد في كل جوانب المجتمع وفي أجهزة الدولة ونظرا لتعدد أسبابه فان مكافحته تتطلب منظومة متكاملة (خطة شاملة ومستمرة) يشارك فيها كل مؤسسات المجتمع العامة والأهلية والخاصة للعمل على تقليل الفساد وتقليل المجالات التي تساعد على إيجاده وتعزيز طرق اكتشافه عند حدوثه، ووضع إجراءات وعقوبات رادعة على من يسلك هذه السلوكيات.

و تتطلب محاربة الفساد إنزال عقوبات رادعة بمن يتصف بالفساد، ومن ضمن هذه العقوبات الحرمان من التأييد الشعبي للأفراد الذين يشاركون في الفساد في الوظائف العامة.

خلاصة:

تميزت الأدبيات المعاصرة بجملة من المفاهيم الحديثة التي عكست في مجملها ما يشهده العالم من تغيرات بنيوية عميقة واسعة النطاق، تنوعت ملامحها وتبلورت آلياتها عبر العديد من التطورات، والتي شملت العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى العلمية. ومن بين هذه المفاهيم القديمة المستحدثة "الحكم الراشد".

تعتبر عملية إصلاح الحكم وتحقيق الحكم الراشد هي عملية ذاتية النشأة وتنبع من المجتمع الوطني للدولة ذاتها، ولا يمكن أن يتحقق ذلك بجهود ومبادرات خارجية دون وجود القناعة والوعي الداخلي بها مهما كانت تلك المبادرات الخارجية عظيمة وناجحة في بيئة أخرى خارج نطاق الدولة.

اتخذ موضوع الحكم الراشد منذ ذلك الحين أهمية بالغة، حيث أصبح من أولويات صانعي القرار والمهتمين بهذا الشأن في كافة أنحاء العالم، وشكل شرطا أساسيا لتهيئة بيئة تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر وترفع من مستوى معيشة الأفراد. ويعد الفساد من المظاهر المميزة والشائعة للحكم الرديء أو السيئ، فتحقيق التنمية أصبح يتعرض لهذا الخطر أصال من الخدمات الحيوية إلى أشياء من قبيل تسديد الديون التي الذي يشوه الاقتصاد، ويحول الموارد الشحيحة تراكمت من جرائه، وكذا جيوب أصحاب المصالح والفاسدين، فكانت من هنا الدعوة إلى محاربته التي تعد مسألة تدبيري حكومي بالدرجة الأولى.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعد التنمية المعيار الأساسي الذي يحدد حضور الشعوب الفاعل في المشهد السياسي الدولي وهي مقياس نجاح أي أمة، فضلا على أنها تعطي الحاكمين شرعية ومشروعية وجودهم، واستمرارهم السياسي كما أن فشلها يعد مؤشرا لرحيلهم أو تنحيتهم أو استقالتهم من مراكزهم القيادية. ولها أبعادها الإستراتيجية المتمثلة في البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والسياسي ذو أولوية عند من يصنع القرار السياسي، لأن من خلالها تتم الاستجابة لحاجات المجتمع ومطالبه وقضاياه فيما يتعلق بمفهوم السياسة العامة والتكيف مع المتغيرات الدولية وهي المسماة السياسة الخارجية، وبالتالي فهذان المفهومان يؤثران في أمن الدولة واستقرارها.

كما أن العملية التنموية غير المنضبطة تواجه بها الدولة تحديات في جانب هويتها، وسلوكها الوظيفي الذي يتمثل في تحديد الأولويات في الخطط، وضرورة معرفة الإمكانات والأهداف وفهمها، وسبل تحقيقها، ومقدرات الجهاز الإداري المنفذ، والعملية الرقابية والشفافية، والتصور الأيديولوجي المنتهج كذلك معرفة تركيبة المجتمع الاجتماعية كالولاءات الجهوية، والغاية من ضبط هذه التحديات في هذا السياق هو الحفاظ على الوحدة الوطنية والاستقرار، وإنجاز التنمية الاقتصادية، لئلا تدخل الدولة في انتكاسات وأزمات مادية وسياسية تهدد النسيج الاجتماعي، وتفقد الثقة في النظام السياسي.

بناء على ذلك صار الحديث عن الحكم الراشد ومحاربة الفساد وتحقيق التنمية، على المستويات العالمية، والإقليمية، والمحلية في إدارة المؤسسات، والذي يعتبر شرطا من شروط تفعيل التنمية المستدامة وهو مبدأ يعبر عن تكامل المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، عن طريق آلية تفعيل المشاركة والشفافية والمراقبة والمساءلة والمحاسبة للسلطات العامة، بحيث تزيد نزاهة الدولة وشفافيتها في السعي إلى تقديم الخدمات وتحقيق العدالة بين مواطني المجتمع.

وفي هذا الفصل سوف نحاول إيضاح الإطار المفاهيمي للتنمية، من خلال مفهوم ومضمون التنمية ومختلف أنواعها وكذا مؤشرات التنمية وقياسها وأهدافها، ثم التطرق إلى أثر تطبيق الحكم الراشد على التنمية، وطبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية، ثم الأداء التنموي لمؤسسات الحكم الراشد.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية

إذا كانت تنمية الإنسان لا تشكل من حيث المبدأ موضوعا خلافيا لدى صانعي السياسات التنموية من حيث ضرورتها للتنمية، خصوصا في ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة، حيث يشكل الإنسان أداة التنمية الأول، فإن مفهوم التنمية من أجل الإنسان تظل خاضعة للتقسيمات الطبقية والفئوية في المجتمع المعني، وقدرتها على التأثير في مسارات التنمية وتوجهاتها.

المطلب الأول: مدخل في مفهوم ومضمون التنمية

يرجع تعبير لفظة التنمية في اللغة العربية بأنها مشتقة من كلمة (نمى) بمعنى الزيادة والانتشار، أي مأخوذة من نما ينمو نموا بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال مثلا نما المال نموا، وتوضع كمقابل لكلمة Development في اللغة الانكليزية وهي ترجمة غير حرفية والتي تعني التطوير في مختلف الأبحاث والدراسات. أما من الناحية الاصطلاحية فتختلف أراء الباحثين بشأن التنمية كاختلافهم من ناحية مفهومها، فهناك من ينسب كلمة التنمية باستعمالها لأول مرة من قبل (يوجين ستيلي) حين أقترح خطة لتنمية العالم سنة 1889، لأجل معالجة الأوضاع السياسية في تلك الفترة الزمنية، بينما ينسب البعض مصطلح التنمية (كمفهوم مستقل) إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هاري ترومان في عام 1949 عندما أشار في خطاب تنصيبه بأنه (يجب علينا البدء في برنامج جديد وجريء لجعل فوائد تقدمنا العلمي والصناعي متاحا لتحسين ونمو المناطق المتخلفة، والامبريالية القديمة والاستغلال الأجنبي من أجل الربح لا مكان له في خططنا، ما نتوخاه هو عبارة عن برنامج للتنمية يقوم على مفهوم التعامل العادل الديمقراطي)، اعتقادا منه بأن مسألة التنمية في البلدان النامية، هي من نفس طبيعة إعمار أوروبا في ضوء مشروع مارشال لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

كما عرفت التنمية من خلال استعمال مصطلح تنمية المجتمعات المحلية Community Development وكان ذلك لأول مرة في مؤتمر (Ashridge) للنمو الاجتماعي في بريطانيا عام 1954، بهدف معالجة مشكلات الإدارة في المستعمرات الانجليزية، أي التوصل إلى أفضل السبل لحكم المستعمرات دون مقاومة

واستغلال تلك ا لبلدان بصورة أفضل[1]، وبمعنى آخر تعرف التنمية على أنها التربية الشعبية هدفها تحسين المستوى المعيشي للمجتمع المحلي، من خلال مشاركة ايجابية شعبية واسعة النطاق.

هناك البعض يرجع شيوع واستخدام كلمة التنمية، بأنها جاءت مرافقة مع نضج وتبلور مصطلح العالم الثالث الذي يشمل البلدان النامية في آسيا وإفريقيا بشكل خاص، والتي حظيت باهتمام كبير من قبل هذه البلدان بعد استقلالها، واتخاذها شعارا لها لأجل المعالجة والقضاء على تخلفها الاقتصادي والاجتماعي، واهتمام هذه البلدان بمفهوم التنمية يأتي تزامنا مع الاهتمام الدولي بالتنمية، وذلك عندما تبنت منظمة الأمم المتحدة الإستراتيجية الدولية للتنمية، وإعلان عقد الستينيات من القرن العشرين كعقد للأمم المتحدة من أجل التنمية[2]. ونتيجة الاهتمام الواسع بمفهوم التنمية من قبل الباحثين والمفكرين والهيئات الدولية، وصناع القرار وبالمقابل جعل موضوع التنمية، من أهم مميزات العالم المعاصر والأهم من ذلك دفع البعض إلى تسمية القرن العشرين بعصر التنمية.

رغم أهمية مفهوم التنمية فقد أثير حوله جدل كبير، من قبل التيارات الفكرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكل منها يتناوله وفق رؤيته التي تختلف باختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها وكان المفهوم الاقتصادي للتنمية، قد شكل نقطة البداية دون غيره من المفاهيم الأخرى، والسبب في ذلك يعود إلى استحواذ الفكر الغربي من خلال مفكريه على وضع مؤشرات التنمية، من منظور اقتصادي رغم محاولة بعضهم إدخال مجالات أخرى غير الاقتصادية إلى المفهوم، لكنها بقيت هامشية وقاصرة في تحديد مفهوم التنمية، الذي بقي يتأرجح بين أن يأخذ معناه الضيق أو الواسع، ولقد ترتب على ذلك النظر إلى التنمية من خلال مفهومين مختلفين، عند معالجة مشكلات التنمية في البلدان النامية التي كانت تسمى ببلدان العالم الثالث آنذاك:

---

[1]: د. حيدر إبراهيم علي، "**إستراتيجية التنمية الريفية في دول الخليج العربي**"، حالة دولة الأمارات العربية المتحدة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد 44 ،جامعة الكويت، 1985، ص80.

[2]: د.عبد الخالق عبد الله، "**العالم المعاصر والصراعات الدولية**"، سلسلة عالم المعرفة 133، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989 ص 28.

1-/ المفهوم الاقتصادي التقليدي للتنمية:

تقوم الفكرة المركزية لهذا المفهوم وإعطاء معنى للتنمية، على أنها مجرد نمو اقتصادي وبمعناه الضيق (الادخار، التراكم، الأسعار، الإنتاجية، التوازن، معدل النمو)، والمعبر عنه بمعدلات الزيادة التي ينبغي أن تحدث في الناتج المحلي والدخل الفردي، دون إعطاء أهمية لنمط توزيع الدخول، أي أن هذا المفهوم لا يهتم سوى بالعوامل الاقتصادية، ويتجاهل العوامل الأخرى سواء الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع، كما يعد رأس المال في هذا المفهوم عنصرا أساسيا وعاملا إستراتيجيا في عملية التنمية للبلدان النامية حتى وإن افتقد، فيمكن اللجوء إلى التمويل الخارجي والمساعدات الأجنبية كونه المخرج الوحيد لتأمين النمو الاقتصادي، الذي يتم من خلاله قياس مدى النجاح في تضييق الفجوة بين العالم التقليدي (العالم الثالث) والعالم المتقدم (أمريكا واليابان والدول الأوربية)، التي كانت تعيش التقدم والرخاء، ومن نتائج هذا المفهوم ترسيخ الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي مرادفا للتنمية وأنه يزيل تلقائيا الفقر ورفع مستوى المعيشة، وأن الخير سيتساقط على الجميع[1].

لكن المفهوم التقليدي للتنمية والمبني أساسا على تصور للعلاقة بين نمط توزيع الدخل القومي، ومرحلة النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية الذي تم ترويجه وتطبيقه على التجارب التنموية في العالم الثالث، لم يكن موفقا وفيه ثغرات عديدة منها، يعالج مفهومه للتنمية من منظور أحادي مقتصرا على الجانب الاقتصادي، وعدم التركيز على مكانة ودور الإنسان كعنصر مركزي للتنمية، ولم يأخذ في الاعتبار المشاكل المتعلقة بالبعد الدولي للتنمية، وتوجيه التنمية نحو الخارج وليس نحو الداخل، كذلك عدم تمتع الإنسان بثمار التنمية وغير ذلك من الثغرات، مما ترتب على ذلك ظهور المفهوم الحديث الذي لا ينظر لمفهوم التنمية كمجرد نمو اقتصادي بمعناه الضيق، بل كمفهوم يعطي معنى شامل ومتكامل للتنمية لكي يتلاشى القصور الذي تميز به المفهوم التقليدي.

[1]: د. مصطفى حسن علي، "**نقد مفاهيم المنظمات الدولية للتنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد**"، مجلة دراسات عربية، العدد 6، دار الطليعة للطباعة، بيروت، 1983، ص 11.

2-/ المفهوم الشامل الحديث للتنمية:

أثر فشل تفاؤل المفهوم الاقتصادي التقليدي للتنمية في معالجة مشاكل التنمية في البلدان النامية متجاهلا الجذور التاريخية التي تجعل الاقتصاديات النامية تختلف عن اقتصاديات العالم الصناعي الغربي لأسباب اقتصادية واجتماعية وتاريخية وسياسية، ومن جانب آخر وقوع تلك البلدان تحت تأثيرات خارجية مختلفة تؤثر على عملية التنمية فيها، منها الاندماج الاقتصادي العالمي المتزايد لهذه البلدان تدويل رأس المال والعمل، تحسين الاتصالات الدولية، وعدم امتلاك المجتمع النامي الإرادة، ولا يمثل أكثر من محطة عبور للعمليات الخارجية للاقتصاد العالمي[1]. يضاف إلى ذلك ما حدث في سبعينيات القرن العشرين من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول الصناعية المتقدمة، بشكل حاد على عكس ما كان عليه النمو الاقتصادي في الخمسينيات والستينيات، وما صاحب ذلك من ارتفاع الأسعار وشيوع ظاهرة التضخم الركودي، وارتفاع معدلات البطالة لنسبة مهمة من الأيدي العاملة، فضلا عن قصور النظامين الاقتصادي والنقدي العالميين في معالجة الأزمة الاقتصادية والنقدية آنذاك، وانعكاساتها السلبية على التوجهات التنموية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، وأخيرا عدم تمكن البلدان النامية من أن تحصل على ما كانت تطمح فيه من معونات وقروض ميسرة، تتناسب مع طموحاتها آنذاك في التصنيع والتنمية ورفع مستوى المعيشة، نظرا لموقعها الضعيف واللامتكافىء الذي احتلته في المنظمات الاقتصادية الدولية وسيطرة الدول الرأسمالية على هذه المنظمات[2]. إن بلوغ مثل هذا الوضع أدى إلى تراجع المفهوم التقليدي للتنمية، الذي يعتمد الجانب المادي كمفتاح سحري لمشاكل التنمية لحساب مفاهيم حديثة للتنمية، ومنه بدأت الدعوات من قبل المفكرين والمختصين بقضايا التنمية بضرورة توسيع المفهوم التقليدي للتنمية، وأن لا يبقى محصورا ضمن نطاق التصنيع وزيادة الدخل القومي رغم أهميتهما بل يفترض به أن يكون أكثر رقيا وتقدما، ليشمل بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية، الاهتمام

[1]: د.خزعل مهدي جاسم، "**العوامل الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية، تجارب الدول الصناعية والدول النامية المصنعة حديثا**"، مجلة النفط والتنمية، العدد 2، بغداد، 1990،ص53.

[2]: د. رمزي زكي، "**التاريخ النقدي للتخلف**"، سلسلة عالم المعرفة 118، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987، ص 306.

بالأهداف الاجتماعية والسياسية والثقافية، وتمتد بشكل متناسق ومتكامل نحو تحسين نوعية الحياة للإنسان ودوره كعنصر مركزي للتنمية ومحركا لها، وينبغي أن يكون هو المستفيد من تلك التنمية، فالتنمية على رأي أحد الباحثين، لا تكون مجرد تنمية الأشياء ولكنها تنمية الإنسان قبل كل شيء[1].

3-/ التمييز بين مفهوم التنمية والمفاهيم الأخرى:

يمكن التمييز بين التنمية والمفاهيم الأخرى من خلال ما يلي:

1- التقدم والتطور الاقتصادي:

- **التقدم الاقتصادي:** هو الزيادة بين فترة وأخرى لمتوسط الناتج الحقيقي، متوسط الدخل الحقيقي ومتوسط الاستهلاك الحقيقي للسكان.

ويعرف **R, Barre** التقدم بأنه "نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان"، ويعبر التقدم الاقتصادي عن "مجموع التحسينات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، المرافقة للنمو".

- **التطور الاقتصادي:** لغة يعني الحركة إلى الأمام، وفي المجال الاقتصادي يعني تقدما اقتصاديا ما نحو أهداف محددة مسبقا، إما كمية كزيادة المنتج، أو نوعية كتوزيع أفضل للمداخيل داخل الدولة، فالتطور إذا يدل على التغيير والحركة، وغالبا ما يستعمل للدلالة على الحالة الاقتصادية لبلد ما، أو لقطاع ما فنقول مثلا التطور الاقتصادي أو التطور الصناعي لبلد ما خلال فترة معينة، وهو ليس مرادفا للنمو، إذ أنه يمكن أن يكون هناك تطور في المجال الصناعي بوتيرة أخف من تزايد السكان، فهنا لا يوجد نمو كما أي أنه ليس مرادفا للتنمية، إذ أنه يمكن أن يكون هناك تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتغييرات هيكلية وذهنية تضمن استمرارية وانتظام هذا التطور (أي أنه لا توجد تنمية).

[1]: د. مصطفى حسن علي، **مرجع سابق**، ص 23.

2- الانطلاق الاقتصادي:

يشاع استعمال مفهوم الانطلاق الاقتصادي في الكتابات التي تعنى بشؤون التنمية، وهو ترجمة للمصطلح الإنجليزي Take off، أو المصطلح الفرنسي Décollage، وهناك من يترجمه إلى "انطلاقة اقتصادية". ويستند المعجم الاقتصادي في تحديد هذا المفهوم إلى نظرية روستو، حيث ينص على أن روستو استخدم هذه الكلمة في نظريته عن التطور الاقتصادي، الذي قسمه إلى خمس مراحل، مرحلة الانطلاق هي المرحلة التي تنهزم من خلالها القوى المقاومة للتقدم، ويبدأ عندها ناتج الفرد في المتوسط في الازدياد حاملا معه تغييرات جذرية، في فنون الإنتاجية التي تقوم بها فئة من أفراد المجتمع تميزت بصدق العزيمة وروح التجديد والابتكار. إذا يرجع الفضل في تحليل هذا المفهوم وبيانه إلى أستاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة كامبريدج، المفكر روستو في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي"، الذي اعتبر فيه أن التنمية "ظاهرة حتمية " تمر بها الدول مرحليا، والمسألة فقط أن هناك دولا بدأت قبل الأخرى في السياق الخطي للتنمية.

المطلب الثاني: أنواع التنمية[1]

للتنمية أنواع مختلفة نركز على أهمها في هذا المحور، وهي كالتالي:

1-/ التنمية المحلية:

انطلاقا من منظور علم الاجتماع، فإن المجتمع المحلي يعتبر جزء كبير من المجتمع الكبير، ومن ثم فإن "التنمية المحلية"، هي جزء من التنمية القومية تتفاعل معها بدرجات متفاوتة. لقد تعددت المحاولات لتحديد مفهوم التنمية المحلية، فقد عرفتها الأمم المتحدة سنة 1956 على أنها "العملية التي بواسطتها تتوحد جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية، من أجل تحسين الظروف المحلية في حياة الأمة وجعلها قادرة على المساهمة في التقدم القومي"، وبالتالي يمكن القول بأن التنمية المحلية تحتوي على العناصر الضرورية التالية:

- عملية تحدث بشكل طبيعي في كل المجتمعات المحلية، ولكن بدرجات متفاوتة من النشاط والفعالية وطريقة فنية يمكن من خلالها دعم وتنشيط تلك العملية.
- أما العملية فنقصد بها محاولة المجتمع المحلي ممثلا في جماعاته وقياداته في إحداث تغيرات مقصودة في الأوضاع المحلية التي يعيش السكان في ظلها بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- أما الطريقة الفنية والمهنية فتبدأ من هذه العملية وتحاول تنشيطها، إلا أنها تضيف أهدافا أخرى يحاول المتخصصون في تنمية المجتمع الوصول إليها. وعليه فإنه يمكن تحديد التنمية المحلية في المجتمع المحلي اعتمادا على ما سبق كالتالي:
- عملية ديناميكية تتم على مستوى الجوار والمجتمعات المحلية في الريف والمدينة.
- سلسلة من التغيرات التي توجه إلى بنية المجتمع ووظائفه بهدف المساهمة في تحقيق أهدافه العامة.
- تقوم على استثمار كافة الموارد الأهلية والحكومية أفضل استثمار ممكن في المجتمع المحلي الأكبر.
- تعمل على تنمية روح الديمقراطية من خلال مشاركة القيادات الشعبية في تحمل مسؤولياتها.

[1]: شنافي ليندة، "**تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع– دراسة تحليلية**"، أطروحة دكتوراه علم اجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة باتنة، 2009-2010، ص ص 68-75.

- تعطي أهمية لمشكلات المجتمع كوحدة واحدة، حيث أنها تتعامل مع مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية على اعتبار أنها كل متفاعل.

- تعمل على إحداث التغيرات الاجتماعية المقصودة في أهالي المجتمع والبيئة التي يقيمون بها.

2-/ التنمية الوطنية:

يتضح مفهوم التنمية الوطنية في ضوء العلاقة بينها وبين مشروع التنمية المحلية وفق ما يلي:

- تعد التنمية الوطنية تجميع ومحصلة لأهداف ونتائج مشاريع التنمية المحلية.

- تبنى التنمية الوطنية كمشروع كلي وقومي على أهداف عامة وشمولية قد تتعارض مع بعض الأهداف المحلية، ولكن ليس في الجوهر.

- تعتمد التنمية الوطنية على التخطيط المركزي بكل ما يحمله من سلبيات وبعض الإيجابيات.

- تعتبر التنمية الوطنية المشروع الذي تصاغ من أجله السياسات الاقتصادية الوطنية.

إن العلاقة بين عملية التنمية المحلية وعملية التنمية الوطنية، تتجاوز التركيب العضوي إلى علاقة توازن حيث أن التنمية المحلية هي جزء متضمن في عملية التنمية الوطنية، كما أن عملية التنمية المحلية تشكل التوازن الفعال بين توجهات السياسات الاقتصادية الوطنية التي تشكل الأداة التقنية للتنمية الوطنية، وبين ردود الفعل للوحدات الاقتصادية (المستهلك والمنتج) وردود الفعل الاجتماعية نتيجة لآثار السياسات الاقتصادية.

3-/ التنمية الاجتماعية:

لا تقوم عملية التنمية "على إيهام الواقع الاجتماعي، فهي لا تنظر إلى الوحدة الاقتصادية (المستهلك والمنتج) نظرة إيديولوجية اقتصادية بحتة، إنما توازن بين هذه النظرة والواقع الاجتماعي المحلي، أي أن التنمية المحلية ترتكز على تحريك مقومات البنية الاجتماعية"[1]، كما أنها تسعى لخلق إرادة التنمية ونشرها على جميع فئات المجتمع، ويقتضي ذلك حدوث تغيير جوهري في طرق التفكير السائد وأسلوب العمل

[1]: مريم أحمد مصطفى و إحسان حفظي، **"قضايا التنمية في الدول النامية"**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص252.

كما يقتضي تغييرا في الاتجاهات القيمية السائدة في المجتمع، وتغييرا في العديد من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية لتعين هذه الإرادة على تحقيق فعاليتها.

فالبعد الاجتماعي للتنمية هو الذي يحقق جزءا كبيرا من التوازن بين توجهات النمو (السياسات الاقتصادية) وبين إدماج الواقع الاجتماعي، بكل بنياته للوصول إلى تفعيل أكبر للوحدات الاقتصادية وفي هذا السياق يقول ألفين توفل "إن علاقتنا بين الأماكن والأشياء والأشخاص وغيرها من المكونات الأخرى للمحيط الذي نعيش فيه تتغير باستمرار، وهذا التغيير لم يكن ليحدث في الماضي إلا بعد توالي أجيال بفعل النمو (الاقتصادي)، بكل ما يحمله من حركة للسكان والنقل والمواصلات والتكنولوجيا وحتى العلاقات الاجتماعية، فكيف لا يحدث بذلك اضطراب أعمق في افتقاد القيم المرجعية التي قضى عليها النمو"[1].

لذلك تظهر الحاجة إلى التنمية باعتبارها تضع في صياغتها الأبعاد الاجتماعية والثقافية، وتضع في تصورها رؤية جديدة للعلاقات الإنسانية والسلطة والتنظيم والتخطيط، فيمكن تحديد التنمية الاجتماعية على أنها "عملية رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد وللمجتمع، بغرض تحقيق الرفاهية لها وتكامل عناصر حياتهما".[2]

4-/ التنمية الاقتصادية:

هي نوع من أنواع التنمية التي سبق التطرق إليها، وتتعدد تعاريفها وتتباين لاختلاف الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي يعتمدها الباحثون في تحديد معناها، فالبعض يرى أنها عبارة عن "مجموعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغيير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية، تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي، ورفعا مستمرا لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى تحقيق توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب المختلفة التي تساهم في تحقيقه"[3].

---

[1]: مريم أحمد مصطفى و إحسان حفظي، المرجع نفسه، ص 263.

[2]: محمد صفوح الخرص، "**علم السكان و قضايا التنمية**"، مطبعة الدوادي، دمشق، سوريا، ط6، 2000، ص177.

[3]: محمد السيد الحسيني و آخرون، "**مفهوم التنمية عند ماركس، دراسات في التنمية الاجتماعية**"، دار المعارف، الطبعة الخامسة، مصر، 1984 ص156.

5-/ التنمية البشرية:

يعد ظهور مفهوم التنمية البشرية مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي، والمقدم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نقطة تحول مهمة في الفكر التنموي من حيث معالجة التنمية البشرية، فإذا كان مفهوم تنمية الموارد البشرية قد تطور حتى نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، ووقوف قياسه كميا ضمن مؤشرات توقع الحياة عند الميلاد، ومعدل أمية البالغين، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتي لم تعبر عن المفهوم بكفاءة، فالتنمية البشرية لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية وفق المؤشرات السابقة بل تمتد مؤشراتها أبعد من ذلك، ولهذا جاء تركيز المفهوم الجديد للتنمية البشرية لكي يكون أكثر شمولا واتساعا من حيث التوجهات والأهداف، وفقا للعناصر الآتية:

أ- التنمية البشرية هي توجه يهدف إلى توفير فرص حياتية أفضل للناس مرتكزة على ثلاثة أهداف رئيسية هي (حياة أطول وأكثر صحة، تمتع الفرد والمجتمع بالمعرفة المتجددة، إتاحة مستويات معيشية مرتفعة).

ب- لا يمكن تحقيق التنمية البشرية إلا في إطار مناخ يضمن الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحرية الإبداع والاحترام المتبادل، والامتثال إلى مبادئ حقوق الإنسان.

ت- تهدف التنمية البشرية إلى تعميق القناعة لدى صناع القرار، حول ضرورة التفريق بين التنمية كمشروع متكامل، وبين النمو الاقتصادي المعني بزيادة الدخل وتحقيق الفائض الاقتصادي دون التفكير بكيفية توزيعه.

ث- ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنذ إصدار تقريره الأول للتنمية البشرية في العام 1990، على أن الهدف النهائي لتحقيق التنمية البشرية هو توسيع خيارات البشر، وهذه الخيارات لانهائية غير أنها تتحدد من الناحية الواقعية بمحددات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية، وبالتالي تصبح التنمية البشرية توجها إنسانيا للتنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة، حتى يشعر الإنسان بأنه فاعل أساسي في عملية التنمية وليس مجرد مستفيد من ثمار التنمية بدون مشاركة حقيقية وفاعلة.

وتعبر تلك النقاط الأساسية عن نفسها في مضمون التنمية البشرية على أنها مفهوم مركب، يشمل مجموعة من المكونات والمضامين التي تتداخل وتتفاعل في عملياته ونتائجه، حزمة من العوامل والمدخلات والسياقات، وأهمها عوامل الإنتاج السياسة الاقتصادية والمالية، مقومات التنظيم السياسي ومجالاته علاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه، مصادر السلطة والثروة ومعايير تملكها وتوزيعها، القيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادي، القيم الحافزة للعمل والإنماء والهوية والوعي بضرورة التطوير والتجديد لأداة التقدم والتنمية، بالنتيجة تكمن أهمية التنمية البشرية بأنها ترتكز على بعدين أساسيين:

1- يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة من حيث تنمية قدرات الإنسان وطاقاته البدنية والعقلية والنفسية، الاجتماعية، المهارية والروحانية.

2- أن التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية، التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية، عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنى المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس.

إضافة لما تقدم، يمكن الإشارة والاستشهاد بآراء رواد الفكر الاقتصادي المعاصر التي أعتمد عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عند إصدار تقاريره السنوية عن التنمية البشرية منذ عام 1990، ولعل أبرز هذه الآراء الإبداعية في الرؤية المفاهيمية للتنمية ما قدمه (أمارتيا سن) الاقتصادي الأمريكي من أصل هندي والحائز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية عام 1998، حيث أشار في كتابه (التنمية حرية)، بأن التنمية هي عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، وأن زيادة إجمالي الناتج القومي أو زيادة دخول الأفراد، التي تركز عليها النظريات ضيقة الأفق في التنمية من وجهة نظره تعتبر أدوات مهمة جدا لتوسيع نطاق الحرية، لكن الحريات تتوقف أيضا على محددات أخرى مثل التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية (كمرافق التعليم، والرعاية الصحية) وكذلك الحقوق السياسية والمدنية (مثل حرية المشاركة السياسية وصنع القرار)، وإذا كانت الحرية هي ما تقدمه التنمية، فإن التنمية تستلزم إزالة جميع المصادر الرئيسية لافتقاد الحريات (الفقر والطغيان وشح الفرص الاقتصادية وكذلك الحرمان الاجتماعي المنظم وإهمال المرافق والتسهيلات العامة).

إذن إن انجاز التنمية كما يراها سن يتوقف بالكامل على فعالية الحرية للشعب، أي ما يمكن للناس أن ينجزوه ايجابيا يتأثر بالفرص الاقتصادية والحريات السياسية، وبالقوى الاجتماعية وبالشروط الميسرة لضمان صحة جيدة، وبالتعليم الأساسي وبتشجيع ثقافة المبادرات وغرسها. وبعبارة أخرى أن التنمية كما يراها (أمارتيا سن) بأنها تعني في حقيقة الأمر، تحقيق حرية أفراد المجتمع من الفقر والاستبداد السياسي الذي يحرم الأفراد من العيش بكرامة ويعيق قدرتهم على المساهمة الفعالة في نهضة مجتمعاتهم[1].

كما أشارت بعض التقارير حول أهمية الحرية في التنمية، حيث أكد تقرير التنمية البشرية لعام 1992 أن الحرية هي أكثر من مجرد هدف نبيل ومثالي، إنها عنصر حيوي من عناصر التنمية البشرية، فالناس الأحرار سياسيا يمكنهم المشاركة في عمليتي التخطيط، وصنع القرار، والديمقراطية هي التي تضمن إن كانت التنمية في أي بلد متمحورة حول الإنسان بدلا من إملاءها فوقيا من جانب الصفوة والطبقة الحاكمة. ويعزز ذلك أيضا في تقرير التنمية البشرية لعام 2000، بأن هدف التنمية هو حرية البشرية التي تعد أمرا حيويا، ويجب أن يكون الناس أحرارا لممارسة خياراتهم عبر المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم. فمن خلال التعرف لهذه الاتجاهات الفكرية والأطروحات الجديدة نستطيع أن نجد قواسم مشتركة، تسمح بإعطاء تفسيرات ومفاهيم جديدة حول التنمية متجاوزة الثغرات الموجودة في الأفكار السابقة للتحليلات الدولية، بعد زيادة الاهتمام بمقاربة تأخذ في اعتبارها الترابط العضوي للجانبين الحقوقي والتنموي وأهمية كل منهما للآخر.

6-/ التنمية المستدامة:

هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناخ التنمية التكنولوجية، وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل، للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته.

كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي والبيئي، الذي يهدف إلى رفع معيشة

[1]: عبد الخالق عبد الله، "**البعد السياسي للتنمية البشرية، حالة دول مجلس التعاون الخليجي**"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 290، بيروت، نيسان 2003، ص 130.

الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي[1].

1- تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة:

في التقرير المعنون "بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة" حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987 هي "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

ولقد ساد في القرن الماضي الفكر الاستهلاكي الصناعي وخاصة بعد الانفتاح الاقتصادي، حيث عكف الإنسان على التفكير في التكنولوجيا التي تقدر ربحا سريعا عن طريق إنتاج منتج له سوق استهلاكي دون النظر إلى جودة المنتج، أو نوعية المواد الخام المستخدمة أو الطاقة المستهلكة، ولقد أدى ذلك إلى استشار العديد من الصناعات الملوثة، وبالتالي وعلى المدى البعيد سيؤدي إلى زيادة مستويات التلوث عن الحدود المسموح بها وارتفاع معدلات الأمراض وخفض الإنتاج وظهور أمراض جديدة تهدد الحياة وعليه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تحقق تأمين تنمية اقتصادية تفي باحتياجات الحاضر وتحقق التوازن بينه، وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من استيفاء حاجياتهم، وبالتالي نستنج ما يلي[2]:

- أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في الأماكن قليلة لسنوات معدودات، وإنما للبشرية جمعاء على امتداد المستقبل البعيد.

- أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد.

- أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فان التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز حدود الممكن بيئيا.

---

[1]: نهى الخطيب، **"اقتصاديات البيئة والتنمية"**، مركز دراسات واستشارات الإدارة، 2000، ص220.

[2]: أسامة الخولي،**"مفهوم التنمية المستدامة"**، أوراق غير دورية، مركز دراسات واستشارات الإدارة، 1999،ص 44-45.

وهكذا فان السعي لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب نظام إنتاج يحترم الالتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية لهذه التنمية[1].

2- مؤشرات التنمية المستدامة:

أ- برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية المستدامة: في دورتها الثالثة عام 1995، وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، التي أنشئت في ديسمبر 1992 لضمان المتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة يغطي الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمؤسسية للتنمية المستدامة. وقد أسهمت منظمات حكومية وجماعات أساسية متدخلة كوكالات مسؤولة عن مؤشرات معينة، في بلورة هذا البرنامج. وإضافة إلى تعزيز الأنشطة الحالية الخاصة بجمع البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة، فقد طلب من البلدان على الخصوص، إيلاء اهتمام خاص لميادين مثل العوامل الديموغرافية، وتخطيط المدن، والفقر والصحة، وحق الحصول على الموارد وكذلك المجموعات الخاصة مثل النساء، والشباب، والأطفال المعاقين، والعلاقة القائمة بين هذه الميادين ومشكلة البيئة .

إن الغاية من برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي بالخصوص التوصل، إلى حدود عام 2001، إلى قائمة بمؤشرات للتنمية المستدامة مكيفة على المستوى الوطني، وتتسم بالمرونة الكافية بحيث يمكن قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة ومتناسقة، على نحو يمكن من إجراء المقارنات، ووضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطن.

ويحتوي برنامج العمل على قائمة مكونة من 134 مؤشرا للتنمية المستدامة، نشرت في شهر أغسطس من عام 1966، في وثيقة تعرف باسم "الكتاب الأزرق". هذه المؤشرات مجمعة في أربع فئات كبيرة هي الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، ومنظمة طبقا للإطار الكلاسيكي، تركيز، وضعية، إجابة. وكل مؤشر من هذه المؤشرات مبين في بطاقة منهجية مفصلة تبين التعريف، ومناهج الحساب، ومعايير اختيار المؤشر من طرف منظمة الأمم المتحدة. وقد طلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات

[1]: دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين **"مبادئ التنمية المستدامة"**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص167.

تلك التي تتوافق مع أولوياتها الوطنية، وأهدافها وغاياتها، حيث طلب من بعض البلدان من جميع أقاليم العالم أن تختبر المؤشرات 134 للتنمية المستدامة، التي بلورتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، قصد تحليل انطباقها على أوضاعها وإمكانية ترقيمها.

ب- معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة:

- أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.
- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها.
- أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها.
- أن تكون ذات قيم حدية متاحة.
- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.
- النواحي الخاصة: ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وأن يتم توظيفها بدقة وأن تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وأن يكون من السهل إعادة إنتاجها.
- الحساسية للزمن: بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية، قياسها وأدلتها

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف أو لتقييم النتائج، ونظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية، فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءا من مقاييس النمو الاقتصادي، إلى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة، كدليل التنمية البشرية. ولكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي "مؤشر تنمية"، عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها، ويمكن للمؤشر أن يشكل قياسا مباشرا أو كاملا لعامل مخصوص من التنمية، ويكون بذلك مؤشر تنمية باعتبار أن الجانب الذي يقيسه هو هدف للتنمية أو عنصر من عناصرها.[1] وللتنمية مؤشرات عديدة ومختلفة، تعدها جهات دولية لها علاقة بالاختصاص منها ما يلي:

المطلب الأول: مؤشرات التنمية

للتنمية عدة مؤشرات نذكر منها:

1-/ المؤشرات الاقتصادية:

تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي والاجتماعي للبلد، ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات، وأبرز هذه المؤشرات، الناتج القومي أو المحلي الإجمالي أو الكلي للفرد. كما بدأ الاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية الاجتماعية، أي تلك التي لها عائدية اقتصادية واجتماعية أو هي على الحدود بينهما كالعمالة، والبطالة والأجور وظروف العمل ودخل الأسرة وإنفاقها، والادخار والاستدانة وتوزيع الثروة وأسعار الاستهلاك والخدمات التعليمية والصحية والثقافية...الخ.

2-/ المؤشرات الاجتماعية:

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات من القرن الماضي، لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها، للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات

[1]: محمد عدنان وديع، **"قياس التنمية ومؤشراتها"**، الإصدار الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002. ص1.

الإحصائية الاقتصادية، لتضم طيفا واسعا من القضايا الاجتماعية، ومنها تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة، من أجل اختيار أكثر ملائمة، وتوجهت هذه الحركة إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر، مثل تلبية الحاجات الأساسية، وتوفير النمو والرفاه. وتمتاز المؤشرات الاجتماعية عن معدل الدخل الفردي بأنها تهتم بالغايات، كما تهتم بالوسائل وبأنها تظهر جانب التوزيع إضافة إلى المتوسط، وأخيرا أنها تشير إلى فجوة التأخر.

إذا كانت الجوانب الاقتصادية في التنمية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر، فإن معظم الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس، مباشرة أو ليست معرفة بوضوح، لذا فإن المؤشرات تستعمل بشكل شائع كتقريب وقياس جزئي لأمور، كالعدالة والأمن والتعليم وعناصر أخرى في الجانب الاجتماعي.

على الرغم من أن المؤشرات الاجتماعية تتفادى مشكلات الصرف والتثمين، فإنها تشكو من هشاشة قدرتها على المقارنة المكانية والزمانية، بسبب اختلاف التعاريف المستعملة في جمع البيانات، أو استنادها إلى مسوح بالعينة محدودة الحجم أو بسبب طرق جمع البيانات غير الدقيقة.

3-/ مؤشرات الحاجة الأساسية:

قام العديد من المؤلفين بتعريف الحاجة البشرية الأساسية، واقترحوا صيغ تصنيف لها، وحاولوا تحديد المقدار الضروري والكافي من الحاجات المستقلة. يتطلب تبني مقاربة الحاجات الأساسية في التنمية صياغة مؤشرات ملائمة عن هذه الحاجات، وقياس التصورات في إشباعها وتحديد الأهداف في مختلف مكوناتها، لمواجهة تلك الحاجات خلال إطار زمني محدد، وهناك عدة استعمالات لمؤشرات الحاجات الأساسية أهمها:

- مركز إشارة عن حالة التنمية على المستوى القطري.
- نقاط استرشادية للتخطيط كمؤشرات معدلات النمو المستهدفة، وقياس التغيرات في مستويات دخل الفرد.
- قياس جهود منظومة الخدمات العمومية (تقييم وتوزيع وكفاءة).

– قياس عرض بعض السلع والخدمات المرتبطة بالحاجة الأساسية لمواجهة الاستهدافات، ومعرفة النسب من السكان التي هي فوق أو تحت المعايير الدنيا.

– تحديد فجوة إشباع الحاجات الأساسية على المستوى الدولي، والسرعة التي يتم فيها ردم هوة أو اتساعها وتحديد أنماط لتأشير المعايير الدولية للرفاه وتقييم البلدان وفقا لذلك.

– تقييم أثار السياسات الاقتصادية، مثل سياسات الإصلاح.

4–/ مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة:

تختلف هذه المؤشرات وتنقسم إلى كل من:

❖ قياس الرفاه:

يطرح (Grootaert 1982) تمييزا بين ثلاث مقاربات لقياس الرفاه، هي أدلة الرفاه الحقيقية، والإنفاق الكلي والدخل الكامل، وفي دراسة أخرى (Anand & Harris 1994) استعملت خمسة مؤشرات محتملة لقياس الرفاه الفردي، هي (دخل الأسرة بالنسبة للفرد، إنفاق الأسرة الإجمالي للفرد، إنفاق الأسرة على الغذاء بالنسبة للفرد، عدد السعرات الحرارية لدى الأسرة بالنسبة للفرد، نسبة الإنفاق على الغذاء إلى الإنفاق الكلي للأسرة).

❖ نوعية الحياة:

يختلف مفهوم نوعية الحياة من شخص إلى آخر، ومن زمن لآخر ومن مكان لآخر، كما أنه قد يستعمل عموما بشكل يغطي مفاهيم مثل الأمن والسلام، وتكافؤ الفرص، والمشاركة والرضا الذاتي، وهي تعرض مشكلات قياس صعبة، من حيث محاولة تعريف هذه النوعية وقياسها وتحليل العناصر المهمة فيها، لذا قد يتطلب ذلك إسهاما من علماء الصحة والتغذية والتعليم والنفس والهندسة والاجتماع وغيرهم. هناك جهود دولية وإقليمية لقياس نوعية الحياة وما يتعلق بها، ومنها برنامج المؤشرات الاجتماعية للتنمية لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، الذي انطلق في أواخر السبعينات، وبرنامج اليونسكو لبحوث نوعية الحياة ذات الصلة بالسياسات.

المطلب الثاني: قياس التنمية[1]

تتنوع مقاييس التنمية ما بين اقتصادية واجتماعية، ومادية ولا مادية، وكمية ونوعية، ولا عجب في هذا التنوع بالنظر إلى التغير الإنساني الذي يتفاوت زمنيا ومكانيا هو الآخر، ومن ثم تتفاوت التنمية بشدة من حيث: مفهومها وأهميتها ودرجة الحاجة إليها من منطقة لأخرى ومن مجتمع لآخر، كما تتعدد معايير قياسها بتعدد خصائصها ومقوماتها ومعوقاتها من دولة لأخرى، بمثل ما قد تتعدد في الدولة الواحدة على حسب درجة التنمية المتطلبة، أما فيما يتعلق بمقاييس التنمية توجد أربع قضايا أساسية لوضع مؤشر للتنمية هي:

- اختيار المتغيرات.
- تقدير أهمية هذه المتغيرات.
- وسيلة إيجاد مؤشر مركب.
- فائدة هذا المؤشر وجدوى استخدامه.

وقد أدى الاعتماد على هذه المقاييس بالباحثين إلى إيجاد أربعة أبعاد للتنمية هي:

- البعد التقني.
- البعد الديمغرافي.
- البعد الخاص بعلاقات الدخل والعلاقات الخارجية.
- البعد الخاص بالدول الكبرى والدول الصغرى.

حيث تم ترتيب الدول على هذا المقياس ورسمت لها خرائط بناء على ذلك، لكن العديد من تلك المتغيرات كان مطولا ومكررا، ولذلك فإن المؤشرات الناتجة كانت معممة بدرجة كبيرة ومن الصعب تفسيرها. بعدها اقترح الباحثون من مختلف النظم العلمية مؤشرات متنوعة للتنمية، وذلك في محاولة لإيجاد مقياس ذا معنى، وتم الاتفاق على أن متغير الناتج القومي لكل شخص هو متغير مناسب وكاف للاستخدام، ولكنه يهمل بشدة العديد من جوانب التنمية المهمة، ولقد حاول كل باحث إيجاد مؤشر

[1]: أحمد محمد عبد العال، "**جغرافية التنمية: مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية**"، ملخص ورقة بحثية، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، الكويت، 2009.

جديد يعكس آراء أوسع أو أعمق لمشكلة التنمية، ولكن لسوء الحظ كان لكل مقياس جوانب ينفرد بها، ولم يكن لأي منها شمولية القياس.

- **الأدلة المركبة لقياس التنمية[1]**

تم إعداد العديد من الأدلة من جهات علمية ودولية وحتى مجلات مختصة لقياس التنمية، نذكر باختصار أهمها والأكثر انتشار وتداولا، وهي أعمال متفاوتة في المنهجية والاهتمام والتركيب كأمثلة عن الجهد الواسع المبذول في هذا الميدان.

1-/ دليل مستوى المعيشة:

قسمت دراسة معهد الأمم المتحدة للبحوث الاجتماعية مجال مستوى المعيشة، إلى مكونات من الحاجات الأساسية التي يشكل إشباعها، إسهاما في المستوى العام للرضا المعبر عنه في مستوى المعيشة وهذه الحاجات، إما فيزيائية كالتغذية والسكن والصحة أو ثقافية كالتعليم والأمن، وأضافت مكونا خاصا للتعبير عن الحاجات الأعلى التي تفوق الحاجات الأساسية.

كان التعريف الذي قدمته الدراسة لمستوى المعيشة "هو المستوى من إشباع حاجات السكان المؤمن بواسطة تدفق السلع والخدمات في لحظة معينة"، وإن إشباع معظم الحاجات قابل للقياس، ويمكن قياسه فقط تلك الحاجات القابلة للقياس هي التي تدخل في دليل مستوى المعيشة المعرف أعلاه الذي يقيس مستوى المعيشة وليس أي شيء آخر.

يتميز الدليل الموحد الذي اقترحته الدراسة لمستوى المعيشة، بالشمول والبساطة والمرونة والتمييز بين الضروريات والترفيهات، أي الحاجات الأساسية والحاجات العليا، وقياس الوحدات المادية كلما أمكن ويستثني من ذلك الحاجات العليا لأنها تمثل فائض الدخل، وتمثل مكوناته حاجات معترف بها عالميا تحت مختلف الظروف السياسية والمناخية والثقافية ومستويات التنمية، ما يسمح بإمكان المقارنة الدولية.

[1]: محمد عدنان وديع، **مرجع سابق**، ص9.

2-/ دليل نوعية الحياة:

اعتبر (Liu 74) وهو معد هذا الدليل، ومطبقه على الولايات المتحدة الأمريكية، أن نوعية الحياة هي مخرج لنوعين من المدخلات مادية وروحية، وتتكون المدخلات المادية من ما يمكن قياسه من سلع وخدمات وثراء مادي...إلخ، بينما تتضمن المدخلات الروحية كل ما لا يمكن قياسه من العوامل الفيزيولوجية مثل الانتماء إلى جماعة، الاحترام، التقدير الذاتي، العاطفة، ...إلخ، وقد استعمل تسع مؤشرات بجملة من المتغيرات القابلة للقياس تجاوزت في مجملها 100 متغير.

3-/ الدليل العام للتنمية:

من بين أعمال معهد الأمم المتحدة للبحوث الاجتماعية (UNRISD)، الهادفة إلى دراسة مؤشرات التنمية وإعداد دليل مركب عنها، نذكر دراسة الأستاذ "قراناهت وآخرون" سنة 1985، والتي استعملت أربعة طرق في اشتقاق الدليل العام للتنمية، بدأت الدراسة بـ 100 متغير، تم إنقاصها بسلسلة من المعالجة إلى 73 ثم إلى 60 ثم إلى 40 مؤشرا سميت "مستودع المؤشرات"، وضعت عن 120 بلدا في بنك معلومات معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ومن هذه المؤشرات تم انتقاء 19 مؤشرا سميت "المؤشرات النواة"، التي استعملت في تشكيل الدليل العام للتنمية.

كما عرضت الدراسة قياس مقدار الانحراف في مؤشرات معينة عن مستوى التنمية العام في القطر وأسلوب نقاط الاتصال، ما يسمح بعدم الاكتفاء بدليل التنمية العام في تقييم التنمية، بل برده بصورة إجمالية عن مختلف المكونات.

4-/ دليل التنمية البشرية:

يعتبر مفهوم التنمية البشرية أكبر مجالا من نظريات التنمية الاقتصادية التقليدية، فكثيرا ما يضيع الهدف من التنمية في زخم الانشغال بالمفاهيم الاقتصادية للنمو، والتضخم وغيرها من الموضوعات الاقتصادية ولما كانت نماذج النمو الاقتصادي، تتناول زيادة الناتج القومي أكثر مما تتناول تحسين حياة البشر، فقد ظهرت ضرورة البحث عن بديل لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، كمقياس لدرجة التقدم ومتابعته لأنه ليس بمتوسط الدخل وحده تقاس التنمية. ولقد تزايد استخدام "دليل التنمية البشرية"، كمؤشر مركب لقياس مدى تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع، ولتحديد مراتب الدول وكذلك أقاليمها من حيث درجة التنمية، ويتكون هذا الدليل من ثلاث مكونات هي: "الصحة والتعليم والدخل" ويقاس التقدم في هذه المكونات بالمؤشرات التالية:

- توقع أمل الحياة عند الولادة.
- معدل القراءة والكتابة بين البالغين.
- المعدل المركب لنسب القيد في مراحل التعليم.
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

إن الميزة الأساسية لتقارير ومؤشر التنمية البشرية هي طرح الموضوع على المستوى العالمي وبشكل مستمر من سنة إلى أخرى، على عكس الأدلة المركبة الأخرى والحصول بذلك على ردود فعل ناقدة حوله، مما سمح بتحسن ملحوظ سواء على مستوى الشمول أو على مستوى التركيب أو تقنية الحساب. ورغم الإدراك العام بأن دليل التنمية البشرية يلخص وضع التنمية في الدول، ومن ثم في أقاليمها إذا ما طبق على مستوى هذه الأقاليم، إلا أنه لا يعتبر مقياسا شاملا لكل جوانب الرفاه البشري، لأنه دليل محدود في حاجة إلى توسيع مجالاته، وينبغي تعزيزه بمؤشرات مهمة في دلالتها على حالة التنمية البشرية، حتى يمكن استخدامه تقديم صورة كاملة لما تم إنجازه في مجال التنمية.

لم تلق الأدلة المركبة عدا دليل التنمية البشرية قبولا وإجماعا حسنا، ومع ذلك تكررت المحاولات لصياغة أنماط جديد منها، وأهم انتقادات وجهت لهذه الأدلة المركبة تتمحور فيما يلي[1]:

- المشكلات المفاهيمية والتقنية المحيطة بهذه المحاولات لصياغة مؤشرات للمكونات الانفرادية للرفاه ومن المحتمل أن تتضاعف هذه المشكلات عن محاولة اختصار جوانب مختلفة من الرفاه والتنمية، في دليل واحد أو أدلة محددة العدد لنوعية الحياة.

- صعوبة وجود طريقة موضوعية لوزن وتصنيف مختلف مؤشرات الرفاه، وبالتالي مهما كانت المقاربة فلا بد من منظومة تحكيمية تعتمد على أحكام القيم.

- قلة الارشاد النظري ليحكم خيار المؤشرات وبالتالي التحكم هو الغالب.

- من الصعب إيجاد إجماع على الحاجات المطلوب إشباعها.

قد يرى بعض المهتمين أن الأدلة المركبة مجرد أداة لتصنيف الدول وترتيبها تنازليا أو أنها مجرد تمرين ذهني صحة التدريج للدليل والمكونات.

[1] : محمد عدنان وديع، **مرجع سابق** ، ص14.

المطلب الثالث: أهـداف التنمـية

يعد تعدد المفاهيم بالنسبة إلى التنمية أحد أهم المؤشرات التي تجعل الأهداف المرجوة منها مختلفة، بالنظر إلى البعد الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي والبشري للتنمية، ولهذا فإن الباحثين قد اتفقوا على العموم حول أهداف تشترك فيها الكثير من الدول وتسعى لتحقيقها، وهي كالتالي:

1-/ زيادة الدخل القومي: يعتبر هذا العامل من أهم أهداف التنمية في الدول المتخلفة، لأن غرضها الأساسي من القيام بعملية التنمية هو النهوض باقتصاديات تلك الدول والخروج بها من بوتقة التخلف الذي تعيشه، وذلك من خلال القضاء على الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للسكان وارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، فلا يمكن الوصول إلى ما تم ذكره سابقا دون الزيادة في الدخل القومي، هذا الأخير يرتبط بعوامل عديدة أخرى تؤثر فيه، نذكر منها، ارتفاع معدل النمو السكاني، فكلما كان هذا المعدل كبيرا كلما لجأت الدولة إلى تحقيق نسبة أعلى في دخلها القومي المرتبط بإمكانياتها المادية والتقنية والثروة البشرية، حيث أنه كلما توفرت رؤوس الأموال والكفاءات البشرية كلما زاد دخل الدولة القومي[1].

2-/ رفع المستوى المعيشي: وهو من أهم الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول السائرة في طريق النمو، حيث يصعب تحقيق الضروريات المادية للحياة، من مأكل ومسكن وصحة أمام الزيادة المستمرة في النمو السكاني، ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان هذا الدخل مرتفعا، كلما ارتفع معه المستوى المعيشي للأفراد والعكس صحيح.

3-/ تقليل التفاوت في الدخل والثروة: تتميز أغلب الدول المتخلفة بوجود فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروة، حيث تسيطر فئة قليلة على الثروة ورؤوس الأموال، في حين تبقى الأغلبية الكبيرة من أفراد المجتمع تعاني الحرمان وسوء المعيشة، مما يدفع بالشعور بعدم وجود العدالة الاجتماعية، وبالتالي فإن الهدف من التنمية هو إيجاد أطر مؤسساتية تعمل على تحقيق التنمية، وليس الاكتفاء بمعدل نمو عالي ودخل قومي كبير.

---

[1]: محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، "**مقدمة في التنمية والتخطيط**"، دار النهضة العربية، 1982، بيروت، ص 49. بتصرف.

وبصفة عامة يمكن القول بأن الهدف الأساسي من التنمية، هو تمكين الإنسان من أن يعيش بصحة جيدة لأطول مدة ممكنة، من خلال تنمية بشرية كاملة وشاملة ترتكز على ثلاث عناصر أساسية تتمثل في طول العمر، وما يقابله من أمل في الحياة عند الولادة، الناتج الداخلي الخام لكل ساكن، وما يقابله من قدرة شرائية، والمستوى التعليمي المعبر عنه بمعدل تعليم الكبار ومعدل التمدرس بالنسبة لفئة الصغار أو الذين هم في مرحلة التعليم.

المبحث الثالث: الحكم الراشد و طبيعة علاقته بالتنمية

تطور تعريف الحكم الراشد على مر الزمن، وتحول من أولويات الحكم التي تهدف إلى زيادة الكفاءة والنمو الاقتصاديين، إلى سياسات الحكم ومؤسساته التي تعزز على أفضل وجه توفير قدر أكبر من الحرية والمشاركة الحقيقية والتنمية البشرية المستدامة وحقوق الإنسان. وقد حدد المجتمع الدولي بشكل مباشر أو غير مباشر، في عدد من الإعلانات ووثائق المؤتمرات العالمية الأخرى، الترابط بين الحكم الراشد وحقوق الإنسان.

المطلب الأول: أثر تطبيق الحكم الراشد على التنمية

إن تعميق مفهوم الحكم الراشد سيؤدي إلى خلق بيئة إنسانية على المستوى الوطني، والمستوى الدولي ويؤدي إلى ترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيخلق مجالا لإقامة المؤسسات الفاعلة داخل المجتمع، وبالنتيجة ستحقق النمو والازدهار والنتيجة المستدامة التي تنشدها جميع الدول وحكوماتها المتعاقبة.

1-/ الحكم الراشد ومفاهيم حقوق الإنسان:

يعتبر الأساس الذي يقوم عليه الحكم الراشد هو الاستجابة لاحتياجات الشعوب ونظرتها للحاضر وللمستقبل، الذي تعيشه أو ترغب العيش فيه، في ظل المسؤولية والشفافية والمحاسبة والمشاركة في صنع القرارات. إذن على جميع الدول أن تقدم كافة المساعدات بهذا الخصوص وتعمل على ضمان احترام هذا التعاون القائم بين الدولة والشعب، وعدم إعاقته والتشجيع عليه بشكل مستمر ودائم والنظر إلى تحقيق الهدف الرئيسي من نشر مفهوم الحكم الراشد وهو تعزيز حقوق الإنسان.

أولا: مفهوم حقوق الإنسان من المنظور الدولي

عادة ما يعرف الباحثون حقوق الإنسان بأنها مجموعة الحقوق التي يتمتع بها الإنسان بوصفه إنسانا. هذا التعريف يجد سنده فيما نصت عليه المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بقولها "يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم البعض بروح الإخاء". كما تجد هذه الصفة الإنسانية الشاملة للحقوق سندها أيضا من نص

المادة الثانية من الإعلان، التي تقرر أن "لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان دون تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا وغير سياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر"، هذا الطابع الإنساني الشامل للحقوق يضفي عليها طابعا أخلاقيا، ويجعلها حقوقا غير قابلة للتنازل عنها وغير مشروعة الانتهاك لأي سبب من الأسباب. وتصبح هذه الحقوق هي بذاتها مصدر الشرعية ولا تستمد شرعيتها من أي نظام قانوني وضعي، فإذا أصدرت الدولة الوطنية تشريعا ينتهك حقوق الإنسان لمواطنيها بأن يحرمهم من حرياتهم الطبيعية، مثلا أو يميز بينهم بسبب الدين أو الأصل أو اللغة أو العرق كان هذا القانون عاريا من الشرعية القانونية، وكانت الدولة التي أصدرته عارية من الشرعية السياسية وبطبيعة الحال يمكن تتبع حقوق الإنسان في التراث الديني والفكري للبشرية لقرون عدة سابقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948، فلا تخلو ديانة من الديانات من نصوص حول تكريم الإنسان، ولا تخلو ثقافة من الثقافات من مبادئ للرحمة والعدل والإنصاف.

ولكننا عندما نتحدث عن التراث العالمي المعاصر لحقوق الإنسان، فإنما نعنى به مجموعة المبادئ الملزمة التي اتفقت الجماعة الإنسانية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، تحديدا على الالتزام بها التزاما قانونيا، يجد سنده في آليات دولية وداخلية تكفل تحقق ذلك الالتزام. أي أن حقوق الإنسان في عصرنا هذا لم تعد مجرد مبادئ فاضلة تحض عليها الأخلاق القويمة أو تعاليم تحض عليها الأديان، ولكنها تحولت إلى التزامات قانونية يتعرض من يخالفها لجزاءات على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. فمصطلح حقوق الإنسان إذن يشير إلى مجموعة الحقوق اللصيقة بالشخصية الإنسانية التي نصت عليها المواثيق الدولية والتي يتمتع بها الإنسان، ولا يجوز تجريده منها لأي سبب كان بصرف النظر عن كل مظاهر التمييز مثل الدين واللغة واللون والأصل والعرق والجنس وغير ذلك.

ثانيا: خصائص حقوق الإنسان

حقوق الإنسان لا تشترى ولا تكتسب ولا تورث، فهي ببساطة ملك الناس لأنهم بشر، فحقوق الإنسان "متأصلة" في كل فرد، وحقوق الإنسان واحدة لجميع البشر بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي. وقد ولدنا جميعا أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وحقوق الإنسان "عالمية"، كذلك حقوق الإنسان لا يمكن انتزاعها فليس من حق أحد أن يحرم شخصا آخر من حقوق الإنسان، حتى لو لم تعترف بها قوانين بلده، أو عندما تنتهكها تلك القوانين، وحقوق الإنسان ثابتة "وغير قابلة للتصرف"، كي يعيش جميع الناس بكرامة، فإنه يحق لهم أن يتمتعوا بالحرية والأمن، وبمستويات معيشة لائقة، وحقوق الإنسان "غير قابلة للتجزئة ".

ثالثا: فئات حقوق الإنسان

يمكن تصنيف الحقوق إلى ثلاث فئات:

1- الحقوق المدنية والسياسية: (وتسمى أيضا "الجيل الأول من الحقوق")، وهي مرتبطة بالحريات وتشمل الحقوق التالية: الحق في الحياة والحرية والأمن، وعدم التعرض للتعذيب والتحرر من العبودية المشاركة السياسية، وحرية الرأي والتعبير والتفكير والضمير والدين، وحرية الاشتراك في الجمعيات والتجمع.

2- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: (وتسمى أيضا "الجيل الثاني من الحقوق")، وهي مرتبطة بالأمن وتشمل العمل والتعليم والمستوى اللائق للمعيشة، والمأكل والمأوى والرعاية الصحية.

3- الحقوق البيئية والثقافية والتنموية: (وتسمى أيضا "الجيل الثالث من الحقوق")، وتشمل حق العيش في بيئة نظيفة ومصونة من التدمير، والحق في التنمية الثقافية والسياسية والاقتصادية.

تستند بعض الرؤى الفكرية في مجال حقوق الإنسان، إلى تمايز الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في عهدين مستقلين، عن الأمم المتحدة للإشارة إلى ترتيب معين لهذه الحقوق حتى أن هذه الرؤى تشير لأجيال متتالية لحقوق الإنسان، كتصنيف تاريخي وتدرجي فالحقوق المدنية والسياسية تعد الجيل الأول من الحقوق الإنسانية، بينما تمثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الجيل الثاني، أما الجيل الثالث فيتمثل في مجموعة الحقوق التي جرى التعبير عنها كمفهوم جماعي شامل مثل الحق في بيئة نظيفة والحق في التنمية.

وقد تعززت هذه الرؤية مع تحول العولمة لتصبح بمثابة "روح العصر"، بما تتضمنه من حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات، ومن ثم الاتجاه لتهميش بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لصالح حقوق أخرى، وخاصة أن هذه الرؤى الفكرية تعتبر أن الحقوق المدنية والسياسية، كحريات للفرد في مواجهة تدخل الدولة تعني مفهوما عكسيا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي تعني وجوب تدخل الدولة، وأن الطائفة الأولى من الحقوق هي الحقوق الإنسانية الأساسية، وأنه لا يمكن إعمال الحقوق الأخرى إلا بتحقيق هذه الحقوق، وذلك على الرغم من أن الممارسة تشير إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان "الأساسية"، في علاقتها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ترجع إلى سياسات حكومية اقتصادية واجتماعية معينة أو الفشل في تقديم الدعم والمساندة للمتضررين. ومن ناحية أخرى، فإنه لا مجال للحديث عن تمتع الإنسان بحقوقه المدنية والسياسية كالحق في المشاركة دون توافر جميع الضرورات الأساسية للحياة كالعمل والغذاء والسكن المناسب، والرعاية الصحية والتعليم والثقافة.

رابعا: العلاقة بين الحكم الراشد وحقوق الإنسان[1]

تعتبر الحريات العامة جزءا من حقوق الإنسان الطبيعية والتي تكرست له عبر الخليقة، وشجعتها ونظمتها الكثير من القوانين، وكذلك الشرائع السماوية وعلى رأسها الإسلام، وتمثل إدارة الحريات العامة بشفافية وكفاءة أساسا للتنمية السياسية، وحافظا للدولة والمجتمع من الانهيار أو الاقتتال الداخلي، وتمثل في الوقت نفسه مصدرا أساسيا من مصادر تصحيح المسار وتوجيه الكفاءات ورفع المظالم، ومن أهم هذه الحريات، حرية التعبير، وحرية التجمع، وحرية تشكيل الأحزاب والنقابات، وحرية الصحافة والإعلام والحريات الأكاديمية، وهي تشكل أساسا للحريات الجماعية في الدولة الصالحة الحديثة.

وثمة علاقة خطية بين الحريات العامة والحكم الراشد وخاصة في مجال دعم إدارة الحكم الراشد، وبرامجه ذات الصلة بإدارة الحكم والتي تشمل الهيئات التشريعية، القضاء، الهيئات الانتخابية، اللامركزية والحكم المحلي، إدارة القطاعين الخاص والعام، الاقتصاد والإدارة المالية، ومنظمات المجتمع المدني، وتعد هذه العلاقة منطلقا جوهريا لتحقيق الاستقرار، وهي الإطار المنظم للديمقراطية والحكم الراشد نحو إستراتيجية بناء الحريات العامة والحكم الراشد من خلال:

1- تعديل القوانين المنظمة للحريات باتجاه مزيد من الانفتاح.

2- توسيع دائرة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار.

3- توسيع وسائل وطرق حماية الشفافية والمساءلة واستبعاد كل قانون يحمي أي مسئول من ذلك.

4- تفعيل نظام القضاء العادل والذي يتساوى أمامه المواطنون.

5- اعتماد الشرعية الشعبية أساسا للحكم بعيدا عن الإقصاء والاستفراد والاستبداد والتهميش.

[1]: غادة لطفي، "**دليل إرشادي حول الحكم الراشد**"، مشروع تحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، الجمعية المصرية للتسويق والتنمية، 2015، القاهرة، ص25.

إن العلاقة بين الحكم الراشد وحقوق الإنسان علاقة معقدة بالنظر إلى اختلاف منشأ المفهومين واستخدامهما، وقد انطوى مفهوم الحكم الراشد، فيما حمله من دلالات في السابق، على تحيز تكنوقراطي يهدف إلى تهيئة أفضل الشروط الممكنة للتنمية الاقتصادية.

و قد خلصت حلقة دراسية بشأن ممارسات الحكم الراشد من أجل تعزيز حقوق الإنسان، وهي حلقة نظمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عام 2004، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى وجود علاقة تآزر بين الحكم الراشد وحقوق الإنسان. "وتطرح مبادئ حقوق الإنسان مجموعة من القيم التي تسترشد بها الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية في أعمالها، وإضافة إلى ذلك تثري مبادئ حقوق الإنسان مضمون جهود الحكم الراشد، أي أنها قد تثري عملية وضع الأطر التشريعية والسياسات والبرامج ومخصصات الميزانية وغير ذلك من التدابير.

بيد أنه لا يمكن احترام حقوق الإنسان وحمايتها على نحو مستدام في غياب الحكم الراشد، ويعتمد إعمال حقوق الإنسان على توافر بيئة مواتية وتمكينية، ويشمل ذلك توافر الأطر القانونية والمؤسسات المناسبة فضلا عن العمليات السياسية والتنظيمية والإدارية، التي تناط بها الاستجابة لحقوق السكان واحتياجاتهم"، وإضافة إلى ذلك، "يشكل الحكم الراشد عماد عملية صياغة السياسات وتنفيذها على نحو فعال، بما يشمل التكامل في تقديم الخدمات الأساسية كالتعليم والمياه والصرف الصحي والصحة"[1].

و في القرار 20/19، يحدد مجلس حقوق الإنسان المبادئ التالية للحكم الراشد (المساءلة والشفافية والنزاهة وعدم التمييز والمشاركة والمساواة والكفاءة والمقدرة). وتتداخل أكثرية هذه المبادئ بوصفها مبادئ لحقوق الإنسان على الرغم من أنه من الأساسي لدى الربط بين هذين المفهومين أن يعرف الحكم الراشد بشكل مثالي وأن يسترشد بالتفسيرات المعيارية القائمة لمبادئ حقوق الإنسان هذه ولمعايير وحقوق الإنسان على نحو أعم. وهذا النهج العام المتمثل في استخدام حقوق الإنسان كدليل يمكن أن ينطبق

[1]: Geraldine J. Fraser-Moleketi, Marcia V. J. Kran**,"Global Thematic Consultation on Governance and the Post-2015 Development Framework**": Consultation report, 2019, sect. 4.1.1.

أيضا على مبادئ الحكم الراشد كمبدأ النزاهة، وهو ليس مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان في حد ذاته غير أن النزاهة في سياق الحكم الراشد تمثل عنصرا رئيسيا يكمل مفهوم المساءلة والشفافية.

2-/ الحكم الراشد والتنمية المستدامة:

لقد ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يحتل موقعه في صدارة توافق الآراء الدولي المتنامي الذي انعقد على أن ثمة ارتباط لا ينفصم بين الحكم الراشد والتنمية البشرية المستدامة، كما أن تنمية القدرة على الحكم الراشد يمكن أن تكون وينبغي أن تكون السبيل الأولي للقضاء على الفقر. غير أن هناك تنوعا كبيرا في الأفكار المتعلقة بالحكم الراشد والارتباط بين الحكم والتنمية البشرية المستدامة، سواء في الأدبيات الأكاديمية أو فيما بين القائمين على التنمية.

1- تعريف التنمية المستدامة: تعرف بأنها توسيع الخيارات المتاحة لجميع الناس في المجتمع، ويعني ذلك أن تتركز عملية التنمية على الرجال والنساء، وبخاصة الفقراء والفئات الضعيفة. كما أنه يعني"حماية فرص الحياة للأجيال المقبلة والنظم الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة"، حسب (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية لعام 1996)، وذلك يجعل الهدف المحوري للتنمية يتمثل في خلق بيئة تمكينية يمكن أن يتمتع فيها الجميع بحياة طويلة وصحية ومبدعة.

كما أن هناك خمسة جوانب للتنمية المستدامة، تؤثر جميعها على حياة الفقراء والفئات الضعيفة[1]:

- **التمكين:** إن توسيع القدرات والخيارات المتاحة للرجال والنساء يزيد من قدرتهم على ممارسة تلك الخيارات وهم متحررون من الجوع والحاجة والحرمان، كما أنه يزيد من الفرص المتاحة لهم للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم، أو الموافقة عليها.

- **التعاون:** نظرا لأهمية الشعور بالانتماء والسعادة والإحساس بوجود هدف ومعنى للحياة بالنسبة لتحقيق الذات بشكل كامل، تهتم التنمية البشرية بالطرق التي يعمل بها الناس معا، ويتفاعلون.

[1]: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**"، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يناير 1997، ص7-8.

- **الإنصاف:** إن توسيع الإمكانيات والفرص يعني ما هو أكثر من مجرد زيادة الدخل، إذ يعني أيضا الإنصاف مثلا وجود نظام تعليمي يمكن للجميع الالتحاق به.

- **الاستدامة:** لا بد من تلبية احتياجات هذا الجيل دون المساس بحق الأجيال المقبلة في التحرر من الفقر والحرمان، وفي ممارسة قدراتها الأساسية.

- **الأمن:** وبخاصة أمن المعيشة، فالناس بحاجة أن يتحرروا من الظواهر التي تهدد معيشتهم، مثل المرض أو القمع، ومن التقلبات الضارة المفاجئة في حياتهم.

2- العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة:

إن الحكم الراشد يرتبط بالتنمية بعلاقة وثيقة من خلال توجه الحكم الراشد لتلبية احتياجات ومصالح المواطنين، وكذلك الاستجابة لمتطلباتهم الجديدة والطارئة، بما يشمل ليس فقط احتياجاتهم الأساسية من مأكل ومشرب فقط، بل كذلك احتياجاتهم من أجل تحقيق الرفاهية، ومن أجل توسيع خياراتهم وفرصهم وقدراتهم، على تقرير المصير الفردي والجماعي سواء بسواء، وهو ما يشكل جوهر العملية التنموية المتجهة نحو توسيع فرص وخيارات المواطنين. فالحكم الراشد لا يكتفي بأسس الديمقراطية فقط ولكنه يضيف عليها أسسا إضافية للممارسة الديمقراطية تتضمن كل قضايا الشفافية والمساءلة والعمل من أجل التوافق، وكذلك الفعالية في الاستجابة لمتطلبات واحتياجات المواطنين العادية منها والطارئة وخلق آلية سلمية فعالة ومستديمة لتداول النزاعات بدل اللجوء إلى العنف.

إن الحكم الراشد في النظام السياسي هو أداة وحافز مهم للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء بسواء، والحكم الراشد في هيئات الحكم المحلي هو محفز مهم للتنمية المحلية، والحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية هو حافز مهم للتنمية الاقتصادية.

كما يعتبر الحكم الراشد عملية ضروري لإتمام عملية التنمية وخصوصا التنمية المستدامة، ويمكن أن نحدد عناصر الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية من خلال المرتكزات التالية:

- ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة لأي حكومة.

– احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.

– التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة، والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

– احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.

– إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وان تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.

– اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الراشد[1].

ومن خلال تمكين العلاقة بين الحكم الراشد ومفهوم التنمية على الدولة أن تقوم بتشجيع الاستثمار وبالأخص استثمار الموارد البشرية، والمساعدة بالقضاء على الفقر والبطالة، وعلى الدول أن تعمل على صياغة التشريعات لتعزز تبادل المعلومات المتعلقة بالتنمية، وترسيخ الحكم الراشد في إطار عمل الدول وتفعيلها في جميع المؤسسات، وسيترك هذا أثرا ايجابيا في العديد من شؤون الحياة وخصوصا المتعلقة بالتنمية، كالقضاء على الفقر والبطالة وتعزيز دور السلطة التشريعية في سن القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك تعزيز النظم القانونية الوطنية في إنفاذ القوانين للحد من انتشار الجريمة، والاعتداء على سلامة المواطنين، والاتجار غير المشروع، ووضع تدابير فاعلة للتصدي للجرائم المختلفة.

[1]: مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني،"**الحاكمية الراشدة، جدل لم يحسم بعد**"، الأردن: مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني جوان 2007، متحصل عليه من الموقع: www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_doc . 13/06/2019

في هذا السياق نعتبر أن الحكم الراشد وسيادة القانون وأثرهما على التنمية ستساعد إلى حد كبير في تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع، وخصوصا بين الجنسين من جهة، والى الارتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية والرعاية وتنوع الخدمات وغيرها، ومساعدة الفئات المهمشة، والمشاركة في شؤون الحياة العامة والمحافظة على حقوق الإنسان واحترام الآخرين، وتعزيز نظام دولة القانون ومؤسساتها، المبنية على المحافظة على موارد الدولة وطريقة استثمارها وتوزيعها بصورة شفافة وواضحة، وتخضع لمفهوم المحاسبة والمسؤولية ولأي تقصير تجاه الوطن والمواطن.

ترتبط رشادة الحكم أساسا بعملية صنع القرار من حيث مدى عقلانيتها، بل أن تدقيقا أكثر في العلاقة بين التنمية والحكم الراشد يفضي إلى إدراك أنها علاقة تبادلية من ناحية أن يؤدي الحكم الراشد إلى تنمية مستدامة، ذلك أن أسلوب الحكم يقوم على مشاركة كل الأفراد رجالا ونساء، دون تهميش في التخطيط والتنفيذ والتقييم لمخطط ومشروعات وسياسة التنمية، ومن ناحية أخرى، تعد التنمية مدخلا للحكم الراشد لأن من شأنها تحقيق المشاركة والعدالة والتمكين، وحتى تتحقق هذه العلاقة فإن الخطوة الأولى هي سد الفجوة النوعية التي تضعف قدرة الدولة، ونقطة الانطلاق في ذلك هي تطوير نظام التعليم وتحديثه لتوليد النشاط والحيوية وتعبئة الطاقات للتغيير.

يؤدي وجود أطر مؤسسة ديمقراطية إلى تقليل الفساد البيروقراطي ويجعل المؤسسات العامة للدولة أكثر مصداقية في تنفيذ قواسمها، وتطبيق القواعد المدعمة للحقوق والملكيات، خوفا من المساءلة والمحاسبة وهذا بعد أن تأكد أن العوامل الأساسية والمساعدة على النجاح في المنافسة في ظل العولمة تنتمي لعالم الإدراك والقيم والسلوك، لا لعالم المال وعالم التكنولوجيا، بل أن الإنسان الذي كان سببا في التحول من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية. ومن ثم فإن تنمية القدرة التنافسية لا تتم من خلال نقل التكنولوجيا وإنما من اكتساب العنصر البشري للعوامل المطلوبة، من خلال التعليم بصورة منهجية منظمة، ولهذا تكون الدول النامية معنية بتعزيز القدرات التنافسية لمؤسساتها، وحوكمة شركاتها التي لا تزال تخضع لهيمنة الأفراد لإحجام ذويها عن اقتسام السلطة وافتقادها لقواعد التنبؤ، وتتنافس على أساس السعر وتفتقر إلى الموارد الإدارية والتكنولوجية والحوكمة السليمة.

3-/ الحكم الراشد ومناخ الاستثمار:

يرتبط برنامج مناخ الاستثمار وإدارة الحكم ارتباطا وثيقا، ويتشابكان بحيث أنهما يعطيان الأولوية القصوى لقواعد وإجراءات واضحة يمكن توقعها في مجال تنظيم الاقتصاد، ولتطبيق فعال وثابت لهذه القواعد، ولتوفير الخدمات العامة الأساسية بصورة فاعلة (مثل البنى التحتية وتطبيق القانون والتعليم) وتظهر الدراسات الهادفة إلى تقييم مناخ الاستثمار وأعمال تشخيصية أخرى.

1- جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي أهم عنصر من عناصر التمويل الخارجي للتنمية والحكم الراشد، فقد فاق في الأهمية التمويل من خلال البنوك والمساعدات الرسمية للتنمية، وهناك نوعان من الاستثمار المباشر الأول يتعلق بالمشاريع الجديدة أو ما يطلق عليه اسم المشاريع الخضراء، والثاني يطلق عليه اسم الاندماج والاقتناء من الشركات، وقد زادت أهمية الاندماج والاقتناء بفضل تشريع وتوسيع برامج الخوصصة في البلدان النامية وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في إعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي، بتعزيز قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي، والمشاركة في العملية الإنتاجية الدولية بحيث يكون هذا الاستثمار جزاءا أساسيا من الرافعة التي تنقل بالاقتصاد إلى اقتصاد أكثر كفاءة، مرتبط بالاقتصاد العالمي ومساهم في العملية الإنتاجية الدولية، أما إذا كان الهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر هو الحصول فقط على موارد مالية فيظل على أهمية ذات أثر محدود.

2- عناصر القوة والضعف في جذب الاستثمار:

يمكن تحديد مكامن القوة والضعف لكل دولة أو مجموعة جغرافية معينة، على صعيد جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمؤشرات الفرعية أو المكونات الرئيسية، عن طريق المؤشر العام للجاذبية، وهو ما يسمى بميزان الجاذبية. ويعتبر أداء دولة ما نقطة إذا ما كان موقعها في الثلث الأعلى من الترتيب بالنسبة للمتغير الذي يتضمنه المؤشر الفرعي للجاذبية، ونقطة ضعف إذا ما كان ترتيبها في الثلث الأخير من قيم المتغير تحت الدراسة. وإسنادا إلى نتائج الميزان الإجمالي الذي يتم قياسه بطرح مجموع نقاط

الضعف من مجموع نقاط القوة، يمكن إعادة ترتيب الدول حسب الميزان الذي يشكل نظام معلومات يسترشد به صاحب القرار لتقليل الخصوم أو نقاط الضعف وتحويلها إلى أصول أو نقاط قوة. ويمكن للحكم الضعيف أن يعطل النمو القائم على القطاع الخاص على ثلاثة مستويات[1]:

1- القواعد التي تنظم القطاع الخاص كما هي مطبقة غير واضحة ولا يمكن توقعها في أكثر الأحيان.

2- الأنظمة والقوانين كما هي مطبقة حاليا كثيرا ما تفرض عوائق أمام الدخول إلى السوق والخروج منه والتشغيل.

3- تتسم عملية توفير بعض الخدمات العامة بالضعف.

وأشارت نتائج استطلاع الشركات في عشرة بلدان، أن القيود التنظيمية (في مجال العمل ومنح التراخيص وإدارة الضرائب والسياسة التنظيمية)، هي شغل شاغل سبعة منها. وتشكل المسائل القانونية ومسألة سيادة القانون (بما فيها الممارسات غير النظامية والمناهضة للمنافسة، والمسائل المتعلقة بها وحقوق الملكية)، شغل شاغل سبعة منها، ومسألة الفساد شغل شاغل ستة منها ونوعية الخدمات العامة (مثل البنى التحتية والتعليم)، شغل شاغل خمسة منها بتركيبات مختلفة، تحد هذه العوامل من الاستثمار الجديد وتوسع الأعمال ونمو العمالة في معظم البلدان، ونذكر منها:

1- افتقار إلى قواعد واضحة ويمكن توقعها:

تكمن إحدى المشاكل الأساسية في العديد من البلدان، في عدم وضوح القوانين، والأنظمة المتعلقة باستثمار الشركات وتشغيلها والعمالة فيها، وفي عدم التمكن من توقعها. وتذكر دراسات كثيرة هادفة إلى تقييم مناخ الاستثمار، أن عدم الوضوح الناتج عن الأوضاع القانونية والتنظيمية يلعب دورا بارزا، نجد أولا مسألة صياغة القوانين:

- هل القانون واضح كل الوضوح ودقيق بما فيه الكفاية، ومتناسق مع القوانين الأخرى؟ فعدم الوضوح له انعكاسات سلبية، ويمكنه تعطيل أعمال الأشخاص الخاصة، بسبب دعاوى وإجراءات قضائية، أو منح الموظفين الإداريين الذين يطبقون القانون سلطة استنسابية كبيرة. على سبيل المثال، خلفت القوانين

[1]: روبرت ب. بيشيل الابن، "**إدارة الحكم: أخبار وأفكار**"، نشرة إخبارية إلكترونية شهرية تصدر عن مكتب نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المجلد1، العدد2، نوفمبر 2007، ص2.

العقارية المبهمة في اليمن العديد من النزاعات، ما أدى إلى عرقلة المحاكم، وخفض قيمة الرهون العقارية. وفي عدد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أعلن ثلثا المستجوبين في إطار استطلاع الشركات، أن تفسيرات المسؤولين للقوانين والتشريعات متناقضة ولا يمكن توقعها. وقد ساهمت أيضا القوانين غير الواضحة والتصرف الاستنسابي، بالترافق مع الأجور المنخفضة والمراقبة الضعيفة، في زيادة مضايقة الشركات، ويفسر ذلك عدد التفتيشات التي تخضع لها الشركات في المنطقة، وهو يتراوح بين 8 و25 تفتيشا في السنة، وفي بعض البلدان يعود ما يزيد عن نصف هذا العدد، إلى توقع دفع الرشاوى للمفتش. وفي حين أن بعض التفتيشات هو فعلا ضروري لتأمين احترام القوانين، والأنظمة ولحماية الصحة والسلامة العامة. إنه من المستبعد أن تكون البلدان التي يبلغ عدد التفتيشات فيها ثلاثة أضعاف العدد الذي تشهده غيرها، من البلدان أكثر امتثالا للقانون أو أكثر أمنا بثلاثة أضعاف، كما أن الشركات تكشف أن الغاية من العديد من التفتيشات تكمن في الحصول على الرشاوى أو الهدايا. أخيرا قد يساهم تطبيق القوانين غير الكامل وعلى نحو لا يمكن توقعه في خلق شعور بالإجحاف، مما قد يؤدي إلى ازدياد تقبل الممارسات غير النظامية، مثل التهرب من دفع الضريبة، ومن تطبيق قوانين العمل.

2- العوائق القانونية والتنظيمية[1]:

الحواجز أمام الدخول إلى السوق والخروج منه والتشغيل، على عكس القوانين الجيدة التي تضمن فاعلية سير أمور السوق، وحماية الصحة والسلامة العامة، وتأمين الإيرادات الحكومية، قد تعيق القوانين الرديئة سير المنافسة في السوق الرامية إلى توزيع الموارد واستعمالها بفاعلية بهدف تحقيق النمو. ويعاني عدد من الاقتصاديات في المنطقة من الأنظمة والقوانين المفرطة، أو الركيكة التي تقيد دخول الشركات إلى السوق وتحد من خروجها منه، وتخفض المرونة التشغيلية أو التنافسية. ويكمن أحد التحديات الرئيسية في المنطقة في صياغة قوانين تحقق أهدافا عامة من دون إعاقة فاعلية الأسواق التنافسية، والفوائد الناتجة عنها على صعيد النمو. يشكل تأسيس شركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عملية جد مكلفة ومعقدة كما أن معدل متطلبات الحد الأدنى لرأس المال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هو الأكبر من

[1]: روبرت ب. بيشيل الابن، "**إدارة الحكم: أخبار وأفكار**"، مرجع سابق، ص3.

أي منطقة أخرى، إذ يبلغ تقريبا 8 مرات الناتج الإجمالي المحلي للفرد. لا تتوقف معاملات دخول الشركات إلى السوق عند التسجيل، فعليها أيضا الحصول على التراخيص وإيجارات العمل، والموافقة على استخدام العقارات والمباني وتأمين البنى التحتية. أثبتت الدراسات الهادفة إلى تقييم مناخ الاستثمار وجود فرق ملحوظ بين البلدان في مدة التأخير الناتجة عن بطء عمليات الموافقة (التي قد تمتد على أشهر) والتوصيل بشبكات الخدمات، ما يزيد من حالة عدم الوضوح والتكاليف.

تستطيع أيضا القوانين والأنظمة المفرطة أن تحد من قدرة الاقتصاد على الاستجابة للفرص، التي يقدمها السوق الدولي والتحديات التي يفرضها، في ظل دخول البلدان التجارة العالمية. لاحظ أحد الباحثين أن الأنظمة والقوانين المفرطة، تحد من النمو لأنها تحول دون انتقال الموارد إلى القطاعات الأكثر إنتاجية والشركات الأكثر فاعلية، بعد تطبيق تحرير التجارة، كما أنه في الاقتصادات المقيدة إلى حد بعيد، من المرجح أن تزداد تجارة السلع غير المناسبة، أي السلع التي لا تتحلى بالميزة المقارنة.

3- نقص في توفير الخدمات العامة:

لقد ثبت في عدة دول أن حصائل القطاع الخاص مرتبطة بشكل كبير، بنوعية ترتيبات إدارة الحكم لجهة توفير مباشر للخدمات أو تنظيم أسواق الخدمات الخاصة. تتحمل الشركات عبء الخدمات العامة الضعيفة على مستويين، الخسائر المباشرة الناتجة عن انقطاع الخدمات، وكلفة الحلول البديلة الخاصة المعتمدة لتأمين الخدمات عند عجز نظام الخدمات الرئيسي عن توفيرها. على سبيل المثال، في العديد من البلدان التي تعاني من مشاكل في موثوقية تأمين الكهرباء والمياه، يتعين على الشركات القيام باستثمارات خاصة ضخمة، (لتأمين مولدات الكهرباء والآبار) للتعويض عن هذا النقص. وفي عدد من هذه البلدان، تسبب ضعف الإطار التنظيمي للقطاعات، ورداءة الهيئات والممارسات التنظيمية وتضارب المصالح، بارتفاع الأسعار وعدم كفاية الخدمات أو تعطيل المؤسسات. ففي القطاع المصرفي، أدت القوانين الركيكة أحيانا إلى تخلف كبير عن تأدية الخدمات المالية، أو إلى الحد من توفيرها. يقع تيسير التجارة، ولا سيما عبور السلع الحدود، ضحية الحكم الضعيف ما يؤدي إلى فترات تأخير طويلة وإلى

الاستنساب والفساد، وتكشف الدراسات أن مدة الانتظار لاستلام البضائع المستوردة من المرافئ بعد وصولها قد تبلغ 23 يوما في بعض البلدان.

4- المنافسة والشفافية:

هدف الإصلاحات وحافزاها، تبدو معالجة المشاكل التي يعاني منها مناخ الاستثمار في إطار الحكم الضعيف محبطا للعزيمة، غير أن التشخيصات قد تساعد في تحديد نقاط الانطلاق القيمة. وتقدم التدابير التي تفتح المجال أمام الدخول إلى السوق والمنافسة نقطة انطلاق مهمة، والنجاح في بعض الإصلاحات الأساسية، مثل إزالة الحواجز أمام الدخول إلى السوق التي تفرضها الأنظمة المتعلقة بالتجارة التوسع ويسمح لأطراف جديدة لها توجه إلى المنافسة من دخول السوق، ما يؤدي إلى ازدياد عدد مؤيدي القيام بإصلاحات إضافية. فضلا عن ذلك، تؤدي قلة الانفتاح والمحاسبة في المنطقة إلى إضعاف مصادر المعلومات المهمة التي قد تأتي من القطاع الخاص، وإلى تقليص دور هذا الأخير في تأييد استراتيجيات الإصلاح وتشكيلها وتطبيقها. وتتميز إدارة الحكم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل خاص بعدم الانفتاح والحوار العام. غير أنه في عدد من البلدان في العالم، شكلت التشاورات بين الشركات والحكومة جزءا مهما من الإصلاحات المرتبطة بالنمو السريع. وأظهرت التجربة في الكثير من دول "النمور الآسيوية"، أن "مجالس المناقشة "العالية المستوى لعبت دورا مهما في تحقيق التوافق المتين الذي أدى إلى الإصلاحات الاقتصادية في التسعينات، ويولد دور القطاع الخاص في الفساد والاستحواذ على الدولة الشكوك، حيال لجوء الشركات الخاصة إلى التشاور والكشف عن المعلومات المتعلقة بصنع السياسات. كثيرا ما يذكر الموظفون دور رجال الأعمال في دفع الرشاوى، وفي ممارسة الضغوط بغية حماية مصالحهم الخاصة. كما يشيرون إلى توسع التهرب من دفع الضريبة، ومن تطبيق الأنظمة الضريبية وقوانين العمل أو التجارة، ويشكل الاستحواذ على الدولة هاجسا آخر، فإذا أعطي للشركات دور في الإصلاحات، هل ستستخدمه لمصالحها الخاصة، وتشارك ربما الموظفين العموميين في عمليات يشوبها

الفساد؟. من الواضح أن الجمع بين سلوكيات عامة وخاصة رديئة (بمعنى آخر بين حكم ضعيف في القطاع الخاصة وحكم ضعيف في القطاع العام)، يعزز بشكل كبير هذه الممارسات لدى الطرفين[1].

فتبقى المنافسة الحل الأنسب لسلوك الشركات الرديء والاستحواذ، ويعتبر خيماني وليشور أن "سياسة المنافسة الجيدة تساعد الشركات على التركيز على الفعالية، وتحد من التلاعب بالأسعار وتخفض خطر الاستثمارات المضللة، وتعزز أكبر نسبة من المحاسبة والشفافية في قرارات الشركات وتعزز حوكمة أفضل للشركات". ولاحظ بيدل وميلور أن جمعيات الأعمال في الصناعات المحمية في تركيا كانت تميل إلى ممارسة الضغوط لزيادة الحماية، فيما تلك الموجودة في صناعات تنافسية تميل إلى ممارسة الضغوط للمطالبة بإصلاحات اقتصادية واسعة الانتشار. كما رأى هيلمان و كوفمان أن الاستحواذ على الدولة يشكل مشكلة حقيقية يجب محاربتها من خلال "الشفافية والمنافسة"، ويدل كل ذلك على أن استراتيجيات الإصلاح الإقليمية يجب أن تهدف إلى إزالة الحواجز أمام الدخول إلى السوق وزيادة الشفافية كأولوية. ويمكن للمعلومات الجيدة أن تغذي الحوار والإصلاحات المنشودة، وبوسع هذه الإصلاحات بدورها أن تزيد عدد مؤيدي المزيد من الإصلاحات وأن تحسن نوعية الحوار بين القطاعين الخاص والعام.

5- بيئة أداء الأعمال:

لازالت بيئة الأعمال تمثل تحديا رئيسيا في عدد من الدول، بإستثناء عدد محدود من الدول، ولذا لم تتمكن عدة دول كمجموعة من تحقيق ميزان جاذبية إيجابي في العديد من المحاور المتعلقة بهذا المجال وذلك رغم ما تم إنجازه من إصلاحات، في المؤشرات المختلفة لبيئة أداء الأعمال، ولاسيما خلال السنوات القليلة الماضية.

[1]: روبرت ب. بيشيل الابن، "**إدارة الحكم: أخبار وأفكار**"، مرجع سابق، ص4.

6- الموارد البشرية:

غالبية الدول لا تعاني من نقص على مستوى الكوادر البشرية من حيث الكم، إلا أن هناك مشكلة لازالت قائمة على صعيد الكيف، والمتمثلة في المستوى التعليمي والمهاري لتلك الكوادر، وهو ما يؤدي إلى تدني مستوى إنتاجيتها مقارنة بالعديد من دول العالم الأخرى، وذلك بسبب عدة عوامل أهمها عدم التحسن في نوعية التعليم بكل مراحله وخصوصا في مرحلته الأساسية، ويؤكد هذا الوضع سلبية ميزان الجاذبية الخاص بمتوسط سنوات الدراسة للبالغين وبسنوات التعليم المتوقعة للأطفال.

7- الأداء اللوجستي:

تشكو العديد من الدول من ميزان جاذبية سالب على مستوى مؤشر كفاءة أداء التخليص الجمركي ومؤشر أداء البنية التحتية للتجارة والنقل، ومؤشر جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية، ومؤشر تتبع وتعقب العمليات اللوجستية، ومؤشر جودة البنية التحتية، وهو ما يؤثر سلبا بالطبع على جاذبية الدولة للاستثمار، وخصوصا مع الارتباط الكبير ما بين التجارة والاستثمار ولا سيما الاستثمارات ذات التوجه التصديري أو المعتمدة على مستلزمات إنتاج من الخارج.

8- التقدم التكنولوجي:

تعاني بعض الدول من ميزان جاذبية سالب على مستوى التقدم التكنولوجي ومتغيراته، بسبب عوامل عدة منها تدني الإنفاق على التنمية البشرية والتكنولوجية والبحث العلمي بشكل عام، وغياب خطط وبرامج البحث والتطوير والربط بينهما وبين القطاعات الإنتاجية والخدماتية، وتزايد الفجوة بينها وبين الدول الناشئة والمتقدمة في هذا المجال والبحث العلمي بشكل عام.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية

أضحت التنمية مرتبطة بالحكم الراشد من خلال، التكامل بين النشاط الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي، والثقافي، والبيئي، مستندة على العدالة في التوزيع والمشاركة، أي التنمية المستدامة التي بدونها لا يمكن تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة، من جهة أخرى فإن الحكم الراشد والتنمية مفهومان مترادفان يمكنهما السير معا، إذا توفرت إرادة سياسية وتشريعات ضامنة، ومؤسسات وقضاء مستقل، ومساءلة وشفافية، وتداول سلمي على السلطة، ومجتمع مدني ناشط، ورقابة شعبية، وإعلام حر، إذ لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر إلا استثناء.

1-/ الديمقراطية والتنمية:

رغم أن الأدلة في الأدبيات العلمية مختلطة وغير حاسمة، يكاد يكون هناك اتفاق على أن الديمقراطية والتنمية يعزز كل منهما الآخر على مر الزمن. والتقدم في أحدهما قد يثمر عن تقدم في الآخر، في عملية تفاعل وتعزيز متبادلين، وكثيرا ما يستخدم مصطلح "الحكم الراشد" كبديل للمفهوم الأوسع، وهو مساهمة الديمقراطية في التنمية ودورها فيها. ومع ذلك، زعم المشاركون أن الديمقراطية وليس فقط الحكم الراشد أو حتى التعبيرات الأدنى، مثل الحكم الراشد بما فيه الكفاية هي في الواقع ضرورية لتحقيق التنمية وهي لا تشمل فقط المؤسسات والعمليات الرئيسية، ولكن أيضا مفاهيم حق المواطنين في إبداء الرأي والمشاركة، والإدماج وتنشئة الثقافة الديمقراطية. كذلك يمكن الإشارة إلى أنه، على الأقل ليس هناك أي دليل مضاد على أنه لابد من التضحية بالديمقراطية من أجل التنمية، أو أن الأنظمة الاستبدادية ذات التوجه التنموي لديها سجل أفضل على المدى الطويل، وتبرز العلاقة بين الديمقراطية والتنمية من خلال ما يلي:[1]

- يجب أن ينظر إلى تطور الديمقراطية وممارستها جنبا إلى جنب عمليات بناء الهوية الوطنية وتكوين الدولة، ويعد بناء الأمة وبناء الدولة في أعقاب الاستعمار أو القمع الداخلي أو الصراع، عملية صعبة

[1]: الأمم المتحدة-المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "**الديمقراطية والتنمية: دور الأمم المتحدة**"، تقرير اجتماعي المائدة المستديرة، نيويورك، 2013، ص21.

طويلة ما المدى، ولكن عندما تتصادم ضرورات بناء الأمة أو الدولة مع المؤسسات أو الممارسات الديمقراطية، غالبا تكون لها الأسبقية على الديمقراطية على هذا النحو.

– تعتبر السمات الأساسية للديمقراطية ضرورية لمفهوم الحكم الراشد وللممارسات الفضلى في مجال تخطيط وتنفيذ التنمية، من خلال المشاركة في صياغة السياسات وتنفيذها، والمنافسة الانتخابية على رؤى استراتيجيات التنمية، ومحاسبة النخب الحاكمة من خلال البرلمان والمجتمع المدني ورقابة وسائل الإعلام. وتعد سمات الحكم الديمقراطي ذاتها حاسمة بالنسبة لإدارة الأزمات الاقتصادية المعاصرة، وندرة البيئة وتدهورها، والطاقة، والأمن الغذائي والضغوط المرتبطة بالهجرة.

– قد تكون الحكومات الديمقراطية أكثر شرعية من حيث توفر السلع العامة مثل التعليم والرعاية الصحية والتدريب على العمل وحماية البيئة وسيادة القانون، وتنص جميعها على حرمة العقود والقدرة على التنبؤ يف البيئات التنظيمية والإدارة الاقتصادية الشاملة.

– تسمح المساحة الديمقراطية للناس على المستوى المحلي بالتنظيم الذاتي، وبإقامة سلعهم العامة المحلية مثل تنظيم الأسواق المحلية، أو التعاونيات للحصول على الائتمان، مما يخلق بدوره الظروف من أجل الديمقراطية على المستوى المحلي والقيم والهياكل الديمقراطية "المنطلقة من القاعدة".

– تدعم الديمقراطية والمشاركة المباشرة مبدأ الملكية الوطنية الديمقراطية لتخطيط التنمية، وبهذه الطريقة يمكن أن تساهم الديمقراطية في عملية صنع السياسات الموجهة نحو الحلول الوسطية، والساعية إلى توافق الآراء وتنفيذها، واستدامة الإصلاحات الاقتصادية مع مرور الوقت والتي تشرك منذ البداية جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن مسألة معينة، والتي بدورها تثمر عن التوفيق بين المصالح والأولويات المتنافسة من خلال الحوار والتوافق والتنفيذ المشترك.

– في العديد من البلدان، ولا سيما البلدان الأقل نموا والدول "الهشة"، يكتسي دور الأمم المتحدة في بناء الديمقراطية وتنمية قدرات الدولة أهمية كبرى، وضمن هذه السياقات، تقوم الأمم المتحدة بمهمة وضع القواعد والمعايير، وترصد ممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقدم المساعدة المباشرة لتنمية

القدرات، وفي بعض الحالات تتفاعل مع أزمات الديمقراطية مثل تزوير الانتخابات أو التغييرات غير الدستورية في الحكومة.

– تفرض تحديات التنمية كالفقر وارتفاع معدلات البطالة، والمرض وانعدام الأمن الغذائي، ضغوطا التشغيل الفعال للديمقراطية. ورأى المشاركون أن مثل هذه التحديات الاجتماعية والتنموية، تشكل أسس العنف الاجتماعي وكراهية الأجانب، والخطط السياسية المتطرفة وعدم الثقة في النظام السياسي وقدرته على تحقيق تغيير حقيقي. كما يسبب الارتفاع السريع في أسعار السلع الأساسية، لا سيما الطاقة والمواد الغذائية، اتساعا في فجوة التفاوت بين الناس في كثير من البلدان، ويقوض أساس التسامح الاجتماعي والثقة التي تستند إليها الديمقراطية في نهاية المطاف.

– فجوات التنمية مثل الإقصاء المنهجي للنساء من الفرص الاقتصادية، بدءا من عدم تكافؤ الفرص في التعليم وأسواق العمل، تنشأ عنه طبقة دنيا من المواطنين يعانون من الناحية الاقتصادية وغالبا البدنية. وفي حالة النساء فإن هذه الظروف الكامنة غالبا ما تقيد مشاركتهن في الحياة السياسية الديمقراطية، وهو ما يعني أن مخاوفهن لا يعاجلها النظام السياسي في كثير من الأحيان.

– في البلدان التي تعتمد كثيرا على صادرات السلع الأولية وخاصة النفط أو المعادن الثمينة أو السلع الزراعية الأولية الأساسية، قد يقوض الاقتصاد السياسي الدولي الديمقراطية من دفع النخب السياسية لتكون أكثر استجابة للعلاقات الاقتصادية الخارجية، (التي تنشأ بفضلها الإيرادات الحكومية من خلال أرباح الصادرات) أكثر من استجابتهم لشعوبهم. وقد تحول الأطر التنظيمية الوطنية والدولية الغائبة التي تضمن المساءلة والشفافية، والاعتمادية الاقتصادية العالمية، دون جناح عمل العالقات بين الدولة والمجتمع التي هي السمة الأساسية للنظم الديمقراطية.

– من بين الاعتبارات المهمة الحاجة إلى خلق فرص يمكن للفقراء من خلالها المشاركة والتي غالبا ما تنطوي على عمليات على المستوى المجتمعي، أو الدعم للديمقراطية على المستوى المحلي على سبيل المثال، في إدارة الموارد الطبيعية. والنهج الأكثر استدامة لتشجيع الدولة على توفير الموارد، يتمثل في خلق

الظروف التي بموجبها يمكن للتعبئة من جانب الفقراء، أن تثمر عن سياسة بناءة ونتائج في التنفيذ تلبي الاحتياجات الإنسانية الأساسية على سبيل المثال، (الصحة والتعليم والإسكان في الأسرة)[1].

– توفر المكاسب في مجالات الصحة والتعليم والدخل خاصة بالنسبة للنساء والفتيات أساسا واعدا في المجتمع المحلي، وللمجتمع ككل لتوجيه الطاقات نحو صياغة البشر لتفضيلاتها وأهدافها والتنظيم الجماعي لها.

– العنصر الأساسي لتحقيق التنمية ولديمقراطية فاعلة هو وجود نظام للأمن الإنساني والمجتمعي، ففي الحالات التي يكون فيها الأمن غائبا، يغيب الأساس الضمني للتنمية، وبالتالي تتطلب الديمقراطية نفسها بيئة آمنة وحرية التنظيم والحشد دون خوف.

لقد وضع Sorensen إطارا وصفيا للأنظمة الديكتاتورية والديمقراطية، وتأثيراتها المحتملة على التنمية حيث صنف الأنظمة الديكتاتورية إلى ثلاثة أنواع[2]:

أ– الدولة الديكتاتورية ذات الإسناد النخبوي: ترتكز إلى حكم أوتوقراطي يقوده شخص واحد، لا يفرق بين السياسيين والموظفين المدنيين، ويقوم على المحاباة والعلاقات الخاصة، وهو ذو تأثير سلبي كبير على التنمية المادية والبشرية، ومثاله نظام بوكاسا في جمهورية إفريقيا الوسطى.

ب– النمو التسلطي: يقوم على التحالف بين مصالح النخبة والحكام، وهو قد يخلق نموا اقتصاديا سريعا، ولكنه لا يهتم بجوانب التنمية البشرية كالصحة والتعليم والعمل.

ج– الأنظمة التسلطية التنموية: وتقوم فيه النخبة بدور إيديولوجي قوي في الالتزام بالتنمية الاقتصادية وتشمل هذه الأنظمة أكثر الدول النامية نجاحا مثل الصين وتايوان. أما الأنظمة الديمقراطية فقد صنفها إلى:

1– الديمقراطيات الخاضعة للنخبة: تقوم على الاندماج بين المهنيين ومجموعات الأعمال ومالكي الأراضي، مما يؤدي إلى بروز تكتل يضع حدودا لما يمكن إنجازه في مجال النمو الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخول بين غالبية السكان.

---

[1]: الأمم المتحدة–المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، **مرجع سابق**، ص24.

[2]: بربرة أنجهام، **"الاقتصاد و التنمية"**، ترجمة:حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة والنشر ، دمشق، 2010، ص ص 176-177.

2- **الديمقراطيات الموجهة بالجماهير**: هي نظام هش غير مستقر مضر بالنمو الاقتصادي.

3- **الديمقراطيات الممثلة والمستقرة**: تشغل حيزا وسطا بين النوعين السابقين.

تبرز أهمية هذا التمييز في أن الأحكام الجازمة حول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية غير صحيحة دائما كما يتضح ذلك من المقارنة بين الصين والهند، فكلاهما دولة كبيرة، وتتميز الهند بنظام ديمقراطي مستقر، أما الصين فيحكمها نظام اشتراكي ديكتاتوري، ومع ذلك تتفوق الصين على الهند في النمو الاقتصادي. وقد يكون السبب في هذه الحالة راجعا إلى كون الصين كانت قادرة على تجنب الاضطرابات وعدم الاستقرار في نفس الوقت الذي تواصل فيه تنفيذ سياستها التنموية، أما الهند فلم تُعر اهتماما كبيرا للحاجات المادية لشعبها رغم كونها دولة ديمقراطية، ولقد أوضحت دراسات مختلفة أن بعض الأنظمة الديمقراطية كان أداؤها أسوأ بكثير من الأنظمة الشمولية، رغم التوقعات النظرية الكبيرة حول العلاقة الإيجابية بين الديمقراطية والتنمية.

وقدمت بعض الدراسات معيارا يسمى "بيت الحرية"، وهو معيار ترتيبي يتم بناؤه على أساس ما هو متاح من درجات المنافسة والمشاركة، وما هو متاح من حريات سياسية ومدنية، وتتراوح قيمته، بين 1 (ديمقراطية تامة)، و7 (ديكتاتورية أو سلطوية تامة)، أما مدى القيم بين [1 - 2.5] فيعني دولة ديمقراطية، والمدى [3 – 5] يعني ديمقراطية جزئية، والمدى [5.5 – 7] يعني دولة سلطوية، وأوضح هذا المعيار أن من بين الدول النامية الديمقراطية،(الأرجنتين، الشيلي، فنزويلا، الهند، تايلندا).

وتفيد الدراسات أخرى، أنه لا توجد علاقة محددة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، فانجلترا وبوتسوانا كان لهما نفس معدل الديمقراطية (1.5)، غير أن شعب بوتسوانا يعاني من الأمية والفقر، ويأتي ترتيبه بين دول العالم بـ 104 وفقا لدليل التنمية البشرية، في حين يأتي ترتيب انجلترا في المرتبة 10 وفقا لنفس الدليل.

وفي دراسة لـ Deniz Akagul حول العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار السياسي والتنمية، في تركيا للفترة 1950-2002، توصل إلى خلاصة مفادها أن نتائج التحليل تؤكد أن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية تظهر أقل بداهة وتأكيدا من العلاقة بين الاستقرار السياسي ورسم النمو الاقتصادي.

- وفحص أحد الأبحاث 18 دراسة تطبيقية للعلاقة بين الديمقراطية والنمو خلال الفترة 1962-1966، أن هذه الدراسات توصلت إلى 21 نتيجة، منها 8 نتائج تؤيد الديمقراطية، و 8 نتائج تؤيد الديكتاتورية، و 5 نتائج لا ترى فرقا.

ويبدو أن أهم شيء للتنمية هو الاستقرار السياسي، فالحكومة القوية التي يمكنها تحقيق الاستقرار سواء كانت ديمقراطية أو سلطوية يمكنها تحقيق التنمية[1].

ورغم غياب علاقة تأثير واضحة ومتفق عليها بين الباحثين لقضية ديمقراطية الحكم على التنمية، لاسيما في ظل نجاح أنظمة ديكتاتورية كالصين في تحقيق انطلاقها الاقتصادي، فإن استمرار التنمية في اقتصاد الدولة بعد التوصل إلى إحداث نقلته النوعية من خلال الانطلاق الاقتصادي، يبدو أمرا مستحيلا في ظل ممارسات ديكتاتورية، وتضيق على الحريات، ولا تسعى إلى ترقية المجتمع إلى مستوى متقدم من حرية الرأي والمشاركة الفاعلة في التوجهات القادمة، واستشراف ما ستكون عليه البيئة المحلية والدولية مستقبلا فليست العبرة بالتوصل إلى إحداث الانطلاق الاقتصادي فقط، بل في استمرار التنمية وتجددها ذاتيا بعد حدوثه.

[1]: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مصطفى إبراهيم، **"قضايا اقتصادية معاصرة"**، دار نشر الإسكندرية، 2005، ص153.

2-/ التمكين السياسي والتنمية:

يقصد بالتمكين السياسي ممارسة السياسة والمشاركة في صنع القرار السياسي، فضلا عن التمثيل في المكونات ذات العلاقة، كما أن التمكين مفهوم واسع وشامل، إلا أن مضمونه يعتمد على شقين (تحرير وتعزيز الإرادة، الممارسة والمشاركة).

بمعنى أن يتم تعزيز قدرات الفرد وتوظيف هذه القدرات من خلال المشاركة، كما ينطوي التمكين على إمكانية التغيير والتأثير. ولكون التمكين مفهوما شاملا يتسع استخدامه كإطار مرجعي يتم الانطلاق منه لوضع البرامج والخطط على المستويات الفردية والاجتماعية، وفي شتى المجالات السياسية والاجتماعية ويقصد بالتمكين أيضا الطرق والأدوات المتاحة لتنمية الكفاءات واكتساب الثقة والقدرة على أخذ المبادرة.كما يؤكد الباحثون على أنه نسق اجتماعي يهدف إلى تطوير مؤهلات الأفراد، لينهضوا بمسئولياتهم وتسديد احتياجاتهم، وحل مشكلاتهم، وتعبئة الموارد الضرورية للتحكم في مصيرهم.

و لا يمكن لهذا التنسيق أن ينجح إلا في اطار منظومة متكاملة، وتتضافر فيها جهود المجموعة، وتحقق الاعتماد المتبادل والتضامن بين الأفراد. لقد شاع مصطلح التمكين خلال العقدين الأخيرين لتدعيم حقوق الفئات المستضعفة وتعزيز مشاركتها في المجالات المختلفة، مثل تمكين المرأة والتمكين السياسي وتمكين الشباب، وقد ارتبط التمكين بالشباب، نتيجة للصعوبات والتحديات التي يواجهها الشباب في مجتمعاتهم وحياتهم مما أضعف دورهم، ومن ثم، تم استهدافهم في البرامج وإشراكهم في كثير من الأنشطة المختلفة، ولكن ذلك لم يكن يكفي ليقوم الشباب بلعب دور رئيسي في تمكينهم.

ومن أجل تحقيق التمكين السياسي، فإن الأمر يتطلب ديمقراطية سياسية، يتمكن الناس من خلالها التأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم، إضافة إلى وجود الحرية الاقتصادية، ومن جانب آخر يتطلب تحقيق التمكين السياسي وجود سلطة لامركزية، بحيث يتمكن كل مواطن من المشاركة في إدارة المؤسسات المحلية من خلال تقريب الإدارة من المواطن، أو ما يسمى بالإدارة الجوارية، كما تعتبر مشاركة جميع المواطنين ولا سيما المؤسسات غير الحكومية في صنع القرار، وتنفيذ خطط التنمية من العناصر البارزة، لتحقيق هذا الغرض.

3-/ الحرية والتنمية:

تعلمنا التجارب السياسية والحضارية، على أن صيانة حقوق الإنسان والدفاع عنها وحمايتها من كل المخاطر والتحديات، يساهم في نجاح مشروعات الحرية والتنمية في المجتمع. بمعنى أن صيانة حقوق الإنسان يقرب كل المجتمعات بصرف النظر عن إيدلوجيتها من نجاح كل مشروعاتها في الحرية والديمقراطية والتنمية. وإن التجارب السياسية والحضارية التي لا تحترم حقوق الإنسان ولا تحميها، هي تجارب تعاني الإخفاق والفشل في مشروعات البناء والتنمية، وإن التجارب التي تصون حقوق الإنسان، وتحترم كل متطلبات هذه الحقوق، هي تجارب قادرة على بناء تجربتها السياسية على أسس صلبة ومتينة، فصيانة حقوق الإنسان تقرب التجارب السياسية من عوامل النجاح والاستقرار وإنهاء كل مستلزمات الانسداد السياسي.

1- الحق في التنمية[1]:

كان اعتماد الأمم المتحدة في عام 1986 لإعلان الحق في التنمية، ذروة عملية طويلة من المداولات الدولية بشأن حقوق الإنسان، اعتبرت من البداية على أنها مجموعة متكاملة لجميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذه الفكرة، التي بدأ الترويج لها في إعلان فيلاديلفيا لمؤتمر العمل الدولي عام 1944، تجسدت في ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمد في العام التالي. وبعد ذلك، أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، بوضوح بوحدة جميع تلك الحقوق، وكما لوحظ بعد ذلك في ديباجة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بلور الإعلان فكرة " أن السبيل الوحيد لتحقيق المثل الأعلى المتمثل في أن يكون البشر أحرارا، ومتمتعين بالحرية المدنية والسياسية ومتحررين من الخوف والفاقة، هو سبيل تهيئة الظروف لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه المدنية والسياسية، وكذلك بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

[1]: لجنة حقوق الإنسان، **"دراسة عن الحالة الراهنة للتقدم المحرز في تنفيذ الحق في التنمية"**، الأمم المتحدة، الدورة السادسة والخمسون، جنيف سبتمبر 1999، ص4-5.

و بعد اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كان المفروض أن يبدأ إعداد عهد واحد إجمالي يشمل جميع الحقوق المبينة في الإعلان العالمي، بمنحها صبغة المعاهدة الدولية. غير أن التضامن الذي شهدته فترة ما بعد الحرب تراجع ليفسح المجال أمام الحرب الباردة، وبدلا من تدوين عهد موحد، دونت تلك الحقوق في عام 1966 في عهدين دوليين، أحدهما خاص بالحقوق المدنية والسياسية، والآخر خاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

غير أن المجتمع الدولي لم يكن راضيا تماما بهذا التقسيم في مجال حقوق الإنسان وبصياغة هذين الصكين المنفصلين. وحتى وقت قريب يعود إلى عام 1968، ذكر إعلان طهران أنه "نظرا لكون حقوق الإنسان وحرياته الأساسية غير قابلة للتجزئة، فإنه يستحيل التحقيق الكامل للحقوق المدنية والسياسية من غير التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". وزاد الإعلان حول التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي لعام 1969 من التشديد على ترابط هاتين المجموعتين من الحقوق، وفي أوائل السبعينات برز مفهوم الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان جمع في حد ذاته بين الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وطوال السبعينات، قام المجتمع الدولي، ممثلا في الوكالات الرسمية وفي الهيئات الأكاديمية غير الرسمية والمنظمات غير الحكومية على حد سواء، ببحث ومناقشة مختلف جوانب الحق في التنمية بصورة متكررة. وفي عام 1979، اعترفت لجنة حقوق الإنسان في قرارها 4 (د-35) المؤرخ 2 مارس 1979 بأن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان وطلبت إلى الأمين العام أن يدرس الظروف اللازمة ليتمتع جميع الشعوب والأفراد تمتعا فعالا بهذا الحق. ثم أدت مختلف التقارير التي أعقبتها مناقشات في لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة إلى صياغة مشروع الإعلان عن الحق في التنمية، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ديسمبر 1986، مما أنهى التقسيم الذي حدث من قبل. والحق في التنمية يوحد بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجموعة مترابطة من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، لا تقبل التجزئة، ويتمتع بها جميع البشر "بدون تمييز قائم على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين".

واعتماد الأمم المتحدة للإعلان، لا يعني بطبيعة الحال توافقا في الآراء أو نهاية لجميع المجادلات حول كافة القضايا المتصلة بالحق في التنمية. وهذا الإعلان، باعتباره وثيقة حية مثل الدستور، تستجيب لمشاكل جديدة وقضايا جديدة ناشئة عن الحالات التي تتطور عبر الزمن، سيظل عرضة للتفسيرات والنقاشات. غير أن السبيل الوحيد نحو التقدم هو الاعتماد على مجالات الاتفاق والعمل على بلوغ توافق آراء أوسع نطاقا، وعندما اعتمد الإعلان في عام 1986، حظي بالدعم العارم لأغلبية الحكومات، غير أنه لم يكن مستندا إلى توافق آراء كامل. وفي السنوات اللاحقة، بذلت محاولات لزيادة ذلك التوافق في عدد من المؤتمرات والمفاوضات الدولية بلغت ذروتها في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في عام 1993. وتم التوصل إلى توافق سياسي في فيينا عندما سلم في إعلان وبرنامج عمل فيينا بأن الحق في التنمية حق عالمي وغير قابل للتصرف وجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية. وعزز هذا التوافق بإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وإعلان القاهرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعلان كوبنهاغن لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومنهاج عمل للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين.

ونتيجة لهذا التوافق، لم يعد يوجد الآن مجال لتعزيز مجموعة حقوق على حساب مجموعة أخرى، أو إبراز بعض الحقوق، مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، يتم إعمالها قبل إعمال حقوق مدنية وسياسية أو بما يتعارض معها، أو العكس بالعكس. فهي حقوق يجب إعمالها معا ويشكل انتهاك أي واحد منها انتهاكا لأي حق آخر، وبدلا من ذلك، انتقل المجتمع الدولي إلى دراسة مسألة إعمال هذه الحقوق كجزء من الحق في التنمية. وأصبح تأمين إعمال الحق في التنمية شاغلا رئيسيا للحكومات الأعضاء منذ اعتماد الإعلان.

وبعد عام 1993[1]، تكثفت العملية بواسطة إنشاء فريق خبراء عامل لتحديد العقبات التي تعترض إعمال الحق في التنمية، والتوصية بسبل ووسائل لإعمال هذا الحق. وأنشئ فريق خبراء عامل أول، مرشح من الحكومات، عين في عام 1993 بولاية مدتها 3 سنوات، اجتمع 5 مرات، وقدم تقريرا شاملا ولكنه لا يحظى بتوافق الآراء. ثم أنشئ فريق عامل ثان، عين في عام 1996 لمدة سنتين، اقترح إستراتيجية عالمية تقوم على جهود الأمم المتحدة ووكالاتها، والدول الأطراف والمجتمع المدني.

ويقترح الحق في التنمية، أو الحق في عملية التنمية، الذي يمكن من خلاله إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، نهجا مختلفا من حيث النوع، حيث تشكل اعتبارات الإنصاف والعدالة العناصر الحاسمة الأساسية في التنمية كما يتحدد هيكل التنمية بأكمله عن طريق هذه العناصر الحاسمة. وعلى سبيل المثال، إذا أريد الحد من الفقر، وإذا أريد تمكين الفقراء، أو إذا أريد رفع مستوى أفقر المناطق، فلا بد من تكييف هيكل الإنتاج بحيث يسفر عن النتائج من خلال السياسات الإنمائية. وينبغي أن يكون الهدف من السياسات هو تحقيق ذلك بأقل تأثير ممكن على الأهداف الأخرى، مثل النمو الإجمالي للناتج، ولكن إذا كانت هناك مبادلة، بحيث يصبح النمو أقل من الحد الأدنى العملي، فمن أجل الوفاء بمقتضيات الإنصاف، يجب قبوله. وإذا أريد أن تقوم عملية التنمية على أساس التشارك، فلا بد من اتخاذ القرارات بالمشاركة الكاملة للمستفيدين، واضعين في الاعتبار أنه إذا انطوى ذلك على تأخير في العملية فينبغي تخفيض هذا التأخير إلى الحد الأدنى. وإذا أريد لمجموعة من المعوزين أو المحرومين أن يبلغوا مستوى أدنى من الرفاه، فإن التمويل البسيط للدخل من خلال المنح أو الإعانات الحكومية قد لا يكون السياسة السليمة، وقد يحتاجون إلى تزويدهم بفرص عمل أو إلى العمالة الذاتية، وهو ما يتطلب أنشطة مدرة للدخل لا يمكن تأمينها بمجرد الاعتماد على عمليات السوق.

ويتطلب نهج الحق في التنمية أن نعيد النظر في غايات وسبل التنمية، وإذا كان تحسين مستوى رفاه الناس هو هدف التنمية، فإن النمو الاقتصادي الذي يتألف من تراكم الثروات ونمو الناتج المحلي الإجمالي لا يشكل غاية في حد ذاته. ويمكن أن يكون أحد الغايات، ويمكن أيضا أن يكون وسيلة

[1]: لجنة حقوق الإنسان، **مرجع سابق**، ص5.

لتحقيق بعض من الغايات الأخرى، عندما يتساوى "الرفاه" بإعمال حقوق الإنسان. ولا يمكن النظر إلى مجتمع ينعم بالرخاء ولكنه مكون من عبيد ليس لهم حقوق مدنية وسياسية على أنه مجتمع يتمتع بالرفاه. فالتعليم والتعلم وتكوين المهارات يمكن أن يجعلوا شخصا منتجا بصورة أكبر، ومحققا للمزيد من الدخل لتلبية عدد أكبر من الحاجات، وبذلك يصبحوا وسيلة لتحقيق الغاية المتمثلة في النمو الاقتصادي. ولكن التعليم يوسع أيضا نطاق القدرة على القراءة والاتصال والجدال والتمتع بحياة كاملة.

الحرية في هذا الأمر هي المحور، حيث إن تنمية رأس المال البشري هي تنمية قدرات الإنسان المجتمع التي لا تأتي قسرا ولا تتحقق في مناخ استبدادي أو بناءا على قرار سلطوي، كما إن العدل الاجتماعي لا مكان له في ظل نظام يحتكم إلى حزمة متكاملة من قوانين الطوارئ والأحكام العرفية، التي تعيشها الدول.

2- الحق في الحرية:

الحرية آلية تطوير حضاري، وهي في الآن نفسه ثمرة متطورة النضج لهذا التطوير، لقد سقطت منذ زمن طويل أسطورة المستبد العادل، لأن العدل الاجتماعي يأتي في إطار الحرية شرطا، الحرية هي تحرير الإنسان من رقبة الجهل والمرض، والحرية هي حياة صحية مستقرة بدون الخوف غير الغريزي، كالخوف من السلطة ورجال الأمن فيها، الخوف من دخول أي دائرة حكومية، الخوف على الوظيفة أو من عدم إيجادها، الخوف الكبير على أطفالنا من الحرب وويلاتها ومن تكرار ما حدث في عدة بلدان.

فالحرية هي حرية التفكير دون خوف، وهي فرص ممارسة القدرة من أجل المشاركة الايجابية الواعية والمسؤولة في تحديد كل الخيارات الصحيحة التي فيها المستقبل المنشود، وهي الكفيلة بمواجهة كل تلك المآسي. والحقيقة إن الفعالية في حرية الفرد هي في النهاية، التصدي لكل صور الحرمان التي نعيشها، وأن حرية الفعالية هذه التي لابد أن تتهيأ للأفراد من أبناء الشعب، والتي يجب أن تحكمها وتصبغها بالحتمية العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتاحة، إذ ثمة علاقة تكاملية بين الحرية الفردية والتنظيمات السياسية والاجتماعية، وأن محورية الحرية الفردية وقوة المؤثرات الاجتماعية تفرض علينا لكي نتصدى للمشكلات التي تواجهنا، أن نعد الحرية الفردية التزاما اجتماعيا، وأن اتساع نطاق الحرية يمثل في آن

الغاية التي لها الأولوية والوسيلة الأساسية للتطوير والتنمية، حيث أن قوام التنمية هو إزالة مختلف أنماط افتقاد الحريات التي تحد من خيارات الأفراد، وتقلص فرص ممارسة فعاليتهم المبررة، وللوصول إلى فهم كامل عن الرابطة بين التنمية والحرية، فإنه علينا تجاوز حدود الاعتراف الأساسي (مع الإيمان بمحوريته). ويبدو بوجه عام إن الأهمية الجوهرية للحرية البشرية باعتبارها الهدف الأسمى للتنمية، إنما تستكمله بقوة الفعالية الأدائية لأنواع محددة من الحريات، من شأنها دعم وتعزيز حريات من نوع آخر، ولا ريب في إن الروابط بين مختلف أنماط الحريات هي روابط تجريبية وعلمية وليست تكوينية وتشكيلية حسب تفسير "أمارتيا سن".

إن الحرية قانون أساسي من قوانين الطبيعة، تربت عليه الإنسانية منذ الأزل وطورته، بحيث لا يتناقض مع القوانين الحضارية الأخرى في أية دولة تعيش العصر الحالي، ولن تستطيع كل أنظمة الحكم المستبدة والتي تسير بعكس التاريخ أن تلغيه من قاموس البشرية.

3- العلاقة بين التنمية والحرية:

طوال التاريخ، ساوم المستبدون شعوبهم بمقولة مختلفة من قبيل الفوضى أو الحرية، (طبقا لفلسفة هوبز أواخر القرن السادس عشر والتي بررت بداية ظهور الدولة القومية، الخيار هو بين الملكية المطلقة والفوضى المطلقة) أو الخبز مقابل الحرية، أو التنمية مقابل الحرية كما أوهمها بذلك الرئيس البائد، وهي كلها مقولات تمهد لتأسيس الحكم الشمولي والانقلابات، وفي أحسن الحالات لعودة الاستبداد من الباب.

الحرية والتنمية متلازمان، لا يكون أحدهما دون الآخر، إذ طالما استعملت سلطة الخبز، لابتزاز إرادة الشعب وابتكار أمكر الوسائل لإخضاع الأفراد والمجموعات وتكميم الأفواه وكبح الحريات.

ربطت الحرية بالتنمية، ذلك ليس من قبيل الجذب أو التنويع، بل أن استمرار الحرية لا يستقيم أبدا إن لم تصاحبه تنمية اقتصادية عادلة لكل المواطنين، وأن التنمية ذاتها لا تتحقق في جو الاستبداد والكبت والظلم، فالحرية والتنمية متلازمان ويشكلان أساس قيام أي دولة.

4-/ الأمن والتنمية:

بدأ الحديث في نهاية القرن الماضي، عن مفهوم الأمن الإنساني كمدخل فعلي وفعال ليس فقط لأمن الكائن البشري، بل وكذلك لأمن الدولة وللسلم والأمن الدوليين، ذلك وأن المقاربة الجديدة أظهرت اهتماما بحجم المعضلات التي تواجه البشرية، وتنوع التهديدات والتحديات التي أصبح يفرضها النسق المتنامي للعولمة. ويكمن توضيح مفهوم الأمن من خلال ما يلي:

1- المعنى اللغوي للأمن:

الأمن مضاده الخوف والفزع، فهو يعني الطمأنينة والاطمئنان إلى عدم توقع المكروه، وربط الإسلام الأمن بالإيمان ولذلك دعا الله عز وجل عباده إلى الإيمان به ليتحقق لهم الأمن والأمان[1]، ولعل أدق مفهوم للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى: "فيعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف". ومنه نستنتج أن الأمن حسب المدلول القرآني هو ضد الخوف.

أما المعنى الإتمولوجي اللاتيني للأمن Sécurité فهو يوحي إلى التناقض الجوهري بين الجزء Sine والذي معناه "بلا أو بدون "Sans"، والجزء Cura ومعناه "عناية"، "soin"، اللفظتين تكونان مع بعضهما معنا غريبا للأمن "دون عناية أو غياب العناية "، وبالتالي فهو عكس المعنى الحالي للأمن أي الحالة التي يغيب فيها الخوف[2].

الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني " حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية "، إن مفهوم الأمن ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وإن كانت المعاجم اللغوية تشير إلى أن تعريف الأمن يقصد به "التحرر من الخوف والقلق" وتعرفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية بـ " قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية" [3].

---

[1]: محمد عمارة، **"مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام"**، ، مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2009، ص ص9-13.

[2]: Thierry Balzacq, "**Qu'est-ce que la sécurité nationale?**" ,La revue internationale et stratégique, n°:52, hiver 2003- 2004, p.35.

[3]: عمر عبد الله كامل، **"الأمن العربي من منظور اقتصادي"**، أعمال ندوة الأمن العربي:التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية من 9 إلى 1996/01/11، باريس، فرنسا، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، الطبعة الأولى، 1996، ص84.

2- المعنى الاصطلاحي للأمن:

يشمل مفهوم الأمن العديد من التعاريف الاصطلاحية، نظرا لتنوع واختلاف وجهات النظر بين الباحثين في ميدان الدراسات الأمنية بشكل خاص والعلاقات الدولية بشكل عام، وقد تم تناول مجموعة من التعاريف للإلمام بكل مضمون ومحتوى معرفي لكل تعريف للتفادي الوقوع في التحيز والذاتية، ومن بين هذه التعاريف تناولنا ما يلي:

يرى وولتر ليبمان " أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصاراتها في حرب كهذه"[1]، يركز هذا التعريف للأمن على البعد العسكري للدولة كركيزة أساسية لمواجهة أي خطر يهدد القيم المركزية للدولة.

نجد أن فرديريك هارتمان، يعرف الأمن الوطني بأنه: " هو جوهر المصالح القومية التي تدخل الدولة من أجلها الحرب فورا أو في فترة لاحقة" [2]، يركز هذا التعريف بدوره على أهمية البعد العسكري في حماية الدولة و الذي بدونه لا يتحقق أمنها.

أما روبرت ماكنمارا فقد حدد مفهوم الأمن الوطني في كتابه "جوهر الأمن"، من خلال تركيزه على البعد التنموي، فيرى أنه بدون التنمية لا وجود للأمن، فالدول التي لا تنمو نموا صحيحا لا يمكن أن تظل آمنة فكلما زادت التنمية زاد الأمن، ويعرف مكنمارا الأمن أيضا "بأن الأمن ليس المعدات العسكرية و إن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية، وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان ينطوي عليه".

ريتشارد أولمان في عام 1983 وفي مقال له بعنوان إعادة تعريف الأمن "Redefining Security"حاول وضع تعريف لتحديد الأمن على أنه "نشاط أو سلسلة من الأحداث التي تهدد بشكل كبير وخلال فترة زمنية وجيزة بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما أو تهدد بشكل كبير، بتضييق مجال الخيارات

---

[1]: جون بيليس، ستيف سميث، "**عولمة السياسة العالمية**"، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004، ص414.

[2]: طروب بحري، "**الأمن الغذائي:المفاهيم و الأبعاد**"، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 07، نوفمبر 2011 ، ص 294.

السياسية المتاحة لحكومة دولة ما أو الكيانات غير الحكومية الخاصة (أشخاص، جماعات، شركات) داخل الدولة"[1]، بإضافة إلى ما سبق فإن أولمان يرى بضرورة عدم التركيز فقط على القضايا العسكرية على حساب تهديدات غير عسكرية، مثل قضايا البيئة ونضوب الموارد، ويتضح مما سبق أن أولمان حاول توسيع التهديدات الأمنية لتشمل تحديات جديدة لا تمس الدولة فقط، بل قد تمتد إلى فواعل أخرى كالمنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات.

انتقد الواقعيون التفسير الواسع للأمن الذي قدمه أولمان، فقد دافع ستيفن والت عن المفهوم الضيق للأمن القائم على القوة العسكرية قائلا "الدراسات الأمنية قد تعرف على أنها دراسات التهديد واستعمال وسيطرة القوة العسكرية"، فوالتر والواقعيون التقليديون يخشون من توسع مفهوم الأمن فقد يجعل ذلك منه مفهوما شاملا ومنيعا لأن التهديدات العسكرية هي في الواقع الأكثر وضوحا في فترة ما بعد الحرب الباردة[2].

وقد عرف أرنولد ولفرز الأمن في مقال له نشر في عام 1952 بعنوان "الأمن الوطني كرمز غامض"، أنه "الأمن، بالمعنى الموضوعي يقيس غياب التهديدات إلى القيم المركزية، وبالمعنى الذاتي فهو يشير إلى غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل هجوم" [3]، وقد اعتبر تعريفه من أكثر التعاريف العملية، حيث أخذ نوعا من الإجماع بين الدارسين، ولكنه في نفس الوقت طرح إشكالا حول ماهية القيم المركزية التي يجب حمايتها هل تمثل السيادة، أو الوحدة الوطنية، أو الرفاه الاقتصادي...إلخ.

مما سبق نستنتج عدم وجود تعريف جامع وشامل لمفهوم الأمن، وهو راجع لتنوع مدارس الدراسات الأمنية، واختلاف كيفية طرح كل مدرسة على حدا لمفهوم الأمن من قبل المفكرين والباحثين في هذا الميدان. مفهوم الأمن مثل السلام والعدالة، هو مفهوم متنازع عليه جوهريا، وأساسيات هذا المفهوم هي طرح الأسئلة حول من أو ما هي أهداف الأمن أو مرجعيات الأمن، من يوفر أمننا، ولمن يقصد هذا

[1]:Richard H. Ullman, " **Redefining Security**", International Security, Vol.8, N°:1, summer 1983, P. 133.

[2]: Peter Hough, "**Understanding Global Security**", London and New York, Routledge, 2004,P.7.

[3]: Arnold Wolfers, " **National Security as an Ambiguous Symbol**", Political Science Quarterly, Vol. 67 , N°:4, December 1952, P 485.

الأمن، الأفراد، الجماعات، الأمم، الدول، الأقاليم، العالم، أو حاجات معنوية مثل القيم؟، أجوبة هذه الأسئلة تغيرت بعد نهاية الحرب الباردة، هناك زيادة في التمييز بين الأمن التقليدي والأمن الحديث وعلى أقل تقدير، فإن معظمنا يتفق أن مفهوم الأمن يوسع إلى حد كبير وبشكل مستمر، يشمل الأبعاد مختلفة سواء العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، ويشمل كذلك حتى الترابطات فيما بينها، ويعمق ليشمل وحدات مرجعية ذات طبيعة تختلف تماما عن الدولة (أفراد، جماعات منظمات دولية حكومية أو غير حكومية...الخ) ، ولقد لخصت إيما روتشيلد الامتدادات المتعددة للأمن في النقاط الأربعة التالية[1]:

1- امتداد تحتي، مفهوم الأمن ممتد من أمن الدول إلى أمن الأفراد و المجموعات...الخ.

2- امتداد إلى الأعلى، من أمن الدول إلى أمن النظام الدولي أو سلطة فوق قومية.

3- امتداد أفقي، من الأمن العسكري إلى الأمن السياسي والاقتصادي والبيئي، أو الأمن الإنساني.

4- المسؤولية السياسية لضمان الأمن هي نفسها تمتد و تنتشر في جميع الاتجاهات من الدولة الوطنية صعودا إلى المؤسسات الدولية، نزولا إلى الحكومة الإقليمية أو المحلية، وجانبيا إلى المنظمات غير الحكومية، وإلى الرأي العام والصحافة، والقوى المجردة للطبيعة أو السوق.

بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي أعتقد الجميع بفعل حالة السلام الطويل Long Peace التي سادت العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أن الصراعات المسلحة بين الدول إلى زوال[2]. وهو ما يحتم على الباحثين إلقاء مزيدا من الضوء على صور التهديد الغير عسكرية الغير عنيفة (التهديدات الناعمة بلغة جوزيف ناي)، التي تواجه الدول والجماعات والأفراد، وهو ما بات يعرف بأدبيات الأمن الإنساني.

---

[1]: Simon Dalby, **"Geopolitical Change and Contemporary Security Studies: Contextualizing the Human Security Agenda"**, Institute of International relations the University of British Columbia, Working paper, N°:30,April 2000, P.6, http://www.ligi.ubc.ca/sites/liu/files/Publications/webwp30.pdf. 03/07/2019.

[2]: John Muller: **"Retreat from the Doomsday: The Obsolescence of Major Wars"**,New York Basic Books, 1989.P.327.

والانتقال من حقل الدراسات الأمنية التقليدية، الذي يعرفه على إنه حماية أقاليم الدولة من الاعتداء الخارجي، حماية المصالح العليا للدولة، أو حماية العالم من محرقة نووية، والتركيز على تحقيق رفاهية وحماية البشر، الذي تناسى أغلبية الباحثين للاهتمام المباشر، والعمل على حماية حياتهم اليومية[1]. حيث حاول الباحثين الجمع بين فكرتي الأمن والتنمية في مفهوم واحد، مجادلين بأن المجتمعات البشرية لديها فرصة كبيرة لتحسين أوضاعها السياسية، والحفاظ على مصالحها الاقتصادية، وتوسيع نطاق مواردها المالية وحتى تحقيق أهدافها الخارجية إن هي ربطت بين أمنها والتنمية البشرية [2].

بانتهاء الحرب الباردة وانزواء صراعات القوة بين القوى الكبرى في النظام الدولي، وزيادة وتيرة انفجار الصراعات المحلية والداخلية في دول العالم النامي، حيث أحصت بعض الدراسات وجود حوالي 177 دولة عرضة للخطر وللانخراط في الصراعات والتوترات الاجتماعية، نتيجة تردي أوضاعها التنموية بصورة كبيرة [3]، أصبح الأمن والتنمية مترابطان تماما، ويتم تحقيقهما سويا. فكل الحروب والصراعات المحلية التي اندلعت في الدول الفقيرة تسببت في إيجادها مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية متهالكة، وبنية تحتية وشبكة اتصال مدمرة، وتم قتل وتشريد المدنيين، حيث أسهم الفقر في وجود قيادات عسكرية وتنظيمية لديها من الموارد والخبرة والأدوات الكافية، بما يدفعها للعمل على استمرار هذه الصراعات وأعمال العنف، وهو ما سيحول هذه الدول الصغيرة والفقيرة لأوضاع أسوء مما كانت عليه قبل إذا استمرت هذه الأوضاع.

---

[1]: Ronald Paris: "**Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?**",International Security, Vol. 26, No. 2 (Fall 2001), p. 89. Ralph Pettman: "**Human Security as Global Security**: **Reconceptualising Strategic Studies**". Cambridge Review of International Affairs, Vol. 18, No. 1 (April 2005), pp. 137-150.

[2]: Gary King and Christopher Murray: **"Rethinking Human Security"**,Political Science Quarterly, Vo. 116, No. 4 (Winter 2001-2002), p. 589.

[3]: J. Joseph Hewitt, Jonathan Wilkenfeld, and Ted Robert Gurr (eds.): **"Peace and Conflict 2010: Executive Summery"**. (College Park: Center for International Development and Conflict Management, University of Maryland, 2010).

إن الدراسات الواقعية التقليدية كانت مخطئة عندما شددت على أن نجاح الدول في حماية أقاليمها فإنها قد تصبح آمنة، فهذه الدول وإن كانت قد نجحت في حماية أمن أقاليمها إلا أنها لم توفر الأمان لمواطنيها، ومفهوم الأمن التقليدي وإن كان يحمي البشر إلا أن عدد ضحاياه لا يستهان به.

انطلاقا من تعريف التنمية على أنها "التحرر من العوز أو توفير كافة الظروف الموضوعية لضمان حياة كريمة للبشر، عن طريق توفير وضمان تلبية احتياجاتهم ومطالبهم الأساسية". فإن الربط بين الأمن باعتباره من أهم القيم والمطالب الأساسية المؤثرة والضرورية، في ذات الوقت على حياة البشر والتنمية أصبح حتمي. وهو الأمر الذي تنبه إليه علماء مدرسة الحاجة في حقل الصراع الدولي والتنمية الدولية التي ظهرت في نهاية السبعينات من القرن الماضي، حيث ربط علماء مثل عازار (Azar) بيرتون (Burton) وغيرهما، بين درجة نجاح الدولة في كفاية وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين (من طعام ورعاية واستقرار ومشاركة سياسية)، وبين انخفاض أو ارتفاع وتيرة انفجار الصراعات الاجتماعية الممتدة في العالم النامي. وربط عالم الاقتصاد آمارتيا سين (Sen) بنيويا بين التنمية وحرية الإنسان وأمنه، عندما أعتبر أن الأمن يعني"التحرر من الخوف"، وبأن التنمية تعني"التحرر من الحاجة". ورغم كل هذه المحاولات الريادية إلا أن سيادة صراعات القوى طوال الحرب الباردة، ساهمت إلى حد كبير في تقليل الاهتمام الأكاديمي بدراسة العلاقة بين التنمية والأمن، بل أن كثير من الباحثين اعتبر دراسة موضوع مثل الأمن البشري ينتمي لحقل التنمية الدولية أكثر من انتمائه لحقل الدراسات السياسية أو الأمنية.

3- الأمن محوره الإنسان:

بزغ مفهوم الأمن الذي محوره البشر، وليس الدولة في أعقاب نشر دراسات عالم الاقتصاد الباكستاني محبوب الحق، صاحب مفهوم الأمن الإنساني. والمقصود بدراسات "الأمن الإنساني"، هي تلك الدراسات التي تدرس ظواهر تنموية وبيئية واجتماعية لمعرفة عواقبها وتداعياتها الأمنية والسياسية.

هناك العديد من الدراسات التي تنبأت بمدى فداحة تأثير الظواهر التنموية على مستقبل الكون كله وليس الدول أو النظام الدولي فحسب. ظواهر مثل الجريمة، الانفجار السكاني، الصراعات القبلية الأوبئة، المخلفات والتدهور البيئي وغيرها، إذا لم يتم الاهتمام بدراستها ومحاولة إيجاد طرق لمعالجتها

واحتوائها وتقليل عواقبها على البشر[1]، وهو ما بات يعرف بالأمن الإنساني، الذي يقصد به توفير الحماية من جانبين، حماية البشر من مخاطر جسيمة مثل الجوع والأمراض والكبت، الوقاية والحماية من التغيرات المفاجئة والمضرة على أساليب حياة البشر اليومية والاعتيادية، سواء في منازلهم أماكن عملهم مجتمعاتهم، أي أنه يعني أي نوع من أنواع عدم الراحة الغير متوقعة وغير الاعتيادية، التي يمكن أن تهدد أمن الإنسان.

فإن مفهوم الأمن الإنساني يتكون من عدة عناصر أو أبعاد مختلفة، هي وكما ذكرها تقرير التنمية البشرية العالمي الصادر عن الصندوق الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1994 على النحو التالي [2]:

- الأمن الاقتصادي: ويعني الحرية من الفقر.
- الأمن الغذائي: يعني إمكانية الحصول والوصول للغذاء.
- الأمن الصحي: يعني إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والوقاية من الإمراض.
- الأمن البيئي: يعني الحماية من التلوث ومن الأخطار البيئية الأخرى.
- الأمن الشخصي: يعني الحماية الجسدية للسكان من التعذيب، الحرب، الجريمة، الاعتداء، العنف المنزلي.... الخ.
- الأمن المجتمعي: يعني ضمان بقاء العادات والتقاليد والجماعات العرقية وتوفير الأمان المادي لهذه الجماعات.
- الأمن السياسي: ويعني التمتع بالحقوق السياسية والمدنية وحرية التعبير السياسي.

[1]: Robert Kaplan: "**The Coming Anarchy: How Scarcity, Crime, Overpopulation, Tribalism, and Disease are rapidly destroying the Social Fabric of our Planet**",Atlantic Monthly, Vol. 273, No. 2 (February 1994), pp. 271-296.

[2]: United Nations Development Programme, "**Human Development Report, 1994"**. (New York: Oxford University Press, 1994), pp. 22-46.

وقام بعض الباحثين المستقلين بتقديم تقسيمات أخرى لعناصر ومكونات الأمن الإنساني، مثل الجهود التي حاول فيها عالم السياسة غورجي نيف (Nef) تقسيم عناصر وأبعاد الأمن الإنساني إلى خمسة عناصر رئيسية هي [1]:

- الأمن البيئي والشخصي والمادي.
- الأمن الاقتصادي.
- الأمن الاجتماعي: ويعني عدم التفرقة بين البشر بسبب العمر، النوع، العرق، المكانة الاجتماعية.
- الأمن الثقافي: ويعني درجة التوجه النفسي للمجتمع نحو حماية وإثراء قدراته على التحكم في الخوف.

بناء على هذا التعريف بزغت العديد من المحاولات النظرية التي سعت لتطبيق هذه الأبعاد والعناصر لقياس الأمن الإنساني للدول، ومدى الارتباط بين التنمية والأوضاع الأمنية للدول خاصة.

[1]: Jorge Nef**, " Human Security and Mutual Vulnerability: The Global Political Economy of Development and Underdevelopment"**. (Ottawa: Canada; International Development Research Centre, 1999), P.P 23-27.

5-/ الفساد والتنمية:

الفساد ليس ظاهرة جديدة طرأت على المجتمعات الحديثة في الآونة الأخيرة ، بل إن المجتمعات القديمة قد عانت منه أيضا معاناة شديدة، فمنذ ما يقرب من 2500 عام أشارت إحدى المخطوطات الهندية إلى أثر الفساد على الإدارة الاقتصادية وناشد كاتبها الحاكم العمل على محاربة هذه الآفة، وفي العصور الوسطى أدرك المفكر الإيطالي دانتي Dante الآثار السلبية للفساد ورأى أن المكان الطبيعي للفاسدين والراشين هو الدرك الأسفل من النار، وفي العصر الحديث جاء النص في الدستور الأمريكي صراحة على أن الرشوة هي إحدى الجريمتين اللتان تبرران عزل الرئيس الأمريكي من منصبه. كما أن الفساد ليس ظاهرة محلية أيضا، وإنما هو ظاهرة عالمية تختلف حدا من بلد لآخر ومن مجتمع لآخر، وأشد أنواع الفساد ضررا ذلك الذي يقع في الدول النامية وخاصة الدول التي تفتقر إلى وجود المنظمات غير الحكومية، وتلك التي لم تنضج فيها بعد مؤسسات المجتمع المدني، وأيضا التي تكون فيها مثل هذه المؤسسات محظورة، فهذه المنظمات والمؤسسات تساعد كثيرا على كشف الآثار السلبية للفساد كما هو الحال في الدول المتقدمة.

1- العلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية:

بعيدا عن المفاهيم الاصطلاحية للتنمية الاقتصادية، يمكن القول إنها مجموعة إجراءات جذرية تتخذ في سبيل رفع معدل نمو الدخل القومي والفردي الحقيقي، وهي عملية تروم إلى تحقيق مجموعة أهداف، من أهمها زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى المعيشة للأفراد، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروة، فضلا عن إشباع الحاجات الرئيسة للأفراد، وفي الحقيقة أن الفساد يسبب آثارا وخيمة في مختلف الأصعدة سياسية واقتصادية واجتماعية، تلك الآثار التي أسهم الكتاب في الإشارة إليها، وباتت معلومة للغالبية. بيد أن مما لم يأخذ مساحته المطلوبة من البحث المعمق، تلك الآثار الخطيرة التي يخلفها الفساد على صعيد التنمية الاقتصادية. لبيان هذه العلاقة لابد من التطرق إلى مسألتين اثنتين:

- النظر إلى الفساد حينما يكون مصاحبا لعملية التنمية الاقتصادية.
- النظر إلى الفساد حينما يكون معوقا للتنمية.

أولا: الفساد المصاحب للتنمية الاقتصادية[1]

قد لا يعلم الكثيرون أن العلاقة بين الفساد وازدهار التنمية الاقتصادية هي علاقة طردية أحيانا، فكلما ازدهرت وتوسعت التنمية الاقتصادية في البلد كان ذلك عاملا من عوامل زيادة نسب الفساد، إذ إن زيادة معدلات النمو الاقتصادي وما يرافقها من زيادة الدخل وزيادة الإنفاق الحكومي والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية، كل ذلك يفضي إلى زيادة معدلات الفساد، وهذا ما حصل في بعض الدول الآسيوية التي شهدت تطورا ونموا اقتصاديا واضحا، مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا وإندونيسيا. وكذا الحال يزداد الفساد في الدول التي تتحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، كما حصل في بعض دول الاتحاد السوفيتي بعد تفككه ونشوء دول جديدة مستقلة توجهت نحو الخصخصة.

ولئن كانت التنمية الاقتصادية وازدهارها وتحقق الرخاء المعيشي لدى الأفراد تفضي إلى انخفاض بعض أنماط الجرائم المرتبطة بصورة أو بأخرى بالفقر والمستوى المعيشي المتدني، فإن التنمية هذه والرخاء سيفضيان في الوقت ذاته إلى نشوء أنماط جديدة من الجرائم والانحرافات، ومن أبرزها الاحتيال والسرقة والرشوة والتلاعب بالأسعار والكسب غير المشروع وغسيل الأموال والتهرب الضريبي والجمركي. وهذا ما أشارت إليه بعض الدراسات الحديثة، التي أكدت أن معدل الفساد يتزايد بالفعل ويتزامن مع تطور الاقتصاد والنمو الاقتصادي، وهكذا تتزايد فرص الاعتداء على الأموال العامة مع تزايد عملية التنمية. وإن مما لا شك فيه أن كل ما تقدم قد وقع في العراق، إذ ازدادت معدلات الفساد مع زيادة الدخل والإنفاق، ومع الانفتاح على سياسة السوق ونبذ سياسة الاقتصاد الموجه، وهو الأمر الذي يفسر سبب ازدياد حالات الفساد عما كانت عليه في زمن النظام الدكتاتوري المنغلق، الذي كان الإنفاق فيه محدودا للغاية لا يكاد يتعدى الإنفاق العسكري، وكان الاقتصاد فيه موجها لا حرا.

[1]: حسن الياسري، "**الفساد وأثره في التنمية الاقتصادية**"، انظر: **الفساد وأثره في التنمية الاقتصادية 1**/https://www.azzaman.com تاريخ الاطلاع: 2019/09/29.

ثانيا: الفساد المعوق للتنمية الاقتصادية

كما أن الفساد يصاحب عملية التنمية الاقتصادية، فأنه في الوقت ذاته يعد معوقا رئيسيا لها، إذ تتحول معظم الأموال المخصصة لبرامج التنمية إلى مصلحة الفاسدين، وبذلك تتعرقل التنمية. فالفساد يؤدي إلى الاستنزاف المتزايد لموارد التنمية، تلك الموارد التي يكون المجتمع بأمس الحاجة إليها، إذ يعد الفساد سببا لارتفاع نسب البطالة وتزايد تكاليف المعيشة والشعور بالضياع الاجتماعي، وكل ذلك يمثل أسبابا لتحمل خزانة الدولة تكاليف باهظة مباشرة. كما أن بعض الفاسدين وفي محاولة لإخفاء جرائمهم قد يلجأون إلى تعريض المرافق أو المؤسسات التي يرتكبون فيها جرائم الفساد إلى الحرق أو التخريب المتعمد وأن هذا سيفضي إلى إنفاق المزيد من الأموال من أجل إعمار هذه المرافق، الأمر الذي يزيد من تكاليف الفساد، في الوقت الذي كان بالإمكان توجيه كل هذه الأموال لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ومن الأمور الأخرى المهمة التي توضح مدى تأثير الفساد في إعاقة عملية التنمية ما يتعلق بالتهرب الضريبي والجمركي الناجم عن الفساد، إذ تخسر الدولة مصدرا مهما من مصادر تمـويل الإيرادات العامة وهو المتمثل بإيرادات الضرائب والجمارك، وبالمحصلة تتأثر التنمية بسبب انخفاض هذه الإيرادات.

ولعل من نافلة القول أن الرشوة، وهي صورة مهمة من صور الفساد المتفشية في أكثر دول العالم، تؤثر تأثيرا مباشرا في إعاقة عملية التنمية في أي مجتمع تسود فيه. ويمكن إجمال أهم النتائج الخطيرة للرشوة في هذا الصدد بالآتي[1]:

[1]: حسن الياسري، "**الفساد وأثره في التنمية الاقتصادية**"، مرجع سابق.

1- تفضي الرشوة المتفشية في المشاريع الخدمية ومشاريع الاستثمار إلى التأخير في الوقت المحدد لتسليم هذه المشاريع، وفي هذا هدر وتبذير لجزء من موارد الدولة.

2- انخفاض الكفاية الإنتاجية للمشاريع.

3- سوء توزيع الدخل، إذ تفضي الرشوة إلى حصول بعض الأفراد على مكاسب بطرق غير مشروعة ما يؤدي مع مرور الزمن إلى زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل.

4 – ضعف كفاية الجهاز الحكومي، إذ تفضي الرشوة إلى نشوء جهاز إداري ضعيف لا كفاية له، ما يعجل بتبديد طاقة البلد وتخلفه.

وإن أخطر أثر للفساد في إعاقة عجلة التنمية ليتمثل بحسب تقديري بالشعور بالإحباط الذي يولده في نفوس الناس، الذين سيحجمون عن تقديم أفضل ما لديهم في العمل بسبب هذا الشعور النفسي وضعف المعنويات، إذ يسهم ذلك كله في إعاقة برامج التنمية الاقتصادية بالمحصلة.

المطلب الثالث: الأداء التنموي لمؤسسات الحكم الراشد

لا يمكن أن نفهم الحكم الراشد بوصفه فكرة دون إسقاطها على الواقع، أي ممارستها عمليا، ولا يتأتي ذلك إلا بمعالجتها في إطار مؤسساتي، أي في تنظيم سياسي يشمل المؤسسات والجماعات والأفراد. وبما أن الاصطلاح هو دعوة إلى إعادة بناء الديمقراطية، وتبني الإصلاحات الاقتصادية على أساس اقتصاد السوق، وإعطاء وتوسيع وظيفة المجتمع المدني والقطاع الخاص، أي توسيع دائرة المشاركة الفعلية بين القطاعات الثلاثة (الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني)، في ظل أطر عمل تتسم بالشفافية والمساءلة والمحاسبة، وهو مترابط ومتصل بالبعد السياسي المتعلق بطبيعة ممارسة شرعية السلطة السياسية من حيث (التداول السلمي على السلطة، والمشاركة السياسية المحاسبية، والمساءلة، والرقابة، والشفافية واللامركزية[1]، والتعددية الحزبية)، وهي من الركائز والدعائم الأساسية للتنمية، أما البعد التقني الإداري فيتعلق بمفهومي الكفاءة والفعالية في إدارة شؤون الإدارة العامة للدولة داخليا، وعلاقتها بالدول الأخرى والبعد الاقتصادي المتعلق بالإمكانات المادية والبشرية والنشاط العمراني ونوعية الاقتصاد وتأثيره في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة[2].

ويجب أن ننتبه إلى البعد القانوني كركيزة لدولة الحق والقانون، القائم على المساواة أمام القانون لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن اللون، أو الجنس، أو الدين والمذهب، أو الاعتقاد، أو الانتماء الفكري والسياسي، وهذا البعد يمثل دعما أساسيا لممارسة الحريات وحفظ الحقوق، ويجعل السلطات العامة نفسها خاضعة لقيود الدستور والقانون.

وقبل أن نتحدث عن دور الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في العملية التنموية، يجدر الوقوف والإشارة إلى أنه منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي أعيد تعريف أسلوب الحكم، وأضحى يطرح تساؤلات، كيف يمارس المواطنون حقوقهم ويعبرون عن تفضيلاتهم، وكيف تتم صناعة القرارات المتعلقة بالقضايا ذات الاهتمام العام، وماهية الحوافز المقدمة للأفراد، كما توسع مفهوم الحكم في مجال التسيير العمومي ليحتوي السلطات العامة والمؤسسات غير الرسمية، "مؤسسات المجتمع المدني" والقطاع الخاص

---

[1]: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، "**نحو إقامة مجتمع المعرفة**"، تقرير التنمية البشرية، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 2003، ص92.

[2]: العوفي نور الدين، "**مؤشرات الحكامة وآليات الانتقال الديمقراطي حالة المغرب**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص797.

وتغيرت مقاربة اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة بالانتقال من المستوى البيروقراطي العمودي إلى المستوى الأفقي بين مختلف الشركاء، مع إعادة تعريف التفاعل بين القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، من أجل خلق شبكة متوازنة من السياسات العامة، في ظل مراقبة نفقات الدولة في المجال العام بما فيها الصحة والتعليم، مع عدم احتكار المبادرة في وضع السياسات والبرامج، وذلك بمشاركة مختلف مؤسسات المجتمع لإدارة الشؤون العامة بهدف خدمة المصلحة العامة، مع الأخذ بمفهوم الإدارة الإستراتيجية منهجا لإدارة المؤسسات في ظل الإدارة الحكومية، والتأكيد على مفهوم الأداء المؤسسي من حيث الإدارة والقياس والتقييم والمساءلة، والاهتمام بجودة الخدمات والتعامل مع المواطنين بوصفهم عملاء بحيث يجب إرضاؤهم وإشباع حاجاتهم عن طريق تحسين الخدمات [1]، كما تم تصنيف الحكومات إلى حكومة الإنجاز وهي تركز على النتائج وليس القواعد، وحكومة المشروعات وتهتم بالكسب أكثر من الإنفاق، وحكومة محفزة على التوجيه أكثر من التنفيذ، وحكومة تعمل بأسلوب الوقاية بدلا من العلاج وحكومة تنافسية تدخل المنافسة في تقديم الخدمات، وحكومة تضع الميزانية على أساس الأداء، وحكومة تتجه نحو التجديد والابتكار.

بناء على ذلك فإن تحقيق التنمية المتوازنة المستدامة البشرية والمادية يرتبط ارتباطا وثيقا بالحكم الراشد ويشمل مفهوم الحكم الحكومة التي تهيئ البيئة السياسية والقانونية المناسبة، والقطاع الخاص الذي يوفر الشغل والدخل، والمجتمع المدني الذي يشكل إطارا للتفاعل السياسي والاجتماعي بين الناس، والدولة هي الوسيط لتفعيل قيم المشاركة وإيصال المطالب والتعبير عن المصالح، فالحكم الجيد يقوم على التوازن بين مصالح مختلف الأطراف، والخضوع للمساءلة والرقابة، وهذا التصور يدعم ويساند مفهوم التنمية الواسع، السياسية القائم على توفير أكثر فرص للعدالة في جميع المجالات، وضمان الحريات السياسية والحريات المدنية للمواطنين.

[1]: مخيمر عبد العزيز جميل وآخرون، "**قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية (سلسلة ندوات وحوارات) ط 1، القاهرة، 2000، ص9.

يبدو أن هذا الطرح يبين أن هناك ترابطا بين الديمقراطية المستدامة والتنمية، فتحقيق التنمية بشكل متوازن وشامل في ظل ما يعرف بالديمقراطية المستدامة التي تمنح الفرص لكل الجهات القائمة على الشرعية والشفافية والمساءلة هي التي تحقق التنمية.

من خلال هذا الطرح، وبناء عليه، نحاول فهم ومعرفة دور الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في العملية التنموية، لأنها فواعل الحكم الراشد، وتسمى الهندسة السياسية أو مفهوم الشبكة والذي يعنى بفعالية الدولة في إطار الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية التي تتوقف على مدى الانضباط في تنفيذ وتقييم برامج الإصلاح والتنمية الحقيقية، من خلال أجهزة سياسية جديدة تتضمن الآتي:

1-/ دور الحكومة التنموي:

تعمل الحكومة على تنظيم الخدمة المدنية في الجهاز الحكومي وترشيده بحيث يجب أن يتضمن التركيز على الكفاءات والقيم التي يحتاجها المجتمع لتقوية الخدمة العامة للمواطنين، ومن بين هذه القيم:

أ- ضبط الاستراتيجيات وتحديد الأولويات وتقديم الحوافز المساعدة للهياكل والأنظمة الموجودة في الإدارة العامة.

ب- إيجاد الطرائق الفعالة للسيطرة على الأداء وتقوية المساءلة في جميع مؤسسات الدولة وتعميق التركيز على نوعية الأداء المتعلق بتنفيذ هدف محدد من أهداف السياسة العامة.

ج- زيادة الشفافية واستئصال الفساد، مع وضع مدونات تشريعية لمكافحته في ظل محاسبة المؤسسات والمسئولين عن أفعالهم وتصرفاتهم، والاستجابة لتطلعات المواطنين وضمان مطالبهم واحتياجاتهم في إطار دولة القانون.

د- إنسياب المعلومات ذات العلاقة بالسياسات وتقييمها، وهذا يسمى بالشفافية.

هـ- تحسين اختيارات المستهلك في ظل جودة الخدمات مع ترويج استعمال الموارد بكفاية وفعالية.

مع الإشارة إلى أن الإدارة العامة تقوم على أربعة اعتبارات أو عناصر يجب الانتباه إليها والأخذ بها وهي:

- معرفة أن اللامركزية الإدارية تؤدي إلى التقليل من البيروقراطية، مع التماثل للسوق وبما يحكمه من آليات التكلفة والعائد.
- التوجه لتحقيق الجودة.
- قياس أدائها على الإدارة العامة.
- التوجه نحو إرضاء المستهلك.

وأن من أساسيات سياسة الإصلاح التنموي الذي تقوم به الدولة هو أن يقتصر دورها على الحماية والتنظيم مع إشراك مؤسسات المجتمع المدني، في توفير الخدمات للمواطنين ومعرفة احتياجات ومطالب الذين لم تتح لهم الفرصة في الاستفادة من ثمرات السوق، وهذا ما يسمى بتوسيع المشاركة.

2-/ دور مؤسسات المجتمع المدني التنموي:

على الرغم من الدور الذي تحظى به مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الحياة السياسية والإصلاح السياسي والتنمية بشكل عام، مع الدعم والإسناد المفاهيمي الذي نجده في تقرير كل دولة عن مجتمعها المدني في أغلب الدساتير بأنه "يكفل الدستور... حرية التجمع، وحرية تكوين الجمعيات"، ولكن قانون الطوارئ لا يزال يفرض العديد من القيود على المجتمع المدني وحرية التجمع، ففي بعض الدول العربية كمصر، مازال يعمل بقانون الطوارئ منذ اغتيال الرئيس أنور السادات في بداية ثمانيات القرن الماضي والأردن طبقت القانون نفسه لعدة سنوات، ولم تزل الجزائر تعمل به [1]، وطبقته تونس في أحداث ثورات الربيع العربي لمكافحة الإرهاب.

ومع هذا التقييد، إلا أن منظمات المجتمع المدني غير الربحية التي تهدف لخدمة الجماعة والمجتمع، أدت دورا مهما في المجتمعات الديمقراطية، ولا سيما المشاركة السياسية، وأدى تراكم تجاربها في التعامل مع الحكومة والشعب والقطاع الخاص، إلى أهليتها في حماية حقوق الإنسان وتجميع وتكوين المصالح وتكوين القيادات، والربط بين المجموعات المتنافرة وضبط الفساد وإساءته المحتملة، " غش، تلاعب بالمال العام

[1]: الكتبي ابتسام، وآخرون، "**الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2004، ص69.

سرقة، اختلاس "، مع إخضاع المفسدين للمحاسبة، وتشجع وتدعيم قيم التسامح والاعتدال، واحترام وجهات النظر، إضافة إلي مساندة حرية الفرد وحقوق الأقليات، فضلا على المساعدة في الإفصاح عن المعلومات وضمان "التنافسية والشفافية"، التي تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات السليمة، كما أن منظمات المجتمع المدني ساهمت في نقل هموم المواطنين، وتقديم الدعم التقني للسياسات الحكومية وحشد العموم وتثقيفهم حول القضايا الوطنية، ومراقبة السياسات الحكومية وتقييمها، ومن هنا يتعين على المجتمع المدني أن يصل إلى الأماكن التي لا يستطيع أن يصله المواطن بمفرده، من خلال توجيه انتباهه إلى مشكل الفساد وإشكالية وصول المعلومات، إضافة إلى دوره في تعزيز التنافس بين المؤسسات الحكومية ذاتها من خلال إصدار تقارير ومنح جوائز لأحسن سبل التسيير وأحسن الإدارات خدمة للمواطن.

3-/ دور القطاع الخاص التنموي:

من فاعلية الحكم الراشد في القطاع الخاص تحقيق حماية المساهمين والمستهلكين والمستثمرين، مع مراعاة مصالح العمل والعمال، للحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، مع الالتزام بأحكام القانون والمحاسبة، ويشمل القطاع الخاص المشاريع الخاصة للتصنيع، والتجارة، والمصارف، والاستثمار الأجنبي. كما ينظر إلى أن القطاع الخاص صاحب دور مهم في التغيير، وعملية التنافس، وفتح المجال لتشغيل الأيدي العاملة، وتعزيز قدرة الصادرات على المنافسة، وتحقيق التكامل الاقتصادي مع الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى أن القطاع الخاص يقيم مناخ الاستثمار، ويقدم خدمات استشارية بشأن إصلاحات السياسات والمساعدة الفنية وعملية الإقراض. وهذا يبين أن دعم المشاريع الخاصة وتشجيعها، لتصبح أكثر شفافية وتنافسية من قبل الحكومة، غاية في الأهمية، ويتم هذا من خلال خلق بيئة اقتصادية مستقرة وتحسين مستوى الدخل واستقطاب الاستثمارات، والمساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا، والتحفيز

للتنمية، أي تحرير النشاط الاقتصادي، عن طريق إعطاء القطاع الخاص مجالا أوسع للحد من احتكار الدولة[1].

كما أن القطاع الخاص شريك مهم وداعم فعال لنشاطات مؤسسات المجتمع المدني، سواء كان هذا الدعم ماديا أو معنويا، من خلال قدرته على تمثيل آراء هذه المنظمات في المشاريع التنموية، أو في المفاوضات بينها وبين الحكومة، ويعتبر هذا الدور تبادليا مع لمجتمع المدني.

لقد أصبحت إعادة هيكلة القطاع الخاص ضرورة، ليستطيع المساهمة في التنمية الاقتصادية ومواجهة التحديات، مما يستدعي من الشركات الفردية العائلية طرح أسهمها للاكتتاب العام إذا كانت بحاجة إلى زيادة رأس مالها، بدلا من زيادة الاعتماد على الاقتراض.

تخلق العولمة فرصا وتهديدات الأمر الذي يتطلب تصميم استراتيجيات ملائمة مع التوجه نحو التحالف الاستراتيجي الذي أصبح أحد سمات بيئة الأعمال الإقليمية والعالمية. فالتحالف الاستراتيجي يمثل نضجا في الإدارة الإستراتيجية، ويمكن للحكومات المعاونة في ذلك من خلال دعم وتسهيل إقامة تحالفات بين صغار المنافسين، مع إعطاء مزيد من الاهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والتشجيع على الفصل بين الملكية والإدارة، إذ أن استخدام مديرين محترفين يسهم في تكامل وتطوير الرؤى الإدارية، ويعظم فاعلية القرارات الإدارية، مع استثارة الحاجة إلى تبني إدارة الجودة الشاملة.

بناء على ذلك، فإن عملية التنمية والتطور الاقتصادي مسؤولية مشتركة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، ومن خلالها تتوسع الطاقة الإنتاجية، وتزيد قدرات المجتمع، ويتم تفعيل الارتباط بين الكفاءة والجهد، وتوزيع الأدوار بينهما، وهذا التعاون يحسن ويبسط وييسر خدمة المستهلك ويرفع فعالية الاقتصاد، ويحسن أداءه، ويشجع فرص الاستثمار، ويحسن وضع الحكومة المالي في إسهامه في حل مشكلة الميزان التجاري والاستيراد، كما يصحح الخلل في ميزان المدفوعات، ويحارب الفساد الاقتصادي. أما الضابط لمعالم التعاون بينهما فيتمثل في تعزيز سيادة القانون من خلال الإصلاحات القانونية والقضائية، وإنشاء وصيانة النظم الضريبية الفعالة والعادلة، مع صياغة سليمة وشفافة للوائح والقرارات

[1]: ديوب محمد معن، "**المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 3 سوريا 2006، ص39.

ومحاربة الفساد، وإزالة عوائقه وتخفيض تكاليف المعاملات، وهذه الشراكة في أداء المهام والواجبات يتحمل من خلالها المخاطر والمنافع، أما فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية، فتكون من اختصاص الدولة التي يتوقع أن تقدم خدمات عالية الجودة. والإهمال والقصور والتأخر عن تقديم الخدمات يحتم إصلاح القطاع العام الذي يوجب وضع إستراتيجية (آلية) للإصلاح المؤسسي لمكافحة الفساد في عدة مجالات تتضمن ضبط الإنفاق العام، وتفعيل سياسة الضرائب، واحترام القضاء، وتشجيع اللامركزية، وإيجاد الحكومة الالكترونية، والمساعدات التقنية، وذلك لتحقيق العديد من الأهداف، أهمها مكافحة الفساد على المستوى الوطني والمحلي، والاستخدام الفعال للموارد العامة، والإصلاح القانوني، وتطوير الصحافة والمساءلة، وتدعيم البرلمان، وتدعيم الروابط بين القطاعين العام والخاص، وتقليص تبذير المال العام.

بناء على ذلك، ولتفعيل آلية عمل تلك الإستراتيجية يتحتم إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد وتجريم استغلال السلطة) استغلال المنصب للحصول على المنفعة بطريقة غير شرعية " الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية، أو الغش، أو تقديم الهدايا للتعجيل بالخدمة، أو التهرب الضريبي، أو عن طريق الاختلاس بارتفاع تكاليف التكوين الرأسمالي للمباني والمعدات نتيجة العمولات[1]".

وعليه فإن توازن القوة بين الدولة والمجتمع المدني، وبينها وبين القطاع الخاص، يمكن القائمين بعملية الإصلاح من تحديد فرص مكافحة الفساد في ظل وجود الإرادة السياسية، ويتم هذا عن طريق التركيز على تبادل المعلومات بين الفواعل الثلاثة، باعتبار أن من أسباب عدم فاعلية الإصلاحات هو قلة أو ندرة المعلومات بينها، وأن فهم طبيعة الفساد تكمن في آلية التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني على مستوى الجمهور والمؤسسات الاقتصادية، القطاع الخاص والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية للدولة، فالإيمان بدولة المؤسسات والرشاد السياسي بديل لدولة الأشخاص، لأن دولة الرشاد تقوم بتوزيع الأدوار وفق منطق التشبيك الذي يكرس دولة المواطنة، والقانون، ويعزز الإرادة السياسة التي تواجه الفساد والإفساد، بهدف تحقيق التنمية.

[1]: منظمة الشفافية الدولية، **"نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد"**، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2005، ص23.

خلاصة:

يكتسب موضوع الحكم الراشد أهمية بالغة فيما يتعلق بإخفاقات التسيير السيئ للشؤون العامة وانعكاس التطبيق على التنمية، ومعرفة النجاحات التي تتقدم الدول بها، ومعرفة الخلل في تصرف الحكومات، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وما هو الطريق إلى الإصلاح الذي يعتمد عليه في هذا الشأن لرفع الكفاءة، والفاعلية والترشيد للحد من الفقر، وإهدار المال العام.

إن الاعتراف للأفراد بحقهم في التنمية لا يتحقق إلا من خلال، تمكينهم من إدارة شؤونهم بنفسهم عن طريق اللامركزية الإدارية، التي تخضع لتسيير المنتخبين ممثلي المجتمع في منطقة ما، وإن وجود قوانين صارمة تراقب حركة الأموال، هو الضمان الوحيد في تحقيق الرفاه الاقتصادي، مع الإشارة إلى ضرورة تمكين الجماعات المحلية من التحرر من عقدة التبعية للسلطة المركزية، حتى نصل إلى مجتمع الحداثة الذي يدير نفسه بنفسه، بعيدا عن كل قيد أو ضغط مع إقرار الولاء للدولة.

لا غنى للصالح العام عن الحكم الراشد لكي يحقق المجتمع والاقتصاد أقصى رفاه مكن، في ضوء الموارد المتاحة، كما يعد الالتزام بمبادئه شرطا ضروريا لتوسيع نطاق قدرات الدولة على إدارة موارده، فالمشاركة والديمقراطية، والحرية، والأمن، وحقوق الإنسان، تعتبر كلها قوام تحقيق التنمية، التي ترتكز على الأفراد ويتطلب ذلك تضافر جهود الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

الفصل الثالث

تمهيد:

يشغل موضوع الحكم الراشد حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، ونظرا للحاجة المتزايدة إلى إيجاد فرص عمل وتقليل حجم البطالة على جانب وجود تحديات عالمية فرضتها عملية التنمية الاقتصادية العالمية. فالحكم الراشد ضروري لإدارتها وتبعا لذلك تطوير الخدمة المدنية وتحسن كفاءة المؤسسات، ويبرز ذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية واحترام مبادئ المساواة والإنصاف أمام القانون على أن تكون هناك مشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ولابد من إعطاء العامل والمسير المبادرات التي تسمح له بالوصول إلى حرية الإعلام والاستشارة، وكذلك مشاركة العمال في عملية اتخاذ القرارات والحصول على الأرباح. إن الحكم الراشد يمثل مجموع القواعد الأساسية الموجهة لإعانة المسير في مجال إلزام التسيير بطريقة شفافة وفي نية تقديم مساءلة وإقرار على أساس قاعدة واضحة، وكذلك تبدو الإدارة الرشيدة على مستوى الجزئي كعنصر لخدمة التنمية. تعتبر التنمية الاقتصادية هدفا محوريا لكل السياسات الاقتصادية في دول العالم، حيث تعمل على اختلاف مستوياتها على تحقيق نسب نمو إيجابية مستمرة في مؤشرات اقتصاداتها، لكن تحديات الواقع المعاش تضع في طريق تحقيق هذا الهدف عدة عقبات قد تحول دون الوصول إلى ذلك، ولعل من أبرزها ظاهرة الفساد التي تتلخص خطورتها في عدة أبعاد مختلفة تمس جوانب اقتصادية، اجتماعية وحتى سياسية في حالة عدم وجود محاولة معالجتها أو التقليل من آثارها، وقد أصبحت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات خاصة الفقيرة والنامية.

ومن هذا المنطلق نرى أن هناك عناصر ضرورية لزيادة الرشادة في مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ودور الحكومة كنسق جزئي والاقتصاد الوطني كنسق كلي وتتمثل في الخدمة المدنية والنزاهة والرقابة المالية ووسائل الإعلام والشفافية والفعالية في التسيير.

وفي هذا الفصل سوف نحاول إظهار تفعيل الحكم الراشد لخدمة التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك من خلال التطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم حول التنمية الاقتصادية، وأنواع التنمية وقياسها أما المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى تطور التنمية الاقتصادية في الجزائر، ثم قراءة تحليلية لمؤشرات الحكم الراشد في الجزائر، وكذا تصور التنمية الاقتصادية من منظور الحكم الراشد في الجزائر بالاعتماد على استبيان البارومتر العربي من خلال عملية استطلاع الرأي العام في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اقتصادية واجتماعية وسياسية تحتل مكانا بارزا في الأمور العالمية منذ عام 1945، كما غدت دارسة التنمية الاقتصادية ومشاكلها تحتل اليوم مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي، بعد أن كانت التنمية تحظى باهتمام ضئيل من جانب علماء الاقتصاد قبل الحرب العالمية الثانية. ولا يرجع ذلك الاهتمام العالمي إلى اكتشاف مفاجئ لمدى انتشار التخلف الاقتصادي في العالم، بل يرجع أساسا إلى تغير في المواقف اتجاه وجوده، فالحقائق عن التخلف كانت متاحة دائما وبصفة عامة للذين عانوا بالنظر إليها أو البحث فيها. غير أن الصعوبة تمثلت في حمل الحكومات والأفراد على اعتبار أن التخلف والفقر وضع يتطلب مجهودات جذرية وفورية لتخفيف أعبائه وحل بعض المشاكل الناجمة عنه.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

توجد مفاهيم متنوعة قيلت في التنمية الاقتصادية، تتراوح بين المفاهيم التقليدية والحديثة، حيث تعتبر فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بداية ما يمكن تسميته عصر النهضة في العالم. وكان مفهوم التنمية قاصرا على النمو الاقتصادي المتمثل في زيادة الدخل القومي، وتراكم رأس المال عن طريق القيام بمشروعات صناعية. ثم بدأ النقد يوجه إلى هذا المفهوم الأحادي للتنمية، على أساس أنه مفهوم جزئي لا يعبر عن التقدم الاقتصادي بشكل صحيح.

1-/ تعاريف التنمية الاقتصادية:

هنا سوف نتطرق إلى مجموعة من التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية الاقتصادية، إذ يصعب إعطاء مفهوم واحد للتنمية الاقتصادية باعتباره موضوعا ملما بمختلف الجوانب.

- **التنمية الاقتصادية:** الزيادة السريعة والتراكمية المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن[1].

[1]: رابح رتيب، "**التنمية الاقتصادية**"، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 1999، ص89.

- **التنمية الاقتصادية:** عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية، جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما[1].

- **التنمية الاقتصادية:** العملية التي تحدث من خلال تغيير شامل ومتواصل، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج[2].

- **التنمية الاقتصادية:** سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي في عملية يزداد بوساطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة[3].

- **التنمية الاقتصادية:** مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تتضمن زيادة حقيقية في دخل الفرد لفترة طويلة[4].

2-/ أهداف التنمية الاقتصادية:

نظرا للتباين الكبير في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لكل بلد، فإنه قد يكون من الصعب في مجال دراسة أهداف التنمية الاقتصادية أن نحدد وبشكل معياري أهدافا للتنمية الاقتصادية يمكن تعميمها على جميع بلدان العالم. إلا أن هنالك بعض الأهداف المشتركة التي يمكن التركيز عليها والسعي إلى تحقيقها في معظم البلدان، ولكننا وقبل أن نتطرق إلى هذه الأهداف الرئيسة، فلا بد من الإشارة إلى أنه عند وضع أهداف التنمية الاقتصادية لا بد من مراعاة الأمور التالية[5]:

1- يجب أن تساعد هذه الأهداف على تحديد أو قياس مدى التقدم الذي تحققه برامج التنمية الاقتصادية.

---

[1]: رمزي سلامة، **"اقتصاديات التنمية"**، الدار الجامعية، الأردن، 1998، ص ص107-108.

[2]: عبد القادر عطية، **"اتجاهات حديثة في التنمية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص9.

[3]: كامل بكري، **"التنمية الاقتصادية"**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص ص 16-17.

[4]: عبدالرحمن بوادقجي، **"التنمية الاقتصادية"**، دار الكتب الجامعية، دمشق، 1978، ص5.

[5]: علي الشرفات، **"التنمية الاقتصادية في العالم العربي"**، دار جليس الزمان، عمان، 2010، ص 11.

2- يجب أن تحدد هذه الأهداف المستوى المطلوب من الطاقات البشرية والفنية والإدارية وغيرها من الطاقات لإنجاز أغراض التنمية الاقتصادية.

3- يجب أن توضع الأهداف بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى من عملية التنمية الاقتصادية بحيث يتم تنفيذ هذه المتطلبات دون غيرها.

4- يجب أن تصاغ الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافة عناصر الإنتاج ما أمكن من خلال العملية الإنتاجية.

وبعد أخذ هذه النقاط الأربع السابقة بعين الاعتبار يمكن أن نحدد الأهداف الرئيسة للتنمية الاقتصادية التي تسعى إليها معظم الدول والتي نوجزها بما يلي:

أ- زيادة الدخل القومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أولى أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق، وذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما هو انخفاض مستوى المعيشة والفقر وزيادة نمو عدد السكان فيها. ولا سبيل إلى القضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، وتحاشي المشكلة السكانية، إلا بزيادة الدخل القومي الحقيقي، وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على الحاجات الأساسية من السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

وإن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان، إنما تحكمه عوامل معينة، مثل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية. فكلما توافرت أموال أكثر، وكفاءات أحسن، أمكن تحقيق زيادة أعلى في الدخل القومي الحقيقي، وبالعكس، كلما كانت هذه العوامل نادرة، فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا. وكذلك، فإنه كلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا اضطرت الدول إلى العمل على تحقيق زيادة أعلى في دخلها القومي الحقيقي غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانيات الدول المادية والفنية.

ب- رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى معيشة مرتفع من بين الأهداف الهامة التي تسعى الدول لتحقيقها، لأن ارتفاع مستوى المعيشي للسكان يعد من الضروريات الأساسية للحياة من مأكل وملبس ومسكن. فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة.

ففي معظم الدول يلاحظ بأن هنالك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات المجتمع. كذلك فإن هنالك ارتباطا وثيقا بين عدد السكان والدخل، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل، انخفض مستوى نصيب الفرد، وأدى بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة.

ويقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة مثل ما يستهلكه الفرد من السلع والخدمات، وإشباع حاجاته الثقافية والحضارية. وتقاس قدرة الفرد على الإشباع بمستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل، وبمستوى توزيع الدخل، فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعا دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة[1].

ج- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول هدف من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي، ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد، وتعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخل والثروات. فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر والحرمان وانخفاض مستوى دخولهم، مما يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي والصحي والتعليمي، وتزداد هذه الظاهرة تفاقا كلما كبر حجم السكان، واتسعت حدود الدولة. ومما لا شك فيه، أن التفاوت في توزيع الدخول له مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، ويؤدي هذا التفاوت إلى وضع الأفراد في طبقات، مما يؤدي إلى هدر الموارد

[1]: إسماعيل عبد الرحمن و حربي عريقات،"**مفاهيم أساسيات في علم الاقتصاد الكلي**"، دار وائل للطباعة والنشر، ط1 ، عمان،، 1999، ص5.

الاقتصادية. فالأغنياء سينفقون أموالهم على السلع الكمالية، فتتجه الدولة إلى الاستيراد من الدول المتقدمة، مع ما يرتبط بهذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى.

د- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:

وهذا الهدف يدور حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي وتغيير طابعه التقليدي، ففي الدول النامية يغلب القطاع الزراعي على البنيان الاقتصادي في مجال الإنتاج، ومصدر العيش للغالبية العظمى من السكان. كما وأنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى، كمصدر من مصادر الدخل القومي. وإن سيطرتها على اقتصاديات الدول النامية، يشكل خطرا جسيما نتيجة التقلبات الاقتصادية في الإنتاج والأسعار. فمثلا إذا جاء المحصول الزراعي وافر، وارتفعت أسعار الأسواق العالمية أدى ذلك حدوث موجة من الانتعاش والرواج والعكس صحيح، إذا جاء المحصول قليلا وانخفاض الأسعار عالميا فإنه يؤدي إلى الكساد والبطالة في البلاد. ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية لا بد وأن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القومي، والإفساح للصناعة لتلعب دورها إلى جانب بقية قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط القومي نتيجة السيطرة الزراعية عليه، أو على الأقل تضمن التخفيض من حدتها، وتخصيص نسبة غير قليلة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية، للنهوض بالصناعة سواء أكان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أم التوسع في الصناعات القائمة، وذلك حتى يضمنون القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الاقتصادي[1]. ويضمنون القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الاقتصادي[2].

[1]: كامل بكري، **مرجع سابق**، ص 74.

[2]: كامل بكري، **مرجع سابق**، ص 74.

3-/ مستلزمات التنمية الاقتصادية:

تتطلب التنمية الاقتصادية العديد من المستلزمات نعرضها فيما يلي:

1- تراكم رأس المال:

إن لتراكم رأس المال دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال الاستثمار والذي يتطلب وجود حجم مناسب من الادخارات الحقيقية ليتم توجيه هذه الموارد للاستثمار بدلا من الاستهلاك. إن تراكم رأس المال يمكن أن يضيف موارد جديدة (مثل استصلاح الأراضي غير المستغلة) أو يرتقي بنوعية الموارد الموجودة فعلا (مثل نظم الري والأسمدة والمبيدات الحشرية)، ولكن السمة الأساسية التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، هي وجود حالة من التناوب بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك في المستقبل، فتقليل حجم الاستهلاك الحالي (أي زيادة حجم الادخار والاستثمار) يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الآجل[1]. ونلاحظ أنه في البلدان النامية والتي تتميز بمعدلات نمو سكاني مرتفعة يكون من الصعب عليها تكوين رؤوس الأموال اللازمة من أجل الاستثمار، في الوقت الذي تكون فيه هذه البلدان بحاجة ماسة لهذه الأموال، وذلك من أجل إقامة المشاريع وتطوير المشاريع القائمة وتوفير البناء التحتي اللازم لها وغير ذلك. و بالتالي فإنه يكون على عاتق الدول النامية عبء كبير لتأمين رأس المال اللازم لتحقيق تنميتها، وتعد هذه المشكلة من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية.

2- الموارد الطبيعية:

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، والأمم المتحدة من جهتها تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية، والتي تمكن من أن ينتفع بها[2]. وتختلف الآراء في أهمية الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية الاقتصادية، فيرى البعض أن للموارد الطبيعية دور كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وخاصة في المراحل الأولى، إذا تم استغلالها بشكل مناسب حيث أنها تشكل حجر الأساس في هذه العملية، والبعض الآخر يرى أن الموارد الطبيعية

---

[1]: ميشيل تودارو، "**التنمية الاقتصادية**"، تعريف د.محمود حسن حسني، د محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006 ص169.

[2]: القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص139.

ليس لها هذا الدور في عملية التنمية، والدليل على ذلك أن هناك العديد من الدول المتخلفة والتي تمتلك الموارد الطبيعية، إلا أنها لم تستطع استغلال هذه الموارد بالشكل الأمثل والذي يخدم تنميتها، ومنها الدول العربية وخاصة دول الخليج، وبالمقابل هناك العديد من الدول والتي تفتقر إلى الموارد الطبيعية ولكنها استطاعت أن تكون من الدول المتقدمة، ولعل أكبر مثال على هذا اليابان. ويرجع ذلك إلى أن قدرة البلدان المتقدمة على التعويض عن النقص في توفير الموارد الطبيعية تفوق قدرة البلدان المتخلفة على ذلك، ويعود السبب أساسا إلى أن البلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها، تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، بحيث تحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر، وبما أن هذه البلدان تمتلك فن إنتاجي متطور ولديها قدر واسع من رأس المال وترتفع فيها كفاءة العنصر البشري، فإنها يمكن أن تعوض عن النقص في الموارد الطبيعية[1]، وهذا ما تفتقر إليه البلدان النامية.

3- الموارد البشرية:

إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد، والتي في عملية التنمية حيث أن الإنسان مهما جدا تدخل، كمستلزم في العملية الإنتاجية، وتلعب الموارد البشرية دورا هو غاية للتنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت [2]. وتنبع أهمية هذا العنصر في كون رأس المال المادي وكذلك الموارد الطبيعية وحتى التقدم التكنولوجي لا يمكن الاستفادة من أي منها، في عملية التنمية الاقتصادية دون توفر العنصر البشري الذي يعمل على استغلالها وتكييفها وتطويرها بما يتلاءم مع حاجته. وهذا ما تعاني منه البلدان النامية حيث أنها تفتقد إلى الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة، ويمكن تلخيص المشاكل التي تتعرض لها البلدان النامية في هذا المجال بالنقاط التالية:

إن بناء الكوادر القادرة على المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، يتطلب توفر البنى الأساسية لذلك من مدارس وجامعات تعليمية وفنية، ونلاحظ أن هناك تفاوت بين البلدان النامية في مقدرتها على

[1]: خلف فليح حسن، **"التنمية والتخطيط الاقتصادي"**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص38.

[2]: القريشي مدحت، **مرجع سبق ذكره**، ص137.

بناء هذه الكوادر المؤهلة، وهناك بعض البلدان التي استطاعت تحقيق نتائج معقولة، وهناك بلدان أخرى مازالت تعاني من تخلف شديد في كوادرها.

– هروب الأدمغة وهجرة الخبرات من البلدان النامية إلى الدول الرأسمالية، وأهم العوامل التي تساعد على سرقة الأدمغة في البلدان النامية هي الظروف المادية الأفضل التي توفرها لهم البلدان التي تستقبلهم وخاصة الرأسمالية.

– لم تدرك الدول النامية أهمية العنصر البشري في عملية التنمية الاقتصادية، والدليل على ذلك عدم اهتمامها بالاستثمار في الموارد البشرية، لأن هذا الاستثمار يستغرق فترة زمنية طويلة حتى تظهر نتائجه. إن ثروة أي بلد تقدر بالعنصر البشري القادر على خلق رأس المال واستغلاله بالشكل الأمثل، وكذلك استكشاف الموارد الطبيعية وبدون هذه الثروة يكون من الصعب تحقيق التنمية وظهور العديد من العقبات في وجهها.

4– التقدم التكنولوجي:

يعتبر بعض الاقتصاديين التقدم التكنولوجي من العناصر الهامة في عملية التنمية الاقتصادية. وتعرف التكنولوجيا على أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي، في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية، وذلك بهدف الوصول إلى أساليب جديدة.

تلعب التكنولوجيا دورا كبيرا في تقدم البلد اقتصاديا، حيث أنها تؤدي إلى زيادة الموارد الطبيعية المكتشفة أو اكتشاف موارد جديدة، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج بنوعية عالية وتكلفة أقل واكتشاف طرق إنتاج جديدة. ولقد اعتمدت الكثير من الدول المتقدمة على التقدم التكنولوجي بشكل أساسي في تحقيق تنميتها ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، بريطانيا وغيرها، وقد أدركت الدول النامية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أهمية التقدم التكنولوجي في تحقيق تنميتها ولكنها واجهت مجموعة من الصعوبات أهمها:

– لم يكن بمقدور الدول النامية سوى استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة، وليست المشكلة في استيراد هذه التكنولوجيا، ولكن في عدم قدرة الدول النامية على إحداث أي تغيير أو تطوير فيها بما يتناسب مع تنميتها وظروفها.

– نتيجة استيراد الدول النامية من الدول المتقدمة أخذت الأخيرة تمارس أساليب متنوعة ومتعددة يتم من خلالها استنزاف قدرات وثروات البلدان المتخلفة، إعاقة تطورها وعدم السماح لها بامتلاك البنية التي تمكنها من تحقيق التطور التكنولوجي، ولذلك تعتمد البلدان النامية على البلدان المتقدمة في إقامة مشاريعها اللازمة لتحقيق التنمية على تكنولوجيا الدول المتقدمة، ابتداء من مرحلة القيام بالدراسات الفنية والاقتصادية الاستثمارية، بتوفير متطلبات إنشائه من آلات ومكائن وغيرها، وكذلك صيانته من خلال الخبراء والفنيين الذين يتم الاعتماد عليهم في الدول المتخلفة في حالات ليست بالقليلة في العديد من المراحل إن لم يكن في معظمها.

– احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا الحديثة وخاصة بالنسبة للصناعات الصاعدة، مثل الالكترونيات الدقيقة والبتر وكيماويات والمعدات الحربية وتكنولوجيا الطاقة والمواصلات.

– إن معظم البلدان الصناعية لا تقبل بنقل التكنولوجيا إلى بلدان العالم الثالث إلا بعد فترة طويلة من تطبيقها في مجال الإنتاج، وبعد أن تكون الشركات متعددة الجنسيات قد اكتشفت طرائق تكنولوجية أكثر إنتاجية بما يضمن لها التفوق ويجعل بلدان العالم الثالث تابعة لها[1]. بالإضافة إلى اتساع الفجوة التكنولوجية والمعرفية بين البلدان النامية والمتقدمة، وتكريس التبعية التكنولوجية للغرب وعدم تمكين البلدان النامية من الحصول على التكنولوجيا الحديثة، وتأكيدا على ذلك فإن دول الغرب تمنع تصدير الكثير التكنولوجيا إلى الدول النامية، تحت ذريعة منع هذه الدول من استخدام هذه التكنولوجيات في صناعة أسلحة الدمار الشامل، أو أن اقتصاديات الدول النامية لا تزال غير مهيأة وغير قادرة على استيعاب هذه التكنولوجيات.

[1]: مطانيوس حبيب، **"بعض مسائل الاقتصاد اللاسياسي/ العولمة وتداعياتها في الوطن العربي"**، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، 1999، ص31.

- لا توجد سوق عالمية للمعارف التكنولوجية يتحدد فيها سعر عالمي أو أسعار يمكن للمشتري أن يفاضل بينها، ذلك أن تلك المعارف تتجسد على شكل معدات وتجهيزات يتعذر تحديد قيمتها الحقيقية، وتكون كل منها محتكرة لشركة من الشركات تفرض شروطا تعسفية عند بيعها لبلدان العالم الثالث (تدفع بلدان العالم الثالث مبالغ طائلة للحصول على هذه التجهيزات). صحيح أن الدول الرأسمالية المتقدمة تتحمل نفقات الأبحاث العلمية لتطوير التكنولوجيا، ولكنها تعكسها أضعافا مضاعفة على بلدان العالم الثالث، وبمعنى آخر تقوم بلدان العالم الثالث من خلال نقل التكنولوجيا بتمويل الأبحاث العلمية التي تجري في الدول الصناعية المتقدمة ولا تستفيد منها إلا بالقدر الضئيل.

4-/ متطلبات التنمية الاقتصادية:

1- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.

2- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة.

3- توفير الموارد البشرية المتخصصة.

4- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

5- توفير الأمن والاستقرار.

6- نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

إن من أهم مراحل التنمية الاقتصادية هو التخطيط، لذا يمكن شرح بعض النظريات الخاصة بمتطلبات التنمية خاصة في البلدان العربية.

- **عملية التخطيط:**

هناك الكثير من أساليب التخطيط لعملية التنمية وهناك مشتركات كثيرة في عملية التخطيط في البلدان النامية، إلا أن Tony Kiuick قد وضع النقاط التي تتميز بها عملية التخطيط:

1- يبدأ التخطيط من الاتجاهات والأهداف السياسية الحكومية ومحاولة تعريف التخطيط للأهداف السياسية وخاصة عندما تكون مرتبطة ارتباطا عضويا بالتنمية المستقبلية الاقتصادية.

2- تضع خطة التنمية إستراتيجية يمكن عن طريقها إنجاز هذه الأهداف التي يتم ترجمتها في شكل مجموعة من الأهداف المحددة.

3- تحاول الخطة تقديم مجموعة من المبادئ والسياسات ذات الاتساق الداخلي ومنسقة مركزيا، ويتم اختيار هذه المبادئ والسياسات كوسائل مثلى لتنفيذ الإستراتيجية وتحقيق الأهداف، وتكون هناك نية لاستخدامها كإطار يتم الاسترشاد به بشأن القرارات اليومية.

4- تشمل الخطة على الاقتصاد بأكمله ومعنى الشمول هنا يتناقض مع مفهوم تخطيط القطاع العام أو أجزاء أخرى فقط من الاقتصاد القومي.

5- في المعتاد، تغطي خطة التنمية مدة زمنية محددة ولتكن خمس سنوات مثلا، ويتم التعبير المادي عنها في شكل وثيقة كخطة متوسطة الأجل، ويمكن استخدام مدى زمني أطول من خلال إضافة خطط سنوية تكميلية.

أما مراحل التخطيط كما يراها توني كويك فهي:

- نماذج النمو الإجمالي، وتتضمن تقديرات اقتصادية كلية للتغييرات المخططة أو المطلوبة في المتغيرات الاقتصادية الرئيسية.
- نماذج المدخلات والمخرجات، متعددة القطاعات والتي تتحقق من اتساق المتغيرات الخاصة بالإنتاج والموارد والتوظيف والنقد الأجنبي، لمجموعة معينة من الأهداف الخاصة بالطلب النهائي، وبما يضمن التنسيق بين تدفقات الناتج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة. إن مراحل التخطيط الثلاث (الكلي والقطاعي والمشروع) تشكل الأدوات الفكرية المتاحة أمام سلطات التخطيط[1].

[1]: ميشيل توادور، **مرجع سابق**، ص705.

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

لا بد من النظر إلى عدد من نظريات التنمية الاقتصادية لكي نعرف خلفية ما تم التفكير به على مر الزمن من أفكار ونظريات، وقد تم اختيار عدد منها وكما يأتي:

1-/ النظريات التقليدية للتنمية الاقتصادية:

وهي تلك النظريات التي تحاول أن تبحث وتفسر الظواهر المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، من حيث الأسباب والمعوقات والمفاهيم المتعلقة بهذه الظواهر وصولا إلى بناء هيكل معرفي يمكن الاعتماد عليه في إحداث التنمية الاقتصادية، أو على الأقل النهوض بالمجتمعات التي تعاني من عدم وجود التنمية أو ضعفها. ذلك أن عملية التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم بشكل عشوائي، بل يجب أن تستند إلى إستراتيجية معينة بنيت على أساس نظري معين. وسوف نستعرض في هذا المطلب أهم النظريات الرائدة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وخاصة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تعتبر من المراحل الجديرة بالاهتمام في موضوع التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي:

1- نظرية آدم سميث:

وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، وكان كتابه (ثروة الأمم) معنيا بمشكلة التنمية الاقتصادية، وإن هو لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه والتي تحمل سمات مهمة منها[1]:

أ- القانون الطبيعي: اعتقد آدم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، ومن ثم فإنه يعد كل فرد مسؤولا عن سلوكه، أي أنه أفضل من يرعى مصالحه وأن هناك يدا خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق، وإن كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته، وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة.

ب- تقسيم العمل: وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي، حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

[1]: فارس رشيد البياتي، **"التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي"**، عمان، دار أبله للنشر والتوزيع ، 2008، ص63.

ج- تراكم رأس المال يعد ضروريا للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

د- إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح، وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

هـ- عناصر النمو تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال، ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة، تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم وهو مما يؤدي إلى زيادة التنمية.

و- يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر وعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

2- نظرية جون ستيوارت ميل:

ينظر ستيوارت ميل إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج، فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل، ومن سماتها هي:

أ- التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية[1].

ب- إن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل، ومن ثم فإن الأرباح تمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور.

ج- إن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان على وفق معدل مالتوس، وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، حيث يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.

[1]: فارس رشيد البياتي ، **مرجع سابق**، ص64.

د- ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط، مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

3- النظرية الكلاسيكية:

إن العناصر التي تميز هذه النظرية هي:

أ- سياسة الحرية الاقتصادية، حيث يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي.

ب- التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم الاقتصادي.

ج- تحقيق قدر كافي من المدخرات.

د- ميل الأرباح للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين.

هـ- يعتقد أن حالة الاستقرار هي حتمية كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي لأن تراجع الأرباح، قد يصل إلى الصفر وتوقف تركم رأس المال، ويصل مستوى الأجور حتى الكفاف ويفسر سميث ذلك هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة السكون.

4- نظرية شومبيتر:

تفترض هذه النظرية اقتصادا تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية، ويصف شومبيتر هذه الحالة بـ (التدفق النقدي)، ومما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي وفق رأيه تحسين إنتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شيء جديد فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها. أما الأرباح فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

5- النظرية الكنزية:

اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية للدول المتقدمة أكثر مما هي للدول النامية، حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكنزية هي:

أ- الطلب الفعال: فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي، وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

ب- الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

ج- سعر الفائدة هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.

د- المضاعف الكنزي يقوم على فرضيات (وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة، وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج).

6- نظرية روستو:

قسم روستو عملية التنمية إلى عدة مراحل، تبتدئ بالمجتمع التقليدي الذي يحده إطار محدود من الإنتاج ويرتكز على علم وتكنولوجية بدائية، ثم مرحلة ما قبل الانطلاق وهي مرحلة النمو المستمر وإحداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لمواجهة الزيادة السكانية، وتوسيع نطاق الواردات وتطوير بعض القطاعات الرائدة ثم الإطار الثقافي بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة، ثم مرحلة الاتجاه نحو النضج والتي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق نطاق واسع من التكنولوجيا الحديثة، ثم مرحلة أخيرة وهي مرحلة الاستهلاك الكبير باتجاه تركيز السكان في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع.

إن ما طرحه روستو هو أقرب للسرد التاريخي من كونه نظرية تنموية لكنها بالتأكيد مفيدة لمن يريد أن يتطلع إلى مراحل بناء التنمية تاريخيا.

7- نظرية لبنشتين:

يؤكد لبنشتين أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر، بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعيقة[1]، وأما الحوافز فإنها على نوعين صفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي، وحوافز ايجابية وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي والأخيرة هي التي تقود إلى التنمية.

8- نظرية نيلسون:

يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة، على وفق هذه النظرية، كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف في مستوى متوازن للدخل الفردي يكون معدل الادخار، وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند المستوى المنخفض، ويؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط تفضي إلى هذا الفخ هي:

- انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.
- ندرة الأراضي للقابلة للزراعة.
- عدم كفاية طرق الإنتاج.
- الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.

9- نظرية الدفعة القوية:

تتمثل نظرية الدفعة القوية بوجود دفعة قوية أو برنامج كبير من الاستثمار، بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي، وصاحب فكرة النظرية "روزنشتين رودان"، يفرق بين ثلاثة أنواع من عدم قابلية التجزئة، الأول عدم قابلية دالة الإنتاج على التجزئة، والثاني دالة الطلب وأخيرا عرض الادخار، ويرى رودان أن نظريته تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

[1]: فارس رشيد البياتي، **مرجع سابق**، ص80.

10- نظرية النمو المتوازن:

يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، وقدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، ومن روادها روزنشتين ورانجر وأرثر لويس.

11- نظرية النمو غير المتوازن:

تأخذ هذه النظرية اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، حيث إن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن روادها "هيرشمان"، الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية[1].

إن استعراض أغلب النظريات لا يعني بالضرورة أنها تفيد اقتصاديات الدول النامية ومنها البلدان العربية ولكن ذلك يتطلب عرض الأفكار التي عالجت التنمية الاقتصادية، وبإمكان المختصين اختيار ما هو أنسب للتطبيق من خلال واقعهم الاقتصادي والاجتماعي.

2-/ النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية:

لم تكن هي نظريات بحد ذاتها بمعزل عن التراث العلمي الاقتصادي لما ورد من نظريات سابقة الذكر، إلا أنها تمثل أوجها جديدة للفكر الاقتصادي، بما يتلاءم والتغييرات الاقتصادية الكبيرة التي أصابت العالم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أن النظريات التنموية كانت تنظر إلى عملية التنمية على أنها مجموعة مراحل من النمو الاقتصادي المتتابع، وكان ذلك خلال المدة من الخمسينات وحتى أواخر الستينات، مما احتاج معه إلى وجود أفكار توضح مدى العلاقة بين العمليتين التنمويتين، فقد كانت النظرية الاقتصادية في التنمية ترى أن الأصل هو الكمية والمزيج من الادخار والاستثمار والمساعدات الأجنبية، التي تمثل ضرورة حتى تستطيع دول العالم الثالث أن تسير نحو الطريق الطويل للنمو الاقتصادي الذي اتبعته الدول

[1]: فارس رشيد البياتي، **مرجع سابق**، ص96.

المتقدمة. وبناء عليه وعلى وفق الأحداث التاريخية فإن التنمية أصبحت مرادفا للنمو الاقتصادي الكلي السريع، ويمكن عرض الأوجه الخمسة الرئيسة كما يأتي:

1- نظرية المراحل الخطيـة:

بعد الحرب العالمية الثانية أرادت الدول الفقيرة أن تباشر بشكل جدي في التغيير الاقتصادي، حيث لم تكن تتوافر لهم بسهولة أدوات ومفاهيم يتم من خلالها تحليل عملية النمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريفي ومجتمعات تتصف بالغياب لهياكل الاقتصاد الحديث. لكنهم اعتمدوا على الخبرات المكتسبة منخطة مارشال التي من خلالها تمكنت دول أوربا الممزقة نتيجة الحرب أن تعيد بناء اقتصادياتها في سنوات قليلة. إن ما جاء به المؤرخ الاقتصادي الأمريكي Walt W. Rostow ، كان له تأثير كبير وصريح لمراحل النمو في التنمية، خاصة بعد الحرب السياسية الباردة التي امتدت من العام 1950 وحتى العام 1960 وقد بين روستو أن الانتقال من التخلف إلى التنمية، يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول، فقد جاء بكتابه مراحل النمو الاقتصادي بأنه يمكن التعرف على كل المجتمعات بأبعادها الاقتصادية بوضعها داخل خمسة مجموعات في:

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة توفير شروط عملية الانطلاق نحو النمو المستدام.
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة الاندفاع نحو النضج.
- مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع والكبير.

إن هذه المراحل بمجموعها هي نظريـة للنمو الاقتصادي وهي ليست مراحل وصفية أو تاريخية عن تتابع عملية التنمية في المجتمعات الحديثة، ولقد دلت الدراسات على أن أغلب الدول المتقدمة قد مرت بالمراحل المذكورة نحو النمو المستدام، والدول المتخلفة التي ما زالت في أي من مرحلة المجتمع التقليدي أو مراحل توافر الشروط عليها أن تتبع نفس الخطوات.

2- نظرية نماذج التغيير الهيكلـي:

تركز هذه النظرية على الآلية التي تحول بها الاقتصاد من التخلف الهيكلي والتركيز على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي، وهناك مثالان شهيران لنماذج التغيير الهيكلي همـا:

- النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لـ (آرثر لويس).
- أنماط التنمية التي تمثل تحليلا عمليا لـ (هوليس تشينري).

▪ نظريـة التنميـة لـ آرثر لويـس:

وهي من أهم النظريات الحديثة في عالم التنمية، وركز هذا النموذج على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في منتصف الخمسينات والذي عدل بعد ذلك على يد كل من Juhn Fei &Gustave ranis، إن نموذج آرثر لويس أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات والذي ما زال التمسك به مستمرا حتى اليوم في العديد من الدول.

وفي ضوء تلك النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين هما الزراعي التقليدي، الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجيا من القطاع التقليدي، مما سمح للويس إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية، أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فبمجرد الاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع الحديث عن الأجور بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع مفترضا ما يأتي بالنسبة للأجور:

- إنه ثابت.

- إنه يتحدد عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجور الثابت في المتوسط والقائم إلى حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي، حيث يفترض لويس أن الأجور في القطاع الحضري يجب أن

تكون أعلى في الأقل بنحو 30% من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من موطنهم في الريف إلى الحضر. وهنا يمكن أخذ بعض الملاحظات على هذه النظرية منها:

لقد افترضت النظرية أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي صفرا، وأن جميع الزراعيين يشاركون بالتساوي في الناتج، وأنه افترض زيادة رأس المال في القطاع الصناعي والخدمي نتيجة إعادة المستثمرين استثمار أرباحهم، وهذا يخدم إلى حد ما عملية التنمية الحضرية التي نعتقد أنها تتطلب أن يكون النمو متوازنا بين مختلف القطاعات لاعتماد القطاع الصناعي المتوسع إلى الناتج الزراعي خاصة في الدول النامية التي يتوسع بها القطاع الزراعي، فإنه بإمكاننا أن ننمي القطاع الزراعي من القطاع التقليدي إلى القطاع الزراعي الحديث الذي يعتمد على التكنولوجيا المتطورة، لزيادة الإنتاج واستثمار العمالة في الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي وسحب العمالة الفائضة إلى قطاع الصناعة المتحضر، بالحد الذي يسد الحاجة الأولية للإنتاج الصناعي وخلق عمالة متعلمة ومتدربة من المناطق الحضرية، لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي في آن واحد، والمحافظة على نمو مستمر في الهياكل القطاعية بصورة متوازية والابتعاد عن الإفرازات الأخرى التي قد تسببها سحب العمالة من الريف إلى الحضر، هذا علاوة على أن القطاع الزراعي لا يعتمد على النمطية في الحاجة إلى العمالة وإنما غالبا ما يكون الطلب موسميا وقد نستطيع أن نقرب بالوسائل العلمية مواسم الطلب لتكون البطالة في هذا القطاع قليلة ولا تشكل عائقا في النمو، وإنما تكون سببا في عملية التنمية المنتظمة والمستدامة[1]. علاوة على إمكانية أن نفترض أن كثيرا من رأس المال المتراكم نتيجة الأرباح قد يستثمر في البنوك فيما إذا كانت أسعار الفائدة مجزية أو تغطي نسبة عالية من أرباح المستثمرين لأنها تحقق فرصة مثالية آمنة للمستثمرين سواء أكانوا داخل البلد أم خارجه، وكذلك بالنسبة للأجور في المناطق الحضرية، فهي غالبا ما تكون أعلى مما يتقاضاه العمال في المناطق الريفية فيما عدا من يشاركون الزراعيين أرباحهم، فإنهم غالبا ما لا يستثمرون تلك الأرباح في التنمية الزراعية، بل يذهب جزء كبير منها للادخار والجزء الآخر للاستهلاك والجزء الأخير للاستثمارات الخدمية والتجارية، وذلك بسبب ضعف الثقافة التنموية والأمية وخاصة في دول العالم الثالث.

[1]: فارس رشيد البياتي، **مرجع سابق**، ص96.

- **نظرية هوليس تشينري:**

وهي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، والفرضية التي يقوم عليها النموذج الهيكلي هي أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها. وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية هذه العوامل تشتمل على:

- السياسة الحكومية.
- حجم الدولة.
- المصادر الطبيعية.
- أهداف الدولة.
- التكنولوجيا.
- رأس المال الخارجي.
- التجارة الدولية.

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنمية ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقا لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية، حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها.

إن مؤيدي هذه النظرية أثبتوا المتوسطات الإحصائية التي قام اقتصاديو التغيير الهيكلي بحسابها من خلال مدى مختلف للدول الغنية والفقيرة ذات فائدة محدودة في عملية تحديد العوامل الحرجة لعملية التنمية الخاصة بالدول. ومما يمكن أخذه على هذه النظرية ما يأتي: قد تتفاوت الدول فيما بينها حول قوة أو ضعف بعض العوامل المؤثرة في عملية التنمية، ومنها فلسفة الدولة السياسية وأهدافها ومدى تبعيتها بالقرار السياسي أو استقلالها، كذلك مدى اعتمادها على رأس المال الخارجي الذي يضعف من إرادتها في وضع السياسات التنموية وتنفيذها، كما أن موضوع الدعم والمعونة الخارجية أصبح يرتبط ارتباطا وثيقا

بالسياسات العامة للدول بما يحقق مصالح الدول، ويضعف جدية مساهمة تلك الدول في تنمية الدول الفقيرة وتقريب التفاوت الاقتصادي، لذا فإنه يمكن القول إن مجموعة الخطوات الاقتصادية التنموية التي تعتمد على الموارد والاستقلالية في القرار دون إهمال العوامل الخارجية الدولية المؤثرة كفيلة للاستمرار في عملية التنمية وخاصة التنمية المستدامة.

3- نظرية ثورة التبعية الدولية:

نتيجة الانفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال مدة السبعينات بين مفكري العالم الثالث.

وتعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية، فضلا عن وقوعها في تبعية الدول الغنية وسيطرتها. وفي هذا الصدد هناك ثلاثة تيارات فكرية لثورة التبعية الدولية:

- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة.
- نموذج المثال الكاذب.
- فرضية التنمية الثنائية.

- **التبعية الاستعمارية الجديدة:**

إن الفكر الماركسي في التنمية الاقتصادية يعزو استمرارية العالم الثالث المتخلف البدائي إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية.

فسواء أكانت الدول الغنية مستغلة عن قصد أم مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين المركز (الدول المتقدمة) والحد الخارجي أو المحيط (الدول الأقل تقدما) فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة ومعتمدة على ذاتها تصبح صعبة، بل هي في بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة والتبعية.

لذا فإن التخلف هنا ظاهرة خارجية، على عكس نظريات المراحل الخطية والتغيير الهيكلي، فقد كان تأكيد القيود الداخلية مثل عدم كفاية الادخار والاستثمار أو نقص التعليم والمهارات، فالتخلف هنا مسؤولة عنه الدول المتقدمة لتعمدها إجبار الدول النامية على الدوران في فلكها والتبعية الكاملة لها.

- **نموذج المثال الكاذب:**

ويقوم هذا النموذج على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة، وذلك نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة.

- **فرضية التنمية الثنائيـة:**

ويفترض هنا تركز الثروة في أيدي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، ويشتمل مفهوم هذه الفرضية على العناصر الأساسية التالية[1]:

أ- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد، كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة، أو تعايش القلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع الكثرة الفقيرة والأمية من سكان مجتمع ما.

اتساع هذا التعايش واستمراره ليس مرحليا، ويرجع هذا إلى مسببات ليست ظاهرية ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها.

ب- لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية أي ميل نحو التقارب، بل على العكس فإنها تميل نحو الزيادة والاتساع. ومن خواصها أيضا أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر كثيرا بالرواج أو الانتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، إذ قد يدفع القطاع المتأخر إلى الأسفل وتعميق تخلفه.

[1]: ميشيل تودارو، **مرجع سبق ذكره**، ص 144.

4- نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة:

لقد ظهرت الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة في كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وألمانيا الغربية سابقا في النظريات والسياسات الاقتصادية خلال القرن العشرين، وقد تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم على جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخصخصة، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحرير الأسواق وانتهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة، ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيوكلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالـم وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[1].

إن النظرية تقول "بأن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث"، ويقول رواد مدرسة الثورة النيوكلاسيكية أمثال، Lord Peter Bauer, Deepak Lal, Harry Johnson, Bela Balassa، إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي ويرى الليبراليون الجدد أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة، وتقليل صور التدخل الحكومي والاختلالات السعرية، سواء أكان ذلك في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي. وهنا وجه اختلاف حول أسباب التخلف للدول النامية مع ما يدعيه أنصار نظرية التبعية، حيث يعتقد مفكرو النظرية النيوكلاسيكية أن سبب تخلف دول العالم الثالث ليس نتيجة التصرفات التي تقوم بها دول العالم الأول أي الدول المتقدمة والوكالات الدولية التي تسيطر عليها، وإنما بسبب التدخل المفرط من جانب الدولة وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية.

[1]: ميشيل توادور، **مرجع سبق ذكره**، ص 144.

5- نظريـة النمـو الحديثة:

إن الوهم الذي خلف النماذج النيوكلاسيكية يجب التحرر منه بغرض النمو الاقتصادي، هذا كان هاجس الاقتصاديين خلال السبعينات والثمانينات، حيث زادت حدة ديون العالم الثالث مع ازدياد عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول.

لذا فإن نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي GNP الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية، وليس عن طريق قوى خارج النظام، على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية، فهذه النماذج تنظر إلى أن GNP بوصفه نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل.

إن المبدأ الأساس المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ. لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو GNP، ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية لـ "سولو"، ويطلق عليه بواقي سولو، وبناء عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصادات المغلقة ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة، وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا.

المطلب الثالث: تطور التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2000-2018)

كانت ولا تزال قضية التنمية الاقتصادية في الجزائر تحظى بالنقاش على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من أزمة التخلف، من هذا المنطلق وضعت التنمية بشكل عام في المقام رقم واحد، فرسمت لها العديد من السياسات، و المخططات وخصصت لها الموارد المالية والبشرية لتحقيق مختلف الطموحات.

1-/ تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر للفترة (2000-2010):

شهدت معظم المؤشرات الاقتصادية تطورا ملحوظا خلال هذه العشرية كما سنعرضه بإيجار من خلال التطرق إلى أهمها.

1-1/ الميزانية العامة:

لقد عانت الميزانية العامة للدولة الجزائرية قبل فترة الإصلاحات من العجز الدائم، وبالرغم من رصيد الميزانية الذي كان سالبا سنة 1995، إلا أنه انخفض قياسا بسنتي 1993 و1994 حيث بلغت نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي (-8.7 %) و(-4.4 %) على التوالي، غير أنه تحسن بعد ذلك بشكل ملحوظ خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية نتيجة تطبيق بنود برنامج الإصلاح الهيكلي التي كانت تهدف إلى تقليص حجم النفقات من خلال إلغاء جميع أنواع الدعم، باستثناء المقدم للسلع الضرورية، وتصحيح الأسعار وتخلي الدولة عن بعض مهامها، كما يوضحه الجدول (2-1).

الجدول (2-1): تطور الميزانية العامة للجزائر للفترة (2000-2010).

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الميزانية العامة	الميزانية العامة إلى الناتج الإجمالي المحلي (%)
2000	20.945	15.651	5.294	9.8
2001	19.485	17.272	2.213	4.05
2002	20.119	19.987	1.32	0.23
2003	25.519	19.848	5.665	8.36
2004	30.941	24.890	6.052	7.11
2005	42.016	29.798	12.219	11.88
2006	50.103	34.265	15.838	13.58
2007	53.176	46.782	6.394	4.72
2008	54.782	48.569	6.213	5.1
2009	56.879	51.415	5.464	9.4
2010	62.325	56.493	5.832	9.8

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة (2004/2008/ النشرة الإحصائية 2010).

تحسن رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2006)، حيث عرف فائضا بالنسبة للناتج الإجمالي المحلي قدر بـ 9.8 % سنة 2000 ليبلغ أقصاه سنة 2006 حيث قدر بـ13.58 %، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى تحسن أسعار النفط والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، حيث أن حصة نصيب الميزانية من الإيرادات الخاصة بالمحروقات تزيد عن 50 % من إجمالي الإيرادات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة حيث سيتم الحديث عنها لاحقا، أما بعد سنة 2006 فقد عرفت الميزانية العامة تذبذبا وتراجعا مقارنة بما كانت عليه، وذلك راجع إلى الارتفاع المتواصل للنفقات العامة مقارنة بارتفاع الإيرادات العامة.

نصيب الفرد من الناتج الداخلي:

لقد شهد معدل نمو الناتج المحلي خلال فترة الاصلاحات الاقتصادية تحسنا ملحوظا، حيث ارتفع من 2.15 % سنة 2000 إلى 5.01 % سنة 2010.

الجدول (2-2): تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة (2000-2010).

السنوات	الناتج الداخلي الخام PIB (مليار دولار)	نصيب الفرد من PIB (بالدولار)	معدل نمو PIB
2000	54.749	1800.01	2.15
2001	54.745	1772.87	2.7
2002	56.748	1809.47	4.7
2003	67.802	2128.55	6.9
2004	85.144	2630.81	5.2
2005	102.721	3121.64	5.1
2006	114.831	3397.36	2
2007	131.568	3824.65	4.6
2008	158.699	4545.17	4.8
2009	161.245	4987.12	5.1
2010	165.983	5100.46	5.01

المصدر: موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية، www.el-mouradia.dz

(2007-2010): رشيد بن يوب (2006)، حالة الجزائر، الدليل الاقتصادي و الاجتماعي، الطبعة الثالثة، ص43.

يتبين لنا من خلال معطيات الجدول(2-2) أن الناتج الداخلي الخام كان في تزايد مستمر خلال هذه الفترة وتضاعف بثلاث مرات عما كان عليه في بدايتها، حيث انتقل من 54.749 سنة 2000 ليصل إلى 165.983 سنة 2010، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى تحسن الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز خلال هذه الفترة، كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ليصل إلى 5100.46 دولار سنة 2010 بعدما كان 1800.01 سنة 2000، و قد تحسن معدل النمو PIB هو الآخر مرتفعا من 2.15 سنة 2000 الى 5.01 سنة 2010.

- **تطور الهيكل القطاعي للناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري:**

من أهم القطاعات المكونة للناتج الداخلي الخام نجد القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، حيث كان تطور هذا المؤشر حسب القطاعات وفق ما تبينه معطيات الجدول رقم(2-3).

الجدول (2-3): تطور هيكل الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2010)، الوحدة: النسبة (%)

السنوات	الزراعة	الصناعة	الخدمات
2000	8.8	56.7	34.5
2001	9.8	54.7	35.5
2002	10	53	37
2003	10	55	35
2004	10	57	34
2005	8.3	53.3	38.4
2006	8.4	60.6	31
2007	8.1	61	30.9
2008	8.4	61	30.6
2009	7.8	62	30.2
2010	8.1	60.4	31.5

المصدر: مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010، ص277.

يمكننا القول من خلال الجدول (2-3) بأن الصناعة قد احتلت أعلى نسبة من مجموع الناتج الداخلي الخام سنة 2009 بنسبة بلغت 62 %، بعدما كانت في بداية الفترة أي سنة 2000 تقدر بـ56.7% حيث أن الصناعات الاستخراجية قد استحوذت على النصيب الأكبر في تشكيله، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع عائدات الصادرات النفطية إلى مستويات قياسية خلال هذه الفترة لم تشهدها من قبل، كما يمكننا القول بأن الصناعة قد استحوذت على أكبر نسبة من الناتج الداخلي الخام طوال هذه الفترة، أما بالنسبة للزراعة فقد حافظت نسبيا على حجمها طوال هذه الفترة، حيث أن نسبتها لم تكن مرتفعة

مقارنة مع نسبة قطاع الخدمات الذي تراوحت قيمة نسبته خلال هذه الفترة بين 34.5 % سنة 2000 و31.5 % سنة 2010.

1-2/ المديونية الخارجية للجزائر:

بدأت ديون الجزائر تتزايد منذ فترة منتصف الثمانينات بعد الأزمة العالمية التي مست أسعار النفط، حيث لجئت إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية لتمويل الاستهلال والاستثمار، مما أدى إلى ارتفاع الديون الخارجية وتراكمها خلال السنوات اللاحقة، ومن خلالها ارتفعت تكاليف خدمة الدين السنوية مما أدى إلى العجز في تسديد هذه الديون وكذا مخلفاتها من خدمات الدين التي واصلت ارتفاعها وبالتالي لجأت الجزائر إلى عملية إعادة جدولة الديون مع نادي باريس ونادي لندن في سنوات التسعينات والتي كانت أمرا حتميا بعد دخول الجزائر اقتصاد السوق. تمكنت الدولة الجزائرية خلال العشرية الأولى للألفية الثالثة من تقليص الديون وتسديدها قبل آجالها، مما أدى إلى تراجع خدمة الدين أكثر فأكثر كما يبينه الجدول (2-4).

الجدول (2-4): تطور مؤشرات المديونية الخارجية للجزائر للفترة (2000-2010)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	إجمالي الديون الخارجية	إجمالي خدمة الدين الخارجي
2000	25.261	4.500
2001	22.261	4.464
2002	22.642	4.150
2003	23.353	4.358
2004	21.821	5.658
2005	17.191	5.846
2006	5.612	13.314
2007	5.606	1.431
2008	5.586	1.218
2009	5.413	1.000
2010	5.457	0.667

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول (2-4) أن إجمالي الديون الخارجية للجزائر سنة 2000 قد قدرت بـ 25.261 مليار دولار، وهو مبلغ ضخم من الديون نتج عنه مبلغ سنوي لخدمة الدين خلال هذه السنة قدر بـ 4.5 مليار دولار، وبعد تطبيق الجزائر لسياسة الدفع المسبق لديونها الخارجية مستغلة في ذلك فرصة ارتفاع أسعار النفط وزيادة مداخيلها من العملة الصعبة، نتج عن ذلك انخفاض هذه الديون إلى 5.457 مليار دولار سنة 2010، ومعها انخفضت خدمة الدين التي بلغت قيمتها أقل من مليار دولار خلال نفس السنة.

لقد خلفت المديونية الخارجية للجزائر خسائر مالية معتبرة وأوجدت الكثير من المشاكل التي أثرت على التحكم الجيد في تسيير الشؤون الاقتصادية للبلد من خلال الشروط التي كانت تفرضها المنظمات المالية المانحة التي كانت تضغط وتؤثر في القرارات الاقتصادية، حيث دفعت الجزائر ما قيمته 117.9 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 1985 و2005، منها 84 مليار دولار في تسديد أصل الدين، و34 مليار دولار على سبيل الفوائد، و بالتالي فإن تقلص حجم المديونية قد أدى إلى إزالة جزء كبير من العوائق التي كانت تواجهها السياسة الاقتصادية الجزائرية.

1-3/ الميزان التجاري للجزائر:

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول النامية بأنها مرتبطة في تجارتها الخارجية بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وبالأخص أسواق الدول الأوروبية بالتحديد سواء تعلق الأمر بصادراتها أو بوارداتها، حيث أن متوسط واردات الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1995-2005) قد قدر بنسبة 54 %، أما فيما تعلق بالصادرات فقد قدرت النسبة المتوسطة خلال نفس الفترة بـ 61.36 %، مما يدل على الأهمية الكبيرة التي تحتلها الدول الأوروبية في المبادلات التجارية الخارجية للجزائر.

الجدول (2-5): تطور هيكل الميزان التجاري للجزائر للفترة (2000-2010)

السنوات	المحروقات(1)	صادرات أخرى(2)	الصادرات السلعية(1+2)	الواردات	الميزان التجاري
2000	20.950	0.620	21.570	9.270	12.300
2001	18.508	0.678	19.186	9.576	9.610
2002	18.110	0.610	18.720	12.010	6.710
2003	23.990	0.470	24.460	13.320	11.140
2004	21.550	0.670	32.220	17.950	14.270
2005	45.250	0.790	46.040	19.570	26.470
2006	54.000	1.065	55.065	21.005	34.060
2007	60.205	1.474	61.679	27.439	34.240
2008	75.730	2.314	78.044	37.444	40.600
2009	42.960	2.120	45.080	36.754	7.780
2010	55.093	2.025	57.218	37.805	18.200

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره.

إن تتبع الميزان التجاري للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة يمكننا من القول بأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد في مجمل مداخيله من العملة الصعبة على قطاع المحروقات الذي يمثل ثلث الناتج الداخلي الخام، كما أن الملاحظة الأخرى من خلال معطيات الجدول (2-5) أن الصادرات خارج مجال المحروقات كانت في تزايد بطيء حيث وصلت إلى 2.025 مليار دولار سنة 2010، وهي قيمة ضعيفة جدا مقارنة مع حاجيات البلد الاقتصادية، وبالنسبة للميزان التجاري نلاحظ أن قيمته قد بلغت 12.300 مليار دولار سنة 2000، لتبدأ في التراجع إلى النصف سنة 2002 وذلك راجع إلى تسديد الديون، ليحقق الميزان التجاري ابتداء من سنة 2003 ارتفاعا ايجابيا متواصلا ليصل سنة 2008 إلى 40.6 مليار دولار، وذلك راجع إلى ارتفاع عائدات صادرات المحروقات الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول، لتصل قيمة الميزان التجاري إلى 18.2 مليار دولار سنة 2010.

وخلاصة القول فيما يتعلق بالميزان التجاري أن السبب الرئيسي في ارتفاع رصيده يعود إلى الوضع الايجابي للصادرات الذي تحقق بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي فإن الميزان التجاري للجزائر متعلق بدرجة أكبر بما تحصله الجزائر من عائدات النفط، حيث أن سياسات الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية التي كانت متجهة نحو قطاع المحروقات قد أثرت على قيمة وحجم الصادرات إيجابا، ولكن لم تعمل على تحسين وتطوير نوع هذه الصادرات.

1-4/ احتياطي النقد الأجنبي:

عانت الجزائر طويلا من التدهور الكبير في حصيلتها من قيمة احتياطي الصرف قبل الإصلاحات الهيكلية والتي بلغت1.2 مليار دولار سنة 1984، وهو ما كان يعادل 1.2 شهر من الواردات، بعدها عرفت الحصيلة ارتفاعا طفيفا وصل إلى 1.5 مليار دولار، لتصل خلال مرحلة الإصلاحات إلى 2.7 مليار دولار سنة 1994 وهو ما كان يغطي قرابة 03 أشهر استيراد.

الجدول (2-6): تطور احتياطي الصرف للجزائر للفترة (2000-2010)

السنوات	احتياطات الصرف (مليار دولار)	احتياطات الصرف على أساس أشهر الاستيراد
2000	11.90	12.19
2001	17.96	18.08
2002	23.11	19.14
2003	32.94	24.34
2004	42.3	28.0
2005	56.18	27.36
2006	77.78	36.66
2007	110.3	41.2
2008	112.6	42.5
2009	112.9	42.8
2010	114.7	43.1

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول (2-6) أن احتياطي الصرف قد شهد ارتفاعا مستمرا طوال هذه الفترة و بوتيرة سريعة، حيث أنه ارتفع من 11.90 مليار دولار سنة 2000 إلى 114.7 مليار دولار سنة 2010، وهو فارق كبير كان نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية التي أدت إلى زيادة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، وبالمقابل فإن احتياطي الصرف على أساس أشهر الاستيراد قد شهد ارتفاعا هو الآخر، حيث انتقل من تغطية 12.19 شهر من الاستيراد سنة 2000 إلى 43.1 شهر سنة 2010 وهو ما يعد مؤشرا إيجابيا.

1-5/ معدل التضخم:

يعتبر التضخم من المؤشرات الاقتصادية المهمة، حيث أنه يعبر عن فاعلية السياسة النقدية للبلد ويعتبر كأحد مؤشرات التوازن الداخلي، إلى جانب العجز في الميزانية العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية، حيث أن معدل التضخم قد بلغ نسبة عالية سنة 1995 حيث وصل إلى 30 %، كحد أقصى له لينخفض بعدها بشكل مفاجئ وتصبح قيمته 18.7% سنة 1996، ثم 5.7 % سنة 1997، لتصل قيمته إلى 0.3 % سنة 2000 كأدنى نسبة تضخم عرفتها الجزائر، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى الإجراءات التي تم اتخاذها من طرف الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي تم الحديث عنه سابقا كتحرير الأسعار خفض عجز الميزانية العامة والتحكم في حجم الكتلة النقدية، بالإضافة إلى إتباع أساليب جديدة في تمويل المشاريع الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي.

الجدول (2-7): تطور معدل التضخم للجزائر للفترة (2000-2010)

النسبة المئوية(%)

السنوات	معدل التضخم (%)
2000	0.3
2001	4.2
2002	1.4
2003	2.58
2004	3.56
2005	1.6
2006	2.5
2007	3.7
2008	4.1
2009	4.9
2010	5.2

المصدر: (2000-2006): بنك الجزائر، 2007:(ONS)، (2008-2010): موقع رئاسة الجمهورية (www.el-mouradia.dz)

ارتفع معدل التضخم خلال سنة 2001 حيث بلغت نسبته 4.2 % بسبب ارتفاع الكتلة النقدية التي بلغت نسبة نموها في تلك السنة حوالي 24.9 % وهو ما يرجع إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي استلزم أموالا ضخمة في تلك السنة، وعلى الرغم من تراجع معدل التضخم سنة 2002 إلى 1.4 % إلا أنه عاود الارتفاع مجددا إلى 2.58 % و3.56 % سنتي 2003 و2004، لينخفض سنة 2005 إلى 1.6 % ثم يرجع إلى الارتفاع المستمر حتى نهاية الفترة، حيث قدرت نسبته سنة 2010 بـ5.2 % ويمكن إرجاع هذا التذبذب في معدل التضخم إلى النمو في الكتلة النقدية الذي تزايد بمعدلات أكبر من نمو الناتج الإجمالي المحلي.

1-6/ البطالة والتشغيل:

إن تأثير البرامج التي تم تطبيقها خلال تلك الفترة كان جليا في الجانب الاجتماعي، وبخاصة فيما تعلق بالبطالة والتشغيل الذين تغيرت مستوياتهما نتيجة السياسات التي تم تطبيقها ضمن البرامج التنموية كما هو موضح في الجدول (2-8).

الجدول (2-8): تطور مستويات الشغل والبطالة للفترة (2000-2008)

الوحدة: ألف نسمة

أنواع القوى العاملة			2000	2002	2004	2006	2008
القوى العاملة			4 997	5 462	5 981	6 517	7 022
حسب القطاعات	الخدمات، إدارة، تجارة، خدمات اخرى	العدد	2 514	2 660	2 861	3 052	3 260
		معدل النمو(%)	/	17.43	3.69	6.67	6.81
	الفلاحة	العدد	1 185	1 438	1 617	1 780	1 841
		معدل النمو(%)	/	8.28	3.32	10.08	3.42
	الأشغال العمومية والبناء	العدد	781	860	980	1 160	1 371
		معدل النمو(%)	/	7.09	8.04	18.36	18.18
	الصناعة	العدد	497	504	523	525	530
		معدل النمو(%)	/	039	2.54	0.38	0.95
العاملين غير المنتظمين		العدد	1 263	1 455	2 070	2 485	2 579
		معدل النمو(%)	/	1.07	34.67	20.04	3.78
العاطلين عن العمل			2 610	2 388	1 729	1 265	1 220
معدل البطالة الرسمي			29.5	25.7	17.7	12.3	11.3
معدل البطالة المصحح(*)			43.76	41.30	38.84	36.52	35.17
المجموع (القوى النشيطة=1+2+3)			8 850	9 305	9 780	10 267	10 801

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر (2005-2010).

(*): معدل البطالة المصحح = (فئة العمال غير المنتظمين + فئة العاطلين عن العمل)/ الفئة النشيطة.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول (2-8) أن هناك انخفاضا في معدل البطالة في الفترة

(2000-2008)، إلا أن هذا الانخفاض المسجل في معدل البطالة الرسمي كان أكبر من الانخفاض المسجل في معدل البطالة المصحح الذي انخفض بـ 8.59 نقطة مئوية، بينما سجل معدل البطالة الرسمي انخفاضا تجاوز 18 نقطة مئوية، يمكن إرجاع هذا التفاوت في قيمة التراجع بين المعدلين إلى ارتفاع حجم القوى العاملة على العموم وفئة العاملين غير المنتظمين بالأخص، حيث أن هذه الأخير تعتبر مقصاة عند احتساب المعدل الرسمي للبطالة، بينما ارتفعت الفئة العاملة بحوالي 40 %، وقد شمل هذا الارتفاع قطاعات عدة.

1-7/ قطاع الخدمات:

يأتي هذا القطاع في المرتبة الأولى من حيث استقطاب اليد العاملة، حيث سجلت عمالة هذا القطاع زيادة بنسبة 8.65 % في فترة الدراسة، إذ انتقل عمال هذا القطاع من 2.514 مليون عامل سنة 2000 إلى 3.260 مليون عامل سنة 2008، أي بنسبة زيادة قدرها 29.67 % خلال هذه الفترة، يمكن تفسير هذه الزيادة المعتبرة بالتوسع المسجل في قطاعات التجارة والنقل والاتصالات نتيجة زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، حيث أن ارتفاع الطلب الكلي نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي قد أدى إلى ارتفاع حجم المبادلات التجارية الداخلية وخصوصا الخارجية، يضاف إلى كل ذلك تحرير قطاع الاتصالات.

1-8/ القطاع الفلاحي:

يأتي هذا القطاع في المرتبة الثانية من حيث استقطاب اليد العاملة، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي لعمال القطاع 6.27 % في الفترة (2000-2008)، وكان ذلك بنسبة زيادة قدرها 55.35 % خلال نفس الفترة، ويعود هذا التحسن إلى الآثار الايجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية ابتداء من سنة 2000، بالرغم من أن فرص العمل التي يتم توفيرها تبقى مؤقتة وموسمية بالنظر إلى ظروف هذا القطاع.

1-9/ قطاع الأشغال العمومية والبناء:

لقد كان لتأثير سياسة الإنعاش الاقتصاد على هذا القطاع الأثر الواضح، حيث ساهمت المشاريع والعمليات المدرجة خلال هذه الفترة في رفع عدد عمال هذا القطاع، حيث انتقل عددهم من 0.781 مليون عامل سنة 2000 إلى 1.371 مليون عامل سنة 2008، أي بنسبة زيادة قدرها 75.5 % وبمتوسط معدل نمو سنوي قدره 12.91 %.

1-10/ قطاع الصناعة:

سجل هذا القطاع نسبة ضعيفة من حيث اليد العاملة خلال الفترة (2000-2008) حيث انتقل عدد العمال من 0.497 مليون عامل سنة 2000 إلى 0.530 مليون عامل سنة 2008، أي بنسبة زيادة تقدر بـ6.63 % وهي نسبة ضعيفة، وبمعدل نمو قدره 1.06 %، وبالتالي فإن آثار البرامج المطبقة خلال هذه الفترة لم تؤت أكلها في دعم القطاع الصناعي بالشكل الكافي.

وعليه فإن الانخفاض الذي سجله معدل البطالة الرسمي ومعدل البطالة المصحح يرجع إلى زيادة مستويات التشغيل في قطاع الخدمات، الفلاحة، الأشغال العمومية والبناء وبدرجة أقل القطاع الصناعي مع وجود مناصب عمل مؤقتة راجعة إلى نوعية الخدمات التي قد تكون موسمية في القطاع الفلاحي أو ظرفية متعلقة بالتدخل الحكومي في قطاع الأشغال العمومية والبناء، وبالتالي فإن البرامج التي تم تطبيقها خلال هذه الفترة كان لها تأثير إيجابي خاصة على قطاع الأشغال العمومية والبناء، كما أن القطاع الصناعي لم يتجاوب مع تلك البرامج بالنظر إلى نسبة النمو التي حققها في زيادة استقطاب اليد العاملة.

2-/ تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر للفترة (2013-2018):

لا تزال الدولة تهيمن على اقتصاد الجزائر، وهو تركة من نموذج التنمية الاشتراكية بعد الاستقلال في البلاد في السنوات الأخيرة، أوقفت الحكومة الجزائرية خصخصة الصناعات المملوكة للدولة وفرضت قيودا على الواردات والمشاركة الأجنبية في اقتصادها، وسعت إلى سياسة بديلة واضحة بشأن الواردات. ولطالما شكلت المواد الهيدروكربونية العمود الفقري للاقتصاد، حيث تمثل حوالي 30 % من الناتج المحلي الإجمالي، و60 % من إيرادات الموازنة، وما يقرب من 95 % من

عائدات التصدير. تحتل الجزائر المرتبة العاشرة بين أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم بما في ذلك ثالث أكبر احتياطي من الغاز الصخري وهي سادس أكبر مصدر للغاز وتحتل المرتبة 16 في احتياطيات النفط المؤكدة. وقد مكنت الصادرات من المواد الهيدروكربونية الجزائر من الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وحشد احتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية، والحفاظ على دين خارجي منخفض، في حين كانت أسعار النفط العالمية مرتفعة. مع انخفاض أسعار النفط منذ عام 2014، انخفض احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية بأكثر من النصف، وانخفض صندوق استقرار النفط من حوالي 20 مليار دولار في نهاية عام 2013 إلى حوالي 7 مليار دولار في عام 2017، وهو الحد الأدنى القانوني[1].

كما أدى انخفاض أسعار النفط إلى تقليص قدرة الحكومة على استخدام النمو المدفوع من قبل الدولة لتوزيع الإيجارات وتمويل الإعانات الحكومية السخية، كما أن الحكومة تعرضت لضغوط لتقليل الإنفاق على مدى السنوات الثلاث الماضية، سنت الحكومة زيادات تدريجية في بعض الضرائب، مما أدى إلى زيادات متواضعة في أسعار البنزين والسجائر والكحول وبعض السلع المستوردة، إلا أنها امتنعت عن خفض الدعم، لا سيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية والإسكان.

زادت الجزائر من الإجراءات الحمائية منذ 2015 للحد من فاتورة الواردات وتشجيع الإنتاج المحلي للصناعات غير النفطية والغازية منذ عام 2015، فرضت الحكومة قيودا إضافية على الوصول إلى العملات الأجنبية للواردات، وحصص الاستيراد لمنتجات معينة ، مثل السيارات. في يناير 2018 فرضت الحكومة تعليقا غير محدد على استيراد ما يقرب من 850 منتجا، خاضعا لمراجعة دورية. أعلن الرئيس السابق بوتفليقة في خريف 2017 أن الجزائر تعتزم تطوير موارد الطاقة غير التقليدية ناضلت الجزائر من أجل تطوير الصناعات غير الهيدروكربونية بسبب التنظيم الشديد والتركيز على النمو المدفوع من قبل الدولة، لم تقم الجزائر بزيادة الصادرات غير

[1]: عن وكالة الاستخبارات الأمريكية وفقا لكتاب حقائق العالم:
https://www.cia.gov/library/publication/the-world-fatbook/geos/ag.html.11/10/2019

الهيدروكربونية وانخفضت صادرات المواد الهيدروكربونية بسبب الاستنزاف الميداني وزيادة الطلب المحلي.

2-1/ الناتج المحلي الإجمالي:

نما الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بنسبة 1.60 % في عام 2017 مقارنة بالعام السابق له وفقا لبيانات البنك الدولي، وبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 3.54 في المائة في الفترة الواقعة بين عامي 2001 و 2017، حيث بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق عند 7.2 في المائة في عام 2003 وأدنى مستوى له خلال تلك الفترة في عام 2017 والبالغ 1.6 في المائة.

وعلى الرغم من الأداء القوي للاقتصاد غير النفطي، تباطأ النمو بشكل طفيف في الربع الثاني من عام 2018 وبشكل أكبر في الربع الثالث، حيث انخفض إنتاج النفط والغاز بوتيرة أكثر حدة مقارنة بالربع السابق له، وعلى الرغم من تراجع نمو قطاع الخدمات بشكل طفيف، استمر القطاع الزراعي في تحقيق نمو قوي، كما شهد نشاط قطاعي الصناعة والبناء تسارعا كبيرا، كما هو موضح في الجدول (2-9).

الجدول (2-9): مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2016-2017)

المؤشرات	القياس	2016	2017	التغير±
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2010	مليار دولار	196.035	199.171	3.136
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	%	3.3	1.6	1.7-
الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الثابتة 2010	دولار	4,827.7	4,820.4	7.3-
الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحالية	مليار دولار	160.130	167.555	7.425

المصدر: البنك الدولي، من موقع:

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ، 2020/08/15

2-2/ الصناعة:

هيمن النفط والغاز الطبيعي على الصناعة الجزائرية من ناحيتين، فمن الناحية الأولى يعد قطاع النفط والغاز أكبر قطاع صناعي، ومن الناحية الثانية، كانت الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط والغاز والمنتجات ذات الصلة المصدر الرئيسي للرأسمال الاستثماري للصناعات الأخرى، بالإضافة إلى قروض هائلة من السوق الرأسمالية الدولية التي تمثل رهنا على هذه الاحتياطات.

يتم نقل النفط والغاز الطبيعي من أهم مواقع الإنتاج في الصحراء الكبرى إلى ساحل البحر المتوسط. وتعتبر المناطق الصناعية المحيطة بالمدن الكبرى، مثل الجزائر ووهران وعنابة، موطن مصانع التكرير والمجمعات البتروكيميائية الضخمة ومصانع إسالة الغاز الطبيعي الذي يتم نقله عبر الناقلات إلى الأسواق الأجنبية.

كهيئة رئيسية مسؤولة عن قطاع النفط والغاز، غالبا ما تعتبر شركة النفط الوطنية "سوناطراك" (الشركة الوطنية للبحث والإنتاج والنقل والتحويل وتسويق المحروقات)، دولة ضمن الدولة بعد تأسيس الشركة عام 1963، نمت في الحجم والأهمية مع تأميم المصالح الأجنبية في قطاع النفط خلال العقد التالي. وتملك سوناطراك ثالث أكبر احتياطيات من النفط الصخري في العالم، وفق تقديرات عام 2018 وتجري محادثات مع شركة إكسون موبيل وغيرها من الشركات من أجل إجراء عمليات استكشاف لزيادة إيرادات التصدير لقطاع الطاقة التي تمثل 95 في المئة من إجمالي صادرات الدولة.

وصل عدد آبار النفط التي تم اكتشافها في البلاد منذ 1999 بحسب وزير الطاقة الجزائري إلى 356 بئرا، أي بمعدل 20 بئرا في العام، ما سمح بتعزيز قاعدة احتياطات الجزائر في الأعوام الثلاثة الأخيرة فقط إلى 166 مليون طن مكافئ بترول، وبلغ عدد العاملين في القطاع أكثر من 258 ألف عامل في عام 2018، بارتفاع قدره 76 ألف عامل منذ 1999 عام، حين كان 182 ألف عامل، على الرغم أن نحو عشرة آلاف من المهندسين وعمال الحفر وخبراء المكامن النفطية وغيرهم قد تركوا العمل بالشركة منذ العام 2010 وحتى عام 2018.

وقد بلغت إيرادات قطاع الطاقة الجزائري خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2018 نحو 31.8 مليار دولار. وقدرت الحكومة الجزائرية القيمة الإجمالية لاستثمارات شركة سوناطراك منذ 1999 إلى 2017، إذ بلغت 140 مليار دولار في مختلف مشاريع قطاع المحروقات، 80 % منها لنشاط الاستكشاف والتطوير.

وفي السبعينيات، استثمرت الحكومة مليارات من أموال البترول (بالإضافة إلى أموال قروض من الأسواق الدولية) في إنشاء الصناعات الثقيلة "خاصة صناعة الفولاذ" المزودة بخام الحديد الجزائري. وإلى جانب صناعات أساسية أخرى (مثل معامل الإسمنت)، كان الهدف من مصانع الفولاذ أن تكون قاعدة تنمية صناعية مكثفة وتوفر مدخولا للصناعات الخفيفة التي تنتج السلع الاستهلاكية. ولم تحقق مقاربة "تصنيع المصانع" النتائج المخطط لها، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى العوامل السياسية المتأصلة في الاقتصاد الريعي، وبقي عدد كبير من المصانع غير فعالة، وبدت كمولد وظائف لأتباع النظام من عمال ومدراء ومراكز بيروقراطية للوزارات التابعة لها.

مع تضاؤل الموارد وارتفاع الدين الأجنبي، يبدو أن عملية إعادة هيكلة قطاع الصناعة وخصخصة جزء منه مسألة ملحة في الثمانينيات تم تقسيم عدد كبير من شركات الدولة، وبعد مرور عقد من الزمن انتقل التركيز على سياسة استقطاب الاستثمار الأجنبي في قطاعات الصناعة الجزائرية. لم تتبع هذه السياسة بكامل مداها، حيث أن بعض الأنشطة كانت لا تزال تعتبر ذات أهمية إستراتيجية للدولة والأهم من ذلك، لم يشجع العجز الهيكلي وعدم الكفاءة اللذين يعاني منهما عدد كبير من الشركات في قطاع الدولة الشركات الأجنبية على عدم الاستثمار في البلاد، كما فعلت الحرب الأهلية بعد عام 1999، بدأ الاستقرار الظاهر للأوضاع السياسية والأمنية وبداية حقبة جديدة من ارتفاع إيرادات النفط والغاز في تغيير هذه الصورة ونتيجة لذلك، أصبح مجمع الفولاذ الرمزي في الحجار ملكا لمجموعة "Arcelor Mittal" الهندية. كما أدت الفرص المتزايدة للاستثمار الأجنبي بشركة "رينو" الفرنسية إلى إنتاج السيارات في الجزائر. تقدمت المفاوضات والترتيبات

الأخرى ببطء، إلا أن واقع تصنيع ثلثي السيارات الجزائرية في فرنسا شكلت دافعا كافيا لمواصلة العمل.

الصناعات الخفيفة أكثر تنوعا وطالما شملت شركات خاصة كبرى وفيما يتعلق بالصناعة الثقيلة تتواجد غالبية المصانع بالقرب من المراكز الحضرية الرئيسية في الشمال، مع أن إلغاء المركزية في الثمانينيات أدى إلى إنشاء المزيد من الصناعات الخفيفة في منطقة الهضاب العليا المكتظة بالسكان وبعض مدن الواحات. ويشمل قطاع الصناعات الخفيفة تصنيع الأغذية والأجهزة المنزلية وبعض السلع الكمالية ولكن في حالات كثيرة، يفضل المستهلكون السلع المستوردة التي تمنحهم مكانة اجتماعية أعلى. وقد بلغ إجمالي عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الصناعي في الجزائر 97.803 كيانا صناعيا حتى منتصف عام 2018، منها ما نسبته 99.92% يملكها القطاع الخاص[1]، وفقا لوزارة الصناعة والمناجم الجزائرية وكان بلغ عدد هذه الشركات 95.010 شركة، في نهاية عام 2017، مقارنة مع 89.694 كيانا صناعيا في نهاية عام 2016، أي بزيادة 5.93%، وفي الوقت الذي تراجع فيه عدد شركات القطاع العام، من 97 شركة في عام 2016، إلى 80 شركة في عام 2017، نتيجة عمليات إعادة الهيكلة المستمرة للقطاع الصناعي وعمليات الخصخصة التي تجريها الحكومة الجزائرية منذ عدة سنوات، فإن بيانات وزارة الصناعة والمناجم كشفت عن تسجيل 5.333 كيانا صناعيا جديدا جلها للقطاع الخاص خلال عام 2017 مقارنة بـ 5.896 منشأة سجلت للقطاع ذاته في العام 2016، وانخفضت نسبة العاملين في قطاع الصناعة من 46.98% من إجمالي عدد المشتغلين عام 2017، إلى 46.53% في 2018[2].

[1]: وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية، من موقع:
http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/BulletinPME_N_32.pdf .2019/08/10

[2]: بيانات البنك الدولي، من موقع:
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ, 17/09/2019.

2-3/ الزراعة والثروة الحيوانية:

كما في العصور القديمة لا يزال القمح المنتج الرئيسي، إلى جانب الحمضيات والتمر بعد حرب الاستقلال ومغادرة المستعمرين، تدهور النظام الزراعي الاستعماري بشكل كبير، وسعى العمال الجزائريون إلى استمرار عمل الشركات قدر الإمكان، مما شكل لاحقا أساس السياسة الرسمية للمزارع "ذات الإدارة الذاتية". وفي عهد الرئيس الراحل هواري بومدين (1965-1978) أصبحت هذه المزارع تحت سيطرة الحكومة، ومن أجل زيادة إنتاج المواد الغذائية، أطلقت الحكومة ثورة زراعية في السبعينيات.

مع توفر المزيد من الموارد على مر السنين وذلك بفضل الازدهار الاقتصادي المتنامي، تأخر القطاع الزراعي عن الصناعات المتنامية ولم يتمكن من تأمين المواد الغذائية الأساسية الكافية لسكان المدن ولسد الثغرة بين الطلب والعرض، بقيت البلاد معتمدة بشكل كبير على الواردات، الأمر الذي لم يؤد سوى إلى تفاقم العجز التجاري.

- **الزراعة:**

ومع مطلع الألفية الثالثة احتلت منتجات الحبوب مكانا استراتيجيا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني، احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40% من المساحة الزراعية المفيدة. وتقسم وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الفترة بين مطلع الألفية وحتى نهاية العام 2017، إلى فترتين زمنيتين لرصد تطور الإنتاج الزراعي والحيواني في البلاد، (2000-2009) و(2010-2017. وقدرت الوزارة المساحة المزروعة بالحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو 3.4 مليون هكتار بزيادة 6% من عن مساحتها في الفترة 2000-2009 والبالغة 3.2 مليون هكتار. كما قدر معدل إنتاج الحبوب بنحو 41.2 مليون قنطار، بزيادة قدرها 26% مقارنة بالفترة 2000-2009 حيث بلغ معدل الإنتاج 32.6 مليون قنطار، ويتكون إنتاج الحبوب بشكل رئيسي من القمح الصلب والشعير، والذي يمثل على التوالي 51% و29% من إجمالي معدل إنتاج الحبوب 2010-2017.

ترتكز المحاصيل الصناعية على الطماطم الصناعية والتبغ بمعدل سنوي للمساحة وصل 19.4 ألف هكتار خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017 بالنسبة للتبغ، بلغ معدل مساحته 4.85 ألف هكتار خلال الفترتين، وقد ارتفع منتوج الطماطم الصناعية بشكل كبير بنسبة 136%، نتيجة تحسن إنتاجية الهكتار الواحد، وزاد معدل إنتاج الخضروات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017، حيث بلغ 121% مقارنة بالفترة 2000-2009.

وعلى مدى العقد 2000-2009، غطت بساتين الأشجار المثمرة معدل مساحة 396.5 ألف هكتار، 39% منها كانت مخصصة لبساتين الزيتون، و30% للأشجار المثمرة، و23% للنخيل و8% للحمضيات.

وقد ازدادت هذه المساحة خلال الفترة 2010-2017 بنسبة 47% مقارنة بالعقد2000-2009، حيث زادت مساحة شجرة الزيتون فيها بنسبة 58%، والأشجار المثمرة بنسبة 56% و41% للحمضيات، 20% للنخيل.

- **الثروة الحيوانية:**

تمارس في الجزائر 05 أنواع رئيسية لتربية المواشي وهي: الأبقار والأغنام والماعز والإبل والخيول وقد بلغ مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال العقد 2000-2009 ، حوالي 24.5 مليون رأس وزاد هذا العدد إلى 33.6 مليون رأس خلال الفترة 2010-2017، بمعدل زيادة 37.% خلال فترة 2010-2017، تمثل الأغنام 78% من مجموع 26.4 مليون رأس الماشية، ويأتي الماعز في المرتبة الثانية (14%) التي تمثل 4.8 مليون رأس، تليها الأبقار، التي تبلغ 1.9 مليون رأس (بما في ذلك الأبقار الحلوب بنسبة 52%) ما يعادل 6% من مجموع المواشي، وتمثل أرقام الجمال والخيول على التوالي 1% و0.5 % من مجموع المواشي.

وقدرت نسبة العاملين في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في الجزائر، بنحو 12.78% من إجمالي عدد المشتغلين في عام 2018، وبنحو 12.73% و12.83% في عامي 2016 و2017

على التوالي، وفقا لبيانات البنك الدولي، وشكلت القيمة المضافة في قطاع الزراعة نسبة 12.21%، و12.27% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2016، و2017 على التوالي.

2-4/ التجارة الخارجية:

بلغت الصادرات الجزائرية 34.126 مليار خلال الأشهر العشر الأولى من عام 2018، حسب ما أشار المركز الوطني للإرسال ونظام المعلومات التابع للجمارك. وبلغ عجز الميزان التجاري 4.11 مليار دولار خلال الأشهر العشر الأولى مقابل عجز بلغ 9.95 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2017، متراجعا بـ 5.84 مليار دولار أي ما يمثل انخفاضا بـ 58.65%.

وفيما يتعلق بالواردات تراجعت بشكل طفيف إلى 38.240 مليار دولار مقابل 38.374 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2017، بانخفاض قدره 134 مليون دولار (-0.35 بالمائة).

الجدول (2-10): مؤشرات التجارة الخارجية للفترة (2016-2017)

المؤشرات	2016	2017	التغير±
الصادرات الكلية	30.026	34.763	4.737
المستوردات الكلية	47.089	45.957	1.132-
العجز في الميزان التجاري	17.063	11.194	5.869-
نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات الكلية (%)	63.8	75.6	11.8

المصدر: وزارة والتجارة، من الموقع، 2020/08/13.

https://commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur.

وغطت الصادرات 89% من الواردات خلال العشرة أشهر الأولى من عام 2018، مقابل 74% خلال الفترة نفسها من العام السابق له. وقدرت قيمة صادرات المحروقات والتي تمثل عادة أهم المبيعات الجزائرية من جهة الوزن النسبي في التركيبة السلعية للصادرات نحو الخارج بمبلغ

31.795 مليار دولار بنسبة (93.17% من إجمالي الصادرات) مقابل 26.896 مليار دولار مرتفعة بنحو 4.9 مليار دولار (18.21%).

أما الصادرات خارج المحروقات فما تزال هامشية، حيث مثلت 6.83% من المبلغ الإجمالي للصادرات، وقد بلغت 2.33 مليار دولار خلال الأشهر العشر الأولى من عام 2018، رغم ارتفاعها بنسبة 52.55% مقارنة بنفس الفترة من عام 2017.

وتتشكل الصادرات خارج المحروقات من المنتجات نصف المصنعة خلال الفترة المذكورة من عام 2018 بحوالي 1.85 مليار دولار، السلع الغذائية 301 مليون دولار مقابل 303 مليون دولار المواد الخام 81 مليون دولار، التجهيزات الصناعية 75 مليون دولار، مواد استهلاكية غير الغذائية 28 مليون دولار.

وفيما يتعلق بالواردات، فقد شهدت فاتورة منتجات الطاقة والزيوت ومواد التشحيم تراجعا ملحوظا حيث بلغت 879 مليون دولار خلال العشرة أشهر الأولى من عام 2018 مقابل 1.61 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2017 بتراجع قدره 732 مليون دولار، حسب بيانات الجمارك. وبلغت واردات مواد التجهيز الصناعية 11.05 مليار دولار، وتراجعت بدورها واردات المواد النصف المصنعة إلى 9 مليار دولار مقابل 9.1 مليار دولار في الفترة ذاتها من عام 2017، وبلغت واردات التجهيزات الفلاحية 470 مليون دولار، وسجلت فاتورة واردات المنتجات الغذائية ارتفاعا طفيفا بنسبة 1.83% لتقدر بنحو. 7.3 مليار دولار مقابل 7.1 مليار دولار للفترة ذاتها من عام 2017.

حافظت ايطاليا على صدارة قائمة أهم المستوردين بـ 4.9 مليار دولار (14.3% من إجمالي الصادرات الجزائرية)، تلتها اسبانيا 4.1 مليار دولار، ففرنسا 3.9 مليار، ثم الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا بنحو 3.1 و 2.4 مليار دولار على التوالي.

أما أهم الدول الخمس المصدرة للجزائر، خلال الأشهر العشر الأولى من عام 2018، فقد حلت الصين في المقدمة بنحو 6.4 مليار دولار (16.76% من إجمالي واردات الجزائر)، تلتها فرنسا

بنحو 3.9 مليار دولار، ثم إيطاليا 3.1 مليار دولار، فاسبانيا وألمانيا بنحو 3.0 و 2.6 مليار دولار على التوالي.

وكان تراجع العجز التجاري للجزائر إلى 11.19 مليار دولار بنهاية عام 2017 مقابل عجز 17.06 مليار دولار في عام 2016، أي بتراجع نسبته 34.4% بقيمة 5.897 مليار دولار وفقا لبيانات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك.

وارتفعت الصادرات بمعدل 15.8% في عام 2017 مقارنة بالعام السابق له 2016، وفي مقابل ذلك، انخفضت الواردات بمعدل 2.4%، ومن جهة مستوى تغطية الصادرات للواردات، أظهرت بيانات الجمارك أنه انتقل من نحو 64% في عام 2016 إلى 76% تقريبا في عام 2017. وتمثل المحروقات الحصة الكبرى من مبيعات الجزائر للخارج في عام 2017 (54.93% من الحجم الإجمالي للصادرات) لتبلغ 32.86 مليار دولار مقابل 28.22 مليار دولار أي بزيادة 4.64 مليار دولار (61.45%) مقارنة بعام 2016، بفضل انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية. وظلت الصادرات خارج المحروقات هامشية، حيث قدرت بنحو 1.89 مليار دولار بارتفاع 5.21% مقارنة بعام 20016.

2-5/ الفقر:

وفقا للديوان الوطني للإحصائيات الجزائري فقد بلغ معدل البطالة 11.7% في سبتمبر 2018 دون تغير يذكر مقارنة بسبتمبر 2017، و 10.5% في عام 2016، ما يعكس ركود النمو في القطاعات غير النفطية، ويعد معدل البطالة مرتفعا خاصة بين المتعلمين والشباب والنساء. ويعزي البنك الدولي ذلك[1]، إلى تفضيل هذه الفئات انتظار الوظيفة في القطاع الرسمي. وتقوض زيادة معدل البطالة ما تحقق من خفض في مستويات الفقر ويعيش 10% من السكان على حافة السقوط مرة أخرى في براثن الفقر، واستمرت التفاوتات بين المناطق، إذ إن معدل البطالة في بعض المناطق (الصحراء) يبلغ ضعفي المعدل الوطني وفي البعض الآخر (السهول) ثلاثة أضعاف المعدل الوطني.

[1]: البنك الدولي، من موقع: https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview .2019/08/12

وسجلت أحدث الحسابات الرسمية (2011) معدل الفقر الوطني عند 5.5% مع وجود 0.5% من السكان فحسب في فقر مدقع، وتستند الحسابات الرسمية على خط الفقر الذي يقدر عند 3.57 (3.18) دولار/يوم بتعادل القوة الشرائية بأسعار عام 2011 في مناطق المدن (الريف) وهو ما يعد منخفضا بالنسبة لبلد في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل.

2-6/ قطاع البناء:

بفضل ارتفاع عائدات النفط والغاز، أدت زيادة الإنفاق العام إلى إنعاش قطاع البناء، كما أدت البرامج الحكومية لتجديد البنية التحتية المادية إلى بناء طرق سريعة ومرافق جديدة للنقل العام، مثل السكك الحديدية والترام في المناطق الحضرية، إضافة إلى برامج لمعالجة أزمة السكن، كما سيتم تشييد مدارس جديدة ومبان حكومية أخرى من بينها المشروع الضخم للمسجد الكبير في مدينة الجزائر. كما تقوم الشركات الأجنبية من دول عربية أخرى (مثل لبنان ودول الخليج) وأوروبا، بالإضافة إلى الصين وتركيا (اللتين شيدتا مبان سكنية جديدة في ضواحي المدن الرئيسية) بمعظم أعمال البناء، تلتزم جميع الشركات الأجنبية بالدخول في مشاريع مشتركة مع شركات بناء جزائرية. ومن المتوقع أن يستمر هذا القطاع في التطور، لأن هناك حاجة مستمرة لبناء مساكن جديدة وكون برنامج الحكومة للاستثمار في البنية التحتية لم يكتمل بعد. لكن على غرار النشاطات الاقتصادية الأخرى، يعتمد قطاع البناء بشكل كبير على استمرار استثمارات الدولة التي تعتمد بدورها على تطورات في أسواق الطاقة الدولية.

2-7/ قطاع السياحة:

تتمتع الجزائر بإمكانيات سياحية هائلة غير مستغلة إلى حد كبير، وخلافا للمغرب وتونس المجاورتين لم تستثمر الجزائر في إنشاء مجمعات سياحية واسعة النطاق مخصصة للسياح الأجانب وتزامنت الحركة السياحة الجماهيرية مع ظهور الطفرة النفطية، وبالتالي لم تجد الدولة ضرورة ملحة تدعوها إلى اللجوء إلى هذا المصدر المحتمل للدخل. لذلك، فإن السياح الذين يزورون معظم المواقع السياحية هم بغالبيتهم من السياح الجزائريين والعائلات الجزائرية المهاجرة، وهناك عدد أقل

من المسافرين الأمريكان والأوروبيين الذين يأتون لاكتشاف هذا البلد غير المعروف كثيرا، وبشكل خاص، استقطبت الصحراء الكبرى الأجانب لزيارة أماكن مثل تمنراست وجبال هقار وطاسيلي ناجر وتيميمون، ومن بين الأماكن الرئيسية الأخرى المستقطبة للسياح: الآثار الرومانية في تيمقاد وتيبازة وجميلة والأحياء القديمة من المدن، مثل قصبة الجزائر.

وشكلت إيرادات السياحة الدولية إلى الجزائر ما نسبته 0.46% من إجمالي صادرات البلاد في العام 2017، مقارنة بـ 0.75% في عام 2016، وفقا لبيانات البنك الدولي، وقد سجلت الجزائر نحو 2.5 مليون سائح في عام 2017، وقد بلغ نصيب السياحة الصحراوية منها 170 ألف سائح، شكل الأجانب منهم 20 ألف سائح، وقد ارتفع عدد السائحين الكلي بمعدل 18% مقارنة بعام 2016، وساهمت السياحة بنسبة 1.5% من الدخل الوطني، بقيمة 330 مليون دولار. وقد تم تسجيل تقديم 1.649 مشروع فندقي، تم قبول 791 ملف منها، والباقي ظل قيد الدراسة، بطاقة استيعاب تتجاوز 300 ألف سرير في عام 2025، حيث شهدت سنة 2017 دخول 65 فندقا حيز الخدمة.

2-8/ القطاع المصرفي:

لا تزال ستة بنوك مملوكة للدولة تهيمن على 95 في المائة من السوق التجاري، لكن بنك سيتي بنك وبنك HSBC وبنك بي إن بي باريبا وسوسيتيه جنرال وبنوك فرنسية وشبه الجزيرة العربية تنشط في الجزائر كذلك، كما تتوفر أيضا خدمات تحويل الأموال الدولية، مثل Western Union هز انهيار بنك خليفة عام 2003 ثقة الحكومة في القطاع المصرفي الخاص، على الرغم من العيوب التي تشوب البنوك المملوكة للدولة، نتيجة لذلك، تقدم الإصلاح المصرفي تدريجيا في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، وتم تعليق خصخصة البنك الرائد المملوك للدولة القرض الشعبي الجزائري (CPA) إلى أجل غير مسمى.

وتشكل الحواجز التي تحول دون عمليات التحويل النقدي إلى الخارج، ونظام التحويل النقدي المحلي القديم تحديات أمام الاستثمار الخارجي في البلاد، على الرغم من أن البنك المركزي قد أنشأ

نظاما للسماح بالدفع عن طريق الشيكات وبطاقات الائتمان، إلا أن هذا النظام لا يزال جديدا جدا، ولم يقم الكثير من البائعين بتكييفه، يتم تثبيت أجهزة الصراف الآلي في بعض المواقع بما في ذلك الفنادق تظل الجزائر مجتمعا قائما على النقد في أواخر عام 2010، منعت الحكومة الجزائرية بأثر رجعي القروض التجارية من المساهمين في الخارج بعد يوليو 2009.

وكانت اعتمدت الحكومة الجزائرية العديد من الإصلاحات بناء على المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية في أوائل التسعينيات، خاصة مع قانون المال والائتمان (1990)، وسعت السلطات الجزائرية إلى تحرير أنشطة البنوك لتحسين الأداء ونتيجة لذلك، تغير النظام المصرفي الجزائري بشكل جذري، حيث تكون في عام 2016 من عشرين مصرفا تجاريا وثماني شركات مالية ومجموعة من مكاتب الاتصال للبنوك الأجنبية. نمى إجمالي الأصول بشكل ملحوظ، من عام 2000 إلى 2015، حيث زاد إجمالي الأصول بنسبة 412%، والتي تمثل 75.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، كان لتقدم الأنشطة البنكية تأثيرا إيجابيا على ربحية البنوك، حيث بلغ العائد على الاستثمار 0.46% في عام 2005 وبلغ 1.9% في عام 2015، وقد شجعت سياسة التحرير دخول ثلاثة عشر بنكا أجنبيا، مما أدى إلى تحسين جودة الخدمات.

2-9/ الموقع في السوق العالمية:

حلت الجزائر في المرتبة (86) عالميا من بين 137 دولة مشمولة على مؤشر التنافسية العالمية في عام 2018/2017 بفارق مرتبة واحدة (87) صعودا عن مرتبتها في عام 2017/2016 فمنذ عام 2015، قوبلت التحسينات في العديد من مجالات التنافسية بتدهور بيئة الاقتصاد الكلي بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز، فقد كان عجز الموازنة الحكومية 11.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، مقارنة بفائض قدره 0.1 في المائة قبل ثلاث سنوات، ومع ذلك، حلت في المرتبة الحادية والسبعين على مستوى العالم، حيث لا يزال هذا أحد مجالات القوة النسبية للجزائر إلى جانب مستويات الصحة والتعليم الابتدائي، ومن بين الركائز الأخرى، كانت التحسينات أسرع في مجالات التعليم العالي والتدريب، والبنية التحتية، والاستعداد التكنولوجي

ولكن لا يزال هذان الأخيران يظهران أكبر الفجوات بين البلدان المتقدمة، وفقا للبنك الدولي خلال 10 سنوات حققت الجزائر قفزة على مستوى الالتحاق بالتعليم الثانوي العام وضاعفت تقريبا نسبة الالتحاق بنظام التعليم العالي (36.9 في المائة في عام 2015)، ومع ذلك، لا يزال يتعين تحسين نوعية التعليم (105) وكذلك استخدام برامج التدريب أثناء العمل (124)[1]، من حيث البنية التحتية للنقل كان التقدم المحرز خلال العقد الماضي بشكل رئيسي في قطاع السكك الحديدية (اليوم في المرتبة 49)، ويرتبط الآن المزيد من الجزائريين بالإنترنت لكن (في المرتبة 98 عالميا)، حيث لم يكن هناك تقارب كبير مع الاقتصادات المتقدمة من جهة الاستعداد التكنولوجي، كما لم تعالج البلاد بشكل كاف أوجه القصور في سوق العمل، والتي تدهورت بشكل أكبر من الناحيتين المطلقة والنسبية. ويرى البنك الدولي أن التنويع بعيدا عن الموارد الطبيعية في أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، سيكون هو المفتاح لضمان فرص مستدامة على المدى الطويل، وسيكون التركيز على الابتكار والاندماج في الاقتصاد العالمي عاملا أساسيا في تحقيق هذا الهدف.

2-10/ القوى العاملة:

بلغ إجمالي القوى العاملة في الجزائر (15-64 عاما) في نهاية عام 2018 نحو 12.26 مليون نسمة، مقابل 12.11 مليونا في عام 2017، وفقا لبيانات البنك الدولي، وتشكل الإناث 18.4% من إجمالي القوى العاملة في البلاد مقابل 18.3% في العام 2017، فيما يشكل الذكور النسبة المكملة. وفي حين بلغت نسبة مشاركة الذكور من قوة العمل 73.14% في عام 2018، و73.01% في عام 2017، من إجمالي قوة العمل من الذكور، فإن نسبة مشاركة

[1]: البنك الدولي، من موقع:

http://www3.weforum.org/docs/Arab-WorldCompetitiveness-Report 2018/AWCR%202018.0724_1342.pdf . 11/08/2019.

الإناث ظلت منخفضة عند 16.85% في عام 2018، و16.71 عام 2017، من إجمالي القوى العاملة من الإناث[1].

وقد أظهر مسح للديوان الوطني للإحصاء، في عام 2018 أن 16.1% من إجمالي القوى العاملة تعمل في مجال البناء، و16.1% في التجارة، و15.8% في الإدارة العامة غير الصحية 14.4% في الصحة والعمل الاجتماعي و 11.7% في قطاع الصناعات التحويلية.

وقد شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا في معدل البطالة من 29.8% عام 2000 ليصل إلى أدنى مستوياته عام 2017 بمعدل 11.7%، إلا أن القطاع العام الجزائري يواصل لعب دور مهم في امتصاص القوى العاملة، حيث يستقطب نحو 42% من إجمالي الموظفين في عام 2017، وفقا للديوان الوطني للإحصاء تحسنت نسبة النساء في القوى العاملة بشكل كبير طيلة العقد المنصرم حيث ارتفعت من 13.9% عام 2009 إلى 17% عام 2017، و بالموازاة مع ذلك وصل معدل البطالة لدى النساء إلى 20.7% عام 2017 مقارنة مع 28.71% عام 2000. وعلى الرغم من هذا التحسن، إلا أن معدل البطالة لدى الشابات بقي مرتفعا وسجل 45.7% مقارنة مع معدل يصل إلى 24.8% لدى الشباب الذكور في 2017، وخلال هذه الفترة، تخطت نسبة النساء الملتحقات بالتعليم العالي نسبة الرجال، حيث ارتفع مؤشر المساواة بين الجنسين في التعليم العالي من 1.08 عام 2000 إلى 1.56 عام 2015.

2-11/ البنى التحتية:

دمرت حرب الاستقلال البنى التحتية المادية في الجزائر، وقد أعاق ذلك بشكل كبير إمكانية إنشاء اقتصاد فاعل ودولة وطنية ذات إدارة جيدة، لذلك احتل بناء بنية تحتية جديدة الأولوية في خطط التنمية الوطنية المتعاقبة منذ الستينيات، وفي شمال الجزائر غالبا ما تأخرت عملية إنشاء الطرق والسكك الحديدية عن النمو السكاني والهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المدن الرئيسية. ولم

[1]: بيانات البنك الدولي، من موقع:
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ.17/09/2019.

تؤدي الدعوة إلى التصنيع في السبعينيات سوى إلى زيادة الحاجة إلى بنى تحتية ملائمة، خاصة الطرقات وإمدادات المياه وشبكة كهربائية آمنة، وساهمت الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات والحرب الأهلية التي تلتها إلى تأجيل عدد كبير من الخطط، كما أدت أعمال العنف إلى إهمال البنى التحتية الموجودة وتخريبها.

منذ عام 2000، ساهم ارتفاع إيرادات النفط والغاز الطبيعي في تمكين الحكومة من إطلاق خطة طموحة لإنشاء طرق سريعة وسكك حديدية وأنظمة نقل حضرية جديدة، وتم إنعاش مشروع تشييد طريق سريعة عبر المغرب العربي تصل بين الجزائر وتونس والمغرب، ويتم حاليا بناء طرق سريعة ثانية تصل بين الشرق والغرب عبر الهضاب العليا، حيث ارتفع عدد السكان الحضر بشكل كبير. تم تحديث السكك الحديدية القائمة والتخطيط لإنشاء خطوط جديدة، بما في ذلك خطوط عالية السرعة تصل بين المدن الرئيسية عام 2011، تم تشغيل شبكة المترو في مدينة الجزائر بعد فترة طويلة من التأجيل.

12-2/ الطاقة:

تعتبر الجزائر موردا رئيسيا للطاقة للصناعة والمستهلكين في مناطق أخرى من العالم، وبالتالي فهي قادرة مبدئيا على إنتاج كل الطاقة التي تحتاجها لتطورها، تحول مصافي البترول في الجزائر النفط الخام إلى منتجات يتم استخدامها في النقل والتدفئة والطبخ وتطبيقات أخرى.

الغاز الطبيعي هو مصدر هام للكهرباء للشبكة الوطنية، ارتبطت معظم المشاكل التي شهدتها إمدادات الطاقة المحلية على مر السنين بصعوبات توسيع شبكة توزيع الكهرباء وصيانتها، كما كانت تتم تغذية الشبكة من خلال محطات كهرومائية بنيت في مناطق جبلية مثل منطقة القبائل وفي العقد الأول من الألفية الثالثة، أدى تحسن الاقتصاد إلى ارتفاع الطلب على الكهرباء بنسبة تساوي 50% تقريبا.

في المستقبل القريب، قد تصبح الطاقة الشمسية أكثر أهمية ومع تزايد عدد السكان وتضاؤل احتياطات النفط، فإن الطاقة الشمسية بديل هام، وسيوفر استخدام هذا المصدر المتجدد للطاقة كمية أكبر من النفط والغاز للتصدير أو إنتاج المواد الكيميائية. وعلاوة على ذلك، قد يفيد التطبيق الأوسع للطاقة الشمسية في معالجة تلوث الهواء والحد من انبعاث غازات الدفيئة التي تساهم في الاحترار العالمي.

رغم وجود العديد من المشاكل التي يتوجب حلها، قد يؤدي إنتاج الطاقة الشمسية على نطاق واسع إلى تصدير الكهرباء إلى أوروبا تشارك الجزائر في مشروع DESERTEC واسع النطاق[1] والذي يهدف إلى إنتاج الطاقة الشمسية في شمال إفريقيا وتوزيعها في الأسواق الأوروبية. وفق اتفاقية مبرمة بين الشركة الوطنية للكهرباء والغاز "SONELGAZ" ومؤسسة "DESERTEC" تنوي الجزائر إنتاج 650 ميغاواط من الطاقة الشمسية عام 2015 و 22 جيجاواط مع حلول عام 2030، ولم يتأكد مستقبل هذا المشروع الذي يشمل شركات ودول كثيرة.

[1]: مشروع DESERTEC من موقع: https://www.desertec.org ، 2019/08/10.

13-2/ القطاع غير الرسمي:

لم توفر الصناعات المهيمنة المعتمدة على النفط والغاز فرص عمل كافية، فمعظمها مشاريع ذات تقنية عالية تتطلب عددا قليلا من العمال، كما عجزت الصناعات الخفيفة وقطاع التجارة الرسمي عن استيعاب عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل. في الوقت ذاته، كان هناك نقص هيكلي في السلع الاستهلاكية المصنّعة في الجزائر، بينما السلع المستوردة أعلى كلفة في الغالب أو أقل توفرا وقبل التسعينيات، ساهمت القيود التي فرضتها الدولة على الاستيراد في تأزم الوضع.

لهذه الأسباب، تطورت سوق سوداء كبيرة في مرحلة مبكرة من الاستقلال، حيث قابل احتكار الدولة الرسمي للتجارة الخارجية انتشار أعمال الاتجار بالسلع غير المشروعة، ويوظف الاقتصاد غير الرسمي نحو 40% من القوة العاملة الجزائرية، ولا يشمل ذلك المعاملات المرتبطة بالسلع الاستهلاكية فحسب وإنما أيضا المدخلات الصناعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ولطالما كان القطاع غير الرسمي موازيا وفي الواقع مدمجا في للاقتصاد الرسمي الذي تسيطر عليه الدولة، حيث تتدفق السلع في كلا الاتجاهين. أحيانا يسلك إنتاج الشركات الحكومية مسارات ملحوظة قبل أن ينتهي به المطاف كمدخلات في نشاطات اقتصادية أخرى. ويؤثر الاقتصاد غير الرسمي على مجموعة من القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك البناء والزراعة، نظرا إلى أن الإنتاج الصناعي لا يتحول إلى أنشطة رسمية والأسعار تنخفض نتيجة الاستيراد غير القانوني.

السوق السوداء ليست خفية على الدولة، وغالبا ما يعترف المسؤولون الحكوميون بالدور الذي تلعبه فلديهم أسبابهم للتعايش معها، مع أن هناك إمكانية لاستئصالها، وقد يضر وجود قطاع غير رسمي كبير بمصلحة الدولة على صعيد إيرادات الضرائب، إلا أنها أيضا تخفف من مسؤولية الدولة لتوفير فرص العمل والسلع الاستهلاكية، وقد يؤدي هذا الوضع إلى إضعاف مصداقية الحكومة وشرعيتها.

14-2/ التنمية الإقليمية:

عادة ما فضلت هيمنة صناعة النفط والغاز والتركيز المبكر على الصناعات الثقيلة بنية تحتية اقتصادية مركزية، تتركز معظم الصناعات في المراكز الحضرية الرئيسية في الشمال، حيث تصب أنابيب النفط والغاز الآتية من الصحراء في المصافي والمصانع البتروكيماوية وموانئ الشحن. كما تتركز في الشمال معظم الصناعات الأخرى، ولإعادة التوازن، هدفت السياسات الحكومية منذ الثمانينيات إلى إنشاء مراكز جديدة للتنمية الصناعية في مدن الهضاب العليا وبعض المناطق الصحراوية، كان نجاح هذه الجهود جزئيا، بالإضافة إلى ذلك تم تطوير شبكة كبيرة من المطارات الإقليمية سهلت النقل بين الوسط الاقتصادي والمراكز الإقليمية.

شملت إستراتيجية الحكومة للتنمية الإقليمية تعزيز الزراعة في المناطق الأكثر نأيا وجفافا، والتي لم تكن تقليديا من الأقاليم المنتجة الرئيسية بالتوافق مع الوضع البائس للزراعة بشكل عام والتنمية الريفية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، لم تنجح هذه المبادرات أول الأمر، ولكن عام 2005، تم إطلاق خطة جديدة جمعت بين خلق فرص العمل في المناطق الريفية النائية مع أشكال مستدامة من الزراعة من جهة وحماية البيئة الريفية، بما في ذلك الثقافة المحلية، من جهة أخرى.

المبحث الثاني: قراءة تحليلية لمؤشرات الحكم الراشد في الجزائر

يعتبر مؤشر الحكم مقياس يشير إلى أمر يتعلق بحالة الحكم في بلد ما، وعادة ما يحصر مجال مؤشرات الحكم مثل الأنظمة الانتخابية والفساد وحقوق الإنسان وتقديم الخدمات والمجتمع المدني والمساواة بين الجنس، وغالبا ما تهدف المؤشرات إلى إعطاء معلومات للمستخدمين حول الاستثمارات أو توزيع الأموال العامة أو حيوية المجتمع المدني أو الأبحاث الأكاديمية، أما من وجهة نظر التنمية يمكن استخدام المؤشرات لمراقبة وتقييم برامج مشاريع الحكم كما أن مؤشرات الحكم تستخدم أيضا لتحديد المحطات الأساسية والغايات والأهداف في السياق التنموي[1].

وقد تم تصنيف الدول في المؤشرات وفق نسب مئوية تتراوح بين (0 و 100) ، حيث تدل النسب المئوية الأعلى على حالة أفضل تضع الدولة ضمن مجموعة الدول ذات حسن إدارة ورشاد الحكم والقيم الأدنى على أن الحكم ضعيف، وبذلك ينقسم دليل المؤشر على خمس مستويات من الإدارة الرشيدة ورشاد الحكم مع ملاحظة أن النسب المئوية مقارنة وتأشيرية وليست مطلقة.

- أعلى من 75 % في وضع مقارن ممتاز
- أعلى من 50 % في وضع مقارن جيد
- أعلى من 25 % في وضع مقارن متوسط
- أعلى من 10 % في وضع مقارن ضعيف
- أقل من 10 % في وضع مقارن ضعيف جدا

[1]: ماثيو سدرز و جواكيم ناهيم، " **مؤشرات** الحكم : **دليل المستخدم** "، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الطبعة الثانية، 2006.

المطلب الأول: الصوت والمساءلة و الاستقرار السياسي

لقد وضع البنك الدولي ست مؤشرات عالمية للحكم الراشد منها:

1-/ مؤشر الصوت والمساءلة[1]:

"مؤشر ذاتي تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: الانتخابات الحرة النزيهة، حرية الصحافة، الحريات المدنية، الحقوق السياسية، دور الدفاع العسكري في السياسة التغيير الحكومي، شفافية القوانين والسياسات".

1-1/ مؤشر الصوت والمساءلة للفترة في الجزائر (2009-2019):

يوضح الجدول (2-11) مؤشر الصوت والمساءلة للفترة (2009-2019)

الجدول (2-11): مؤشر الصوت والمساءلة في الجزائر للفترة (2009-2019)

Indicator	Country	Year	Number of Sources	Governance (-2.5 to +2.5)	Percentile Rank	Standard Error
Voice and Accountability	Algeria	2009	16	-1,04	17,54	0,11
		2010	16	-1,02	18,48	0,11
		2011	16	-1,00	20,19	0,11
		2012	16	-0,91	22,54	0,12
		2013	16	-0,89	23,94	0,11
		2014	13	-0,82	25,12	0,13
		2015	12	-0,85	24,63	0,13
		2016	12	-0,86	23,65	0,12
		2017	12	-0,90	23,15	0,12
		2018	12	-0,98	21,67	0,13
		2019	11	-1,04	20,20	0,12

Indicator
- [x] Voice and Accountability
- [ ] Political Stability and Absence of...
- [ ] Government Effectiveness
- [ ] Regulatory Quality
- [ ] Rule of Law
- [ ] Control of Corruption

Year
Valeurs multiples

Country
- [ ] Afghanistan
- [ ] Albania
- [x] Algeria

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات الحكم الراشد، بالاعتماد على الرابط:

http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports.

[1] : Kaufman D,A.kraay,and M,Mastruzzi (2010),The World Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues The worldwide governance indicators are available at: www.govindicators.org,01/7/2019.

الشكل (2-1): منحنى الصوت والمساءلة للفترة (2009-2019)

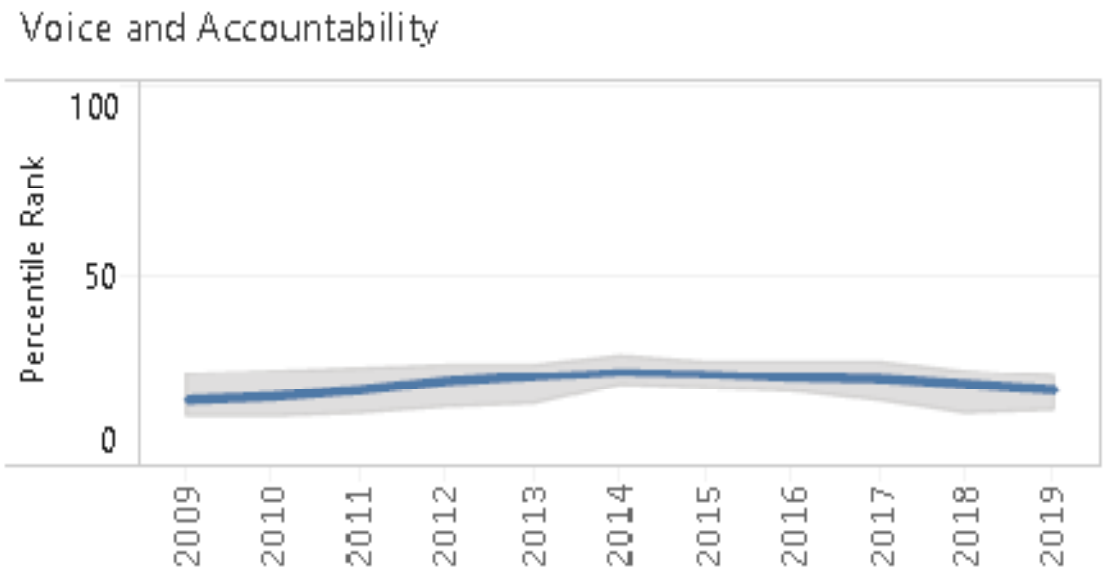

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (2-11).

2-/ مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف:

مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية لاحتمال ظهور أو حدوث حالة من عدم الاستقرار (توترات إثنية، نزاع مسلح، قلائل اجتماعية، تهديد إرهابي صراع داخلي تشقق الطبقة السياسية، تغييرات دستورية، انقلابات عسكرية).

2-1/ مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر للفترة (2009-2019):

يوضح الجدول (2-12) مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر للفترة (2009-2019)

الجدول (2-12) مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر للفترة (2009-2019)

Indicator	Country	Year	Number of Sources	Governance (-2.5 to +2.5)	Percentile Rank	Standard Error
Political Stability and Absence of Violence/Terrorism	Algeria	2009	7	-1,20	13,27	0,25
		2010	7	-1,26	11,85	0,24
		2011	7	-1,36	10,43	0,24
		2012	7	-1,33	9,48	0,23
		2013	7	-1,20	12,80	0,23
		2014	7	-1,19	9,52	0,20
		2015	7	-1,09	11,90	0,21
		2016	7	-1,10	12,38	0,21
		2017	7	-0,92	16,19	0,22
		2018	7	-0,83	18,10	0,22
		2019	6	-1,00	13,81	0,24

Indicator
- ☐ Voice and Accountability
- ☑ Political Stability and Absence of ..
- ☐ Government Effectiveness
- ☐ Regulatory Quality
- ☐ Rule of Law
- ☐ Control of Corruption

Year
Valeurs multiples

Country
- ☐ Afghanistan
- ☐ Albania
- ☑ Algeria

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات الحكم الراشد، بالاعتماد على الرابط:

http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports.

الشكل (2-2): منحنى الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر للفترة (2009-2019)

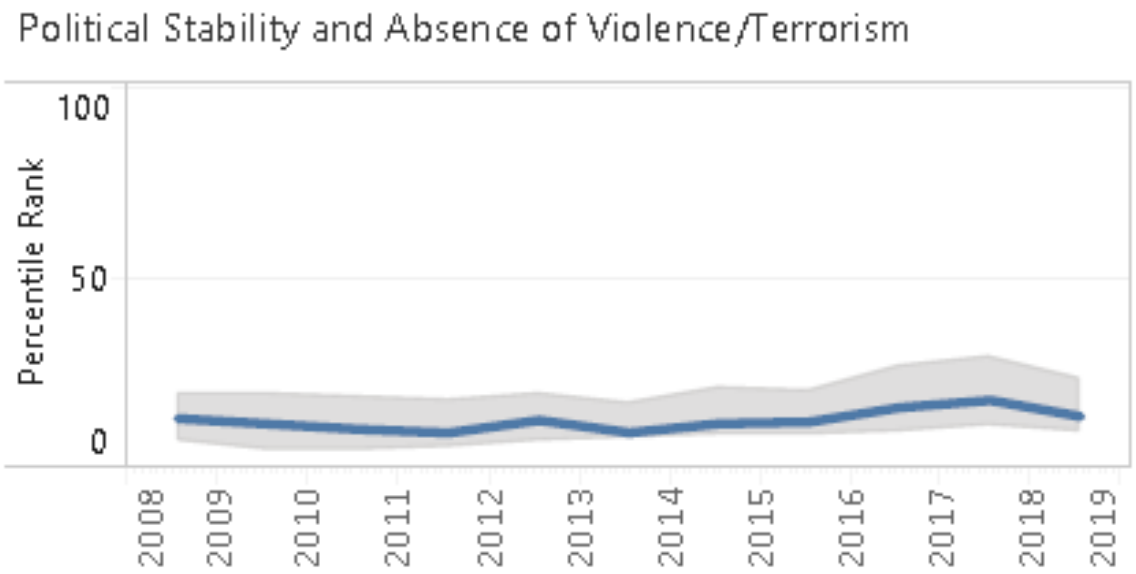

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (2-12).

المطلب الثاني: فعالية الحكومة و النوعية التنظيمية

1-/ مؤشر فعالية الحكومة:

مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة استقرار الحكومة.

1-1/ مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر للفترة (2009-2019)[1]:

يوضح الجدول (2-13) مؤشر الصوت والمساءلة للفترة (2009-2019)

الجدول (2-13): مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر (2009-2019)

Indicator	Country	Year	Number of Sources	Governance (-2.5 to +2.5)	Percentile Rank	Standard Error
Government Effectiveness	Algeria	2009	9	-0,58	35,41	0,19
		2010	9	-0,48	38,76	0,20
		2011	10	-0,56	36,02	0,19
		2012	10	-0,53	35,07	0,19
		2013	11	-0,53	35,07	0,17
		2014	11	-0,48	35,10	0,19
		2015	11	-0,50	35,58	0,18
		2016	11	-0,53	35,58	0,18
		2017	11	-0,59	30,77	0,18
		2018	10	-0,44	37,02	0,19
		2019	10	-0,52	33,65	0,20

Indicator
- [ ] Voice and Accountability
- [ ] Political Stability and Absence of..
- [x] Government Effectiveness
- [ ] Regulatory Quality
- [ ] Rule of Law
- [ ] Control of Corruption

Year
Valeurs multiples

Country
- [ ] Afghanistan
- [ ] Albania
- [x] Algeria

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات الحكم الراشد، بالاعتماد على الرابط:

http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports.

[1] : Kaufman D,A.kraay,and M,Mastruzzi (2010),The World Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues The worldwide governance indicators are available at: www.govindicators.org,01/7/2019.

الشكل (2-3): منحنى مؤشر فعالية الحكومة للفترة (2009-2019)

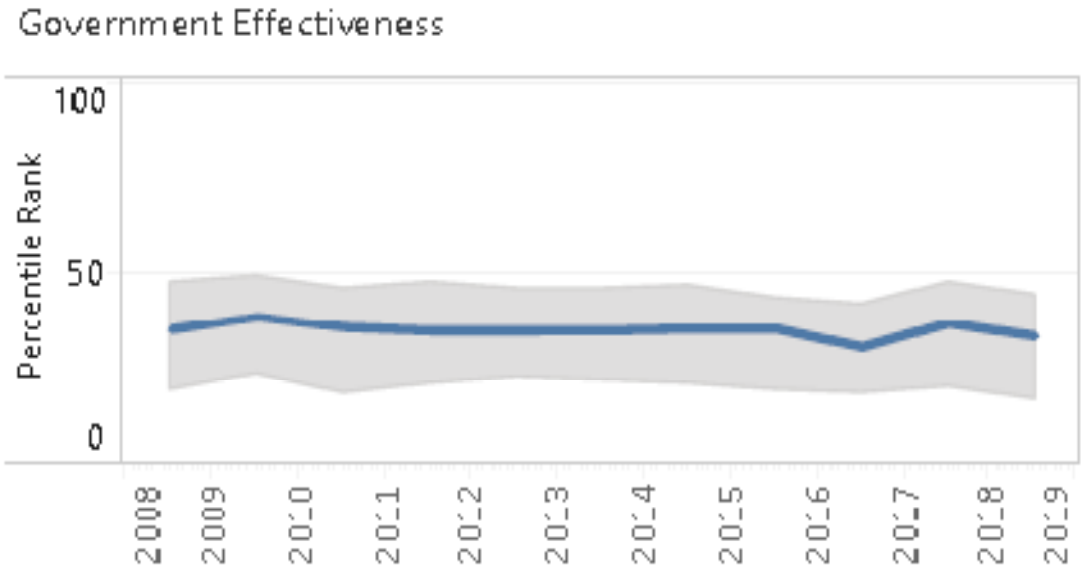

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (2-13).

2-/ مؤشر النوعية التنظيمية:

مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: مدى حدوث سياسات غير ودية حيال السوق (مثل التحكم بالأسعار والرقابة غير الوافية على البنوك)، والإدراكات الحسية السائدة للأعباء الناجمة عن الضبط المفرط في مجالات مثل التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع التجارية.

2-1/ مؤشر النوعية التنظيمية في الجزائر للفترة (2009-2019)[1]:

يوضح الجدول (2-14) مؤشر النوعية التنظيمية في الجزائر للفترة (2009-2019)

[1] : Kaufman D,A.kraay,and M,Mastruzzi (2010),The World Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues The worldwide governance indicators are available at: www.govindicators.org,01/7/2019.

الجدول (2-14): مؤشر النوعية التنظيمية في الجزائر (2009-2019)

Indicator	Country	Year	Number of Sources	Governance (-2.5 to +2.5)	Percentile Rank	Standard Error
Regulatory Quality	Algeria	2009	9	-1,07	12,92	0,17
		2010	9	-1,17	9,57	0,17
		2011	9	-1,19	9,95	0,17
		2012	9	-1,28	9,00	0,19
		2013	9	-1,17	11,85	0,18
		2014	9	-1,28	8,17	0,19
		2015	9	-1,17	10,58	0,18
		2016	9	-1,17	10,10	0,18
		2017	9	-1,20	10,50	0,10
		2018	8	-1,26	8,17	0,20
		2019	8	-1,30	7,59	0,20

Indicator
- Voice and Accountability
- Political Stability and Absence of...
- Government Effectiveness
- ✓ Regulatory Quality
- Rule of Law
- Control of Corruption

Year
Valeurs multiples

Country
- Afghanistan
- Albania
- ✓ Algeria

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات الحكم الراشد، بالاعتماد على الرابط:

http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports.

الشكل (2-4): منحنى النوعية التنظيمية في الجزائر للفترة (2009-2019)

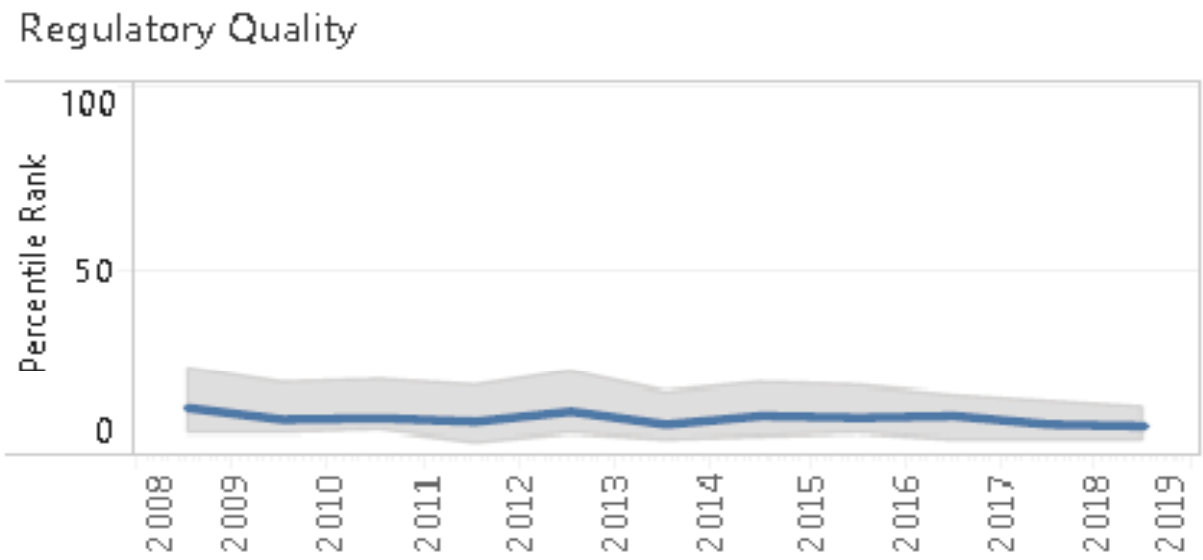

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (2-14).

المطلب الثالث: دولة القانون و الحد من الفساد

1-/ مؤشر سيادة القانون:

مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: الحياد القانوني وتقييد المواطنين بالقوانين.

1-1/ مؤشر سيادة القانون في الجزائر للفترة (2009-2019)[1]:

يوضح الجدول (2-15) مؤشر سيادة القانون في الجزائر للفترة (2009-2019)

الجدول (2-15): مؤشر سيادة القانون في الجزائر للفترة (2009-2019)

Indicator	Country	Year	Number of Sources	Governance (-2.5 to +2.5)	Percentile Rank	Standard Error
Rule of Law	Algeria	2009	15	-0,79	23,22	0,14
		2010	15	-0,78	26,54	0,14
		2011	16	-0,81	24,41	0,13
		2012	16	-0,77	26,76	0,14
		2013	16	-0,69	30,99	0,13
		2014	14	-0,77	24,04	0,15
		2015	14	-0,86	19,23	0,15
		2016	13	-0,86	18,75	0,16
		2017	13	-0,86	19,23	0,15
		2018	12	-0,78	22,12	0,16
		2019	12	-0,82	20,67	0,16

Indicator
- ☐ Voice and Accountability
- ☐ Political Stability and Absence of ...
- ☐ Government Effectiveness
- ☐ Regulatory Quality
- ☑ Rule of Law
- ☐ Control of Corruption

Year
Valeurs multiples

Country
- ☐ Afghanistan
- ☐ Albania
- ☑ Algeria

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات الحكم الراشد، بالاعتماد على الرابط:

http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports.

[1] : Kaufman D,A.kraay,and M,Mastruzzi (2010),The World Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues, The worldwide governance indicators are available at: www.govindicators.org. 01/7/2019.

الشكل (2-5): منحنى مؤشر سيادة القانون للفترة (2009-2019)

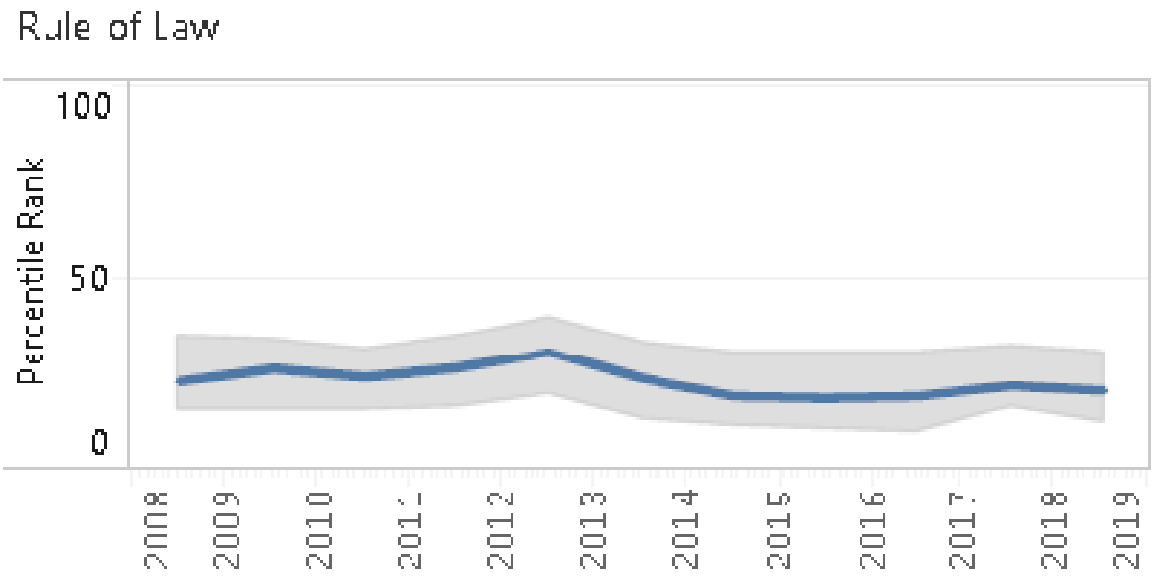

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (2-15).

2-/ مؤشر الحد من الفساد[1]:

مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: الفساد بين المسؤولين الحكوميين، الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية مدى تواتر تقديم "أموال غير قانونية" إلى الرسميين والقضاة، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية.

2-1/ مؤشر الحد من الفساد في الجزائر للفترة (2009-2019):

يوضح الجدول (2-16) مؤشر الحد من الفساد للفترة (2009-2019)

[1]: Kaufman D,A.kraay,and M,Mastruzzi (2010),The World Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues, The worldwide governance indicators are available at: www.govindicators.org. 01/7/2019.

الجدول (2-16): مؤشر الحد من الفساد في الجزائر (2009-2019)

Indicator	Country	Year	Number of Sources	Governance (-2.5 to +2.5)	Percentile Rank	Standard Error
Control of Corruption	Algeria	2009	12	-0,58	33,49	0,16
		2010	12	-0,52	36,67	0,16
		2011	13	-0,54	35,07	0,15
		2012	14	-0,50	37,44	0,15
		2013	14	-0,47	39,34	0,15
		2014	13	-0,60	32,21	0,15
		2015	12	-0,65	29,81	0,15
		2016	12	-0,68	27,88	0,15
		2017	12	-0,60	30,29	0,14
		2018	10	-0,63	28,37	0,15
		2019	10	-0,62	29,33	0,17

Indicator
- ☐ Voice and Accountability
- ☐ Political Stability and Absence of...
- ☐ Government Effectiveness
- ☐ Regulatory Quality
- ☐ Rule of Law
- ☑ Control of Corruption

Year
Valeurs multiples

Country
- ☐ Afghanistan
- ☐ Albania
- ☑ Algeria

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات الحكم الراشد، بالاعتماد على الرابط:

http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports.

الشكل (2-6): منحنى مؤشر الحد من الفساد للفترة (2009-2019)

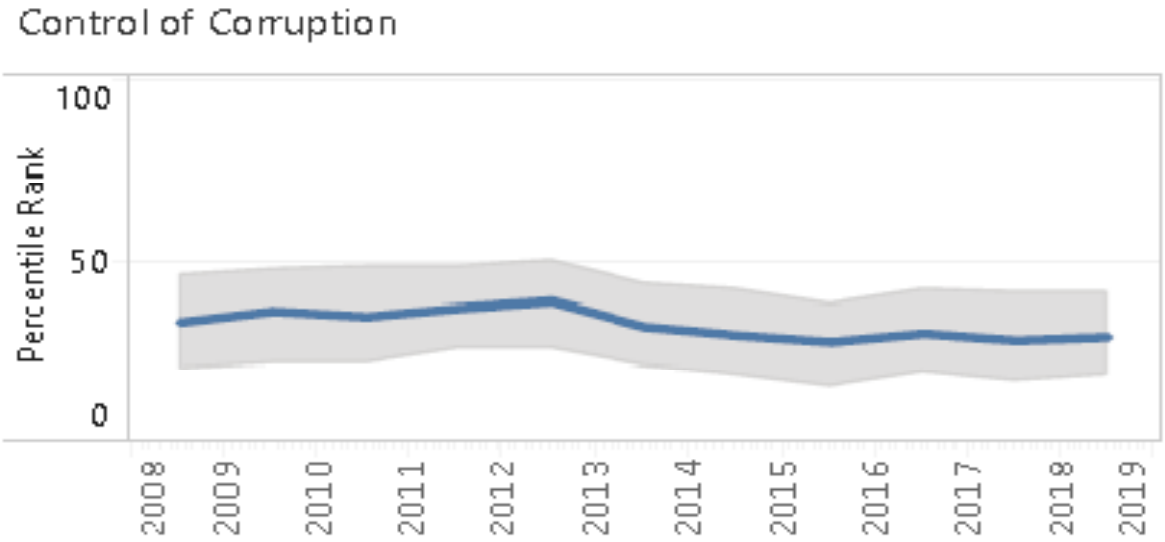

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (2-16).

قامت السلطات الجزائرية خلال السنوات الأخيرة بتعديل وتكييف منظومتها القانونية من أجل مكافحة ظاهرة الفساد، وهذا قصد تحسين الصورة السيئة عن بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار. وإن إصدار القانون رقم 01 - 06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته يعتبر تتويجا لإجراءات مطابقة القانون الجزائري مع مضمون اتفاقية الأمم المتحدة التي صادقت عليها الجزائر في سنة 2004 ، ومع ذلك تبقى

العبرة في الملموس، وهو اتساع دائرة الفساد الشيء الذي يؤكد على عدم تنفيذ التشريعات والقوانين بشكل جدي والجدول رقم يبين تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة (2009-2019) حسب ما يصدره البنك الدولي.

الجدول رقم (2-17): تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر للفترة (2009-2019)

المؤشر	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصوت والمساءلة	-1.04	-1.02	-1.00	-0.91	-0.89	-0.82	-0.85	-0.86	-0.90	-0.98	-1.04
الاستقرار السياسي	-1.20	-1.26	-1.36	-1.33	-1.20	-1.19	-1.09	-1.10	-0.92	-0.83	-1.00
فعالية الحكومة	-0.58	-0.48	-0.56	-0.53	-0.53	-0.48	-0.50	-0.53	-0.59	-0.44	-0.52
النوعية التنظيمية	-1.07	-1.17	-1.19	-1.28	-1.17	-1.28	-1.17	-1.17	-1.20	-1.26	-1.30
دولة القانون	-0.79	-0.78	-0.81	-0.77	-0.69	-0.77	-0.86	-0.86	-0.86	-0.78	-0.82
الحد من الفساد	-0.58	-0.52	-0.54	-0.50	-0.47	-0.60	-0.65	-0.68	-0.60	-0.63	-0.62

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على معطيات البنك الدولي على الرابط:

http://info.worldbank.org/governance/wgi/#reports

مؤشرات الحكم الراشد الستة تتراوح تقديراتها ما بين (2.5- و2.5+) والقيم العليا هي الأفضل والقيم الدنيا هي الأسوأ، وبالنسبة للجزائر من خلال النظرة الأولى يتضح لنا أن جميع المؤشرات سالبة ومنخفضة مما يعطينا محصلة للحكم الراشد جد ضعيف، ومن خلال التمعن في كل مؤشر على حدا يتضح لنا أن مؤشر حق التعبير والمساءلة تراوح ما بين أدنى قيمة (1.04-) في سنة 2009 و2019 وأفضلها (0.82-) في سنة 2014، مما يفسر نقص حرية التعبير وغياب المساءلة بشكل مستمر رغم التحسن الضعيف منذ سنة 2015، وهذا ما يفسر تفشي الفساد وانخفاض حق التعبير.

أما عن مؤشر الاستقرار السياسي فهو الأخر يسجل في مستويات ضعيفة، كان أفضلها سنة 2017 بـ (0.92-)، في حين كان أسوؤها على الإطلاق (1.26-) في سنة 2010 رغم ما تشهده الدولة من استقرار أمني ومحاربة الجريمة العابرة للحدود في ظل ما تعرفه الدول المجاورة من اضطرابات سياسية وأمنية خطيرة وبقاء التهديد الإرهابي متواصل.

أما عن المؤشر الثالث المتمثل في مؤشر فعالية الحكومة الذي يتم جمعه من خلال كفاءة الجهاز البيروقراطي استقلالية الإدارة من الضغوط السياسية، نوعية الخدمات العامة، نوعية صياغة السياسات ومصداقية الحكومة في الالتزام بتطبيقها، فتقييمه لا تختلف عن سابقيه فأضل مستوياته كانت (0.48-) بين سنتي 2010 و2014، ثم تحسن طفيف (0.44-) في سنة 2018، مما يعكس فشل الحكومات المتتالية وعدم قدرتها على تحقيق أهداف التنمية خلال العقدين الأخيرين. كما يعكس مؤشر سيادة القانون المستويات الضعيفة للعدالة رغم أن تقييم هذا المؤشر كان أفضل من باقي المؤشرات الأخرى حيث تراوح تقييمه ما بين (0.69-) و(0.77-)، بين سنوات 2012 و 2013 و 2014، وهو ما يعكس حجم الإصلاحات التشريعية والقانونية التي شهدتها البلاد وعصرنة العدالة وتنمية الموارد البشرية، لكن يبقى الإشكال في الممارسة والتطبيق.

أما عن المؤشر الأخير المتمثل في السيطرة على الفساد فنلاحظ تصاعد منحاه السلبي مما يعكس انتشار الظاهرة واستفحالها في الاقتصاد الوطني بمختلف أشكالها ومستوياتها حيث نجد ذروتها بلغت (0.68-) في سنة 2016 بعد التحسن الطفيف بقيمة (0.60-) و (0.62-) بين سنوات 2017 و2018 و 2019، هذا يعكس نسبة الفساد منتشرة بشكل كبير في جميع القطاعات.

إن تحقيق العدالة وتأسيس الحكم الراشد نابع عن التحول الديمقراطي ومحاربة الفساد والمساواة في تلبية الحاجات الأساسية، وله رؤية إستراتيجية واضحة وشاملة بسبب المشاركة الشعبية، وأن يهتم بكل ما يظهر في الصحف وأجهزة الإعلام ومن الأحزاب ومنظمات المجتمع، ويشدد على مكافحة الفساد، مع الاستفادة من معالم التوجه الايجابي الدولي نحو العولمة في بناء نظام سياسي ديمقراطي قائم على شرعية

حقيقية لاسيما في ما يتعلق بحقوق الإنسان وإشراك الطبقة السياسية والمجتمع المدني والمرأة في مسمى دولة الحق والقانون وأنظمة الشفافية والمحاسبة والمساءلة باعتبارها عنصرا مهما في تأسيس الحكم الراشد.

إذن فرغم كل التشريعات التي صدرت للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر، لم ترقى مؤشرات الحكم الراشد طوال الفترة (2009-2019) إلى الوضع الجيد وتعود الأسباب في ذلك لاستمرار تفشي الفساد في الجزائر رغم تكتم السلطات الرسمية عن قضايا الفساد أخرى، إلا أن ما تنشره الصحف يوميا دليل على تفشي الفساد بين المسؤولين في الدولة وفي كل القطاعات الحيوية في البلاد، ويعود السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم الالتزام الكلي بتطبيق قوانين وتشريعات مكافحة الفساد.

كما لقد شهدت الجزائر نقلة نوعية على مستوى الوعي الجماعي وهذا منذ 22 فبراير 2020، هذا الوعي الإيجابي بقدرة الذات على الرفض والتغيير، كان بمثابة الروح التاريخي الذي انبعث من جديد وعبر عن نفسه من خلال مواقف ومطالب وبطريقة سلمية وحضارية أبهرت العالم والمحللين والسياسيين، لقد انتفض هذا الروح التاريخي في الأمة الجزائرية والذي خبا لعقود طويلة من حيث لم يتوقعه الجميع، باعتبار أن الشعب في نظرهم قد استقال من الحياة السياسية والعامة، وأنه يعيش قدره المحتوم في إطار الاستسلام واليأس الفردي والجماعي، لقد رفع الشعب مطالب حضارية وكأنه يقول إن الجزائر لا تستحق هذا الوضع المهين بين الأمم وأنها تملك كل الطاقات والوسائل والفرص لتكون دولة رائدة ، لقد جاءت هذه المطالب لتصب في إتجاه واحد وهدف واحد، وهو التغيير وضرورة الانتقال إلى جزائر جديدة وفق أهداف جديدة. رغم كل هذا الحراك ورغم، القبض على جل رؤوس الفساد، إلا أن ظاهرة الفساد مازالت منتشرة وبكثرة ومازالت الممارسات سارية المفعول حتى في الوقت الراهن ، وهذا يتطلب تضافر الجهود بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل التقليل أو الحد من ظاهرة الفساد التي تؤثر مباشرة على جميع القطاعات الحيوية، حيث يبقى الإشكال الكبير ليس في وضع ترسانة من القوانين من أجل بناء دولة القانون، بل تتطلب البحث عن الوسائل والآليات والميكانزمات التي تمارس بها هذه القوانين، مع تغيير الدهنيات والأفكار الفاسدة التي تسري في عقول الجزائريين، من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة.

المبحث الثالث: تصور التنمية الاقتصادية من منظور الحكم الراشد في الجزائر

لقد تم الاعتماد على معطيات استطلاع الرأي العام في الجزائر الذي قام به البارومتر العربي لسنة 2019، حيث قمنا بتبويب وتحليل وتفسير هذا الاستطلاع في شكل منحنيات وأشكال وجداول وتقديم النتائج.

المطلب الأول: بطاقة تعريفية عن الباروميتر العربي

أنجز الباروميتر العربي هذا الاستطلاع بين 30 يناير إلى فبراير 2019 على عينة من 2332، ممثلة للمجتمع الجزائري من حيث الجنس ومكان الإقامة وغيرها من الشروط المعروفة في مثل هذه الاستطلاعات، وقد اعتمد أسلوب العينة العنقودية من ثلاثة مراحل والموزون ذاتيا، مع احترام التقسيمات الجغرافية المعروفة (جنوب، شمال، الهضاب العليا).

كما تم اعتماد على تقديم أهم محاور الاستطلاع، وتم في كل مرة مناقشة النتائج بالتفصيل اعتمادا على المؤشرات السوسيولوجية المعروفة في مثل هذه الاستطلاعات، التي تكون ذات دلالة وقيمة تفسيرية كالسن والجنس والمستوى التعليمي ومكان السكن الذي تم تقسيم السكان (هضاب عليا، شمال جنوب)، علما أن هذا التقسيم يحمل عمقا أكيدا في الجزائر، لما يميز من سوسيولوجيا كل منطقة وليس جغرافيا فقط، فالشمال لا يتميز بكثافته الديمغرافية، مقارنة بالهضاب العليا والجنوب فقط، بل بخصائص أخرى من بينها تمركز أهم المدن الكبرى والمتوسطة فيه بكل نسيجها الاقتصادي وحتى بعض خصائصها الثقافية، مما يزيد من القوة التفسيرية لهذا المتغير.

1-/ نظرة عامة عن البارومتر العربي:

1-1/ الباروميتر العربي: هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبية، تقدم نظرة ثاقبة عن الاتجاهات والقيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي. تقوم الشبكة بإجراء استطلاعات للرأي العام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ذات مستوى عال من الجودة والمصداقية منذ عام 2006. ويعتبر أضخم مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة، تمنح نتائج الاستطلاع فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم واهتماماتهم.

يجري الباروميتر العربي استطلاعات للرأي العام ذات مستوى عال من الدقة، وممثلة وطنيا في جميع أنحاء العالم العربي. نتائج استطلاعات تمنح فسحة للمواطنين العرب العاديين للتعبير عن آرائهم وتضيف للحوارات الوطنية والمناقشات السياسية معلومات حول رؤية المواطنين للأوضاع وتفضيلاتهم.

1-2/ نبذة تاريخية ومجال العمل[1]:

يمنح الباروميتر العربي فسحة للمواطنين العرب العاديين للتعبير عن آرائهم ومخاوفهم، وهو أول وأكبر مشروع من نوعه حيث أجرى 50 استطلاع للرأي العام معتمدا على المقابلة الشخصية لجمع البيانات وممثلة وطنيا على خمس دورات: 2006-2009، 2010-2011، 2012-2014، 2016-2017، و 2018-2019.

أجريت مسوحات الباروميتر العربي لمرة واحدة أو أكثر في كل من البلدان الخمسة عشر التالية: الجزائر البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، المملكة العربية السعودية السودان، تونس، قطر، واليمن.

يتم إجراء مسوحات الباروميتر العربي في مكان إقامة المستفتى، وحتى اليوم تمت مقابلة أكثر من 70.000 في 15 دولة عربية من الرجال والنساء البالغين. وتطرح خلال المقابلات مجموعة من الأسئلة حول الحوكمة والشؤون السياسية، والظروف الاقتصادية الشخصية والوطنية، وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والتدين والدور السياسي والاجتماعي للدين، والعلاقات الدولية من بين أمور أخرى.

1-3/ اللجنة التوجيهية:

يتم توجيه الباروميتر العربي من قبل لجنة توجيهية يتكون أعضائها من قادة المراكز الإقليمية في أربع مؤسسات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية في عمان، والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله، ومعهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية والمسحية في جامعة قطر في الدوحة، ومؤسسة "One to One"، "وان تو وان" للبحث والاستطلاعات في تونس. وتضم اللجنة أيضا اثنين من الباحثين الرئيسيين في الشبكة البحثية وهما أماني

[1]: انظر الملحق 07: استطلاع الرأي العام

جمال من جامعة برنستون ومارك تسلير من جامعة ميشيغان، تتم إدارة العمليات اليومية بواسطة مدير المشروع مايكل روبينز وفريق من المتخصصين مقرهم في الولايات المتحدة.

قبل إجراء أي دورة للبارومتر العربي، يتم أخذ المداخلات من الفرق المحلية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال مرحلة تصميم أداة المسح، ومن ثم يتم الموافقة عليها من قبل اللجنة التوجيهية. وبعد إجراء كل دورة من الدراسات الاستقصائية، تشرف اللجنة التوجيهية على تقييم البيانات وتنقيحها وتحرص على نشر مجموعة البيانات ذات الجودة العالية في المجالات العامة، كما تقوم اللجنة التوجيهية بتنسيق أنشطة التوعية ونشر التحليلات التي تبلغ عن نتائج البحوث المهمة.

وقد شملت كل دولة تم مسحها على ما يقارب 2400 مستجوب بالمتوسط، أما هامش الخطأ فهو ± 3%، وتم تنفيذ المقابلات وجها لوجه في مكان سكن الذين استطلعت آراؤهم.

إن الباروميتر العربي هو أكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

1-4/ المستجوبون:

تغطي الاستطلاعات البالغين من العمر ثمانية عشر عاما فما فوق على المستوى الوطني في كل البلدان. و بالتالي فإن مجتمع الدراسة يتكون من السكان المقسمين حسب المحافظة والذين يعيشون في المناطق الريفية والحضرية، وتعد نتائج الاستطلاعات ممثلة على المستوى الوطني وكذلك على مستوى المحافظة.

تم تصميم الاستطلاع بحيث يشمل جميع المواطنين الذين ليس لهم طابع مؤسساتي وبحكم الضرورة، فإنه لا يشمل بعض المواطنين الذين يتعذر الوصول إليهم، بما فيهم أولئك الذين في المستشفيات، وبيوت الرعاية وغيرها من أماكن المعيشة الجماعية، مثل القاعات أو العيش في قواعد عسكرية، أو نزلاء السجون في البلاد. وفي بعض الحالات يتم استبعاد المجموعات الصغيرة من السكان والتي تعيش في مناطق نائية من البلاد من العينة، وعادة ما يتعلق هذا بمناطق ذات أقل من 2% من مجموع السكان. وبناء على السياق، فقد تستبعد بعض البلدان مجموعات سكانية محددة أخرى مثل المواطنين النازحين

داخليا. إن وحدة المشاهدة هي عبارة عن فرد يتم اختياره من أسرة بشكل عشوائي، حيث أن مستجيبا واحدا من كل أسرة يكون مناسبا للمشاركة في استطلاع الباروميتر العربي.

1-5/ إطار المعاينة:

بسبب غياب سجلات العناوين في المنطقة، وهو ما يخدم عادة كأطر المعاينة، فإن دول الباروميتر العربي تعتمد على الخرائط المقترنة بأحدث التقديرات السكانية من السلطات الإحصائية في البلد المعني، وهي تغطي كل المواطنين الذين يبلغون من العمر ثمانية عشر عاما فما فوق.

1-6/ إستراتيجية المعاينة:

تختلف استراتيجيات المعاينة من دولة لأخرى، لكن أحد الشروط لذلك هو أن يتم أخذ عينات احتمالية. وبشكل عام، فإن استراتيجيات المعاينة في كل بلد تضمن أنه لدى كل مستجيب في الدولة احتمالية معروفة ومحسوبة ليتم إدراجه في العينة الغير مكافئة للصفر.

تطبق معظم البلدان منهجيات متعددة المراحل للمعاينة بناء على التقسيم الطبقي، حيث يهدف اختيار العينات الطبقية إلى تمثيل مجموعات معينة متجانسة ضمن مجموعة سكانية، مثل الأقاليم، بشكل أفضل. وعموما، فإن الدراسات الاستقصائية للباروميتر العربي مقسمة حسب المحافظة، ومتدرجة فرعيا حسب مكان السكن (مناطق ريفية أو حضرية) أو حسب خصائص إقليمية مشابهة، و في بعض الدول تنطبق بعض الطبقات الفرعية البديلة، على سبيل المثال، بدلا من التقسيم حسب مكان السكن، يقوم لبنان بالتقسيم حسب الطوائف الدينية.

ويتم تخصيص المقابلات لكل طبقة باستخدام الاحتمالية المتناسبة مع الحجم، على سبيل المثال، تقوم كل طبقة بتخصيص المقابلات المرتبطة بسكانها، في كل طبقة يتم اختيار وحدات المعاينات الأولية بشكل عشوائي، ويختلف التعريف الدقيق لهذه الوحدات من دولة لأخرى، حيث أنها تعني في غالبية الحالات وحدة جغرافية محددة سلفا تم ترسيمها من قبل السلطة الإحصائية المركزية في البلد. ولكن في بعض الحالات فإنها تكون عبارة عن وحدة قياسية تم ترسيمها بواسطة الشريك المحلي. و داخل كل وحدة يتم تعريف الحي على أنه وحدة المعاينة الثانوية والذي يضم في الوضع الطبيعي بين 100 و250

أسرة. ومن ثم يتم اختيار نقاط البداية العشوائية للمشي العشوائي داخل هذه الأحياء لتحديد المنزل. وتقوم منهجيات شبكات كيش أو أول /آخر تاريخ ميلاد باختيار المستجوب على عتبة الباب بشكل عشوائي.

1-7/ طريقة جمع البيانات:

يتم إجراء المقابلات وجها لوجه، وتم تنفيذ الدورات الثلاثة الأولى باستخدام المقابلات باستخدام الورق والقلم، أما الدورة الرابعة فقد استخدمت تصميما متعدد الأوضاع. وفي حين أن بعض البلدان ظلت تستخدم طريقة القلم والورق، فإن هناك دولًا أخرى انتقلت للمقابلات بمساعدة الحاسوب. أما الموجة الخامسة، والتي تجري حاليا في الميدان، فستعتمد بشكل حصري تقريبًا على المقابلات بمساعدة الحاسوب.

2-/ تنفيذ الإجراءات الميدانية[1]:

2-1/ العمل الميداني:

يتمثل أحد العناصر الرئيسية لضمان جودة عالية للبيانات في تنفيذ إجراءات ضمان جودة العمل الميداني في كل بلد، وقد قام الباروميتر العربي بوضع عملية صارمة لبيانات للباحثين قبل العمل الميداني، بما في ذلك التدريب متعدد الأيام والذي يقوده أعضاء من المراكز الإقليمية للباروميتر التي يحضرها عضو من فريق البحث الأساسي. ومن ثم يتم إجراء التجارب على عينة استطلاعية من قبل الفرقة المحلية، وبعدها يتم تقييم النتائج بشكل حذر على يد الفريق المحلي والمؤسسات المركزية للباروميتر العربي وفريق البحث الأساسي. وتتم مراقبة العمل الميداني بشكل منتظم من قبل قادة الفريق المحلي والمراكز الإقليمية وفريق البحث الأساسي. وبينما تستمر المقابلات، فإن المشرفين يشرفون على الباحثين لضمان أنهم ينفذون خطة المعاينة، كما وأنهم يحضرون بعض المقابلات لضمان أنه يتم تنفيذ الأداة بشكل صحيح، وهناك 20٪ على الأقل من المستجوبين الذين يتم التواصل معهم مرة أخرى من أجل تطبيق نسخة مختصرة من الأداة.

[1]: الملحق 07: استبيان المقابلة لاستطلاع الرأي العام في الجزائر 2019.

2-2/ المراقبون والباحثون:

المراقبون الميدانيون والباحثون يلعبون دور بالغ الأهمية في عملية جمع البيانات، وفي نجاح المشروع. إن كل منظمة ميدانية مسؤولة عن توظيف وتدريب وإحاطة المراقبين والباحثين حول استطلاع الباروميتر العربي وإذا أمكن الأمر، يحضر أحد أعضاء الفريق البحثي الأساسي عملية إحاطة المراقبين والباحثين قبل بدأ العمل الميداني، كما يتم متابعة أداء المراقبين والباحثين خلال الفترة التجريبية وفترة العمل الميداني الرئيسية. تجدر الإشارة أن الباروميتر العربي لا يعتمد على التصميم المتداخل بحيث يتم تخصيص المستجيبون للباحثين بشكل عشوائي، ولا نتبع المنهجية المعيارية بمطابقة المستجيبين مع الباحثين بناء على الجنس تعود عملية تخصيص الباحثون مع مستجيبين للمنظمة الميدانية المحلية، وفي حالات استثنائية.

2-3/ المعالجة البعدية:

يوظف الباروميتر العربي عددا من اختبارات مراقبة الجودة بعد العمل الميداني، ويتم فحص جميع البيانات باستخدام عدد من تقنيات التقييم البعدي، وتشمل هذه التقنيات على عدد من الاختبارات المتطورة التي تبحث عن أنماط غير عادية في البيانات أو البيانات الوصفية لعملية جمع البيانات. إضافة إلى ذلك فإن الفريق يستخدم برامج متخصصة (موائمة النسب المئوية) والتي تعتمد على الإشارة إلى الملاحظات المكررة، وقد تم تطوير هذه التقنية من قبل مدير الباروميتر العربي من أجل الكشف عن حالات تلفيق مرجح للبيانات، وصارت معيارا ذهبيا في مجال منهجية المسح.

المطلب الثاني: استطلاع الرأي في الجزائر والنتائج المترتبة للحكم الراشد على التنمية الاقتصادية:

بدءا من فبراير 2019، بدأ الكثير من المواطنين في التظاهر، ما أدى في النهاية إلى استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، عشية الاحتجاجات لم يكن المواطنون الجزائريون يشعرون فقط بالإحباط العميق جراء الظروف الاقتصادية إنما كانوا يشعرون بالإحباط من النظام بأكمله، فمدركات حالة الاقتصاد ومقدار التفاؤل إزاء مستقبل البلاد شهدت انحدارا كبيرا منذ 2013، لكن أقل من النصف قالوا إن الاقتصاد هو مشكلة الجزائر الرئيسية. إذ قالت نسبة تكاد تكون مماثلة إن الفساد أو جودة الخدمات العامة هي التحدي الأكبر الذي يواجه البلاد، ويشعر الجزائريون بمقدار محدود من الثقة بحكومتهم فيما يخص اضطلاعها بواجباتها. يقول شخص واحد من كل 10 أشخاص فقط إن الحكومة تحسن التعامل مع ملفات البطالة أو التضخم أو خفض أوجه اللامساواة.

في مواجهة هذه التحديات العريضة، يسعى ثلث الجزائريين تقريبا لمغادرة بلدهم سعيا وراء حياة أفضل بالخارج، ويعد تأييد الديمقراطية منخفض نسبيا في الجزائر مقارنة بدول أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولدى طرح سؤال عما إذا كانت الديمقراطية هي النظام الأفضل دائما أجاب أقل من النصف بتأييد المقولة المذكورة، في حين قال الثلث تقريبا إن الحكومة غير الديمقراطية قد تكون أفضل أحيانا، وقال 1 من كل 5 أشخاص، أن شكل الحكومة لا يهم، وفي الوقت نفسه يقول عدد قليل من الجزائريين إن بلدهم حاليا ديمقراطي، رغم أن شخص من كل 10 أشخاص يعرف الديمقراطية بصفتها تتمثل في الانتخابات الحرة والنزيهة.

وخلال العقدين التاليين على النزاع، ظل هذا الانقسام ظاهرا بقوة، هناك نسب متساوية تقريبا من الجزائريين تدعم وتعارض زيادة دور الدين في الحياة العامة.

وفي الوقت نفسه، فعلى الرغم من أن الجزائريين يتزايد إقبالهم على القول بأن بلدهم يجب أن ينفتح على العالم الخارجي، فهناك قلة نسبية ترغب في تقوية العلاقات بالقوى العالمية أو الإقليمية الرئيسية بالمثل فهناك قلة ترغب في زيادة المساعدات الواردة من العالم الخارجي، ما يعكس ارتباك عميق نحو دوافع تقديم المساعدات. الغالبية تقول إن الدافع الرئيسي لدى الدول الأجنبية التي تقدم المساعدات هو كسب النفوذ على الجزائر.

1-/ الحالة الاقتصادية:

في عام 2019 خرج الجزائريون إلى الشوارع في مظاهرات حاشدة، ليس فقط احتجاجا على الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة إنما أيضا ضد النظام الحاكم للبلاد، في واقع الأمر، تظهر النتائج أن حالة السخط في الجزائر لم يحركها سبب وحيد، إنما جملة من المظالم. لدى طرح السؤال حول التحدي الأهم الذي يواجه البلاد، أجاب 4 من كل 10 أشخاص بأن المشكلات الاقتصادية هي الأكثر إلحاحا، وفي الوقت نفسه يقول شخص من كل 5 أشخاص (22 بالمئة) إنه الفساد أو الخدمات العامة (19 بالمئة) في حين يقول آخرون إنه الأمن الداخلي (5 بالمئة) أو عوامل أخرى كما هو موضح في الجدول التالي:

1-1/ التحدي الأهم الذي يواجه الجزائر في هذه المرحلة:

الجدول (2-18): التحدي الأهم الذي يواجه الجزائر في هذه المرحلة

الفئة	المجموع %	العدد
الوضع الاقتصادي (الفقر، البطالة، ارتفاع الأسعار)	%40.3	941
الفساد المالي والاداري	%21.8	507
الديمقراطية	%2.3	54
الاستقرار والأمن الداخلي	%5.1	119
التدخل الخارجي	%2.8	66
التطرف الديني	%1.4	32
محاربة الارهاب	%1.7	40
الخدمات العامة (الصحة أو التعليم،...الخ)	%19.3	450
الأمان	%1.9	43
قضايا سياسية/ حزبية	%2.3	53
أخرى	%0.2	09
لا أعرف	%0.7	15
رفض الإجابة	%0.1	02
(القاعدة)	(%100)	(2.332)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البارومتر العربي، 2019.

الشكل: (2-7): التحدي الأهم الذي يواجه الجزائر في هذه المرحلة

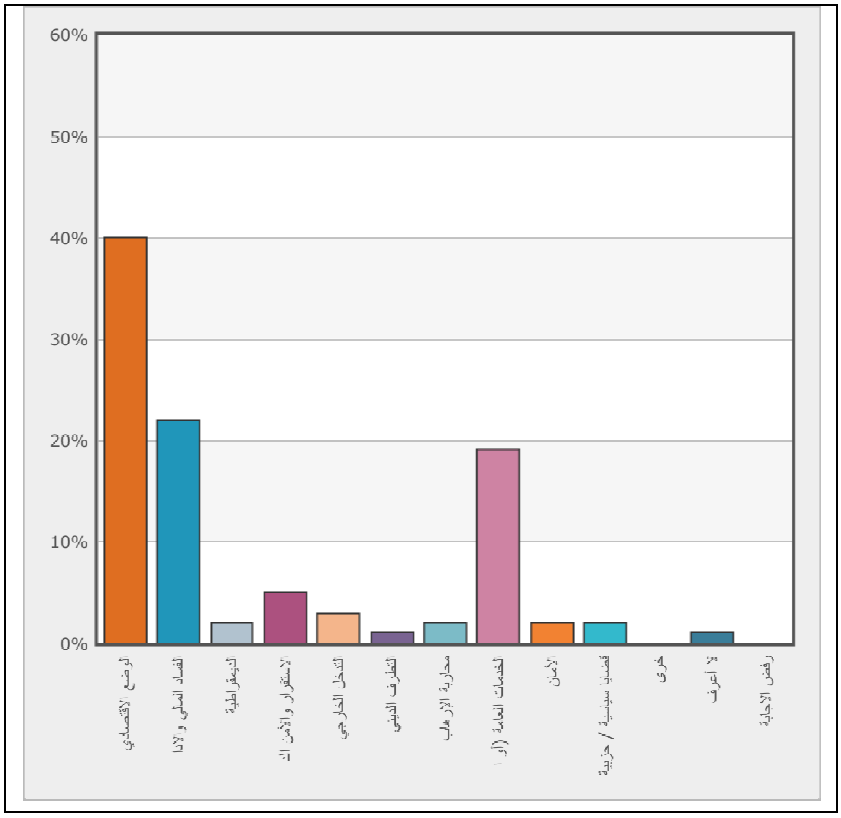

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (2-18).

يعتبر 13 بالمئة فحسب من الجزائريين أن الاقتصاد جيد، وهي النسبة التي شهدت انحدارا كبيرا للغاية منذ 2013 (53- نقطة)، بعد الانتفاضات العربية زادت الحكومة الجزائرية من برامج الدعم الاقتصادي للمواطنين ونفذت سياسات اقتصادية أخرى كانت مفيدة للمواطنين العاديين، والفضل في هذا جزئيا يعود إلى ارتفاع أسعار النفط. لكن مع انهيار أسعار النفط عالميا في 2014 واجهت الجزائر وهي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العضو بالأوبك من خارج دول مجلس التعاون الخليجي تحديات اقتصادية وتدهور المقدرات الاقتصادية للمواطنين.

1-2/ تقييم الوضع الاقتصادي العام في الجزائر في الوقت الحالي:

الجدول (2-19): تقييم الوضع الاقتصادي العام في الجزائر في الوقت الحالي

الفئة	المجموع %	العدد
جيد جدا	%0.5	12
جيد	%12.4	290
سيء	%49.7	1.159
سيء جدا	%35.4	825
لا أعرف	%1.5	36
رفض الإجابة	%0.5	11
(القاعدة)	(%100)	(2.332)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البارومتر العربي، 2019.

الشكل (2-8): تقييم الوضع الاقتصادي العام في الجزائر في الوقت الحالي

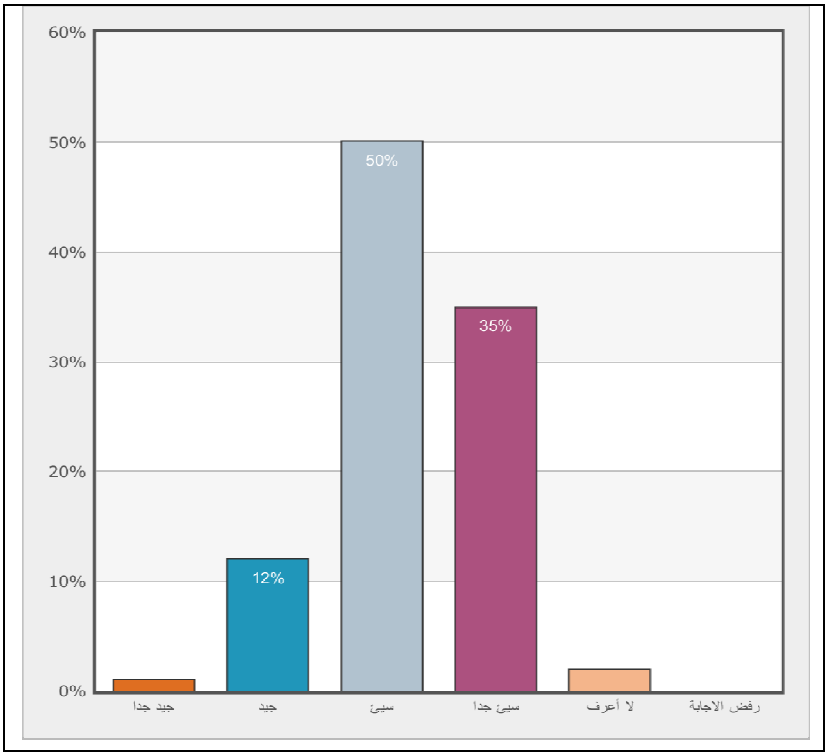

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (2-19).

أيضا انحدرت نسبة التفاؤل الاقتصادي كثيرا على مدار السنوات الأخيرة، بعد أن بلغت ذروتها في 2013 بواقع 63 بالمئة، ثم انحسرت 41 نقطة مئوية لتبلغ 22 بالمئة في 2019. يجدر بالملاحظة أن التفاؤل الاقتصادي متماثل في النسب بين الشباب والكبار، والذكور والإناث، والأثرياء والفقراء وسكان الحضر والريف، والأعلى تعليما والأقل تعليما، لكن هناك اختلافات جغرافية مهمة فالثلث (34 بالمئة) ممن يعيشون بالمنطقة الوسطى المحيطة بالجزائر العاصمة يتوقعون أن يتحسن الاقتصاد مقارنة بـ 23 بالمئة ممن يعيشون بمناطق الشمال الغربي و13 بالمئة من سكان الشمال الشرقي.

2-/ الهجرة:

يفكر 3 من كل 10 جزائريين في الهجرة وهي النسبة التي زادت 8 نقاط مئوية منذ 2016، يمثل هذا التغير انعكاسا في التوجه السابق الخاص بتراجع نسبة الراغبين في الهجرة، هو قائم منذ فترة طويلة في الفترة من 2006 إلى 2016، ما تغير هام في الاتجاهات، من خلال الجدول (2-20).

2-1/ التفكير في الهجرة من بلدك:

الجدول (2-20): التفكير في الهجرة من بلدك

الفئة	المجموع %	العدد
نعم	%29.8	696
لا	%67.9	1.582
لا أعرف	%1.5	36
رفض الإجابة	%0.8	18
(القاعدة)	(%100)	(2.332)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البارومتر العربي، 2019.

بعض الأشخاص الذين يفكرون في بالهجرة من بلدهم (الجزائر) والعيش في بلد آخر، كما يوضح الشكل (2-9).

الشكل (2-9): التفكير في الهجرة من البلد

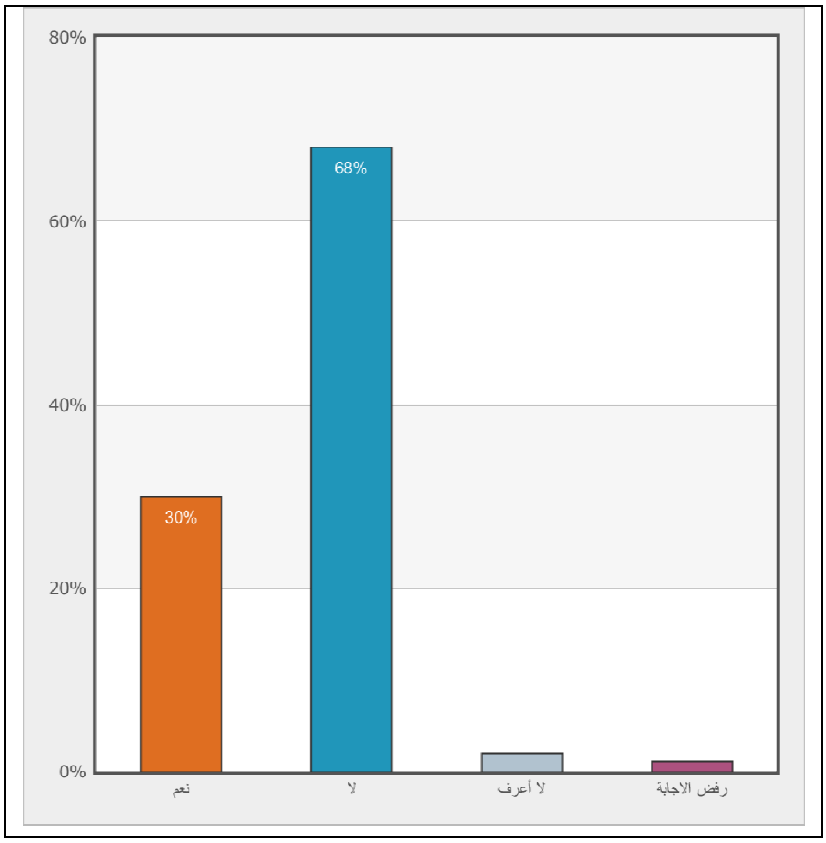

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (2-20).

الجزائريون الأصغر سنا هم الأكثر إقبالا بكثير على التفكير في الهجرة مقارنة بالأجيال الأكبر ويجدر بالملاحظة أن أكثر من نصف (56 بالمئة) أفراد الشريحة العمرية 18 إلى 29 عاما يفكرون في مغادرة البلاد، مقارنة بـ 35 بالمئة في الشريحة العمرية 30 إلى 39، و17 بالمئة في الشريحة العمرية 40 إلى 49، و10 بالمئة ممن تبلغ أعمارهم 50 عاما فأكبر. كما تخاطر الجزائر بفقدان أفضل وألمع عناصرها البشرية، إذ أن نحو نصف (46 بالمئة) حملة الشهادات الجامعية يفكرون في الهجرة، مقارنة بشخص واحد من كل 5 أشخاص (19 بالمئة) من أصحاب التعليم الأساسي، كما هو موضح في الشكل(2-10).

الشكل (2–10): نسبة الذين فكروا بالهجرة من البلد حسب الشريحة العمرية

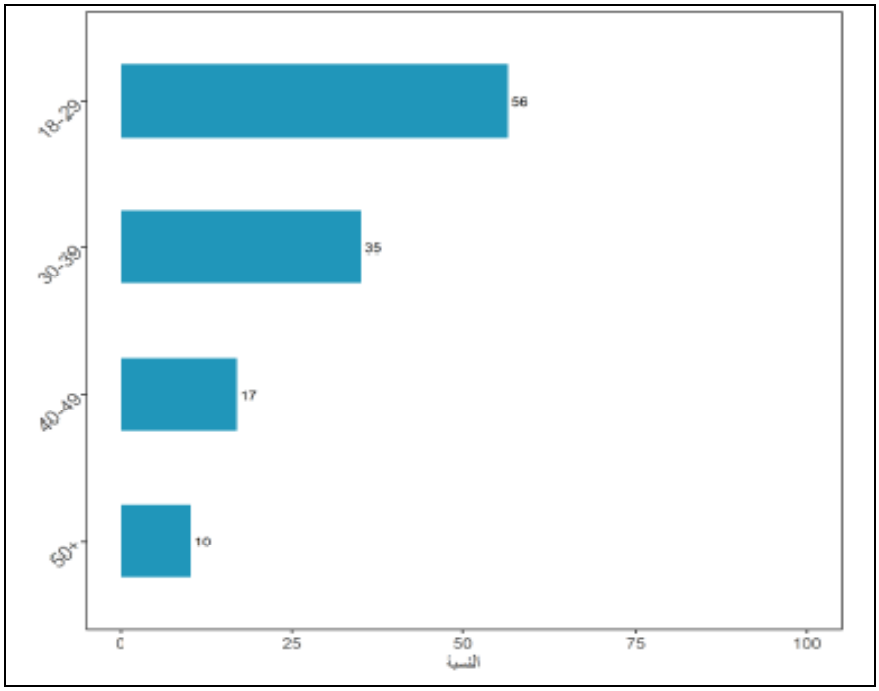

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البارومتر العربي، 2019.

الشكل (2–11): نسبة الذين فكروا في الهجرة من البلد حسب المستوى التعليمي

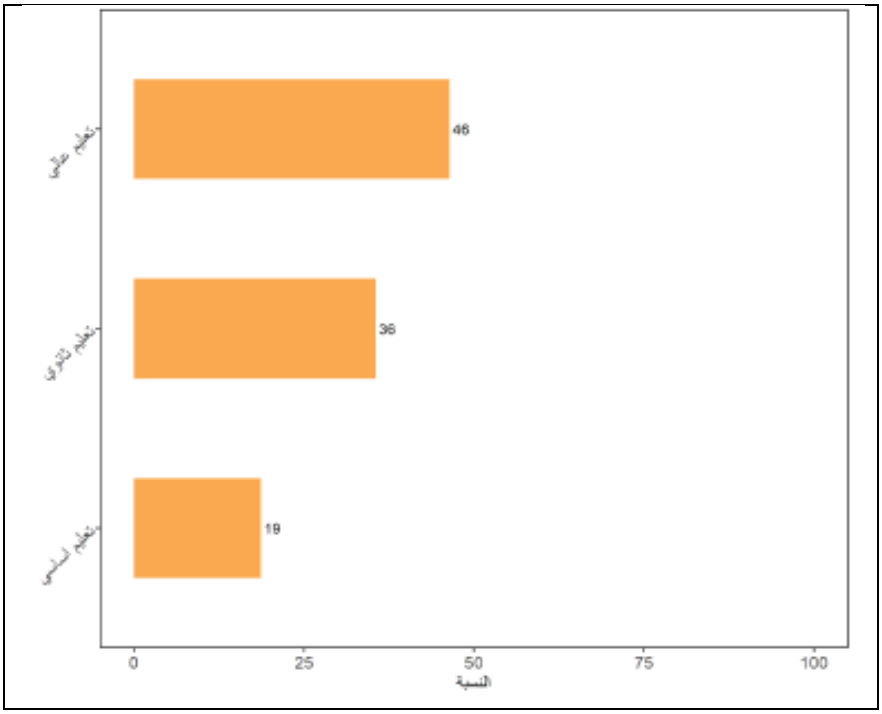

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البارومتر العربي، 2019.

يوضح الشكل (2-11) نسبة نسبة الذين فكروا في الهجرة من البلد حسب مستواهم التعليمي، حيث نجد أن الرجال أكثر إقبالا بكثير من النساء على التفكير في الهجرة (42 بالمئة) مقارنة بـ 17 بالمئة في حين أن سكان الحضر مقبلون أكثر على الرغبة في الهجرة مقارنة بسكان الريف (+7 نقطة مئوية) ويلاحظ أن سكان منطقة الوسط المحيطة بالجزائر العاصمة يقل إقبالهم على التفكير في الهجرة بواقع 10 نقاط مئوية مقارنة بسكان المناطق الأخرى. وفي أوساط الراغبين في الهجرة فإن الأسباب الرئيسية للتفكير فيها تتباين كثيرا، والعامل الأكثر شيوعا هو الأسباب الاقتصادية (38 بالمئة) ثم الفساد (22 بالمئة) والفرص التعليمية (16 بالمئة) ولم شمل الأسرة (10 بالمئة).

طلب من الراغبين في الهجرة تحديد الأماكن التي يفكرون في الهجرة إليها، بما يشمل إن كان لديهم أكثر من مكان يرغبون في الهجرة إليه، يفكر ثلثا الراغبين في الهجرة من الجزائر في الذهاب إلى أوروبا، في حين أن أكثر من الثلث بقليل (36 بالمئة) ذكروا أمريكا الشمالية. وفي الوقت نفسه فإن شخص واحد من كل 10 أشخاص تقريبا (12 بالمئة) ذكر دول مجلس التعاون الخليجي، في حين يقول 6 بالمئة إنهم يريدون الانتقال إلى دولة أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير دول الخليج. ويقول 42 بالمئة من المهاجرين المحتملين إنهم يفكرون في الهجرة غير القانونية.

3-/ الفساد:

لم يكن ممكنا ضم العديد من الأسئلة عن الفساد في الجزائر، فمن بين الأسئلة التي تم استخدامها في الدورات السابقة، لكن كان من الممكن السؤال عن مدى انتشار دفع الرشاوى في بعض جوانب الحياة اليومية للمواطن. يقول أغلب الجزائريين (56 بالمئة) إنه من الضروري دفع رشوة لموظف دولة للحصول على خدمات رعاية صحية أفضل، والشباب بين 18 و29 عاما يقبلون بدرجة أعلى بعض الشيء على القول بأن الرشاوى ضرورية، مقارنة بالأكبر سنا. كما أن سكان الساحل الأوسط حول العاصمة يقبلون أكثر على القول بأن الرشاوى مطلوبة لتحصيل رعاية صحية أفضل، مقارنة بسكان المناطق الأخرى.

3-1/ درجة انتشار دفع رشوة لموظف مدني في بلدك للحصول على تعليم أفضل:

الجدول (2-21): درجة انتشار دفع الرشوة لموظف عمومي للحصول على خدمات تعليم أفضل

الفئة	المجموع %	العدد
ضروري للغاية	%11.3	133
ضروري إلى حد ما	%33.5	394
غير ضروري	%29.4	346
غير ضروري للغاية	%21.8	256
لا أعرف	%3.8	45
رفض الإجابة	%0.1	2
(القاعدة)	(%100)	(1.175)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البارومتر العربي، 2019.

الشكل(2-12): نسبة انتشار دفع رشوة لموظف عمومي للحصول على خدمات تعليم أفضل

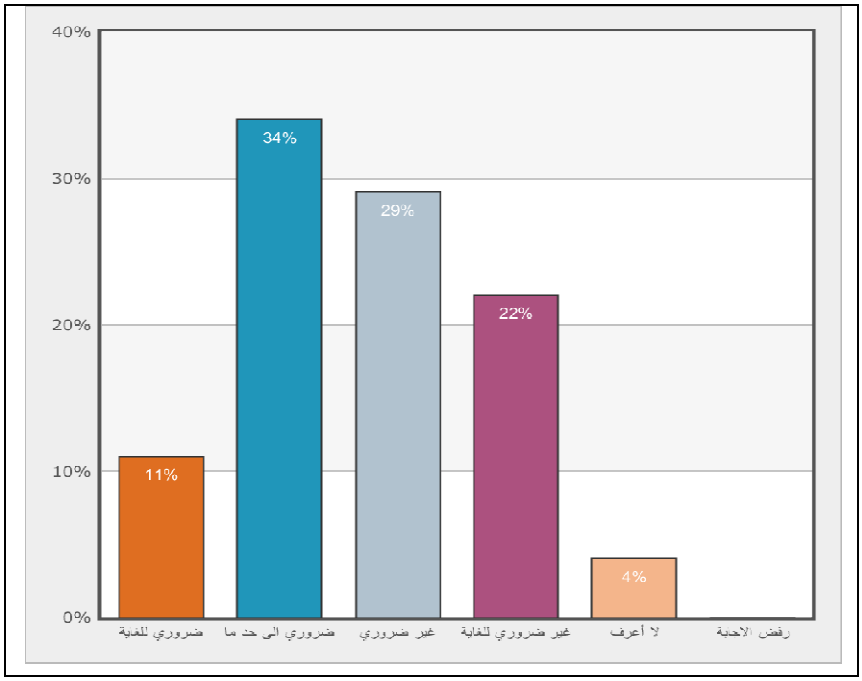

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (2-21).

3-2/ درجة دفع رشوة لموظف مدني في بلدك للحصول على خدمات أفضل للرعاية الصحية:

الجدول (2-22): درجة انتشار دفع رشوة لموظف عمومي في بلدك للحصول على خدمات أفضل للرعاية الصحية

الفئة	المجموع %	العدد
ضروري للغاية	%16.2	187
ضروري إلى حد ما	%39.6	458
غير ضروري	%24.2	280
غير ضروري للغاية	%17.6	204
لا أعرف	%2.3	26
رفض الإجابة	%0.1	2
(القاعدة)	(%100)	(1.175)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البارومتر العربي، 2019.

الشكل (2-13): نسبة انتشار دفع رشوة لموظف عمومي للحصول على خدمات أفضل للرعاية الصحية

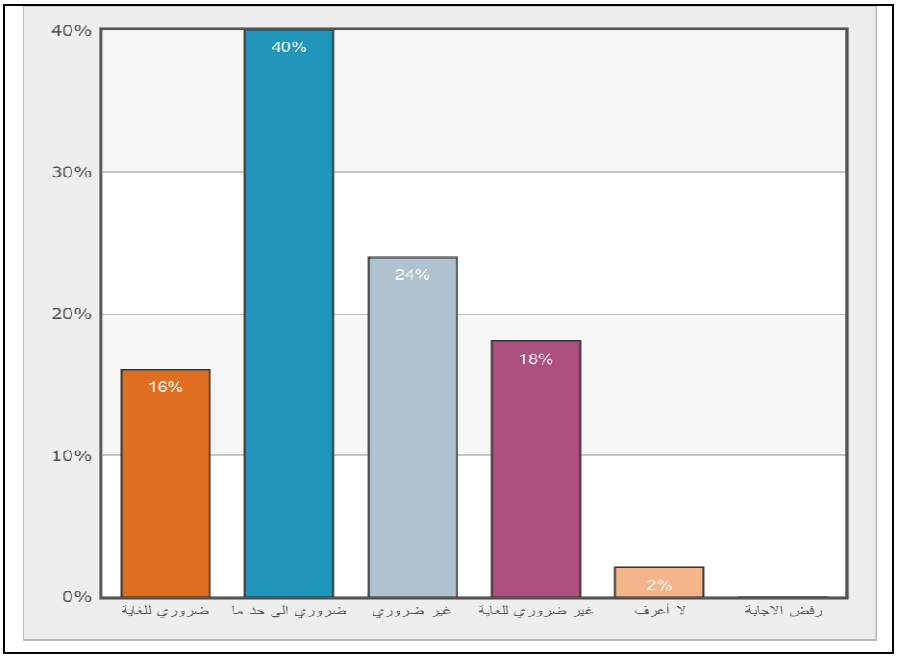

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (2-22).

هناك نسبة أصغر لكن ليست بالهينة (45 بالمئة) تقول إنه من الضروري دفع رشوة للحصول على خدمات تعليمية أفضل، والمواطنون الأصغر سنا هم الأكثر إقبالا على القول بأن الرشوة مطلوبة في التعليم، إذ أن من تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاما يزيد إقبالهم على هذا الرأي بواقع 15 نقطة مئوية من الذين تبلغ أعمارهم 50 عاما فأكثر، في حين أن من يعيشون في المناطق الريفية يقبلون على هذا الرأي بواقع 10 نقاط مئوية أكثر من سكان الحضر.

المطلب الثالث: تقييم الأداء الحكومي في الجزائر

يصنف الجزائريون الأداء الحكومي في ملف الاقتصاد بصفته أداء ضعيفا، هناك شخص واحد من كل 10 أشخاص يقول إن الحكومة تحسن التعامل مع ملف استحداث الوظائف والحد من التضخم وتقليل أوجه انعدام المساواة. هده النسب الضئيلة تمثل انحسارا ملحوظا مقارنة بعام 2013.

1-/ الأداء الحكومة الحالية:

فالجزائريون الآن أقل إقبالا بواقع 20 نقطة مئوية على القول بأن الحكومة تحسن استحداث الوظائف و17 نقطة أقل في الاعتقاد بقدرة الحكومة على تقليل أوجه انعدام المساواة، مقارنة بالوضع قبل 6 سنوات، ونظرا لتدني النسب عموما، فهناك تباين ضئيل بحسب المنطقة الجغرافية فالجزائريون جميعا تقريبا يرون أن الأداء الحكومي سيئ للغاية في هذا الجانب.

1-1/ استحداث فرص العمل:

الجدول (2-23): تقييم أداء الحكومة من خلال استحداث فرص العمل

الفئة	المجموع %	العدد
جيد جدا	%0.5	12
جيد	%10.3	241
سيء	%41.6	971
سيء جدا	%44.1	1.028
هذه ليست مسؤولية الحكومة	%2.1	48
لا أعرف	%1.3	31
رفض الإجابة	%0.0	00
(القاعدة)	(%100)	(2.332)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البارومتر العربي، 2019.

الشكل(2-14): نسب استحداث فرص العمل

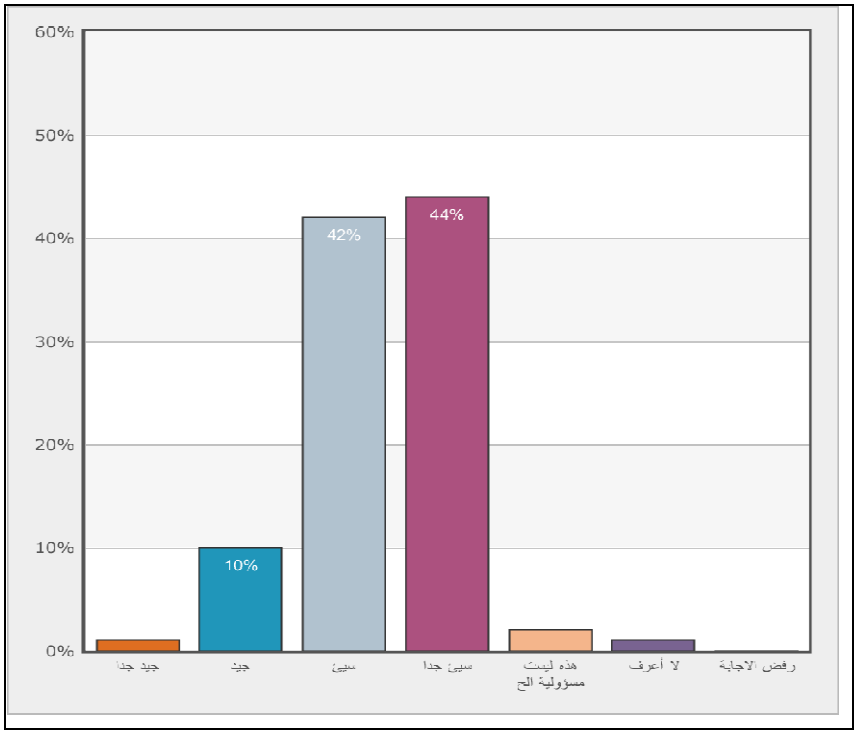

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول(2-23).

2-1/ تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء:

الجدول (2-24): تقييم أداء الحكومة من خلال تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء

الفئة	المجموع %	العدد
جيد جدا	%0.7	15
جيد	%9.7	226
سيء	%45.3	1.056
سيء جدا	%37.1	886
هذه ليست مسؤولية الحكومة	%4.9	115
لا أعرف	%2.3	53
رفض الإجابة	%0.0	00
(القاعدة)	(%100)	(2.332)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البارومتر العربي، 2019.

الشكل (2-15): نسب تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء

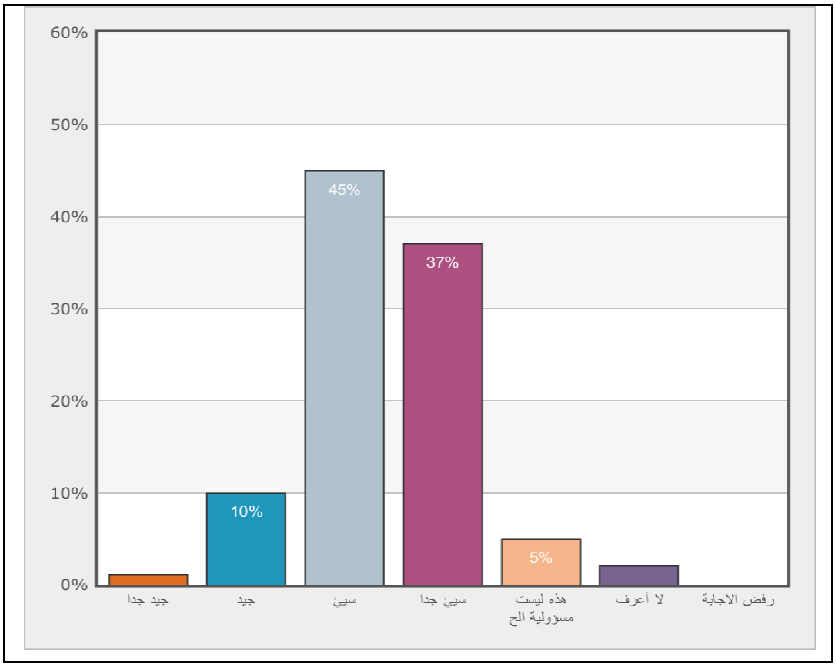

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (2-24).

1-3/ توفير الاستقرار والأمن الداخلي:

الجدول (2-25): تقييم أداء الحكومة من خلال توفير الاستقرار والأمن الداخلي

الفئة	المجموع %	العدد
جيد جدا	%8.1	188
جيد	%45.3	1057
سيء	%25.5	595
سيء جدا	%20.2	471
هذه ليست مسؤولية الحكومة	%0.3	07
لا أعرف	%0.6	13
رفض الإجابة	%0.0	01
(القاعدة)	(%100)	(2.332)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البارومتر العربي، 2019.

الشكل(2-16): نسب توفير الأمن والاستقرار

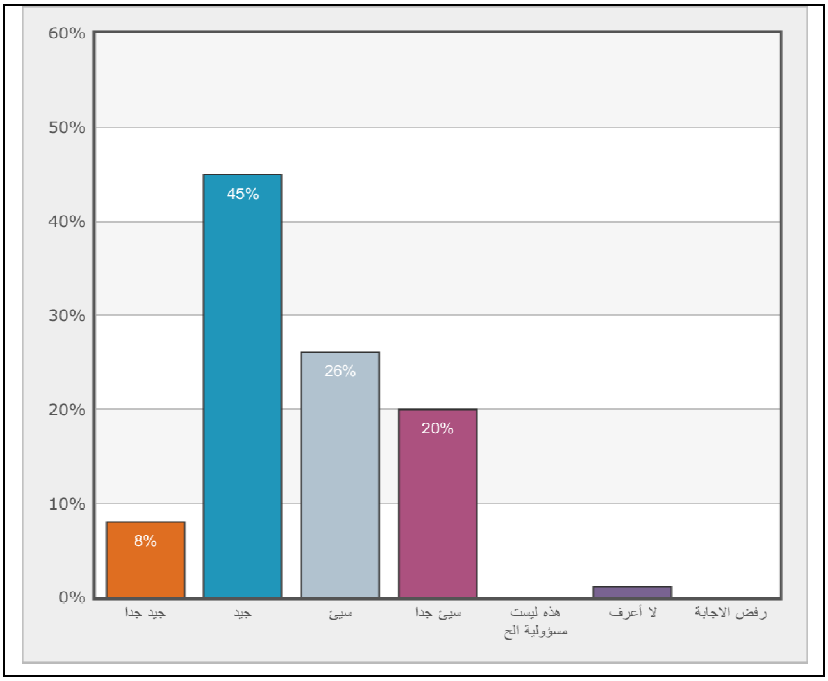

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (2-25).

1-4/ خفض الأسعار:

الجدول (2-26): تقييم أداء الحكومة من خلال خفض الأسعار

الفئة	المجموع %	العدد
جيد جدا	%1.2	28
جيد	%9.1	212
سيء	%44.6	1.041
سيء جدا	%40.0	1.027
هذه ليست مسؤولية الحكومة	%0.6	14
لا أعرف	%0.4	09
رفض الإجابة	%0.0	01
(القاعدة)	(%100)	(2.332)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البارومتر العربي، 2019.

الشكل (2-17): نسب خفض الأسعار

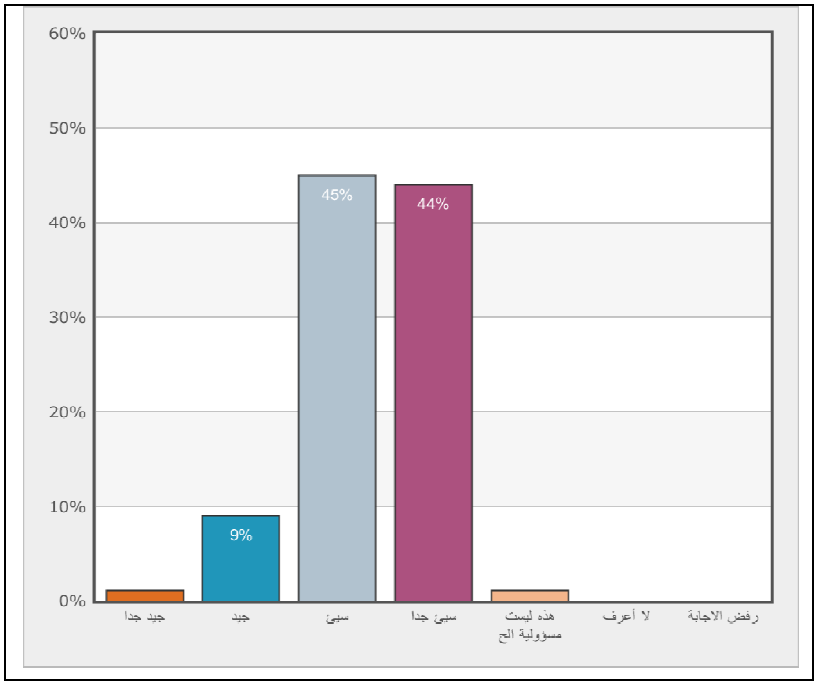

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (2-26).

1-5/ تطور نسبة الراضين عن أداء الحكومة الحالية:

الشكل(2-18): تطور نسب الراضين عن أداء الحكومة الحالية

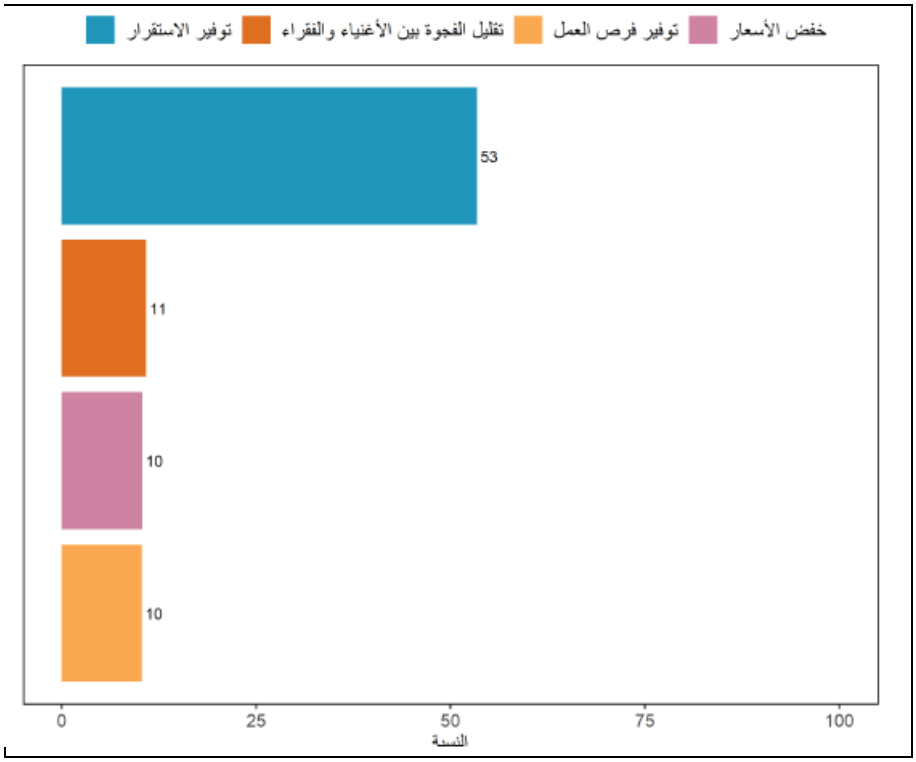

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجداول (2-23-24-25-26))

على أن مدركات الأداء الحكومي الخاصة بتوفير الأمن كانت أكثر إيجابية بكثير، إذ أن أكثر من النصف (53 بالمئة) يقولون إن الحكومة تحسن توفير الأمن، إلا أن هذا المستوى يمثل انحدارا بواقع 14 نقطة مئوية مقارنة بعام 2016. وتتباين المدركات كثيرا بحسب المنطقة، فنحو ثلاثة أرباع (72 بالمئة) سكان المناطق المحيطة بالعاصمة يقولون إن الحكومة تحسن توفير الأمن في تلك المنطقة، مقارنة بـ 56 بالمئة من سكان شمال غرب الجزائر و38 بالمئة من سكان الشمال الشرقي. كما كانت الآراء حول جودة الخدمات الأساسية سلبية نسبيا بدورها، فنحو الثلث يقولون إنهم راضون عن النظام التعليمي (36 بالمئة) والرعاية الصحية (31 بالمئة)، ويلاحظ أن جودة الخدمات تبدو أعلى في نظر سكان منطقة العاصمة والمناطق المحيطة، مقارنة بمناطق الجزائر الأخرى، إذ أن من يعيشون في المنطقة الساحلية الوسطى هم الأكثر إقبالا على تصنيف خدمات التعليم والصحة بصورة إيجابية.

2-/ التفضيلات السياسية:

دعم الديمقراطية مختلط في الجزائر، فلدى سؤالهم، وافق نحو 4 من كل 10 أشخاص (41 بالمئة) على أن الديمقراطية هي النظام الأفضل دائما، وهي من أقل النسب في المنطقة من بين الدول المشمولة بالاستطلاع، وفي الوقت نفسه يقول3 من كل 10 أشخاص إن الحكومة غير الديمقراطية تكون أفضل أحيانا، في حين أن الخمس (21 بالمئة) يقولون إنه لا يهم شكل الحكومة. ودعم الديمقراطية متصل بمستوى التعليم، إذ أن النصف (51 بالمئة) من الحاصلين على شهادة جامعية يفضلون الديمقراطية في كل الأحوال، مقارنة بنحو الثلث (35 بالمئة) من أصحاب التعليم الأساسي.

على أن فهم الجزائريين للديمقراطية يختلف عن الفهم الشائع في الغرب، فلدى سؤالهم عن السمة الأهم للديمقراطية، أجاب 4 من كل 10 أشخاص بأنها ضمان الحكومة للقانون والنظام، وهو ما يرجح كونه يعكس مخاوف عودة فترة الحرب الأهلية التي اندلعت في التسعينيات، وفي الوقت نفسه فإن الربع تقريبا يقولون إن التعريف الرئيسي للديمقراطية هو أن يكون الإعلام حر في انتقاد

الحكومة (23 بالمئة) أو أن تضمن الحكومة فرص العمل للجميع (22 بالمئة). وفي الوقت نفسه يعرف شخص واحد من كل 10 أشخاص (9 بالمئة) الديمقراطية من حيث إمكانية عقد انتخابات تتنافس فيها أحزاب متعددة، وهناك قلة نسبية ترى أن الجزائر ديمقراطية، إذ أن الربع تقريبا (24 بالمئة) يقولون إن الجزائر أقرب للديمقراطية عن الديكتاتورية، والمواطنون المقيمون في العاصمة وحولها هم الأكثر إقبالا على القول بأن الجزائر ديمقراطية (39 بالمئة)، ومن يعيشون في الشمال الغربي (26 بالمئة) والشمال الشرقي (13 بالمئة) أقل إقبالا بكثير على هذا الرأي. كما أن 17 بالمئة فقط من الشباب بين 18 و29 عاما يقولون إن بلدهم ديمقراطي، وهي نسبة أقل مقارنة بالشرائح العمرية الأخرى.

2-1/ درجة أن بلدك دولة ديمقراطية:

على افتراض وجود مقياس للديمقراطية من (0 – 10)، بحيث 0 يعني أنه لا يوجد ديمقراطية على الإطلاق بينما 10 تعني أنه بلد ديمقراطي إلى ابعد الحدود. برأيك إلى أية درجة تعتبر أن بلدك دولة ديمقراطية؟.

الجدول (2–27): درجة اعتبار الجزائر دولة ديمقراطية

الفئة	المجموع %	العدد
لا توجد ديمقراطية على الإطلاق	%12.3	287
1	%4.6	107
2	%9.4	220
3	%15.0	349
4	%14.7	344
5	%16.5	385
6	%11.5	269
7	%7.0	164
8	%4.1	95
9	%1.2	29
إلى أبعد حدود ديمقراطية	%0.6	14
غير معني/غير مهتم	%1.5	34
لا أعرف	%1.5	35
رفض الإجابة	%0.1	2
(القاعدة)	(%100)	(2.332)
القيمة المتوسطية	3.90	
الانحراف المعياري	2.35	
القاعدة	2.261	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البارومتر العربي، 2019.

الشكل (2-19): نسبة الديمقراطية في البلد (الجزائر)

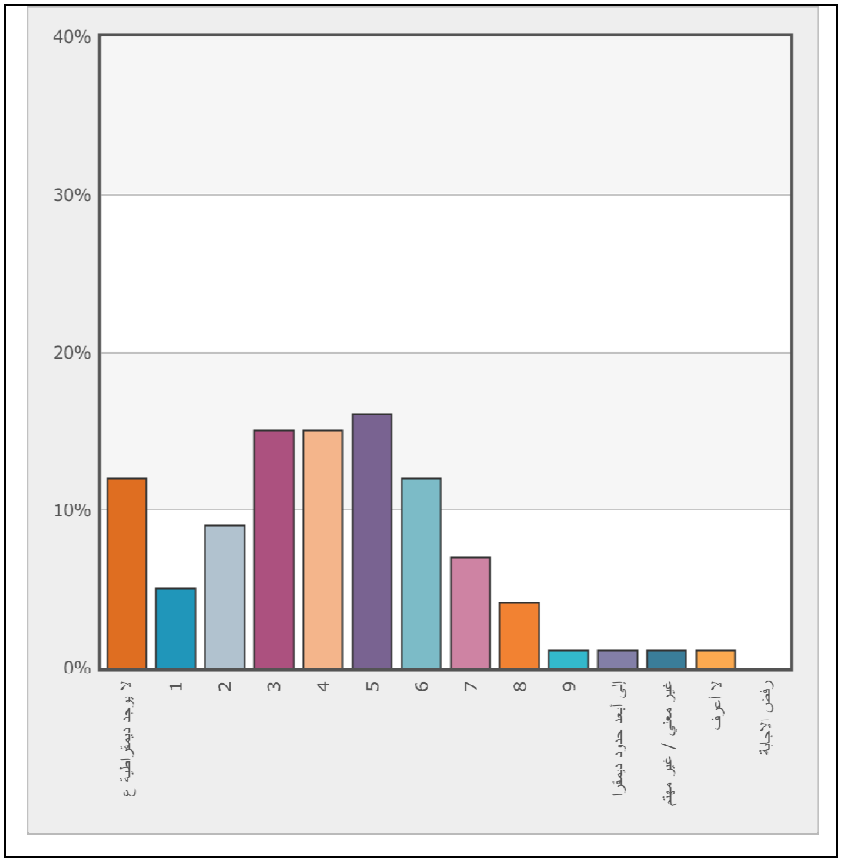

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (2-27).

على الرغم من أن أغلب الجزائريين لا يؤمنون بأنهم يعيشون في نظام ديمقراطي، فهناك أغلبية بسيطة ترى أن هذا النظام السياسي مناسب أكثر لبلدهم مقارنة بنظم أخرى، وهي النسبة التي زادت 11 نقطة مئوية منذ 2016، ويلاحظ أن هذا الرأي يعتنقه من أجري معهم الاستطلاع بالتساوي عبر مختلف الشرائح العمرية ومستويات التعليم، ورغم قول العديد من الجزائريين إن الديمقراطية مناسبة، فهناك نسبة لا يستهان بها أعربت عن القلق من هذا النظام.

على سبيل المثال فإن 4 من كل 10 أشخاص (38 بالمئة) يقولون إن الأداء الاقتصادي يكون سيئا في النظام الديمقراطي، وهي النسبة التي زادت 22 نقطة مئوية منذ 2013، وبالمثل، فإن 35 بالمئة يقولون إن النظم الديمقراطية غير حاسمة، في حين يقول 3 من كل 10 أشخاص إن النظم الديمقراطية غير فعالة في حفظ النظام، وهي النسبة التي زادت كثيرا منذ عام 2013. يرجح أن

هذه التغيرات هي نتيجة لتفكير الجزائريين وتدبرهم لتجربة تونس المجاورة، حيث واجه الانتقال الديمقراطي عددا كبيرا من التحديات منذ عام 2011.

3-/ الدين والسياسة:

اندلعت الحرب الأهلية الجزائرية في التسعينيات بعد إلغاء الجيش للجولة الثانية من انتخابات 1990-1991، كانت النتيجة هي نزاع شهد مقتل أكثر من 100 ألف شخص وهزيمة التمرد الإسلامي. وبعد عقدين تقريبا من انتهاء النزاع، فلا يزال الانقسام الواضح في الجزائر قائما حول دور الدين في السياسة. لدى طرح سؤال عما إذا كانت البلاد ستصبح أفضل حالا إذا شغل أشخاص متدينون أكثر مناصب عامة، أيد 44 بالمئة المقولة مقارنة بـ 45 بالمئة اختلفوا معها، وهي النسب التي لم تتغير منذ عام 2013.

3-1/ نسبة الذين يوافقون على دور الدين في الحياة العامة:

الشكل (2-20): نسبة الذين يوافقون على دور الدين في الحياة العامة

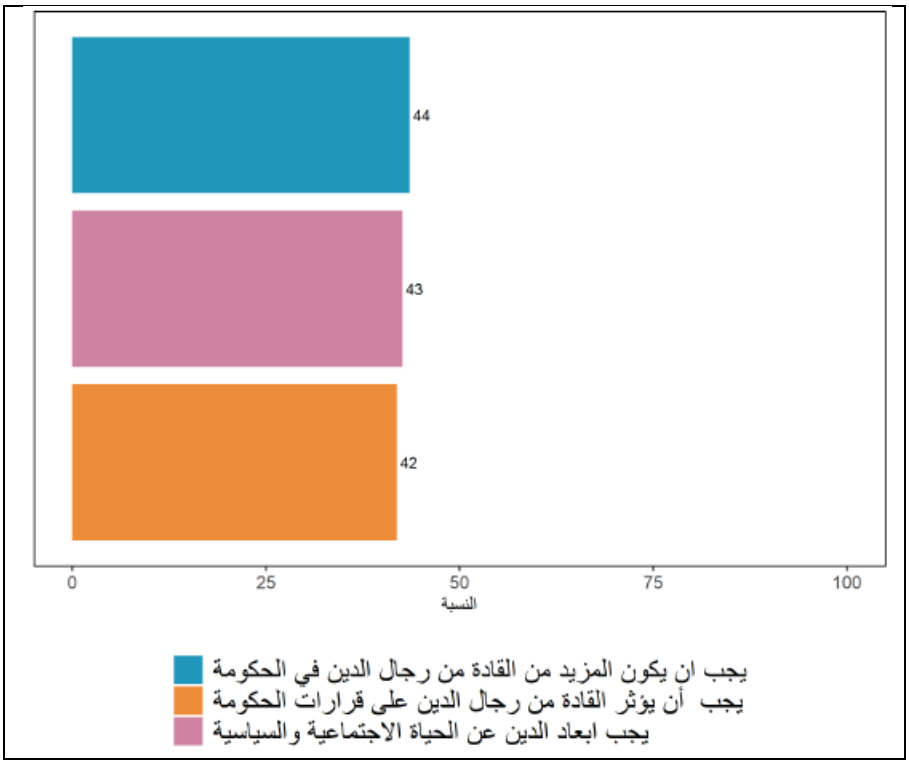

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البارومتر العربي، 2019.

بالمثل، يرى 42 بالمئة ضرورة أن يكون للقادة الدينيين تأثير على قرارات الحكومة، مقارنة بـ 48 بالمئة يخالفون هذه المقولة، وهي النسب التي لم تتغير منذ 2016، وفي الوقت نفسه، لدى طرح سؤال عما إذا كان يجب فصل الدين عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية، أيد 43 بالمئة المقولة في حين خالفها 51 بالمئة. من ثم وانطلاقا من قياسات متعددة فإن نصف سكان الجزائر تقريبا مستمرون في الاعتقاد بضرورة وجود دور للدين في الحياة العامة، في حين تعارض هذا الأمر نسبة مماثلة.

وعلى الرغم من أن الاختلاف بسيط في التوجهات بحسب السن والنوع الاجتماعي والدخل والسكن بالحضر أو الريف، فإن أصحاب التعليم الأعلى أقل تفضيلا لدور الدين في السياسة، وفي الوقت نفسه فإن سكان الشمال الشرقي هم الأكثر إقبالا على دعم دور الدين في السياسة، في حين أن سكان الشمال الغربي هم الأقل إقبالا على هذا الرأي، ورغم انقسام الجزائريين حول دور الدين في الحياة العامة فهناك دعم عام لفكرة أن تستند قوانين الجزائر إلى الشريعة. إجمالا يقول 43 بالمئة إن قوانين البلاد يجب أن تستند إلى الشريعة بالكامل (15 بالمئة) أو في الأغلب الأعم (28 بالمئة)، وفي الوقت نفسه يقول 39 بالمئة إنها يجب أن تستند بنسب متساوية إلى الشريعة وإلى إرادة الشعب، في حين يرى 14 بالمئة فقط أن تستند القوانين بشكل كامل أو في الأغلب على إرادة الشعب.

4-/ العلاقات الدولية:

مقارنة بدول أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن قلة من الجزائريين يرغبون في علاقات اقتصادية أقوى أو زيادة الدعم الأجنبي لبلدهم، على سبيل المثال فإن الربع (24 بالمئة) يرغبون في تقوية العلاقات بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي أقل نسبة بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولقد انحسرت هذه النسبة بثبات منذ عام 2013، فتراجعت 19 نقطة مئوية على مدار الفترة المذكورة. ويجدر بالملاحظة أن الحاصلين على مستويات تعليمية أفضل ومن يعيشون خارج منطقة العاصمة هم الأكثر تقبلا بكثير لتقوية العلاقات بالولايات المتحدة الأمريكية.

4-1/ نسبة الذين يفضلون العلاقات الاقتصادية للبلد مع البلدان الأخرى:

الشكل (2-21): نسبة الذين يفضلون العلاقات الاقتصادية للبلد (الجزائر) مع البلدان الأخرى

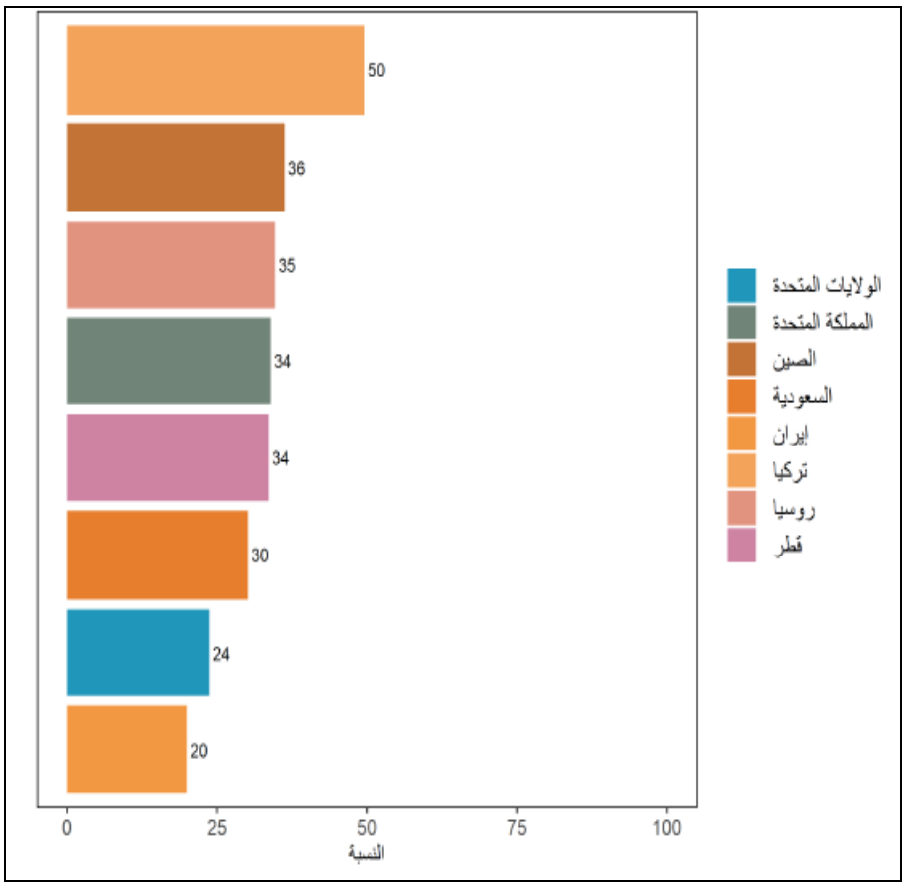

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البارومتر العربي، 2019.

وتعد نسب الإقبال على الرغبة في تقوية العلاقات بالقوى العالمية الأخرى أعلى إلى درجة ما، فعلى سبيل المثال يفضل الثلث تقريبا تقوية العلاقات بالصين (36 بالمئة) أو روسيا (35 بالمئة)، ومن بين القوى الإقليمية، يرغب 3 من كل 10 أشخاص فحسب في تقوية العلاقات بالسعودية، وهي النسبة التي تراجعت 18 نقطة مئوية منذ 2013.

ونسبة الرغبة في تقوية العلاقات بقطر أعلى قليلا (34 بالمئة) وإن كانت تركيا هي التي حصدت أعلى درجة دعم من بين القوى الإقليمية، إذ يرغب النصف في تقوية العلاقات بها، وفي الوقت نفسه فإن إيران هي الأقل شعبية إذ لا يرغب سوى شخص من كل 5 أشخاص في تقوية العلاقات بها. ومن جانب آخر، فإن دعم زيادة المساعدات الأجنبية محدود. فالربع تقريبا (27 بالمئة) يرغبون في زيادة المساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية، مقارنة بـ 32 بالمئة يرغبون في زيادة

المساعدات من روسيا، و38 بالمئة في حالة الصين، والرغبة في المساعدات الإضافية من القوى الإقليمية محدودة بدورها. وفي الوقت نفسه فإن الثلث فقط (34 بالمئة) يرغبون في مساعدات إضافية من السعودية، هذا التردد إزاء المساعدات الأجنبية يرجع جزئيا على الأرجح إلى أن أكثر من النصف (55 بالمئة) يقولون إن الدافع الرئيسي وراء تقديم الدول الغربية للمساعدات هو كسب النفوذ على بلدهم.

5-/ نتائج استطلاع الرأي العام في الجزائر لسنة 2019:

كشف استطلاع للرأي في الجزائر والذي شمل 2332 شخص في الفترة من جانفي حتى فيفري 2019 عن حقائق صادمة بخصوص استعداد الشباب للهجرة، والقابلية لدفع رشوة مقابل الحصول على خدمات تعليمية وصحية، وتقييمهم للوضع الاقتصادي باعتباره أهم تحد يواجه البلاد في الظرف الحالي. وأظهرت نتائج الاستطلاع في الجزائر لسنة 2019، والتي تم تخصيصها لعدد من المحاور وهي الحالة الاقتصادية والهجرة والفساد والأداء الحكومي والتفضيلات السياسية والدين والسياسة والعلاقات الدولية عن نتائج صادمة، حيث يفكر 56 % من الجزائريين الشباب في الفئة العمرية بين 18 و29 سنة في الهجرة ومغادرة البلاد، و35 % منهم من الفئة العمرية 30 و39، وهذا التفكير أكثر لدى الرجال من النساء فيما يقبل سكان المدن أكثر على الرغبة في الهجرة مقارنة بسكان الريف، وأشار إلى أن الوجهات المطلوبة للهجرة هي أوروبا وأمريكا الشمالية، لتأتي بعدها دول مجلس التعاون الخليجي.

أما الشق المتعلق بالفساد، فهناك استعداد عدد معتبر من المستجوبين لدفع الرشوة مقابل الحصول على خدمات جيدة في التعليم، حيث أن ما يقارب 34 % من المواطنين يرون أن دفع رشوة لموظف مدني للحصول على خدمات تعليم أفضل ضروري جدا، و29 % يرون أنه ضروري، أما من يرون أنه غير ضروري فتراوحت نسبتهم بين 22 و11 % على التوالي، وهو مؤشر على أن الفساد أضحى شيئا عاديا للحصول على منفعة شخصية، وفيما يخص سؤال حول إمكانية دفع رشوة لموظف حكومي للحصول على خدمات أفضل للرعاية الصحية، فما يقارب 45 % من المستجوبين يرون أن ذلك ضروري جدا و24 % منهم يرون أنه ضروري إلى حد ما، وهذه النتائج تعكس الفساد الذي استشرى

في المنظومة الصحية وسوء الخدمات المقدمة والتي تدفع بالمرضى لدفع الرشوة للحصول عليها وتجعلهم مستعدين لذلك في مقابل قلة الرعاية الصحية.

وبينت النتائج أن التحدي الأكبر الذي يواجه الجزائر في هذه المرحلة بالنسبة للمستجوبين هو الوضع الاقتصادي، يليه الفساد المالي، ثم الخدمات العامة، وبعدها التدخل الخارجي والوضع الأمني والاستقرار الداخلي والديمقراطية، فيما عبر المستجوبون عن رأيهم حول أداء الحكومة الحالية بالنسبة لعدد من المواضيع وأكدوا رضاهم على أدائها فيما يخص الاستقرار بنسبة 53 %، في حين أن قضية تقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء كانت بنسبة 11 %، وتوفير مناصب الشغل بنسبة 10 %، أما خفض الأسعار فكان بنسبة 10 %، فالمواطنون يرون أن الأداء الحكومي في المسألة الاقتصادية ضعيف جدا.

خلاصة:

مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر اكتنفته العديد من المفارقات والتناقضات، التي أثرت تأثيرا كبيرا على جناح العملية التنموية برمتها، فرغم الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به والموارد الطبيعية الهائلة المتوافرة والإمكانيات البشرية الضخمة، رغم ما تطرحه من قضايا التخصص والكفاءة إلا أن الجزائر ما زالت لم تضع قاطرتها التنموية على سكة الإقلاع الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وعليه فقد ظهرت على المدى البعيد سلبيات جراء هذه الممارسات، من خلال إعاقة أي ديناميكية إنتاجية داخلية، وكون أن هذه الديناميكية هي الديناميكية الوحيدة للتنمية الاقتصادية، تعثرها أدى إلى هشاشة في الاقتصاد الوطني بل إلى اختلالات هيكلية مشلة للاقتصاد الوطني وخانقة لكل مبادرات طموحة، مما جعل الاقتصاد الجزائري يتميز بعدم النجاعة ويضعف التنافسية، فبالرغم من النفقات الضخمة التي تم تجنيدها وصرفها على الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال، يبقى الإنتاج الوطني خارج المحروقات ضعيف، ويتميز بتبعية كبيرة للمحروقات. كما بقي استهلاك المجتمع مرهون بشكل كبير على الاستيراد، في الوقت الذي بقي نمو الاقتصاد الوطني يخضع لتقلبات الأسواق الدولية.

بالإضافة إلى المعركة ضد الفساد، شأنها في ذلك شأن المشاريع المتعلقة بحقوق الإنسان، كثيرا ما تكون عملية طويلة الأجل تتطلب تغييرات مجتمعية عميقة، تشمل مؤسسات البلد وقوانينه وثقافته. وبالتالي، يمكن أن تستفيد إستراتيجية فعالة لمكافحة الفساد من المبادئ الرئيسية لحقوق الإنسان وأن تستنير بها، والعناصر مثل القضاء المستقل، وحرية الصحافة، وحرية التعبير، والشفافية في النظام السياسي، والمساءلة ضرورية لإستراتيجية ناجحة لمكافحة الفساد.

استنادا إلى كل ما تقدم فمن القوة بمكان إدراك، أن الإطار المؤسسي والمجتمع المدني، الذي يعتبر العامل الهام والضروري للتنمية، هو الحلقة المفقودة في كل ذلك، مما يتطلب تغييره تغييرا نوعيا، بنفس الدرجة وككل العوامل المحتملة للنجاعة الاقتصادية، فهو يستدعي تجنيدا كبيرا من أجل إخراج الاقتصاد الوطني من مستنقع المرحلة الانتقالية اللصيقة به، والتبعية المطلقة للريع النفطي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية محط أنظار الباحثين والمفكرين وتزايد الاهتمام بها نتيجة طبيعة التغيرات في الجانب الاقتصادي، وبالأخص التي حدثت أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتجلى ذلك من خلال ظهور العديد من النظريات التي تناولت هذا الموضوع، مما استوجب على العديد من الدول تحقيق أعلى معدلات نمو بهدف تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال توفير المنتجات اللازمة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الدخل القومي و توزيعه بالعدل، وبمعنى آخر الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة للتنمية الاقتصادية، من خلال إتباع سياسات ونظريات حديثة تتماشى والتحولات السريعة في الأوضاع لكن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية قد واجهته العديد من العقبات منها الاقتصادية، كندرة رؤوس الأموال وانخفاض الكفاية الإنتاجية، وتفشي الاقتصاد المزدوج في البلدان النامية، إضافة إلى ضيق الأسواق المحلية لهذه البلدان وقلة الادخار وضعف الاستثمار بها، بالإضافة إلى عقبات اجتماعية كالزيادة غير المتحكم فيها للسكان في بعض المجتمعات وعلاقتها بالثروة المادية، وضعف الجانب التعليمي، يضاف لها ضعف التسيير والتخطيط الذي تجلى في الإسراف في الإنفاق لدى الكثير من الدول للنهوض بمجتمعات، يضاف إلى كل ذلك الأوضاع العالمية التي دائما ما تلقي بظلالها على اقتصاديات الدول المتخلفة بحكم تبعية هذه الأخيرة لها.

ولا تزال قضية التنمية الاقتصادية تحظى بالنقاش على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من أزمة التخلف، من هذا المنطلق وضعت التنمية بشكل عام في المقام رقم واحد، فرسمت لها العديد من السياسات، المخططات وخصصت لها الموارد المالية والبشرية لتحقيق مختلف الطموحات.

الجزائر ولتدارك ذلك التأخر الواقع في مجالات التنمية الموروث عن مختلف الأزمات الاقتصادية والأمنية، ركزت على حركية الاستثمار لبعث النمو من جديد، ومع بداية الألفية الثالثة دعمت برامج الاستثمارات العمومية حيث انطلقت من دعم الإنعاش الاقتصادي مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو

وصولا إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي، لكن في ظل هذه المخصصات المالية الضخمة هناك الكثير من التساؤلات المطروحة ذات الصلة بمدى تحقيق الأهداف التنموية التي رصدت من أجلها.

كما شهدت الجزائر، خلال العقد الأخير، سلسلة من فضائح الفساد طالت قطاعات حيوية في البلاد، كالنفط والطاقة والأشغال العامة والمالية، وصدمت هذه القضايا الرأي العام في الجزائر بسبب فداحتها ومستوى المسؤولين المتورطين فيها. وما زالت الجزائر تصنف ضمن الدول التي يوجد بها فساد ولا تستطيع الوقاية ومحاربة الفساد، رغم توقيعها على الاتفاقية الأممية لمحاربة الفساد منذ 2006 وإنشائها لأكثر من هيئة رسمية لمكافحة هذه الظاهرة، فالفساد ظاهرة تتداخل في كل قطاعات المجتمع وعلاقاته، ابتداء من الدولة بمؤسساتها الرسمية التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومؤسسات الثقافة والإعلام، وانتهاء بالأفراد في تعاملاتهم اليومية، كل هذا ينعكس تأثيره على التنمية الاقتصادية للبلد.

وفي محاولتنا للبحث في مدى الدور الذي يلعبه الحكم الراشد لتحقيق التنمية الاقتصادية توصلنا إلى عدة نتائج تواجه الحكم الراشد في تحقيق مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر، نذكر منها ما يلي:

– إن فشل نماذج التنمية للعشريات السابقة في الجزائر وتراجعها دون بلوغ تطلعات المواطنين، جعل هذه الأخيرة تشهد بالفعل اختلالات وهزائم، سواء على مستوى السياسات التطوعية للتنمية الاقتصادية المعدة للمدى الطويل، أو على مستوى هدف تغيير المجتمعات المعنية بهذه السياسات، فالهزيمة كانت مزدوجة، على مستوى سياسات التنمية الاقتصادية وعلى مستوى التغيير الاجتماعي.

– إن عملية التنمية ليست اقتصادية بحتة بالرغم من أهمية العامل الاقتصادي، إلا أن هناك أبعادا اجتماعية وسياسية وثقافية ومؤسساتية بامتياز، لا يمكن تهويلها أو إغفالها في إحداث تغيير تنموي معمر ومستديم. لذلك تتطلب عملية التنمية إعادة تنظيم وتوجيه النظام الاقتصادي والاجتماعي باتجاه تحسين الإنتاجية ورفع مداخيل الأفراد وتعديلات جذرية في الهياكل المؤسساتية والاجتماعية والإدارة وربما حتى في العادات والقناعات، وكل ذلك يشكل تحديا كبيرا للجزائر إلى مرحلة تنموية أرقى. ويعتبر غياب إطار مؤسسي مناسب هي الحلقة المفقودة في سيرورة التنمية في الجزائر.

– إن الفشل المتكرر لتجارب عديدة للتنمية في الدول النامية، دفع بالهيئات المانحة إلى إعطاء اهتمام كبير للحكم الراشد من أجل التنمية، في هذا المجال، ألصقت التنمية بالإطار المبني على أساس ثلاثة قيم أساسية، وهي التي إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة، بحث تكون مع بعضها الأرضية الخصبة للحكم الراشد والحاضنة للتنمية. فالفكرة التي تم الدفاع عنها تتمثل في أن الجودة الضعيف للحكم الراشد تؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في الجزائر وهو السبب الذي عمق من تخلفها، وعليه يمكن أن نستخلص، أن جذور القصور والعجز الحوكمي والمؤسسي في الجزائر يرجع أساسا لوجود فجوة في الحكم الراشد، أي فجوة المنظومة العامة لإدارة الحكم.

– إن بناء وتنمية القدرة المؤسسية لمختلف أطراف التنمية يستلزم إصلاح دور الدولة وأن يصاحب تمكين قوى السوق والقطاع الخاص جهود متوازية تمكن مؤسسات القطاع الخاص من إصلاح هياكل الحوكمة الخاصة بها، وأن يقترن بذلك جهود مكثفة للمجتمع المدني حتى يلعب دورا فاعلا والقيام ببناء وتنمية نظم الحكم الراشد، وقدرات مؤسسية خاصة بها ومستمدة من واقعها بمختلف مكوناته تلعب فيه شبكة العلاقات الاجتماعية والسلطة السياسية دورا محددا في تكوين المؤسسات وفي عمل وسير الاقتصاد.

– إن انتشار الفساد الإداري له علاقة مباشرة بفساد أجهزة الدولة ومسؤوليها والأثر المباشر ليس على الوظيفة العامة وحسب، إنما على حقوق الإنسان كونها غير قابلة للتجزئة ومترابطة، وهو ما يؤثر تماما بنفس الدرجة على التنمية البشرية والتنمية الشاملة، وعموما، فالفساد في ظل غياب الحكم الراشد نتائجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية في غاية الخطورة، ويؤدي إلى نشر ثقافة وقابلية الفساد لدى الجميع، والإدارة الفاسدة للموارد العامة تلحق الضرر بقدرة الحكومة على تقديم مجموعة من الخدمات بما فيها الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الرعاية، الضرورية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي تشكل منظومة تخريب وإفساد يسبب مزيدا من التأخير في عملية البناء والتقدم ليس على المستوى الاقتصادي والمالي فقط، بل في الحقل السياسي والاجتماعي والثقافي، وبالتالي يؤثر على استدامة التنمية الاقتصادية.

– ساعدت فترة الاستقرار السياسي والأمني في الفترات الانتقالية للجزائر لمدة عشرية كاملة من انتشار الفساد والعنف، لذلك تعد انجازات الجزائر في التنمية البشرية بشكل عام مقبولة، إلا أن الواقع يتطلب بذل المزيد من الجهود لبلوغ المستويات العالمية المرغوبة، وهذا لا يعني عدم وجود علاقة عكسية متفق عليها بين انتشار الفساد ومستوى التنمية البشرية وقيمة وحقوق الإنسان، حيث كلما ساد الفساد في الاقتصاد المدروس نلاحظ انخفاض مستوى التنمية البشرية المرغوبة.

– الفساد في الجزائر اتسع وزاد وانتشر أكثر بزيادة حجم النفقات العامة، وهو ما جعل هذه النعمة تنقلب إلى نقمة وتؤدي إلى زيادة العجز الموازني، لأن نمط الدولة الريعية في الجزائر يجعلها تعتمد على العنصر الوحيد النفط، وتكون معنية بإعادة توزيع الريع بدلا من الأفكار المنتجة، حيث معظم المؤشرات الدولية تؤكد على تراجع فعالية الحكومة، وزيادة الفساد نتيجة عدم الالتزام بالفصل بين السلطات، فعادة ما تكون في الجزائر السلطة التنفيذية هي الطاغية مع نوع من الضعف في الجهاز القضائي نتيجة غياب الاستقلالية التامة للجهاز، مما يفقده جزء كبير من نزاهته ويشجع انتشار الفساد بكل صوره.

– رغم مجهودات الجزائر وإجراءاتها التشريعية والإصلاحية المصاحبة لمكافحة الفساد الذي أصبح يعد كوجه آخر من الاستعمار، إلا أن الجزائر كما يقال"تلميذ غير نجيب" في مكافحة الفساد، فقضايا الفساد المتعلقة بملفات الخليفة وسوناطراك والطريق السيار وغيرها، المتورطون فيها مسؤولين كبارا في هرم الدولة، وهؤلاء كان الفساد لديهم كإستراتيجية عمل، بالرغم من القبض عليهم إلا أن الفساد مازال منتشرا، ويبقى المجتمع المدني أيضا يتحمل المسؤولية ولو بنسب متفاوتة مع الدولة في انتشار هذا الداء حيث ضعف عليها غياب الشفافية وحرية الإعلام وشح المعلومات.

– لقد حاولت الجزائر خلق مناخ للحكم الراشد لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أنه مازال هناك عدة مشاكل تواجه الاقتصاد الجزائري في ظل غياب الإحصائيات الموثقة والشاملة، وذلك لتدارك النقائص والسلبيات الموجودة عن غياب إستراتجية واضحة وسياسة رشيدة متبعة من طرف الدولة، كي تلعب دورها الاقتصادي الفعال، وتستقطب أكبر عدد من المواطنين والتي تقف عائقا أمام عجلة التنمية.

ونظرا للأهمية البالغة للحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، خرجنا ببعض التوصيات نلخصها فيما يلي:

– يجب أن تكون الشفافية في الجزائر هي السلاح الأول لمكافحة الفساد مع تعزيز في المقام الثاني المساءلة والرقابة البعدية وتنفيذ نتائجها، لأن تمكين الحكم الراشد بالجزائر لن يكون إلا بإقامة دولة الحقوق والقانون، واعتماد المشاركة، المساءلة، الشفافية، وسيادة حكم القانون.

– زرع ثقافة محاربة الآفة الاجتماعية من خلال التربية الأخلاقية والبرامج التعليمية التي توضح مظاهر الفساد ومضاره لتصبح مع مرور الزمن جزءا من السلوك الشخصي القويم لأفراد المجتمع.

– إن المساءلة والمحاسبة تشكل رادعا قويا للفساد والفاسدين، كما أن العقوبات التأديبية والجزائية تسهم في وضع حد للفساد، كما تعتبر مشاركة أصحاب الحقوق من المواطنين في رسم سياسات وخطط وتدابير مكافحة الفساد، أمرا في غاية الأهمية لأن ذلك سوف يمنحهم القوة والشجاعة للتصدي للفساد والإبلاغ عن حالاته وعن مقترفيه، لأن غياب مشاركة أصحاب الحقوق واستثنائهم من الخطط الوطنية التنموية لمكافحة الفساد، يشكل إنكارا لحقوق الإنسان.

– الجزائر لا ينقصها الإطار التشريعي والقانوني والهيئات اللازمة لمكافحة الفساد، فهي دائما تسعى للتماشي مع الاتفاقيات الدولية في هذا المجال بشكل جدي، فقط يبقى الإشكال الخطير هو عدم التطبيق الصارم للقوانين والتشريعات على جرائم الفساد حتى تكون عبرة لكل من يتعدى على ممتلكات المجتمع والمال العام ومحاسبة المفسدين الكبار قبل الصغار.

– أولا وأخيرا النظام السياسي الديمقراطي هو الكفيل بالقضاء تدريجيا على الفساد، لذلك على النظام الجزائري محاولة الفصل بين السلطات، وضمان الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية، وتطهير الحياة السياسية والحزبية من الممارسات المشبوهة مع قضاء مستقل لا يخضع إلا لأحكام القانون وحرية الإعلام، فقد قال أرسطو قبل أكثر من ألفي عام، إن الفساد يعني وفاة الديمقراطية، واليوم يمكن القول أن غياب الديمقراطية الحقة والحاكمية الرشيدة يعني وقوع الدولة في مستنقع الفساد وضياع أهداف التنمية الشاملة وحقوق الإنسان.

قائمة المصادر

و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- د. زهير عبد الكريم الكايد، "**الحكمانية: "Governance" تطبيقات وقضايا**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2003.
- د. مخيمر عبد العزيز جميل وآخرون، "**قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية**"، المنظمة العربية للتنمية العربية الإدارية، (سلسلة ندوات ومنشورات)، ط1، مصر، 2000.
- ديفيد بيثام، "**البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرون**"، الإتحاد البرلماني الدولي، طبع في بيروت، لبنان، 2006.
- مانفريد نوواك، "**دليل البرلمانيين إلى حقوق الإنسان**"، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والإتحاد البرلماني الدولي، 2005.
- ماثيو سدر، جواكيم ناهيم، "**مؤشرات الحكم: دليل المستخدم**"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الطبعة الثانية، 2006.
- د. ناصر جاسم الصانع، "**دليل البرلمان العربي لضبط الفساد**"، البنك الدولي، واشنطن 2005.
- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، "**سيادة القانون في الأردن، قراءات في متناول الشباب**"، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، المكتبة الوطنية الأردن، 2007.
- منظمة الشفافية الدولية، **"نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد"**، المركز اللبناني للدراسات بيروت، 2005.
- مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، **"قضايا التنمية في الدول النامية"**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 2002.
- محمد عمارة، **"مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام"**، مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الأولى القاهرة، مصر، 2009.

- محمد صفوح الخرص، "**علم السكان و قضايا التنمية**"، مطبعة الدوادي، دمشق، ط6، سوريا 2000.
- محمد السيد الحسيني وآخرون، "**دراسات في التنمية الاجتماعية**"، دار المعارف، طبعة الخامسة مصر، 1984.
- كمال الغالي، "**مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**"، مديرية الكتب الجامعية، منشورات جامعة دمشق، 1996.
- الكتيبي ابتسام، وآخرون، "**الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2004.
- كامل بكري، "**التنمية الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
- القريشي مدحت، "**التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**"، دار وائل للنشر الأردن، 2007.
- فارس رشيد البياتي، "**التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**"، عمان، دار أبله للنشر والتوزيع، 2008.
- العوفي نور الدين، "**مؤشرات الحكامة وآليات الانتقال الديمقراطي حالة المغرب**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- علي الشرفات، "**التنمية الاقتصادية في العالم العربي**"، دار جليس الزمان، عمان، 2010.
- عبد الرحمن بوادقجي، "**التنمية الاقتصادية**"، دار الكتب الجامعية، دمشق، 1978.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مصطفى إبراهيم، "**قضايا اقتصادية معاصرة**"، دار نشر الإسكندرية، مصر، 2005.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "**الحكم السليم: تحسين الإدارة الكلية في منطقة إسكوا**"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

- عبد القادر عطية، "**اتجاهات حديثة في التنمية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- رمزي سلامة، "**اقتصاديات التنمية**"، الدار الجامعية، الأردن، 1998.
- رابح رتيب، "**التنمية الاقتصادية**"، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 1999.
- دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، "**مبادئ التنمية المستدامة**"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.
- د.عبد الخالق عبد الله، "**العالم المعاصر والصراعات الدولية**"، سلسلة عالم المعرفة 133، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.
- د. رمزي زكي، "**التاريخ النقدي للتخلف**"، سلسلة عالم المعرفة 118، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987.
- خلف فليح حسن، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006.
- خروع أحمد، "**دولة القانون في العالم العربي الإسلامي**"، بين الأسطورة والواقع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- حسن موسى الصفار، "**الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته**"، الدار العربية للعلوم ط1، بيروت، 2005.
- حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون)، "**الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- جون بيليس، ستيف سميث، "**عولمة السياسة العالمية**"، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004.
- تودارو ميشيل، "**التنمية الاقتصادية**"، تعريف د محمود حسن حسني و د محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.
- بربرة أنجهام، "**الاقتصاد التنمية**"، ترجمة:حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة والنشر، دمشق 2010.

- إسماعيل غزال، "**القانون الدستوري والنظم السياسية**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1 1989.
- إسماعيل عبد الرحمن و حربي عريقات، "**مفاهيم أساسيات في علم الاقتصاد الكلي**"، دار وائل للطباعة والنشر، ط1 ، عمان، 1999.
- إحسان هندي، "**مبادئ القانون الدولي العام في السلم والحرب**"، دار الجليل للطباعة والنشر ط1، دمشق، 1984.
- مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، "**دليل المساءلة الاجتماعية**"، رام الله، فلسطين 2015.
- علي الدين هلال، "**تطور النظام السياسي في مصر 1803-1997**"، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1997.
- علي الدين هلال ونيفين مسعد، "**النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000.
- عدنان عويد، "**الديمقراطية بين الفكر والممارسة "الوطن العربي أنموذجا**"، التلوين للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2006.
- جمال علي زهران، "**الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**"، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة 2005.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**الفساد والتنمية: مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر**" نيويورك، ديسمبر 2008.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**المساءلة الاجتماعية في منطقة متغيرة الأطراف الفاعلة والآليات**"، إدارة الحكم العربي، مصر، 2012.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، "**تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية**" مطبوعة الأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا، بيروت لبنان، 2018.

- أ.عبير مصلح، "**النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد**"، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة–مؤسسة أمان، الطبعة الثالثة، فلسطين، 2013.
- غادة لطفي، "**دليل إرشادي حول الحكم الراشد**"، مشروع تحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، الجمعية المصرية للتسويق والتنمية، مصر، 2015.
- نهى الخطيب، "**اقتصاديات البيئة والتنمية**"، مركز دراسات واستشارات الإدارة، القاهرة، 2000.
- محمد عدنان وديع، "**قياس التنمية ومؤشراتها**"، الإصدار الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2002.

المذكرات والأطروحات:

– مذكرة الماجستير:

- درغوم أسماء، "**البعد البيئي في الأمن الإنساني–مقاربة معرفية** "، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية جامعة قسنطينة ، جوان 2008- 2009.

– أطروحة الدكتوراه:

- شنافي ليندة، "**تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع- دراسة تحليلية**"، أطروحة دكتوراه علم اجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة باتنة، 2009-2010.
- ابرادشة فريد، "**الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014.

الندوات والملتقيات:

- عمر عبد الله كامل، "**الأمن العربي من منظور اقتصادي**"، أعمال ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية من (9-11)/01/1996، باريس، فرنسا، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، الطبعة الأولى، 1996.

• د.أحمد مصطفى ناصف، "**الشفافية المعلوماتية ودورها في فاعلية الحكومة الإلكترونية**"، المؤتمر العربي الثالث في تكنولوجيا المعلومات والتنمية الإدارية، "شفافية وأمن المعلومات في ظل الحكومة الإلكترونية"، القاهرة، ورقة أعدت يوم 2004/09/22.

• إدوار الدحداح، "**تحديات وأفاق الحكم في اليمن**"، بحث مقدم من خلال ندوة نظمها البنك الدولي في صنعاء يومي 9-10 أفريل 2005 .

القوانين والمنشورات:

– القوانين:

• الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "**القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة**"، الجريدة الرسمية العدد 15، المطبعة الرسمية، الجزائر، 12 مارس 2006.

– المنشورات:

• لويس أربور، "**المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لنهج يرتكز على حقوق الإنسان يتبع في استراتجيات الحد من الفقر**"، منشور مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2002.

التقارير

• د. أحمد صقر عاشور، "**تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية**"، تقرير الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، المملكة الهاشمية الأردنية، يناير 2000.

• منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الإتحاد البرلماني الدولي، "**دليل الممارسة البرلمانية** " تقرير اليونسكو، 1998-1999.

• اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، "**التحديات في بلدان التحول نحو الديمقراطية**"، تقرير مقومات الحكم في البلدان العربية، الأمم المتحدة نيويورك، 2013.

• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**نحو إقامة مجتمع المعرفة**"، تقرير التنمية البشرية، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 2003.

• الباروميتر العربي، التقرير القطري في الجزائر، الدورة الخامسة، العراق، 2019.

- الأمم المتحدة–المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، **"الديمقراطية والتنمية: دور الأمم المتحدة"**، تقرير اجتماعي المائدة المستديرة، نيويورك، 2013.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، **"الاتجاهات العالمية على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام"**، التقرير العالمي اليونيسكو وجامعة أوكسفورد، 2017-2018.
- سوجيت شودري ريتشارد ستيسي، **"مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"**، تقرير مركز العمليات الانتقالية الدستورية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خريف 2014.
- برنامج الأمم المتحدة، "**خلق الفرص للأجيال القادمة**"، تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، عام 2002.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **"نحو الحرية في الوطن العربي"**، تقرير التنمية الإنسانية العربية، المطبعة الوطنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2004.
- وحدة الشرق الأوسط قسم المبادرات الخاصة، "**صندوق الحكم الجيد بالشرق الوسط**"، مركز الأبحاث للتنمية الدولية، أوتاوا،كندا 8 سبتمبر 2005.
- برنامج الأمم المتحدة، "**إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**"، وثيقة للسياسات العامة تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يناير 1997.
- البنك الدولي، "**قضايا وخيارات لتحسين المشاركة بين البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني**"، الشؤون الخارجية والاتصالات وشؤون الأمم المتحدة، شبكة التنمية القابلة للاستمرار بيئيا واجتماعيا وشبكة سياسة العمليات والخدمات القطرية، مارس 2005.
- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "**تقييم الديمقراطية المبادئ الأساسية العامة لأسلوب التقييم الذي تتبعه المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات**"، 2001.
- البنك الدولي، "**العمل، النمو وإدارة الحكم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إطلاق القدرة على الازدهار**"، واشنطن، 2003.

المجلات:

- نادر فرجاني، "**رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 256 ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، جوان 2000.
- د. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، "**الحكم الصالح في الوطن العربي**"، قراءة تحليلية، مجلس التخطيط قطر، السنة الرابعة، العدد 92، مجلة علوم إنسانية، 2006.
- عبد الخالق عبد الله، "**البعد السياسي للتنمية البشرية، حالة دول مجلس التعاون الخليجي**" مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 290، بيروت، نيسان 2003.
- طروب بحري، "**الأمن الغذائي: المفاهيم والأبعاد**"، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 07، نوفمبر 2011.
- دانيال كوفمان وآرت كرائي وبابلو زويدر- لوباتون، "**تحسين التنظيم والإدارة من التشخيص إلى التنفيذ**"، مجلة التمويل والتنمية، مايو 2000.
- ديوب محمد معن، "**المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 3، سوريا، 2006.
- الأخضر عزي، غانم جلطي، "**قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد**"، **مجلة الدراسات الإستراتجية**، العدد 12، مركز البصيرة، الجزائر، جانفي 2006.
- د.خزعل مهدي جاسم، "**العوامل الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية، تجارب الدول الصناعية والدول النامية المصنعة حديثا**"، مجلة النفط والتنمية، العدد 2، بغداد، 1990.
- د.مصطفى حسن علي، "**نقد مفاهيم المنظمات الدولية للتنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد**"، مجلة دراسات عربية، العدد 6، دار الطليعة للطباعة، بيروت، 1983.
- د.حيدر إبراهيم علي، "**إستراتيجية التنمية الريفية في دول الخليج العربي**"، حالة دولة الأمارات العربية المتحدة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 44، جامعة الكويت، 1985.

الأوراق العلمية والمؤتمرات:

- أسامة الخولي،"**مفهوم التنمية المستدامة**"، أوراق غير دورية، مركز دراسات واستشارات الإدارة 1999.
- شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، "**مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم**"، ورقة مكتب السياسات الإنمائية، 13 نوفمبر 1998.
- أحمد محمد عبد العال، "**جغرافية التنمية: مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية**"، ملخص ورقة بحثية الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، الكويت، 2009.
- د.عبد الله بن سعد الغامدي، الملتقى العلمي حول "**الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية**"، يوم 2- 4/ 2014، ورقة علمية بعنوان "**دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد**"، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.
- أماني قنديل، "**المجتمع المدني في مصر**"، في: نازلي معوض (تقديم وتحرير)، "**الخبرة السياسية المصرية في مائة عام، أعمال المؤتمر السنوي الثالث عشر للبحوث السياسية 4–6 ديسمبر 1999** "، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

الدورات والنشرات:

- لجنة حقوق الإنسان، "**دراسة عن الحالة الراهنة للتقدم المحرز في تنفيذ الحق في التنمية**" الأمم المتحدة، الدورة السادسة والخمسون، جنيف سبتمبر 1999.
- لجنة خبراء الإدارة العامة، "**الحوكمة التشاركية وإشراك المواطنين في إعداد السياسات وتقديم الخدمات والميزانية**"، الدورة السادسة، البند 3 من جدول الأعمال المؤقت، نيويورك 10-13 أبريل 2007.
- روبرت ب. بيشيل الابن، "**إدارة الحكم: أخبار وأفكار**"، نشرة إخبارية إلكترونية شهرية تصدر عن مكتب نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المجلد1، العدد2، نوفمبر 2007.

- د.عدوان شارل، "**إدارة الحكم: أخبار وأفكار**"، نشرة إخبارية إلكترونية شهرية تصدر عن مكتب نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق وشمال إفريقيا، المجلد1، العدد1، تشيرين الثاني / نوفمبر2007.

القواميس والمعاجم:

- ميل صليبا، "**المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية**"، ج1، ط1 ذوبي الغربي- سليمان زاد، قسم-إيران 1385.
- جيفري روبرتس وأكشر ادواردس، "**القاموس الحديث للتحليل السياسي**"، ترجمة: سمير عبد الرحيم جلبي، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت لبنان، 1999.
- ابن منظور، "**لسان العرب**"، اعتنى بتصحيحه، أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي ج4، ط3، دار الإحياء للتراث الشعبي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، 1999.
- تعريف الحكم حسب: oxford dictionary.

مواقع الانترنت:

- د.جون سوليفان، "**الحكم الديمقراطي الصالح: المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي**"، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) .

Voir : ww.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp. 28/07/2018.

- مشروع **DESERTEC** من موقع: https://www.desertec.org 2019/08/10
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثيقة سياسية عامة،كانون الثاني/يناير 1998،

انظر: "**Governance for sustainable development**".

http://www.magnet.undp.org/policy/chapter1.htm .22/10/2018.

- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، "**الحاكمية الراشدة، جدل لم يحسم بعد**"، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني جوان 2007، الأردن، متحصل عليه من الموقع:

www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc.13/06/2019.

- عن وكالة الاستخبارات الأمريكية، وفقا لكتاب حقائق العالم:

https://www.cia.gov/library/publication/theworldfatbook/geos/ag.html.
11/10/2019.

- عمراني كربوسة، "**الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر**"، نقلا عن موقع

http://www.univchlef.dz/seminaires/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27pdf. 15/10/2018.

- حسن الياسري، "الفساد وأثره في التنمية الاقتصادية"، انظر:

https://www.azzaman.com/1 الفساد وأثره في التنمية الاقتصادية .29/09/2019.

- وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية، من موقع:

http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/BulletinPME_N_32.pdf.10/08/2019

- بيانات البنك الدولي، من موقع:

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ, 17/09/2019.

- البنك الدولي، من موقع: https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview .2019/08/12

- البنك الدولي، من موقع:

http://www3.weforum.org/docs/Arab-WorldCompetitiveness-Report 2018/AWCR%202018.0724_1342.pdf . 11/08/2019.

2- المراجع باللغات الأجنبية:

The Books:

- Tim plumptre, john grahm,"**governance and good governance** ": international and aboriginal perspectives. Institute on governance, Ottawa, Canada, 1999.
- Peter Hough, **"Understanding Global Security"**, London and New York, Routledge, 2004.
- Mel Gill," **governance DO'S & DON'TS**" ,institute on governance, Ottawa, Canada 2001.
- Jorge Nef**, " Human Security and Mutual Vulnerability: The Global Political Economy of Development and Underdevelopment"**. (Ottawa: Canada; International Development Research Centre, 1999).
- John K.M. OHNESORGE**:"État de droit (rule of law) et développement économique L'étrange discours des institutions financières internationales"** in: Critique internationale, Paris, N°18, Janvier 2003.
- John Carver, Boards, "**that make a difference**", gossey-bass, sanfrancisco,U.S.A.1990.
- Jacques CHEVALLIER**," L'État de droit",** Montchrestien, 4ème édition, Paris, 2003.
- J.Saba, Orphans in the storm:" **the challenge of corporate governance in transition economy** "**.** In I.W.Liberman, et al (Eds), between state and the market: Mass privatization and in transition economies, the World Bank, Washington, D.C.1997.
- Broadbent report, building on strength: "**improving governance and accountability in Canada's voluntary sector**", institute on governance. Ottawa. Canada, 1999.
- Agence canadienne de développement international, "**Droits de la personne démocratisations et la bonne gouvernance**" , mars 1997.

Reports:

- United Nations Development Programme, "**Human Development Report, 1994"**. New York: Oxford University Press, 1994.
- UNDP, "**decentralised governance and development programme**", New York, 1996.
- Geraldine J. Fraser-Moleketi, Marcia V. J. Kran**, "Global Thematic Consultation on Governance and the Post-2015 Development Framework**": Consultation report, 2019, sect. 4.1.1.
- The World Bank, "**governance and development**": the World Bank publication Washington, D.C.1992.
- Serageldin,I.and Landell-Mills, P. "**governance and external factor**". Annul conference on development economics. World Bank, Washington.D.C.1991.
- J. Joseph Hewitt, Jonathan Wilkenfeld, and Ted Robert Gurr (eds.): **"**Peace and Conflict 2010: Executive Summery**"**. (College Park: Center for International Development and Conflict Management, University of Maryland, 2010).

The Magazines:

- Thierry Balzacq, "**Qu'est-ce que la sécurité nationale?**", La revue internationale et stratégique, n°:52, hiver 2003- 2004.
- Ronald Paris, "**Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?**", International Security, Vol. 26, No. 2 (Fall 2001).
- Ralph Pettman: "**Human Security as Global Security**: **Reconceptualising Strategic Studies**". Cambridge Review of International Affairs, Vol. 18, No. 1 (April 2005).
- Robert Kaplan: "**The Coming Anarchy: How Scarcity, Crime, Overpopulation, Tribalism, and Disease are rapidly destroying the Social Fabric of our Planet", ** Atlantic Monthly, Vol. 273, No. 2 (February 1994.
- Richard H. Ullman,**" Redefining Security"**, International Security, Vol.8, N°:1, summer 1983.
- **Retreat from the Doomsday: The Obsolescence of Major Wars"**,New York Basic Books, 1989.
- Gary King and Christopher Murray: **"Rethinking Human Security"**,Political Science Quarterly, Vo. 116, No. 4 (Winter 2001-2002).
- B.Yarram Raju, Corporate Governance:" **models of growth, Administrative Staff college of India**" (ASCI), Hyderabad, India, vol.27(1&2)March 1998.

- Arnold Wolfers,**" National Security as an Ambiguous Symbol"**, Political Science Quarterly, Vol. 67, N°:4, December 1952.
- CAD-OCDE, orientations du CAD sur " **le développement participatif et la saine gestion des affaires publiques**" , décembre, paris, 1993.
- Daniel Kaufmann, aart kraay and Pablo zoido lobaton (1999) ,"**governance matters**" world bank policy research working paper No 4370 washington,D.C.
- Charles-Philippe DAVID, **la guerre et la paix, approche et enjeux de la sécurité et de la stratégie**, (Paris : Presse de sciences politiques, 2013).
- Carolina Curvale, **« Does Political Participation Affect Political Stability »**, depertment of politics, New York university,2010.
- Hans Kelsen", un article du Dictionnaire, LAROUSSE [CDROM].

Electronic Sources:

- Simon Dalby, **"Geopolitical Change and Contemporary Security Studies: Contextualizing the Human Security Agenda"**, Institute of International relations the University of British Columbia, Working paper, N°:30,April,2000. http://www.ligi.ubc.ca/sites/liu/files/Publications/webwp30.pdf.03/07/2019.
- International Monetary Fund, "**good governance: the IMF'S role**",2000, voir: www.imf.org/external/pubs. 25/8/2018.
- Matsheza (2001) UNDP (2008), and U4 Resorce Center (**Correption Glossery**, online www.u4.no/document/glossery.cfm). 09/11/2018.
- Kaufman D,A.kraay,and M,Mastruzzi (2010),The World Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues The worldwide governance indicators are available at: www.govindicators.org,01/7/2019.
- James ROSENAU, "**Globalization and governance** ", governance. Blesk for suslsbution, in site: voir http://www.fes.sle/apg/online.2003/ARTRO.senau.PDF. 12/10/2018.
- Drieu GODEFRIDI**, "Etat de droit ou Etat de droits?",** en ligne: http://www.la-science-politique.com/revue/revue2/papier15.htm, consulté le 07/11/2018.

قائمة الملاحق

الملاحق

الملحق 01

مؤشر الحرية الاقتصادية[1]

المنتج:	مؤسسة هيريتيج "Heritage Foundation" و "Wall Street Journal"
الهدف المعلَن:	تطوير قياس منهجي وتجريبي للحرية الاقتصادية في دول العالم.
مصدر التمويل:	مؤسسة Heritage Foundation و Wall Street Journal
الاستخدام الحالي:	يستخدم مؤشر الحرية الاقتصادية من قبل صانعي السياسات ووسائل الاعلام والدراسات الاكاديمية
أين يمكن إيجاده:	المؤشر منشور على الصفحة الالكترونية لمؤسسة هيريتيج: **http://www.heritage.org/research/features/index/countryFiles /English/2004Index.pdf**
نوع البيانات المستخدمة:	بيانات ادارية (مثلاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)
التغطية:	161 دولة
فترة التغطية:	اول بيانات: تم جمعها في 1994 آخر بيانات: تم جمعها في 2004 الوتيرة المعلَنة لجمع البيانات: سنويا
تفاصيل الاتصال:	Foundation Heritage 214 Massachusetts Ave NE Washington DC 20002-4999 هاتف: 202.546.4400 / فاكس: 202.546.8328 بريد الكتروني: info@heritage.org The Wall Street Journal Dow Jones & Company, Inc. 200 Liberty Street New York, NY 10281 www.wsj.com
المنهجية:	يقيس مؤشر 2004 حول الحرية الاقتصادية أداء الدول على قائمة من 50 متغيرا مقسما إلى 10 عوامل عامة للحرية الاقتصادية: السياسة التجارية، العبء الضريبي للحكومة، تدخل الحكومة في الاقتصاد، السياسة النقدية، تدفق راس المال والاستثمار الأجنبي، المصارف والمالية، الرواتب والأسعار، حقوق الملكية، الأنظمة، ونشاط السوق غير الرسمي. تعطى جميع العوامل الأهمية نفسها لدى احتساب علامة الدولة. كلما كانت العلامة التي تنالها الدولة على عامل ما عالية، يكون مستوى تدخل الحكومة في الاقتصاد أعلى وتكون الحرية الاقتصادية التي تتمتع بها الدولة اقل.
شكل النتائج:	اعتمد مقياس من 1–5 وصنفت الدول على أنها "حرة"، "حرة عموماً"، "غير حرة عموماً"، أو "مقموعة". العلامة الأدنى هي الأفضل.

[1] : ماثيو سدرز و جواكيم ناهيم ، "**مؤشرات الحكم : دليل المستخدم**"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الطبعة الثانية، 2006.

الملحق 02

مقياس دول إفريقيا[1]

المنتج:	مقياس دول إفريقيا Afrobarometer
الهدف المعلَن:	إنتاج سلسلة من التحقيقات المقارنة حول رأي المواطنين بالديمقراطية والظروف الإقتصادية والمجتمع المدني في أفريقيا.
مصدر التمويل:	يتم تمويل الافروباروميتر من خلال هبات مقدّمة من عدد من الجهات المانحة والهيئات والمؤسسات الأكاديمية بما فيها وكالة التنمية الدولية السويدية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وزارة الشؤون الخارجية الهولندية، وزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)، وزارة خارجية المملكة الدنمركية وجامعة ولاية ميتشيغن.
الاستخدام الحالي:	يُذكر الافروباروميتر في الصحافة الدولية ويستخدم كمصدر لمؤشرات أخرى متعلقة بالحكم.
أين يمكن إيجاده:	**www.afrobarometer.org**
نوع البيانات المستخدمة:	مسوح على المستوى الوطني
التغطية:	دول مختارة في إفريقيا: الدورة الأولى (12 دولة): بوتسوانا، غانا، ليسوتو، ملاوي، مالي، ناميبيا، نيجيريا، جنوب إفريقيا، تنزانيا، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي. الدورة الثانية (16 دولة) 4 دول إضافية: الرأس الأخضر، كينيا، موزامبيق والسنغال. الدورة الثالثة (18 دولة) إضافة بينين ومدغشقر. تم أيضا جمع بيانات سلسلات زمنية إضافية في 5 دول.
فترة التغطية:	أول بيانات: تم جمعها بين العامين 1999 و2001 آخر بيانات: تم جمعها بين العامين 2005 و2006 الوتيرة المعلنة لجمع البيانات: كل ثلاث سنوات. يتوقع إجراء مسوح إضافية
تفاصيل الاتصال:	مزيد من المعلومات متوفرة من مركز التنمية الديمقراطية (CDD – غانا)، 95 شارع نورتي ابابيو، المنطقة السكنية شمال المطار، ص.ب ال جي 404، ليجون–اكرا، غانا. أي. جيما بودي، نائب المدير (cdd@ghana.com).
المنهجية:	تجمّع المنهجية نتائج المسح من 18 بلدا لتوفير نتائج لكل بلد ونتائج مقارنة حول أسئلة عديدة تتعلق بالديمقراطية والظروف الاقتصادية. توفر عينة الاستبيان إرشادات حول كيفية جمع البيانات بهدف إعطاء كل عنصر من العينة (مثلا مواطن بالغ) فرصة متساوية ليتم اختياره ليكون ضمن العينة. يبلغ حجم العينة العادي 1200 شخص لكل بلد. في بعض المسوح يعمل على البيانات لتصحيح زيادة أو نقص العينات لفئة معيّنة إما عن قصد (مثلاً لتأمين عينة كافية من بعض المجموعات الفرعية لأغراض التحليل) أو عن إهمال. في هذه الحالات، يدرَج متغيّر مثقّل كآخر متغيّر في رزمة البيانات، مع شرح لتفاصيله في دليل الترميز. يجب استخدام عوامل التثقيل هذه عند احتساب جميع الإحصائيات على المستوى الوطني.
شكل النتائج:	تقدم النتائج كنسب من إجابة السكان على أسئلة معينة في جميع الدول التي أجري فيها المسح. ويمكن تفصيل البيانات على المستوى الفردي.

[1] : ماثيو سدرز و جواكيم ناهيم ، "**مؤشرات الحكم : دليل المستخدم**"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الطبعة الثانية، 2006.

الملحق 03

مؤشر تحول بيرتلزمان:[1]

المنتج:	مؤسسة بيرتلزمان ومركز الأبحاث السياسية التطبيقية (C.A.P.) في جامعة ميونخ
الهدف المعلَن:	يهدف مؤشر تحوّل بيرتلزمان إلى تقييم التقدم والتطور والتحول في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.
مصدر التمويل:	مؤسسة بيرتلزمان
الاستخدام الحالي:	يستخدم مؤشر بيرتلزمان للتحويل لتزويد اللاعبين في المجال السياسي والعام بنظرة موحدة شاملة عن وضع الديمقراطية واقتصاد السوق وكذلك جودة الإدارة السياسية في كل من هذه البلدان.
أين يمكن إيجاده:	www.bertelsman-transformation-index.de
نوع البيانات المستخدمة:	بيانات إدارية، مصادر أولية، تقييمات الخبراء.
التغطية:	119 بلدا ناميا وفي مرحلة انتقالية من حول العالم
فترة التغطية:	أول بيانات: تم جمعها عام 2003 آخر بيانات: تم جمعها عام 2005 الوتيرة المعلَنة لجمع البيانات: كل سنتين
تفاصيل الاتصال:	بيرتلزمان ستيفتنغ شارع كارل – بيرتلزمان 256 33311 غوتسلو info@bertelsmann-transformation-index.de
المنهجية:	يقيّم خبراء بيانات مجمعة ذاتيا من كل بلد مشارك. تقدم تقارير مفصلّة متعلقة بالبلد معلومات عن العوامل الأساسية للتقييم في كل بلد، بما فيها وضع التنمية، وإطار وإدارة الأداء. يضع عادة التقارير المتعلقة بكل بلد خبراء خارجيون ثم تتم مراجعتها من قبل خبير ثان من البلد المعني.
شكل النتائج:	تدرج النتائج في جدولين تصنيفيّين؛ الأول هو مؤشر الوضع في ما يتعلق بالتحول السياسي والاقتصادي، والثاني مؤشر الإدارة الذي يستند إلى جودة الحكم. يستعمل نظام نقاط يتراوح من 1 (التسجيل الأسوأ) إلى 10 (التسجيل الأفضل) في مؤشر الوضع. بالنسبة لمؤشر الإدارة، تم تصنيف جميع البلدان في الدراسة حسب التقدم الذي كان فيه التحول نتيجة الإدارة الحكيمة للبلد، حيث يحصل البلد الأفضل على التسجيل/التصنيف الأعلى.

[1] : ماثيو سدرز و جواكيم ناهيم ، "**مؤشرات الحكم : دليل المستخدم** "، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الطبعة الثانية، 2006.

الملحق 04

مسح بيئة الأعمال والشركات[1]

المنتج:	البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية ومجموعة البنك الدولي
الهدف المعلَن:	صمم مسح أداء بيئة الأعمال والشركات BEEPS لإيجاد مقاييس مقارنة لجودة الحكم ومناخ الاستثمار والبيئة التنافسية التي يمكن عند ذلك ربطها بالمواصفات المختلفة للشركات وأداء الشركات.
مصدر التمويل:	البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية ومجموعة البنك الدولي
الاستخدام الحالي:	يستخدم مسح أداء بيئة الأعمال والشركات BEEPS من قبل القطاع الخاص ومنظمات التنمية الدولية، كما يستخدم أيضا كمصدر بيانات لمؤشرات الحكم الأخرى.
أين يمكن إيجاده:	http://info.worldbank.org/govenance/beeps/
نوع البيانات المستخدمة:	مسح حول الاعمال
التغطية:	22 دولة من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق وتركيا
فترة التغطية:	أول بيانات: تم جمعها بين عام 1999 و2000 آخر بيانات: تم جمعها عام 2002 الوتيرة المعلنة لجمع البيانات: غير مذكورة.
تفاصيل الاتصال:	لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بمدير المشروع، ستيفن فرايز (fries@ebrd.com)
المنهجية:	أجرى مسح BEEPS لعام 1999 استبيانات لحوالي 4000 شركة في 22 دولة وتناولت الأسئلة العقبات المتعلقة بالحكم التي تعيق تنمية التجارة والأعمال. قدمت البيانات التي جمعت من هذه المسوح في "صفحة مدخلات Input Sheet" تسمح للمستخدم أن ينشئ جداول خاصة في 6 مجالات: "معيّن العقبات" و "شريط العقبات" (وصف لحجم العقبات التي تواجه في بلد معين). "معيّن الفساد والاستيلاء" و "شريط الفساد والاستيلاء" هما وصف بديل لدرجة الفساد الكبير والفساد الإداري في البلد. جداول "معيّن الاستيلاء" و "شريط الاستيلاء" هي وصف بديل لعناصر استيلاء الدولة. تعتمد جداول المعيدّنات على معدل التقديرات فقط، يعاد قياسها من 0 إلى 1، وتجري مقارنات مع معدل أداء أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق. تمثل جداول الشريط دائماً تصنيفات بالنسبة المئوية، (وعليه، الأكثر يعني أداء "أفضل") وقد تم تصميمها لتوضيح الأخطاء النموذجية في ما يتعلق بالتقديرات. كما تذكر الأخطاء النموذجية المرتبطة بهذه التقديرات، إضافة إلى عدد الشركات التي اعتمدت عليها التقديرات.
شكل النتائج:	تقاس درجة تأثر أداء الشركة تقاس على مقياس 1 (غير متأثر على الإطلاق) إلى 4 (متأثر جداً). المعدل الأعلى للبلد يعني أداء أسوأ من قبل الحكومة وعقبة أكبر لأداء الأعمال.

[1] : ماثيو سدرز و جواكيم ناهيم ، "**مؤشرات الحكم : دليل المستخدم**" ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الطبعة الثانية، 2006.

الملحق رقم05

مؤشر النزاهة العالمية[1]

المنتج:	منظمة النزاهة العالمية Global Integrity
الهدف المعلن:	تقييم وجود وفعالية الآليات التي تمنع استغلال السلطة وتعزز النزاهة العامة، وكذلك وصول المواطنون إلى حكومتهم.
مصدر التمويل:	تموّله مؤسسات Legatum Global Development, Sunrise Foundation, Wallace Global Fund والبنك الدولي.
الاستخدام الحالي:	يحدّد آليات الحكم الجيد والمؤسسات اللازمة لمحاربة الفساد، إضافة إلى تقارير استقصائية عالية النوعية حول الفساد في الدول.
أين يمكن إيجاده:	http://www.globalintegrity.org/data/2006index.cfm
نوع البيانات المستخدمة:	تقييم خبراء محليون، يعزّز من خلال آلية مراجعة النظراء.
التغطية:	43 بلدا حول العالم، وبشكل خاص أكثر الدول تلقياً للمساعدات والأسواق الناشئة.
فترة التغطية:	أول بيانات: تم جمعها في 2003 : نشرت في 2004 آخر بيانات: تم جمعها في 2006 الوتيرة المعلنة لجمع البيانات: سنويا، بدءا من 2006
تفاصيل الاتصال:	Global Integrity 910 17th St., NW Suite 1040 Washington DC 20006 هاتف 4100 – 449 (2029) 1+
المنهجية:	جمعت Global Integrity بين تقارير استقصائية عالية النوعية ومقاربة قياس وتصنيف معمّقة لتقييم المؤسسات والممارسات التي يمكن أن يلجأ إليها المواطنون لمساءلة حكوماتهم. يقيّم مؤشر النزاهة العالمية نقيض الفساد: أي وجود القوانين والمؤسسات والآليات الهادفة لمنع أو كبح الفساد، إضافة إلى تطبيقاتها وتنفيذها. يقيّم مؤشر النزاهة العالمية من خلال 300 مؤشر مفصل أبعاد الحكم التالية:

[1]: ماثيو سدرز و جواكيم ناهيم ، "**مؤشرات الحكم : دليل المستخدم**"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الطبعة الثانية، 2006.

1	المجتمع المدني، المعلومات العامة ووسائل الإعلام
1.1	منظمات المجتمع المدني
1.2	وسائل الإعلام
1.3	الوصول العام إلى المعلومات
2	الانتخابات
2.1	التصويت ومشاركة المواطنين
2.2	نزاهة الانتخابات
2.3	التمويل السياسي
3	مساءلة الحكومة
3.1	مساءلة السلطة التنفيذية
3.2	مساءلة السلطة التشريعية
3.3	مساءلة السلطة القضائية
3.4	عمليات الموازنة
4	الإدارة والخدمة المدنية
4.1	أنظمة الخدمة المدنية
4.2	إجراءات التبليغ عن العمل غير المشروع
4.3	التزويدات
4.4	الخصخصة

5	آليات الإشراف والتنظيم
5.1	أمين المظالم (الأمبدسمان)
5.2	المؤسسة العليا للتدقيق
5.3	الضرائب والجمارك
5.4	تنظيم القطاع المالي
5.5	تنظيم وترخيص الأعمال التجارية
6	آليات محاربة الفساد وسيادة القانون
6.1	قانون محاربة الفساد
6.2	وكالة محاربة الفساد
6.3	سيادة القانون
6.4	تطبيق القانون

جمعت البيانات من خلال منهجية يطبّقها خبراء من داخل الدولة يتمتعون بخبرة في مسائل الفساد والحكم. وتقيّم المؤشرات المفصلة إجراءات مع الفساد الواقعية والقانونية وترتبط بمعايير تصنيف لضمان صوابية التصنيف لمختلف الأفراد والثقافات. تمت مراجعة العلامات والتقرير من قبل النظراء لضمان الدقة والمطابقة. تشكل كل رزمة من الأسئلة مؤشراً فرعياً، علامة للفئة وعلامة إجمالية. يدقق في النتائج لضمان دقتها. يستخدم نظام وضع نقاط موحّد لكل سؤال. يحتسب معدل العلامات عند كل مستوى. تتوفر البيانات عن علامات كل فئة وكل فئة فرعية وكذلك على المستوى المفصل. الاستبيان متوفر على:
http://www.globalintegrity.org/data/downloads.cfm

الملحق 06: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: شرائح ضريبة الدخل الشخصي[1]

البلد	المعدل (%)	شريحة الدخل (بالدولار)	البلد	المعدل (%)	شريحة الدخل (بالدولار)
الجزائر	صفر	صفر -1380	لبنان	2	صفر-3980
نصيب الفرد من الدخل: 5020 دولار	20	4140-1380	نصيب الفرد من الدخل: 11280	4	9950-3980
	30	16570-4140	دولار	7	19900-9950
	35	أكثر من 16570		11	39800-19900
				15	79600-39800
				20	أكثر من 79600
جيبوتي	2	صفر-170	ليبيا	5	صفر -9040
نصيب الفرد من الدخل: 1800 دولار	15	280-170	نصيب الفرد من الدخل: 7260 دولار	10	أكثر من 9040
	18	840-280			
	20	3380-840			
	30	أكثر من 3380			
مصر	صفر	صفر -700	المغرب	صفر	صفر -3380
نصيب الفرد من الدخل: 3610 دولار	10	4190-700	نصيب الفرد من الدخل: 3240 دولار	10	5630-3380
	15	6290-4190		20	6760-5630
	20	34960-6290		30	9020-6760
	25	أكثر من 34960		34	20290-9020
				38	أكثر من 20290
إيران	صفر	صفر -3570	السودان	صفر	صفر -1520
نصيب الفرد من الدخل: 4890 دولار	10	5070-3570	نصيب الفرد من الدخل: 2020 دولار	5	1540-1520
	20	7140-5070		10	1580-1540
	25	12500-7140		15	أكثر من 1580
	30	39290-12500			
	35	أكثر من 39290			
العراق	3	صفر -430	تونس	صفر	صفر -810
نصيب الفرد من الدخل: 5090 دولار	5	860-430	نصيب الفرد من الدخل: 4440 دولار	15	2690-810
	10	1720-860		20	5370-2690
	15	أكثر من 1720		25	10750-5370
				30	26860-10750
				35	أكثر من 26860
الأردن	7	صفر -14104	اليمن	صفر	صفر -560
نصيب الفرد من الدخل: 5360 دولار	14	28208-14104	نصيب الفرد من الدخل: 1620 دولار	10	1120-560
	20	أكثر من 28208		15	3910-1120
				20	أكثر 3910

[1]: المكتب الدولي للوثائق المالية، والبنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملاحظة: استخدمت أسعار صرف نهاية عام 2014، لتحويل الشرائح الضريبية من العملة الوطنية، الأرقام مقربة من أقرب 10 دولار. بيانات نصيب الفرد من الدخل هي أحدث بيانات متاحة من البنك الدولي.

الملحق 07: استبيان إستطلاع الرأي العام في الجزائر 2019[1]

الجزائر: 2018–2019.

فترة العمل الميداني: 30 يناير إلى فبراير 2019.

اللغة: العربية

الفئة المستهدفة: المواطنين البالغون (18 عام فما فوق).

الفئة المستثناة: ساكنة المصحات العقلية، ساكنة ولايتي إيليزي وتندوف.

تصميم العينة: العينة الاحتمالية المساحية الطبقية.

إطار المعاينة: الإحصاء العام للسكان والسكن 2008.

الطبقات: الولايات والمناطق.

عدد الطبقات: 7.

عدد المناطق: 4.

طبيعة المساكن: مدنية وقروية.

عدد وحدات المعاينة الأولية: 240.

عدد المقابلات في وحدة المعاينة الأولية: 10.

اختيار وحدة المعاينة الأولية: احتمالية نسبة للحجم.

اختيار المنزل: تخطي منهجي للمساكن من نقطة انطلاق عشوائية.

اختيار المجيب: شبكة كيش.

نمط تجميع البيانات: مقابلات شخصية بمساعدة الحاسب الآلي.

عدد المشاهدات: 2332.

معدل الاستجابة: 76.7%.

الشريك المحلي: امهرود للاستشارات، EMHAROD CONSULTING.

البيانات الشخصية:

صباح الخير /مساء الخير:

---

[1]: الباروميتر العربي في الجزائر، 2019. تم الاطلاع: 2020/02/02.

أنا اسمي (أدخل الاسم كاملا) من (أدخل اسم مكتب الدراسات). نحن نجري استطلاعا لآراء المواطنين في (بلدك) حول مجموعة متنوعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية المهمة. يتم إجراء الاستطلاع لفائدة الباروميتر العربي وهو مبادرة أكاديمية مشتركة مع جامعات في جميع أنحاء العالم العربي والولايات المتحدة الأمريكية.

تم اختيار منزلك بطريقة عشوائية من قائمة العناوين، ومشاركتك لها أهمية كبيرة لإنجاح هذه الدراسة. تستغرق المقابلة حوالي 45 دقيقة، ستبقى إجاباتك سرية بشكل تام وسيتم استخدام جميع المعلومات التي يتم جمعها في هذا الاستطلاع لأغراض البحث العلمي.

- **القسم الأول : معلومات ديموغرافية أساسية**

في أي سنة ولدت ؟

1- .....

2- رفض الإجابة.

هل يمكن أن تخبرني بعمرك التقريبي ؟

1- .....

2- رفض الإجابة.

الجنس:

1- ذكر

2- أنثى

- **القسم الثاني: الحالة الاقتصادية:**

– ما هو التحدي الأهم الذي يواجه بلدك في هذه المرحلة؟

ما هو التحدي الأهم الذي يواجه بلدك في هذه المرحلة؟	الإجابة
الوضع الاقتصادي (الفقر، البطالة، ارتفاع الأسعار)	
الفساد المالي والإداري.	
الديمقراطية.	
الاستقرار والأمن الداخلي.	
التدخل الخارجي.	
التطرف الديني.	
محاربة الإرهاب.	
الخدمات العامة (الصحة أو التعليم،...الخ).	
الأمان.	
قضايا سياسية/ حزبية.	
أخرى (الرجاء تحديد)	
لا أعرف.	
رفض الإجابة	
لا أعرف.	

– كيف تقيم الوضع الاقتصادي العام في بلدك في الوقت الحالي:

كيف تقيم الوضع الاقتصادي العام في بلدك في الوقت الحالي	الإجابة
جيد جدا	
جيد	
سيء	
سيء جدا	
لا أعرف	
رفض الإجابة	

- **القسم الثالث: الهجرة**

بعض الأشخاص يفكرون بالهجرة من بلدهم والعيش في بلد آخر:

– هل فكرت في الهجرة من بلدك؟

هل فكرت في الهجرة من بلدك؟	الإجابة
نعم	
لا	
لا أعرف	
رفض الإجابة	

– يريد الأشخاص الهجرة لأسباب مختلفة، لماذا فكرت في الهجرة؟.

يريد الأشخاص الهجرة لأسباب مختلفة، لماذا فكرت في الهجرة؟	الإجابة
لأسباب اقتصادية	
لأسباب سياسية	
لأسباب دينية	
لأسباب أمنية	
فرص التعليم	
الالتحاق بالعائلة	
الفساد	
لأسباب أخرى، حدد	
لا أعرف	
رفض الإجابة	

- **القسم الرابع: الفساد**

– برأيك إلى أي درجة تعتقد أنه من الضروري دفع رشوة لموظف مدني في بلدك للحصول على تعليم أفضل؟.

برأيك إلى أي درجة تعتقد أنه من الضروري دفع رشوة لموظف مدني في بلدك للحصول على تعليم أفضل؟.	الإجابة
ضروري للغاية	
ضروري إلى حد ما	
غير ضروري	
غير ضروري للغاية	
لا أعرف	
رفض الإجابة	

– برأيك إلى أي درجة تعتقد أنه من الضروري دفع رشوة لموظف مدني في بلدك للحصول على خدمات أفضل للرعاية الصحية؟.

إلى أي درجة تعتقد أنه من الضروري دفع رشوة لموظف مدني في بلدك للحصول على خدمات أفضل للرعاية الصحية؟	الإجابة
ضروري للغاية	
ضروري إلى حد ما	
غير ضروري	
غير ضروري للغاية	
لا أعرف	
رفض الإجابة	

- **القسم: تقييم أداة الحكومة الحالية**

1- على افتراض وجود مقياس من (0-10)، لقياس مدى رضاك عن أداء الحكومة، بحث 0 يعني أنك غير راض على الإطلاق على أدائها، بينما 10 تعني أنك راض جدا عن أداء الحكومة الحالية:

– برأيك إلى أي درجة أنت راض عن أداء الحكومة الحالية؟.

0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

غير راض على الإطلاق

راض جدا

- غير معني/ غير مهتم.
- لا أعرف.
- رفض الإجابة.

– كيف تقيم أداء الحكومة في الوقت الحالي في معالجة كل من القضايا التالية:

	فرص العمل	تقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء	خفض الأسعار	خفض الأسعار
جيد جدا				
جيد				
سيء				
سيء جدا				
هذه ليست مسؤولية الحكومة				
لا أعرف				
رفض الإجابة				

2- على افتراض وجود مقياس للديمقراطية من (0-10)، بحث 0 يعني أنه لا توجد ديمقراطية على الإطلاق، بينما 10 تعني أنه بلد ديمقراطي إلى أبعد الحقوق:

- **برأيك إلى أية درجة تعتبر أن بلدك دولة ديمقراطية؟.**

0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

- لا توجد ديمقراطي — - ديمقراطية إلى أبعد

على الإطلاق — أبعد الحدود

- غير معني/ غير مهتم.
- لا أعرف.
- رفض الإجابة.

- **إلى أي درجة أنت راض عن كل من التالي:**

النظام التعليمي في بلدنا	**الإجابة**	**نظام الرعاية الصحية في بلدنا**	**الإجابة**
راض جدا		راض جدا	
راض		راض	
غير راض		غير راض	
غير راض على الإطلاق		غير راض على الإطلاق	
لا أعرف		لا أعرف	
رفض الإجابة		رفض الإجابة	

- **القسم السادس: الدين والسياسة:**

– إلى أي مدى توافق أو تعارض كل من العبارات التالية:

إلى أي مدى توافق أو تعارض كل من العبارات التالية؟	**الإجابة**
يجب أن يكون المزيد من القادة من رجال الدين في الحكومة.	
يجب أن يؤثر القادة من رجال الدين على قرارات الحكومة.	
يجب إبعاد الدين عن الحياة الاجتماعية والسياسية.	

- **القسم السابع: العلاقات الخارجية:**

– الآن أود أن أسألك حول العالم العربي والعلاقات الدولية:

– هل تفضل أن تكون العلاقات الاقتصادية بين بلدك (الجزائر) و(البلد) في المستقبل:

هل تفضل أن تكون العلاقات الاقتصادية بين بلدك (الجزائر) و(البلد) في المستقبل؟	**الإجابة**
الولايات المتحدة الأمريكية	
المملكة المتحدة	
الصين	
السعودية	
إيران	
تركيا	
روسيا	
قطر	